شرح المواقف

للقاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي المتوفى سنة ٧٥٦هـ

تأليف

السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني

المتوفى سنة ٨١٦هـ

ومعه

حاشيتا السيالكوتي والجلبي

على شرح المواقف

ضبطه وصححه

محمود عمر الدمياطي

تنبيه:

جعلنا بأعلى الصحيفة المواقف بشرحها، ودونها حاشية عبد الحكيم السيالكوتي ودونهما حاشية حسن چلبي بن محمد شاه الفناري مفصولاً بين كل واحد منها بجدول

الجزء السابع

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ١١ - ٩٤٢٤ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon


ISBN 2-7451-2262-2
90000>
9 782745 122629
http://www.al-ilmiyah.com.lb/
e-mail : baydoun@dm.net.lb

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[المقصد الثاني: ليس الجسم مجموع أعراض مجتمعة]

(ليس الجسم مجموع أعراض مجتمعة خلافاً للنظام والنجار من المعتزلة) فإنهما ذهبا إلى أن الجواهر مطلقاً أعراض مجتمعة وهذا باطل (لما علمت أن العرض لا يقوم بذاته) سواء كان واحداً أو متعدداً (بالغاً ما بلغ فلا بد من انتهائه إلى جوهر يقوم به) فلا يكون الجوهر القائم بذاته مجموع أعراض وحدها (وبالجملة فبطلانه ضروري) إذ كلّ عاقل يعلم أن الأمر المجتمع من أمور يمتنع قيامها بنفسها لا يكون قائماً بذاته (بل محتاجاً إلى أمر آخر يقوم به) وما ذكرناه تنبيه على الحكم البديهي فلا يتجه عليه أن الكل من حيث هو كل قد يخالف حكمه حكم كل واحد منه وقد يستدل على امتناع تركب الجوهر من العرض بأن الجوهر الفرد متحيز بالاتفاق فلو كان مركباً من الأعراض فكل واحد من تلك الأعراض إما أن يكون متحيزاً بالذات فهو جوهر ويلزم

قوله: (خلافاً للنظام) هذا موافق لما هو المذكور في كتب المعتزلة من أن الجسم عند النظام مركب من اللون والطعم والرائحة ونحو ذلك من الأعراض، فقيل في الجمع بين هذا القول منه، والقول منه بتركبه من الأجزاء الغير المتناهية أن الجوهر الفرد عنده مركب من الأعراض أو أن له قولين، لكن المذكور في شرح المقاصد أن الظاهر من كتبهم أن مثل الأكوان والاعتقادات والآلام والذات وما أشبه ذلك أعراض لا دخل لها في حقيقة الجسم وفاقاً، وأما الألوان والأضواء والطعوم والروائح والأصوات والكيفيات الملموسة من الحرارة والبرودة وغيرهما فعند النظام جواهر بل أجسام، حتى صرح بأن كلاً من ذلك جسم لطيف، وإذا اجتمعت وتداخلت حصل الجسم الكثيف، وعند الجمهور كذلك أعراض لأن الجسم عند ضرار بن عمرو والحسين النجار مجموع من تلك الأعراض، وعند الأخيرين جواهر مجتمعة تحلها تلك الأعراض، فما وقع في المواقف خلافاً للنظام ليس على ما ينبغي والصواب مكان النظام ضرار، فعلى هذا لا يتم الجمعية عليه بأن الأمر المجموع من أمور غير قائمة بذاتها يمتنع أن يكون قائماً بالذات كما لا يخفى.

قوله: (إما أن يكون متحيزاً بالذات فهو جوهر) إذ لا معنى للجوهر عند المتكلمين إلا المتحيز بالذات، فلا يرد أنه الاتفاق على كل جوهر متحيز لا يستلزم القول بأن كل متحيز جوهر مع أن صحة الاستدلال موقوف عليه.

منه أن يكون الجوهر الفرد مركباً من جواهر **فلا يكون جوهراً فرداً** ولا يكون متحيزاً بالذات ومن **المعلوم إن ضم ما لا يتحيز إلى** ما لا يتحيز لا يوجب التحيز، وزيفه الآمدي بجواز كون الانضمام شرطاً للتحيز (احتجا بوجهين: **الأول: أن الجواهر من حيث هي جواهر** متجانسة) لاشتراكها في صفات نفس الجوهر وهي التحيز والقيام بالنفس وقبول الأعراض (والأجسام) كالنار والهواء والماء (مختلفة) بالضرورة (فليست الأجسام (عبارة عن جواهر) مؤتلفة **وإلا كانت** متماثلة **فتكون أعراضاً** مجتمعة. (قلنا:) **لا نسلم أن الجواهرَ** متجانسة (بل الجواهر) عندنا (مختلفة بذواتها) وما ذكر

قوله: (مطلقاً) جسماً كان أو جزءاً لا يتجزأ.

قوله: (فلا يكون جوهراً فرداً) لكونه مركباً من أمور كل واحد منها متحيز بالذات فتنقسم في الحجم.

قوله: (إن الجواهر من حيث هي جواهر) أي مع قطع النظر عن عوارضها.

قوله: (وإلا كانت إلخ) إشارة إلى أن الدليل قياس استثنائي وليس قياساً اقترانياً على هيئة الشكل الثاني كما يتبادر من ظاهر العبارة، لأن النتيجة حينئذٍ لا يتحصل شيء من الأجسام من الجواهر الفردة لأنه ليس مركباً، وتقريره أنه لو كان الأجسام عبارة عن الجواهر المؤتلفة لكانت متماثلة والتالي باطل أما الملازمة فلأن الجواهر متماثلة وأما بطلان التالي فلأن الأجسام مختلفة فالمقدمة الأولى لإثبات الملازمة والثانية لإبطال التالي.

قوله: (فتكون أعراضاً) أي إذا لم تكن الأجسام جواهر مؤتلفة تكون اعراضاً مجتمعة إذ الممكن الموجود منحصر في الجوهر والعرض، ويرد عليه أنه يجوز أن يكون مركباً من الجواهر والأعراض.

قوله: (لا نسلم أن الجوهر إلخ) في شرح المقاصد هذا الجواب لا يتم على مذهب المانعين، ويتم إلزاماً لأن النظام قائل بتماثل الجواهر الفردة. الأقرب منع اختلاف الأجسام

قوله: (فلا يكون جوهراً فرداً) فيه بحث لأن معنى الجوهر الفرد ما لا ينقسم بحسب المقدار أصلاً وهو لا ينافي أن يكون له أجزاء كالهيولى والصورة للجسم.

قوله: (ومن المعلوم أن ضم ما لا يتحيز إلخ) فيه بحث لأن قوله: أو لا يكون متحيزاً رفع الإيجاب الكلي، فيجوز أن يكون بعضها متحيزاً بالذات فلا يلزم ما ذكره من المحذور ويمكن أن يدفع بأن المقصود إبطال مذهب النظام القائل بتركب الجوهر من محض الأعراض، وإنما لم يقتصر على الشق الثاني مع أنه كاف في المقصود توسيعاً للدائرة فلا يضر عدم تصريحه بإبطال ما ذكر من الاحتمال المحض.

قوله: (الأول أن الجوهر إلخ) هذا الوجه على تقدير تمامه لا يثبت مذهبها أعني كون الجسم محض الأعراض المجتمعة بل إنما يثبت كون الأعراض داخلة في حقيقة الجسم وفي قول الشارح فلا حاجة بنا حينئذ إلى دخول الأعراض في حقائق الجواهر إشارة إلى هذا.

من اشتراك الجواهر في الصفات المذكورة لا يدل على تماثلها في الحقيقة لجواز أن تكون تلك الصفات أعراضاً عامة مشتركة بين حقائقها المتخالفة، فلا حاجة بنا حينئذ **إلى دخول الأعراض في حقائق الجواهر** (ولذلك) أي ولعدم دخولها فيها عندنا (قلنا: إن الأعراض لا تبقى) لما مر (والجواهر باقية) لما سيأتي ولا يخفى أنه **يمكن أن تجعل معارضة بأن يقال**: الأعراض غير باقية، فلا تكون داخلة في الجواهر الباقية لأن انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل (واعلم أنه لا محيص لمن اعترف بتجانس الجواهر) الأفراد وتماثلها في الحقيقة كالأشاعرة قاطبة وأكثر المعتزلة (**عن جعل الأعراض داخلة في حقيقة الجسم** فيكون الجسم حينئذٍ جوهراً مع جملة من الأعراض) منضمة إلى ذلك الجوهر إذ لو كانت مؤتلفة من الجواهر المتجانسة وحدها لكانت الأجسام كلها

يحسب الذات بل بحسب العوارض المستندة إلى إرادة المختار، والاختلاف إنما هو مذهب النظام وفيه أن بعض المعتزلة لا يقولون بتماثل الجواهر ويتم الجواب على مذهبهم، وأن القول بتماثل الأجسام كلها بأن تكون صفات النفس بين التحيز والقيام بالذات وقبول الأعراض وغيرها فما يشترك فيه الأجسام وما عداها من الصفات المعللة مكابرة.

قوله: (إلى دخول الأعراض) وتركبها منها.

قوله: (إن تجعل معارضة) أي دليلكما وإن دل على أن الأجسام أعراض مجتمعة لكن عندنا ما ينفيه وهو أنه لو كانت الأجسام أعراضاً مجتمعة لكانت الأجسام غير باقية لأن الأعراض غير باقية وهي أجزاء الأجسام، وانتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل ثم هذه المعارضة لا تتم على النظام على ما لخصه شارح المقاصد بقوله بتجدد الأجسام أيضاً فيكون الجسم عندهم إلخ، وما في الملخص من لزوم عدم بقاء الأجسام ضرورة أن انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل فإنما يلزم لو قيل بدخوله جملة معينة لا بخصوصها بل أي جملة من الأعراض المتماثلة المتجددة كما قال الحكماء في بقاء الهيولى بالصورة الجسمية وإلا فلا.

قوله: (معارضة بأن يقال إلخ) فيه إن هذه المعارضة لا تصح على مذهب النظام لأن الأجسام غير باقية عنده كالأعراض، ويمكن أن يقال: الكلام تحقيقي لا إلزامي وبقاء الأجسام ضروري فلا يضر عدم قبول الخصم وفيه ما فيه.

قوله: (عن جعل الأعراض داخلة في حقيقة الجسم) وعن عدم الفرق بين الجواهر والأعراض في التجدد والبقاء ضرورة أن تجدد الجزء يوجب تجدد الكل فيلزم المصير إلى أن القائل بعد بقاء الأعراض هو الشيخ الأشعري وهو لا يقول بتماثل الجواهر بل الموجودات عنده حقائق مختلفة. وأما الأشاعرة فهم قائلون ببقائها وانت خبير بأن هذا مخالف لما سبق في مباحث الأعراض من أن الشيخ الأشعري ومتبعيه من محققي الأشاعرة قائلون بعدم البقاء والحق أن يختار القائل بتماثل الجواهر الأفراد تماثل الأجسام وأن الامتياز بينهما بأمور خارجة عن حقيقتهما.

متماثلة في الحقيقة، وأنه باطل بالضرورة، وأما النظام والنجار فقالا: إن الجواهر إذا تركبت من أعراض مختلفة فهي مختلفة، وإذا تركبت من أعراض متجانسة فهي متجانسة، قالا: ولذلك اتصفت الأجسام المؤلفة منها تارة بالتخالف وأخرى بالتماثل.
الوجه (الثاني: أنه إذا وجد الجسم) بل الجوهر (وجد الأعراض **وإذا انتفى**) الجوهر (انتفت وبالعكس) أي إذا وجدت الأعراض وجد الجوهر **وإذا انتفت انتفى**. (قلنا: التلازم) بينهما وجوداً وعدماً (**لا يفيد الوحدة** ولا دخول أحدهما في الآخر) كالمتضايفين.

[المقصد الثالث: الجسم البسيط يقبل القسمة]

(الجسم) إما مركب من أجسام مختلفة الحقائق، فلا شك أن أجزاء المختلفة موجودة فيه بالفعل ومتناهية كالحيوان، وإما بسيط وهو ما لا يكون كذلك كالماء مثلاً والنزاع إنما وقع فيه فنقول: الجسم (البسيط) لا شك (أنه يقبل القسمة) والتجزئة بأن يفرض فيه شيء غير شيء (فأما أن الأجزاء) التي يمكن فرضها (توجد) كلها (بالفعل أولا) توجد كذلك (وأياً ما كان فإما متناهية أو غير متناهية فالاحتمالات) العقلية (أربعة: الأول: الأجزاء) التي يمكن فرضها كلها موجودة (بالفعل ومتناهية وهو مذهب) جمهور (المتكلمين وهو القول بتركبه من الأجزاء التي لا تتجزأ) أصلاً لا قطعاً لصغرها ولا كسراً لصلابتها ولا وهماً لعجز الوهم عن تمييز طرف منها عن طرف آخر **ولا فرضاً عقلياً** أيضاً، وإنما قلنا: إنه القول بتركبه من تلك الأجزاء (إذ لو كانت الأجزاء متجزئة) أي قابلة للانقسام ولو فرضاً (لم تكن الانقسامات الممكنة كلها حاصلة بالفعل) فلم تكن الأجزاء التي يمكن فرضها موجودة بأسرها فيه بالفعل وهو خلاف المقدر (وحاصله أن قولنا: كل ما يمكن من انقسامات حاصل بالفعل) وهو معنى قولنا: جميع الأجزاء الممكنة بحسب الفرض موجودة بالفعل (يلزمه) قولنا: (كل ما ليس بحاصل بالفعل) من الانقسام (فليس

قوله: (لا يفيد الوحدة) بل يفيد الاثنينية لأن التلازم لا يكون إلا بين شيئين.

قوله: (وإذا انتفت انتفى) تمامه في غير الكون محل بحث.
قوله: (ولا فرضاً عقلياً) أي فرضاً مطابقاً للواقع بأن يوجد فيه شيء غير شيء في نفس الأمر وإن عجز الوهم عن تمييز الشيئين بناء على أن هذا التمييز معنى جزئي متفرع على الإحساس ولا إحساس بهما لغاية الصغر فلا تمييز للوهم بينهما.

بممكن) فتكون الأجزاء الموجودة بالفعل ممتنعة الانقسام من جميع الوجوه (الثاني: الأجزاء) كلها (بالفعل وغير متناهية) مع امتناع الانقسام عليها لما عرفت (وهو قول النظام) من المعتزلة وأنكسافراطيس من الأوائل. (الثالث: الأجزاء) كلها (بالقوة ومتناهية وينسب إلى محمد الشهرستاني صاحب كتاب الملل والنحل. الرابع) الأجزاء كلها (بالقوة وغير متناهية وهو مذهب الحكماء) واعلم أن المذهبين الأولين يقتضيان خروج جميع الانقسامات الممكنة إلى الفعل إما متناهية أو غير متناهية والمذهبين الأخيرين يقتضيان أن لا يكون هناك انقسام بالفعل بل يكون الجسم البسيط متصلاً في نفسه لا مفصلاً فيه أصلاً، إلا أنه يقبل انقساماً إما متناهياً أي واصلاً إلى حد يقف عنده ولا يمكن تجاوزه إياه، فيكون الانقسام منتهياً إلى أجزاء لا تتجزأ، وقد تركب الجسم منها بالقوة كما ذهب إليه الشهرستاني، ويقرب منه ما نقل عن أفلاطون من أن الجسم بالتجزئة **ينتهي إلى أن ينمحق فيعود هيولى**، وإما غير متناه لا بمعنى أن تلك الانقسامات يمكن أن تخرج من القوة إلى الفعل، بل بمعنى أن الجسم من شأنه أن يقبل الانقسام دائماً، ولا ينتهي انقسامه إلى جزء لا يمكن فرض انقسامه وهذا مثل ما ذهب إليه المتكلمون من أنه تعالى قادر على ما لا يتناهى مع أنهم يحيلون اتصاف أمور غير متناهية بالوجود سواء كانت مجتمعة أو متعاقبة، فليس مرادهم إلا أن قدرته تعالى لا تنتهي إلى حد لا يمكن مجاوزتها إياه **فقس حال القابلية على حال الفاعلية**. وإذا تمهد هذا فنقول: هاهنا مذهب خامس وهو مذهب ديمقراطيس فإنه ذهب إلى أن الجسم البسيط مركب من أجسام صغار لا تنقسم بالفعل بل بالفرض فلا تكون الاحتمالات المذكورة منحصرة في المذاهب الأربعة، وذلك لأنه **إذا لم تكن جميع الانقسامات حاصلة** بالفعل جاز أن لا يكون شيء منها بالفعل وأن يكون بعضها بالفعل دون بعض كما هو مذهبه، نعم إذا جعل

قوله: (إلى أن ينمحق) أي ينمحي الاتصال والامتداد الذي هو حقيقة الجسم عنده فيعود أجزاء الامتداد لها قابلة للاتصال كالماء إذا جزئ، ثم يعاد في إناء واحد.

قوله: (ينتهي إلى أن ينمحق فيعود هيولى) واعلم أنك قد نبهت في أول الموقف على مذهبه وأنه لا يقول بالهيولى المصطلحة وحينئذ فلا معنى لقوله: بانمحاق الجسم وعوده هيولى إلا أن يريد بالهيولى ما هو في حكم الجوهر الفرد أو نفسه كذا قيل ولك أن تقول: مراده أنه يعود معدوماً كما أن الهيولى عنده كذلك ويشعر به لفظ الانمحاق كما عرفت معناه.

قوله: (فيعود هيولى) المراد ما هي المصطلح عندهم.

قوله: (فقس حال القابلية على حال الفاعلية) أي فليعتبرها في قابلية الجسم إلى الأجزاء بحال فاعلية الباري للأشياء فإن الجسم من شأنه وقوته أن ينقسم دائماً ولا ينتهي انقسامه إلى حد لا يمكن انقسامه كما أن مقدورات الله تعالى غير متناهية بمعنى أن قدرته لا تنتهي إلى حد لا يكون قادراً على أزيد منه.

المبحث هو الجسم المفرد وهو الذي لا يتركب من أجزاء هي أجسام، كان مذهبه خارجاً عنه، فإن قلت: إذا كان بعض الانقسامات حاصلاً دون بعض احتمل أن تكون أجزاء الجسم الموجودة فيه بالفعل المتصلة في أنفسها قابلة للانقسام في الجهات كلها أو في جهتين أو في جهة واحدة أو مختلطة منها، **فهذه احتمالات سبعة** خارجة عن المذاهب الأربعة، قلت: هذا صحيح، إلا أن ستة منها لم يذهب إليها أحد، **فهي احتمالات عقلية** لا مذاهب.

[المقصد الرابع: حجة المتكلمين على التقسيم]

(في حجة) جمهور (المتكلمين) على مذهبهم (وهي نوعان: النوع الأول أن نبين أولاً أن كل منقسم) أي قابل للانقسام (له أجزاء بالفعل) أي يكون جميع ما يقبل الانقسام إليه من الأجزاء حاصلة بالفعل (ثم نبين أنها) أي تلك الانقسامات والأجزاء الحاصلة بالفعل (متناهية) فيعلم من الأول أن أجزاء الجسم البسيط حاصلة بالفعل غير قابلة للانقسام، ومن الثاني تناهيها (أما الأول:) وهو أن كل ما يقبل القسمة فهو منقسم بالفعل (فلوجوه) ثلاثة: (الأول: القابل للقسمة لو كان واحداً) في نفسه غير منقسم بالفعل (لزم انقسام الوحدة والتالي باطل، فالشرطية) أي استلزام المقدم للتالي، لأنه يلزم) على ذلك التقدير (قيام الوحدة) الحقيقية (بما يقبل القسمة **وانقسام المحل** يوجب انقسام الحال فيه ضرورة أن الحال في أحد الجزأين

قوله: **(فهي احتمالات عقلية إلخ)** والتقسيم الحاضر للاحتمالات العقلية أن يقال: الجسم إما مركب من أجسام مختلفة أو ليس بمركب منها، فأما أن لا يكون مركباً فإما من أعراض أو جواهر إما أجسام متفقة أو سطوح أو أجزاء لا تتجزأ فهذه هي الاحتمالات بعضها مذاهب وبعضها لا.

قوله: **(وانقسام المحل إلخ)** الانقسام إلى أجزاء غير متناهية في الوضع لا يوجب انقسام شيء منها انقسام الآخر سواء كانت الأجزاء خارجية كالهيولى والصورة أو عقلية كالجنس والفصل وإلى أجزاء متباينة في الوضع وتسمى مقدارية انقسام المحل بالاتفاق ضرورة أن الأجزاء المتباينة

قوله: **(وذلك لأنه إذا لم تكن جميع الانقسامات حاصلة إلخ)** لزم هذا من ترك سور الكلي فيحتمل ما ذكره بخلاف المذهبين الآخرين.

قوله: **(فهذه احتمالات سبعة)** الثلاثة الأول منها ظاهرة والأربعة الأخيرة منها هي التي ذكرها بقوله: أو مختلطة منها وهي الحاصلة من اختلاط الاثنين من الثلاثة أو من اختلاط مجموعها. وقوله: إلا أن الستة منها لم يذهب إليها أحد، فأما الاحتمال الأول منها فهو مذهب خامس ذهب إليه ديمقراطيس كما مر آنفاً.

غير الحال) في الجزء (الآخر، والاستثنائية) أي بطلان التالي (بينة إذ لا معنى للوحدة إلا كونها لا تنقسم) يعني أن وحدة الشيء عبارة عن عدم انقسامه فلا بد أن يكون مفهوم عدم الانقسام الحال فيه غير منقسم إذ لو انقسم لم يكن وحدة بل اثنينية حالة في ذلك الشيء، وهذا الوجه مبني على أن الوحدة **صفة وجودية سارية** في محلها لكن الظاهر أنها صفة اعتبارية متعلقة بمجموع الأمر المنقسم من حيث هو مجموع فإذا ورد عليه القسمة زالت الوحدة. الوجه (الثاني: لو كان القابل للانقسام واحداً) في نفسه متصلاً في حد ذاته (كان التفريق) الوارد على ذلك القابل (إعداماً له) وإيجاداً لغيره (والتالي باطل أما الملازمة فلأن التفريق حينئذ إعدام لهوية) هي متصلة في حد ذاتها (وإحداث لهويتين) منفصلتين لم تكونا موجودتين في تلك الهوية الاتصالية وإلا كانت منقسمة بالفعل والمفروض خلافه. **وقد وجب كون التفريق على ذلك التقدير** إعداماً وإحداثاً (فإن من المحال أن الشيء المعين يكون تارة هوية)

في الوضع بأن يشار إلى كل واحد منها أين هو من صاحبه في الحال يستلزم تباينها في المحل، وأما انقسام المحل إلى الأجزاء المتباينة فهو موجب لانقسام الحال إلى تلك الأجزاء اختلفوا فيه، فمنهم من قال بالاستلزام، وادعى الإمام في الملخص البداهة فيه واستدل عليه البعض بما في المتن وتفصيله أن الحال في المحل المنقسم إما أن يكون بتمامه حاصلاً في كل جزء منه وهو باطل أو في بعض الأجزاء وهو خلاف المفروض أو بعضه وهو الانقسام أو لا يكون شيء من أجزائه فلا حلول أصلاً. والشبهة إنما هو في بطلان هذا القسم فإنه يجوز أن يكون حالاً في شيء من أجزائه وقال بعضهم: الحلول في التقسيم إن كان من حيث ذاته يوجب انقسام الحال انقسام المحل وإن كان لا من حيث ذاته بل من حيث أنه غير منقسم فلا وصول للأطراف والإضافات من هذا القبيل وسموا حالاً سريانياً.

قوله: (صفة وجودية سارية إلخ) في شرح المقاصد وأجيب بالوحدة من الاعتبارات العقلية، ولو سلم فليست من الأعراض التي تنقسم بانقسام المحل، فعلى هذا ما في الشرح في الحقيقة جوابان: منع الوجودية ومنع السراية لكن التحقيق بأن كونها وجودية يستلزم كونها سارية فهي صفة معللة وذلك لأنها إذا كانت موجودة في الخارج كان قيامها في الخارج بالمحل الموجود في الخارج فهو منقسم فيلزم انقسامها. أما إذا كانت اعتبارية كان قيامها في الذهن بمجموع المحل من حيث أنه مجموع. أما إذا لم يعتبره العقل زالت عنه الوحدة ولم يلزم انقسامها وبهذا اندفع ما في الشرح الجديد بأن البديهة لا تفرق بين الأمور الموجودة في الخارج والاعتبارية الموجودة في نفس الأمر فلما جاء في الاعتباري شغل كل المحل لا بطريق السريان جاز في الخارج أيضاً ذلك وإنما قلنا: اندفع لأن الأمور الاعتبارية عارضة للمجموع من حيث المجموع فإذا زالت الحيثية زالت تلك الأمور الاعتبارية بخلاف الأمور الموجودة فإنها عارضة من حيث ذاته المنقسمة لا باعتبار حيثية الاجتماع.

قوله: (وقد وجب كون التفريق على ذلك التقدير إلخ) أي على تقدير كون التفريق إعداماً

واحدة لا انفصال فيها أصلاً (وتارة هويتين) متفاصلتين. (وأما بطلان اللازم فلأنه) أي اللازم (يوجب أن يكون شق البعوض بإبرته للبحر المحيط إعداماً لذلك البحر وإيجاداً لبحرين آخرين وبديهة العقل تنفيه). وقد أجيب عنه: **بأنه استبعاد لا يفيد** اليقين ودعوى الضرورة في محل الخلاف غير مسموعة. الوجه (الثالث: إن مقاطع الأجزاء) في الأمر القابل للانقسام إليها (متمايزة بالفعل فإن مقطع النصف غير مقطع الثلث ضرورة، وكذا الربع والخمس) وغيرهما من الأجزاء (بالغاً ما بلغ) فإن مقاطعها متمايزة بأسرها. (وذلك) أي تمايز مقاطع الأجزاء التي يمكن فرضها (يوجب التمايز) في تلك الأجزاء (بالفعل) إذ لو لم تكن الأجزاء متمايزة في الوجود لم تختلف بتلك الخواص المتمايزة. وأجيب عنه: **بأن مفهومات المقاطع** أوصاف اعتبارية يعتبرها العقل عند فرض التجزئة وذلك لا يوجب تمايز محالها إلا بحسب الفرض أيضاً (وأما الثاني) وهو أن تلك الأجزاء الحاصلة بالفعل من الانقسامات الفعلية متناهية (فلوجوه) ثلاثة أيضاً. (**الأول: لو كانت المسافة**) المتناهية المقدار (مركبة من أجزاء غير متناهية) موجودة فيها بالفعل كما ذهب إليها النظام (لامتنع قطعها في زمان متناه) إذ لا يمكن قطعها إلا بعد قطع نصفها ولا قطع نصفها إلا بعد قطع

لهوية اتصالية واحداً وإحداثاً لهويتين وكلما كان كذلك كان إعداماً لما ورد عليه وإحداثاً لغيره فهو إشارة إلى كبرى القياس المطوية المدالة بقوله: فإن من المحال إلخ وتقريره أن التفريق على تقدير كون الجسم متصلاً في نفسه إعداماً لهوية اتصالية وإحداثاً للهويتين وكلما كان كذلك إعداماً لما وردعليه وإحداثاً لغيره لأن من المحال إلخ، ولا يخفى ما فيه عن البعد والتكلف والأظهر أن يقال: وإذا كان كذلك كان إعداماً لما ورد عليه وإحداثاً لغيره.

قوله: (وأجيب عنه بأن مفهومات المقاطع إلخ) وقد يجاب أيضاً: بان الانقسامات عندهم متناهية وهو يستلزم تناهي الأقسام فما لا نهاية له لا يتصور له نصف أو ثلث أو ربع أو غيرها ورد بأنه إنما يمتنع ذلك فيما هو غير متناه بحسب الكمية المتصلة أو المنفصلة. وأما فيما هو متناه المقدار لكنه قابل الانقسامات غير متناهية فلا، وإنما يمتنع أن لو كان هناك اقسام بالفعل غير متناهية بالعدد وليس كذلك إذ معنى قبول الجسم لانقسامات غير متناهية كما مر آنفاً انه يمكن خروجها من القوة إلى الفعل بل إنه من شأنه وقوته أن ينقسم دائماً ولا ينتهي انقسامه إلى حد لا يمكن انقسامه كما أن مقدورات اللّه تعالى غير متناهية بالمعنى المذكور آنفاً.

قوله: (الأول: لو كانت المسافة) هذا الوجه على تقدير تمامه يدل على امتناع تركب الجسم من أجزاء غير متناهية ولو في جهة واحدة فقط من الجهات الثلاث فتدبر.

قوله: (ولم يلحق السريع البطيء) وإنما لم يقل: ولم يلحق المتحرك الساكن مع أن الواقع أنه لم يلحق متحرك ساكناً أصلاً فضلاً عن أن يلحق ذلك المتحرك متحركاً آخر وإن كان بطيئاً

نصف نصفها وهكذا إلى ما لا نهاية له، فامتنع قطعها إلا في زمان غير متناه. **(ولم يلحق السريع البطيء)** إذا توسط بينهما مسافة قليلة فإن تلك المسافة مركبة من أجزاء غير متناهية لا يمكن للسريع قطعها في زمان متناه فلا يلحق البطيء قطعاً، (وبطلان اللازم) وهو امتناع قطع المسافة المتناهية في زمان متناه وعدم لحوق السريع للبطيء (دليل بطلان الملزوم) **وهو كون تلك المسافة** مركبة من أجزاء موجودة بالفعل غير متناهية. ويحكى أن العلاف لما أورد هذا الإلزام على النظام التجأ إلى القول بالطفرة، فقال: إن المتحرك قد يقطع المسافة بأن يحاذي بعض أجزائها دون بعض **ولا حاجة له** إلى هذه المكابرة بل يكفيه أن يقول: كما أن المسافة المتناهية مركبة من أجزاء موجو دة غير متناهية **كذلك الزمان المتناهي مشتمل على أجزاء غير متناهية** فيتقابل أجزاء المسافة والزمان معاً فيمكن قطعها فيه واعلم أن النظام لم يكن قائلاً بالجزء الذي لا يتجزأ وتركب الجسم منه إلا أنه لزمه ذلك من حيث لا يدري فإنه لما وقف

قوله: (وقد أجيب: بأنه استبعاد إلخ) والتحقيق أنه إن أريد الجزء المانع للاتصال فلا شك في انعدامه كما إذا كان التركيب من الأجزاء بالفعل وإن أريد بالجزء المانع التركيب وإن أريد نفس الماء فهو يجتمع مع الاتصال والتفريق، فقوله: وأجيب إلخ، أي لا نسلم أن المقاطع متمايزة في الخارج، بل تمايزها في الذهن بعد فرض القسمة.

قوله: (وهو كون تلك المسافة إلخ) فإن قيل: بطلان اللازم المذكور إنما يستلزم بطلان تركب المسافة من أجزاء غير متناهية وكل مسافة متركبة من أجزاء غير متناهية. قلت: تناهي الأجزاء في الامتدادات الثلاثة يستلزم تناهي الشكل بناء على أن الأجزاء التي وسط المسافة المتناهية للأجزاء التي في الامتدادات الثلاثة المتصلة بعضها ببعض لايزيد عليها في العدد أنه لا يجوز أن يتصل بجزء واحدجزءان أو نقول: المراد كون المسافة من حيث هي مسافة أي من حيث وقع فيها الحركة متناهية والنظام يقول بعدم التناهي بالفعل في كل امتدادات غير متناهية إذ لو تناهت في امتداد بناء على أن جميع الانقسامات الممكنة عنده حاصلة بالفعل والانقسامات في كل امتداد غير متناهية إذ لو تناهت في امتداد لزم الجزء وما في حكمه.

قوله: (ولا حاجة له) أي للنظام إلى هذه المكابرة وهي القول بالطفرة ومما يدل على كونه مكابرة إنما هذا القلم فيحصل خط السواد من غير أن يبقى في خلاله أجزاء بيض وليس كذلك

وذلك لأن المقصود هاهنا هو إيراد لازم آخر باطل. فلو قال: لم يلحق المتحرك الساكن لكان هذا اللازم مندرجاً في اللازم الأول فلم يحصل المقصود هذا خلف.

قوله: (كذلك الزمان المتناهي مشتمل على أجزاء غير متناهية) هذا مع القول بتناهي الآنات المتجددة مكابرة أيضاً فإن بداهة العقل يقتضي عدم تناهي الزمان المركب من الآنات الغير المتناهية المتتالية في التحقيق كما لا يخفى.

على أدلة نفاة الجزء ولم يقدر على ردها أذعن لها وحكم بأن الجسم انقسامات لا تتناهى، لكنه لم يفرق بين ما هو موجود في الشيء بالقوة وبين ما هو موجود فيه بالفعل، فظن أن جميع الانقسامات التي لا تتناهى حاصلة في الجسم بالفعل، فصرح بأن في الجسم أجزاء غير متناهية موجودة بالفعل ولزمه القول بالجزء، فإنه إذا كان كل انقسام ممكن في الجسم حاصلاً فيه بالفعل فما لا يكون من الانقسامات حاصلاً في الجسم امتنع حصوله فيه، فتكون أجزاؤه غير قابلة للانقسام، فقد وقع فيما كان هارباً عنه نافياً له غير معترف به، ومن ثمة نقل عنه أنه لما عيره مثبتو الجزء على القول بالطفرة، أجاب: بأنها ليست أبعد مما لزمكم من القول بتفكك الرحى فالتزمتموه.

الوجه (الثاني: أنه) أي الجسم الذي نحن بصدده متناه بالحجم والمقدار فهو (محصور بين الطرفين) المحيطين به وكذا أجزاؤه محصورة بينهما، (وانحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين محال) فاستحال أن تكون أجزاؤه الموجودة فيه بالفعل غير متناهية إلا أن يلتزم التداخل فيما بين تلك الأجزاء لكنه مما تشهد البديهة ببطلانه.

الوجه (الثالث: أن التأليف) هو ضم بعض الأجزاء الموجودة في الجسم إلى بعض (لا بد أن يفيد زيادة حجم وإلا لكان حجم الاثنين كحجم الواحد وكذا الثلاثة والأربعة إلى غير النهاية فلا يحصل من تأليف الأجزاء) وإن كانت غير متناهية (حجم) أصلاً، (والمفروض خلافه) لأن الجسم له حجم ممتد في الجهات ولا شك أن هذا الحجم

لفرط اختلاط الأجزاء البيض في السود بحيث لا امتياز في الحس لأن الأجزاء مصلقون عنها كثيراً، بل لا نسبة لها الأجزاء بالسواد لكونها غير متناهية.

قوله: (ومن ثمة) أي ومن أجل أنه غير مقترن بالجزء أجاب بمعنى الجزء بهذا الجواب، فإن قوله: لزمكم يدل على أنه غير مقترن وإلا لزمه أيضاً.

قوله: (وكذا أجزاء إلخ) إن أريد انحصارها مقداراً فمسلم، وإن أراد انحصارها عدداً ففيه النزاع.

قوله: (إلا أن يلتزم التداخل) لا ينفعه لأنه يلزم تناهي الأجزاء المتناهية في الوضع لأنه يقول: إن جميع الانقسامات الممكنة إلى الأجزاء المقدارية حاصلة بالفعل.

قوله: (مما يشهد إلخ) أي مداخل له حجم أو مقدار فيما له حجم أو مقدار شبهة البديهة ببطلانه لأنه يستلزم بطلان الحكم البديهي الأولي وهو كون الكل المقداري أعظم من جزئه المقداري.

قوله: (وإن كانت غير متناهية إلخ) له أن يقول: قياس غير المتناهي باطل فالأجزاء المتداخلة إذا كانت متناهية لا يفيد التأليف زيادة في الحجم وإذا كانت غير متناهية يفيدها لعدم انقطاع التداخل فلا يمكن أن يقال: جميع الأجزاء المتداخلة ليس حجماً زائداً على حجم الواحد إذ لا جميع.

إنما حصل له من تأليف أجزائه بعضها إلى بعض (وإذا كان التأليف يفيدزيادة حجم فليجعل التأليف من أجزاء متناهية في جميع الجهات فيحصل حجم في الجهات) كلها (وهو الجسم) وتوضيحه أن كل عدد سواء كان متناهياً أو غير متناه فإنه يشتمل على آحاد حقيقية أي غير منقسمة بالفعل لأن حقيقة العدد مركبة من الآحاد قطعاً والمنقسم بالفعل عدد لا واحد فلو لم يوجد في العدد إلا ما هو منقسم بالفعل لم يوجد فيه الواحد أصلاً فلا يكون عدداً قطعاً، فإذا فرض أن أجزاء الجسم عدد غير متناه فلا شك أن فيها آحاداً متناهية فإذا أخذت تلك الآحاد وضم بعضها إلى بعض حصل جسم مركب من أجزاء متناهية (فليس كل جسم مركباً من أجزاء لا تتناهى) فبطل الكلية التي ادعاها النظام فإن قلت : هذا جسم مصنوع وماذهب إليه إنما هو في الأجسام المخلوقة. قلت: ما ذكرناه تصوير له مع كونه موجوداً في ضمن تلك الأجسام إذ لا بد أن ينضم فيها أجزاء متناهية بعضها إلى بعض (ثم) إذا شئنا أن نبطل قوله بالكلية (نقول: وهذا الجسم له حجم متناه وأجزاء متناهية والجسم الذي فيه البحث ما له حجم متناه) لتناهي الأبعاد (وأجزاء غير متناهية) على زعمه (ولا شك أن بحسب ازدياد الأجزاء يزداد الحجم) لأن حجم المؤلف من الأجزاء هو حجم الأجزاء المؤلفة المقتضية لازدياد حجمه (فتكون نسبة الحجم إلى الحجم نسبة الأجزاء إلى الأجزاء، لكن نسبة الحجم إلى الحجم نسبة متناه إلى متناه ونسبة الأجزاء

قوله: (وتوضيحه إلخ) المقصود منه دفع ما قيل أن النظام لا يقول بوجود الجزء على الانفراد وإنما يكون في ضمن الجسم وحاصل الدفع أنه لا بد من وجود الواحد في تلك الكثرة التي ركب الجسم فإذا أخذ الآحاد المتناهية واعتبر انصمام بعضها ببعض حصل الجسم المتناهي الأجزاء في ضمن ذلك الجسم المتناهي مع كونه موجوداً في ضمن الأجسام المخلوقة لا صنع له، فهو أيضاً جسم مخلوق إلا أنه مخلوق في ضمنها.

قوله: (أي غير منقسمة إلخ) لا بمعنى لا يمكن انقسامه فإن وجوده غير لازم في العدد إذ اللازم وجود ما يتقوم به العدد وهو الواحد بالفعل.

قوله: (لأن حجم المؤلف إلخ) اندفع بهذا ما قيل: إن ازدياد الحجم بحسب الازدياد مع كون النسبتين مختلفتين بل يجوز أن يكون نسبة الجسمين من النسب التي يوجد في المقادير دون الأعداد فلا يوجد مثلها في الآحاد لأن نسبتها عددية وخلاصة الدفع أنه ليس حجم المؤلف على تقدير التركيب من الأجزاء ليس إلا مجموع أحجام الأجزاء المؤلفة لا تغاير إلا بالاعتبار فلا بد أن تكون النسبة في المقدار أي في العظم والصغر كنسبة أجزائهما وما ذكرتم إنما يتم إذا كان العظم والصغر غير تابع لكثرة الأجزاءات وقلتها، وذلك مبني نفي الأجزاء وإثبات الهيولى والصورة.

إلى الأجزاء نسبة متناه إلى غير متناه، فتكون نسبة المتناهي إلى المتناهي كنسبة المتناهي إلى غير المتناهي هذا خلف) فلا يكون شيء من الأجسام المتناهية المقدار مؤلفاً من أجزاء غير متناهية **ولا مهرب له** عن ذلك أيضاً سوى تجويز التداخل إذ لا يجب حينئذ أن تكون نسبة الحجم إلى الحجم نسبة الأجزاء إلى الأجزاء **لكنه باطل كما عرفت**. وهذه الوجوه الثلاثة لا تبطل القول بكون الجسم متصلاً واحداً قابلاً لانقسامات غير متناهية على معنى أنها لا تقف على حد لا تتجاوزه لأن الجسم ليس حينئذ مشتملاً على أجزاء غير متناهية بالفعل **بل بالقوة التي يستحيل خروجها بكليتها إلى الفعل كما مر**. (النوع الثاني:) من حجة جمهور المتكلمين على ما ذهبوا إليه (أن نبين تركب الجسم منها) أي من الأجزاء التي لا تتجزأ (ابتداء) أي من غير استعانة بأن كل قابل للانقسام فهو منقسم بالفعل كما في النوع الأول، **وأما كون تلك الأجزاء متناهية فهو ظاهر** أو معلوم مما مر آنفاً (وهو وجوه) سبعة: (الأول: النقطة) وهي ذات وضع لا تنقسم (موجودة إذ بها تماس الخطوط والخطوط بها تماس السطوح والسطوح بها تماس الأجسام **وتماس الموجودين بالمعدوم** ضروري البطلان) يعني أنه لا شبهة في أن الأجسام موجودة وأنها تماس بأمور موجودة منقسمة في الطول والعرض دون العمق وإلا لزم التداخل بين المنقسمين في العمق أو كون التماس بجزأين منهما لا بهما فينقل الكلام إلى ذينك الجزأين وعدم انقسامهما ولا يتسلسل بل ينتهي إلى ما لا ينقسم في العمق وذلك هو السطح فثبت وجوده. ثم إن السطحين الموجودين يتماسان على أمر منقسم في الطول دون العرض، وإلا لزم أحد

قوله: (ولا مهرب له إلخ) تجويز التداخل لا ينفعه لما عرفت من أن الكلام في الأجزاء المتباينة في الوضع وأنها متباينة وغير متناهية.

قوله: (وتماس الموجودين بالمعدوم إلخ) لأن التماس على ما في الشفاء كون الشيئين بحيث يكون طرفاهما معاً في الوضع أي في قبول الإشارة الحسية ولا شك أن المعدوم لا يقبل الإشارة الحسية.

قوله: (لكنه باطل كما عرفت) أي من قوله: لكنه مما يشهد البديهة ببطلانه.

قوله: (بل بالقوة التي يستحيل خروجها بكليتها إلى الفعل كما مر) أي في المقصد الثالث من قوله: إما متناهياً أي واصلاً إلى حد يقف عنده ولا يمكن مجاوزته إياه وإما غير متناه لا بمعنى أن تلك الانقسامات إلخ.

قوله: (وأما كون تلك الأقسام متناهية فهو ظاهر) يعني أنه لا بد منه في هذا النوع إلا أنه تركه لظهوره أو لكونه معلوماً.

الأمرين كما عرفت وذلك هو الخط فثبت وجوده أيضاً. ثم إن الخطين الموجودين يتماسان على أمر ذي وضع لا ينقسم أصلاً وهو النقطة، (وأيضاً فإنها) أي النقطة (طرف للخط وهو للسطح وهو للجسم **وطرف الموجود موجود**) فتكون النقطة موجودة (ثم إنها لا تنقسم) أصلاً. (قلنا: في الجسم موجود ذو وضع لا ينقسم فإن كان جوهراً فهو المطلوب) لأن ذلك الجوهر الذي لا يقبل الانقسام بوجه من الوجوه جزء للجسم، (وإلا) أي وإن لم يكن جوهراً بل عرضاً (لكان له محل لا ينقسم وإلا انقسم الحال فيه لما مر مراراً) وذلك المحل إن كان جوهراً فذاك وإن كان عرضاً كان له محل آخر (ولا يتسلسل بل ينتهي إلى جوهر كذلك) أي غير منقسم (وهو الجزء الذي لا يتجزأ). وقد وقع جزءاً للجسم ثم إذا أخرجناه عن الجسم واعتبرنا التماس بالقياس إلى ما كان مجاوراً له، وهكذا ظهر أن أجزاءه كلها جواهر غير قابلة للانقسام كما هو مطلوبنا **وقد أجابوا عن ذلك** بأن النقطة عرض **غير سارٍ في محله** فلا يلزم من انقسام محلها انقسامها **بل الأطراف** كلها أعراض لكن الخط سارٍ في محله في جهة واحدة فينقسم في هذه الجهة فقط والسطح سار في جهتين فينقسم فيهما فقط والنقطة لا سريان لها فلا انقسام فيها. الوجه (الثاني: الحركة موجودة) بالضرورة، (وإنها تنقسم إلى حاضرة وماضية ومستقبلة. فنقول: إن الحاضرة منها موجودة وإلا لم يوجد الماضي) منها (ولا المستقبل لأن الماضي ما كان حاضراً والمستقبل ما سيحضر). **ولا شك** أن الماضي منها لا وجود له حال كونه ماضياً ولا المستقبل حال

قوله: (وطرف الموجود موجود) لأنه إما جوهراً وعرض قائم به.

قوله: (بل الأطراف إلخ) كلمة، لترقي بيان فائدة زائدة على المقصود لا للإضراب.

قوله: (ولا شك إلخ) هاهنا تقرير أن الأول ما ذكره المصنف رحمه الله، وهو أنه لو لم يوجد الحاضرة لم توجد الحركة أصلاً لأن الماضي ما كان حاضراً والمستقبل ما سيحضر، فوجودهما ليس إلا بالحضور، فإذا لم تكن الحاضرة موجودة لم يكونا موجودتين، وثانيهما أنه لو لم تكن الحاضرة موجودة لم تكن الحركة موجودة أصلاً لأن الماضي والمستقبل معدومان لأن الماضي صار معدوماً والمستقبل لم يوجد أصلاً، وهذا التقرير لا يحتاج إلى أخذ ما ذكره

قوله: (وقد أجابوا عن ذلك) أي الحكماء فإنهم يزعمون أن انقسام الحال بانقسام المحل مختص بما يكون حلوله سريانياً كالبياض في الجسم.

قوله: (غير سار في محله) إذ النقطة مثلاً عارضة للخط من حيث انتهائه في جهة لا من حيث هو هو فلا يلزم من انقسامه انقسامها وقس عليها الخط بالنسبة إلى السطح والسطح بالنسبة إلى الجسم التعليمي.

كونه مستقبلاً، فإذا لم يوجد الحاضر لم يوجد شيء منهما قطعاً، فلا وجود للحركة أصلاً وهو باطل بالضرورة، فوجب أن تكون الحاضرة منها موجودة (وأنها لا تنقسم) بوجه ولو فرضاً، (وإلا لكان بعض أجزائها) المفروضة (قبل، وبعضها بعد لأنها) أي الحركة (غير قار الذات ضرورة) فإذا فرض فيها جزآن امتنع أن يكونا مجتمعين (فلا يكون كلها حاضراً) بل بعضها (هذا خلف) لأن المقدر خلافه (وكذا جميع أجزائها) غير قابلة للانقسام (إذ ما من جزء) من أجزائها (إلا وكان حاضراً حيناً ما فثبت أن الحركة مركبة من أجزاء لا تتجزأ فكذا المسافة) التي هي الجسم مركبة منها أيضاً (لانطباقها) أي انطباق الحركة (عليها) بحيث إذا فرض في إحداهما جزء يفرض بإزائه من الأخرى جزء، فإذا كانت أجزاء الحركة غير قابلة للانقسام كانت أجزاء المسافة كذلك (أو نقول:) يجب أن تكون أجزاء المسافة غير منقسمة (لأنه لو انقسمت المسافة) التي يقع عليها جزء من أجزاء الحركة (لانقسمت الحركة عليها) أعني ذلك الجزء من الحركة (فإن الحركة إلى نصفها) أي نصف المسافة (نصف الحركة إليها). قال الإمام الرازي: هذا أقوى ما احتج به مثبتو الجزء ويرد عليه أن الحركة بمعنى القطع **لا وجود لها أصلاً كما مر** والحركة بمعنى التوسط موجودة في الآن الحاضر لكنها ليست منطبقة على المسافة إذ لا جزء لها في امتداد المسافة بل هي موجودة في كل حد من الحدود المفروضة فيها فليس لنا حركة مركبة من أجزاء

المصنف من أن الماضي كان حاضراً والمستقبل ما سيحصر كما أن تقرير المصنف لا يحتاج إلى أخذ أن الماضي والمستقبل معدومان. والشارح رحمه الله جمع بين المقدمتين لزيادة الإيضاح. والجواب عن هذه الحجة ظاهر لأن الحركة متصلة في نفسها إذا قسمها الوهم باعتبار الزمان حصل فيه جزءان كل منهما واقع في زمانه والآن الحاضر الحد المشترك بين ذينك الزمانين يمنع وقوع الحركة فيه، فالقول بكون الحركة منقسمة إلى الحاضرة والمستقبلة وأن عدم وجودها في الحاضر يستلزم عدمها مطلقاً، وأن الماضي كان حاضراً والمستقبل لم يوجد فإنه لا يلزم من عدمها في الحال عدمها مطلقاً فإنهما موجودان في زمانهما.

قوله: (أو نقول إلخ) فالأول كان إثباتاً لتركب المسافة من أجزاء لا تتجزأ بطريق الاستقامة وهذا إثبات بطريق الخلف.

قوله: (لا وجود له أصلاً كما مر) أي في المقصد الثاني من مباحث الأين على رأي الحكماء وفي مباحث الزمان أيضاً على أن الشارح صرح هناك بأن الحكماء لا يثبتون الحاضر من الزمان بل الحاضر عندهم هو الزمان الموهوم الذي هو قدر مشترك بينهما بمنزلة النقطة المفروضة على المطلوب ليس جزءاً من الزمان أصلاً إلخ، فليرجع إليها ليطلع على فوائد جمة وعوائد كثيرة.

لا تتجزأ نعم يرتسم من هذه الحركة الموجودة في الخارج أمر ممتد في الخيال منطبق على المسافة منقسم مثلها إلى أجزاء لا تقف على حد لا يقبل الانقسام. الوجه (الثالث: برهن إقليدس) في الشكل الخامس عشر من المقالة الثالثة من كتاب الأصول (على وجود زاوية هي أصغر الزوايا وهي ما تحصل من مماسة خط مستقيم) لمحيط دائرة فهي (لا تنقسم) إذ لو انقسمت لم تكن أصغر الزوايا (ولا تتصور) الزاوية التي لا تنقسم (إلا بإثبات الجزء) لأن تلك الزاوية إن كانت جوهراً كانت جزءاً، وإن كانت عرضاً فلا بد لها من محل هو جوهر غير منقسم، والجواب: أن المبرهن في كتابه **هو أن الزاوية الحادة الحادثة من حدبة الدائرة** والخط المماس لها أصغر من كل زاوية حادة مستقيمة الخطين **لا أنها أصغر من جميع الحواد**. (الوجه الرابع: نفرض كرة) حقيقية (تماس سطحاً مستوياً) حقيقياً (**لإمكان** الكرة والسطح) المذكورين (وتماسها ضرورة على) تقدير انتفاء الجزء كما هو مذهب الخصم (فما

قوله: (لا أنها أصغر إلخ) فهي قابلة للقسمة إلى غير النهاية ويحصل بالقسمة زاوية بين محيط الدائرة والخط المستقيم أصغر منها.

قوله: (لا مكان إلخ) في الشفاء: لا يدري هل يمكن أنه يوجد كرة على السطح بهذه الصفة في الوجود أو هو في التوهم فقط على نحو ما عليه التعليمات فلا يدري أنه إن كان في الوجود هل يصح مدحرجة أو لا عليه انتهى. ولا خفاء في أن منع إمكان وجود الكرة والسطح مكابرة لأن الشكل الطبيعي للبسيط الكرة بل واقعة لأن الأفلاك عندهم كرات حقيقية كذا وجود السطح المستوي لأنه لا شك في وجود السطح فإن كان مستوياً فهو المطلوب وإن كان ذوات زوايا فلا بد من الانتهاء إليه لامتناع اشتماله على السطوح وزوايا غير متناهية وقد مر ذلك في بحث الخلاء.

قوله: (هو أنه الزاوية الحادة الحادثة من حدبة الدائرة) الحدبة بالنقاط الثلاث، وذكر في الصحاح أن الحدب ما ارتفع من الأرض والحدبة التي في الظهر يعني أنا نفرض دائرة يماس حدبتها خطاً مستقيماً بنقطة في وسط هذا الخط فيحدث هناك زاويتان حادتان. ولا شك أن كل واحدة منهما تكون أصغر من كل حادة مستقيمة الضلعين إذا فرض تساويهما في الضلعين والوتر جميعاً، وقوله: لا أنها أصغر من جميع الحواد إذ لا شك أن الحادة الحادثة من حدبة الدائرة الكبرى مع الخط المستقيم أصغر من الحادة الحادثة من حدبة الدائرة الصغرى مع ذلك الخط المستقيم أيضاً فإن أحد ضلعي الحادة الأولى يكون بين ضلعي الحادة الثانية، فيكون وتر الثانية أطول من وتر الأولى كما يشهد به التخيل الصحيح.

قوله: (لا أنها أصغر من جميع الحواد) كما يظهر من أطراف المتممات وأنها أيضاً متفاوتة.

به المماسة) بينهما (لا ينقسم، وإلا فإما) أن ينقسم (في جهة) واحدة (فهو خط أو) في (أكثر) يعني في جهتين (فهو سطح ولانطباقه) أي ولانطباق ما به المماسة من الكرة (على السطح المستوى فهو مستو) سواء كان خطاً أو سطحاً (فلا تكون الكرة) المفروضة (كرة) حقيقية لاستحالة أن يوجد على محيطها خط مستقيم أو سطح مستو بالضرورة (هذا خلف). فتعين أن يكون ما به المماسة فيهما أمراً غير منقسم (ثم نفرض تدحرجها على السطح) المستوي (بحيث تماسه بجميع أجزائها فتكون جميع الأجزاء) من ظاهر الكرة ومن ذلك السطح (غير منقسمة) وكذا الحال في الأجزاء التي في أعماقها (وهو المطلوب). **وأجاب ابن سينا عن ذلك**: بأن الكرة إذا ماست السطح على نقطة فإنها لا تماسه على نقطة أخرى إلا بحركة منقسمة في زمان منقسم **ثم إن النقطة** الأخرى ليست مجاورة للأولى متصلة بها، **وإلا كانت منطبقة عليها** إذ لا يمكن أن يتصور اتصال بين أمرين غير منقسيمن إلا بطريق الانطباق بينهما بكليتهما **فلا بد أن يكون بين النقطتين خط**، وكذا الحال في سائر النقط التي

قوله: (**وأجاب ابن سينا إلخ**) نسب إليه ما هو بريء منه فإنه قال في الشفاء: ليس يلزم أن تكون الكرة مماسة للسطح في أي حال كان النقطة لا غير بل يكون في حال الثبات والسكون كذلك فإذا تحركت باسط بالخط في زمان الحركة ولم يكن البتة وقته بالفعل يماس فيه بالنقطة إلا في الوهم وذلك لا يتوهم إلا مع توهم الآن والآن لا وجود له بالفعل انتهى. ولا يخفى أن هذا الجواب تام لا ورود عليه للاعتراض الآتي.

قوله: (**ثم إن النقطة إلخ**) لا حاجة إلى هذه المقدمات لأنه إذا ثبت أن المماسة بالنقطة الأخرى إنما هي بعد الحركة المنطبقة على الزمان والمسافة لم يلزم تتالي النقطتين اللّهم إلا أن يقال: هذا إثبات لعدم التتالي بطريق آخر فكأنه قال: ثم نقول بعد الإغماض عن كون المماسة بالنقطة الأخرى بعد الحركة أن النقطة إلخ، ومع ذلك يرد عليه أن اتصال النقطتين لا يستلزم وجود الخط بينهما فإنهما متتاليتان لأن المتتاليين على ما في الشفاء هما اللذان ليس بينهما شيء من جنسهما وليستا بمتصلتين لأن المتصل يقال للمقدار إذا اتحد طرفه وطرف غيره ولأحد الجسمين المتلازمين في الحركة ولا يقبل القسمة في ذاته بحيث يحصل بين القسمين حد مشترك وجميع هذه المعاني منتف هاهنا وإن أردت بالاتصال سوى المعاني الثلاثة المصطلحة فبينه حتى ينظر في انتفائه في هاتين النقطتين وأن انتفاءه يستلزم وجود الخط بينهما.

قوله: (**وإلا كانت منطبقة عليها**) أي وإلا كان وضعها واحداً بحيث لا يتمايزان في الإشارة الحسية أصلاً.

قوله: (**فلا بد أن يكون بين النقطتين خط**) ويكون هذا الخط مستقيماً إن كانت النقطتان على السطح المستوي وخطاً مستديراً إن كانت النقطتان على الكرة.

يقع بها التماس بينها فلا يكون محيط الكرة ولا السطح المستوي مركباً من نقط متتالية لا يقال: **فعلى ما ذكرت لا تحصل** المماسة على النقطة الأخرى إلا بعد الحركة ففي حال الحركة لا بد من المماسة، فإن كانت المماسة على النقطة الأولى **كانت الكرة ساكنة** حال كونها متحركة، وإن كانت على نقطة متوسطة بينهما لزم خلاف المقدر على أنا **ننقل الكلام** إلى تلك المتوسطة فوجب إذن أن لا يكون بين نقطتي التماس واسطة فيلزم تتالي النقط **لأنا نقول: المماسة على النقطة الأولى**، وإن كانت

قوله: (فعلى ما ذكرت لا تحصل إلخ) الصواب من أنه يحصل المماسة لأنه المذكور سابقاً وليس بمترتب عليه.

قوله: (كانت الكرة ساكنة) لعدم التغير من الحالة الأولى حال كونها متحركة لأن المفروض أن حال الحركة خلاف المقدر لأن المقدر أن المماسة على النقطة الثانية.

قوله: (ننقل الكلام إلخ) لأنها أيضاً بعد الحركة ففي حال الحركة تكون المماسة على نقطة أخرى يتوسط بين الأولى والمتوسط الأولى وهلم جراً حتى يلزم وجود مماسات ونقاط غير متناهية مع كونها محصورة بين حاصرين بل نقول: جميع هذه المماسات الغير المتناهية حاصلة بعد الحركة ففي حال الحركة لا بد من مماسة أخرى فلم يكن الجميع جميعاً.

قوله: (المماسة على النقطة الأولى إلخ) منع للملازمة المستفادة من قوله: فإن كانت المماسة على النقطة الأولى كانت الكرة ساكنة حال كونها متحركة يعني لا نسلم لزوم كونها ساكنة حال كونها متحركة لأن مماسة الكرة على النقطة المعينة من السطح الحادثة لكونها غير منقسم، باقية في زمان حركة الدحرجة إلى أن تحصل المماسة على النقطة المعينة الأخرى من السطح لأن الكرة متحركة على نفسها فيتبدل نقاطها مع بقاء المماسة بالنقطة الأولى من السطح وإذا وصل إلى النقطة الثانية من سطح حصل مماسة أخرى باقية مع حركة الكرة على نفسها إلى أن يحصل النقطة الثالثة من السطح وهكذا. وفيه بحث إما أولاً: فلأن الدحرجة حركة مركبة من

قوله: (لأنا نقول المماسة إلخ) هذا اختيار للشق الأول ومنع الملازمة قوله: كانت الكرة ساكنة حال كونها متحركة وقوله: لكنها باقية في زمان حركة الدحرجة ولعل السر في ذلك هو أن حركة الكرة المذكورة على السطح المذكور كانت مركبة من الحركة المستقيمة والحركة المستديرة معاً فباعتبار الحركة المستديرة يتصور أن تبقى المسامتة على نقطة واحدة من السطح زماناً وباعتبار الحركة المستقيمة يتصور أن تزول تلك المسامتة بحيث لا تبقى هناك، هذا ولكن بقي أن يقال: إنك قد أقررت أنه لا بد أن يكون بين النقطتين خط فحركة الكرة على هذا الخط إما أن يكون لابالمماسة وهو باطل لأنه خلاف المفروض، وإما أن يكون بالمماسة وهذه المماسة لا يتصور أن تكون على النقطة الأولى أو على النقطة الثانية إذ المفروض هو أن يكون الحركة على الخط فيما بين النقطتين فتعين أن المماسة كانت على نقطة متوسطة بينهما فحينئذ يلزم ما ذكر من أنه خلاف المفروض وأنه ينقل الكلام إلى تلك المتوسطة، فتأمل.

حاصلة في آن لكنها باقية في زمان حركة الدحرجة المؤدية إلى المماسة على النقطة الأخرى ففي آن حصول هذه المماسة الثانية تزول المماسة الأولى، وهكذا كل مماسة على نقطة تحصل في آن أو تبقى زماناً ولا ينافي ذلك استمرار حركة الكرة، كما يظهر ذلك بالتخيل الصادق لحركة الدحرجة فلا يلزم تتالي النقط والآنات. الوجه (الخامس: نفرض خطاً قائماً على خط ويمر) الخط الأول (عليه) أي على الخط الثاني (فإنه يماس) الخط المار (في مروره جميع أجزاء ذلك) الخط الممرور عليه أو المماسة) بينهما (إنما تكون بنقطة) لأن المماس من الخط القائم المار هو طرفه الذي هو النقطة وممسوس النقطة لا يكون إلا نقطة (فالخط الممرور عليه مركب من نقط) متتالية (و) كذلك (السطح) مركب (من خطوط) متلاقية (والجسم) مركب (من سطوح) مجتمعة، (وهو المطلوب) **ويتجه عليه** أن المتحرك هو المتحيز بالذات **فلا بد أن يكون منقسماً في جميع الجهات كما سيأتي** فالسطح والخط والنقطة لا تكون إلا أعراضاً فكيف يتصور حركة خط عرضي على آخر مثله. **الوجه (السادس:**

مستقيمة ومن وضعية، والمماسة على النقطة الأولى باقية بالقياس إلى الحركة الوضعية وأما بالقياس إلى الحركة المستقيمة التي وقعت على السطح فكلا، والسائل إنما أورد السؤال باعتبار هذه الحركة وقال: إنه لو كانت المماسة على النقطة الأولى باقية بالقياس إلى هذه الحركة كانت الكرة ساكنة بالقياس إلى هذه الحركة والمفروض تحركها بهذه الحركة، وأما ثانياً: فلأنه لو قرر السؤال هكذا: إن المماسة بالنقطة المعينة على الأخرى لا تحصل إلا بعد الحركة ففي حال الحركة لا بد أن تكون الكرة ساكنة، وإن كانت النقطة الأولى من الكرة على النقطة الأولى من السطح كانت الكرة ساكنة. وإن كانت بنقطة أخرى على نقطة أخرى متوسطين بين النقطتين الأوليين والأخريين لزم خلاف المفروض، لم يتجه أن يقال: المماسة الأولى باقية إلى حصول المماسة الثانية فإنها وقد تقررت بتبدل النقطة الأولى من الكرة. فالحق ما استفيد من الشفاء أن المماسة حال على الحركة على الخط وليس فيها مماسة على النقطة الكرة فرض الآن وما قاله الإمام من أنه لو ماست الكرة السطح بالخط لوجب أن ينطبق من الكرة خط على ما خطه من ذلك السطح فيكون ذلك الخط مستقيماً لأن المنطبق على المستقيم مستقيم فتكون الكرة متصلة فمدفوع بأن استقامة الخط في الكرة إنما يلزم لو كان انطباقه على خط السطح دفعياً وأما إذا كان تدريجياً على ما هو اللازم هاهنا فإنما يلزم وجود الخط المستدير في الكرة والآخر فيه.

قوله: (ويتجه عليه إلخ) وهكذا يتجه عليه أن الحركة متصلة منطبقة على المسافة المتصلة ليس فيها النقطة بالفعل إلا بعد فرض الآن في الزمان فتبين أن كل نقطتين مفروضتين خط كما أن بين كل آنين زمان وبين كل جزأين حصول في حد.

قوله: (فلا بد وأن يكون منقسماً في جميع الجهات كما سيأتي) أي في أول مقصد يليه.

لولا انتهاء الأجسام إلى أجزاء لا تتجزأ لكان الانقسام في السماء والخردلة ذاهباً إلى غير النهاية فتكون أجزاؤهما الممكنة سواء) لأن أجزاءكل واحدة منهما غير متناهية حينئذ (وهو بديهي البطلان) ويرد عليه أن الأجزاء فيهما وإن كانت غير متناهية **بالمعنى الذي عرفت** إلا أن مقادير أجزاء السماء ليست كمقادير أجزاء الخردلة فلا استحالة. الوجه (السابع: لولا الجزء) وانتهاء تقسيم الجسم إليه (لكان يمكن أن تقسم الخردلة إلى صفائح غير متناهية فتغمر) تلك الصفائح (وجه الأرض) وتستر وجوه السموات (وتفضل عليها بما لا يتناهى وأنه ضروري البطلان). ورد هذا بما عرفت من معنى لا تناهي الانقسام وامتناع خروج جميع الأقسام إلى الفعل وجوداً بل فرضاً أيضاً، قال المصنف: (وبعض ذلك) الذي ذكرناه من حجج المتكلمين على إثبات الجزء وتركب الجسم منه، (وإن كان يمكن الجواب عنه جدلاً ففيه للمنصف إقناع) وطمأنينة باطن **فارجع أنت إلى إنصافك في الأجوبة التي** مر ذكرها.

[المقصد الخامس: الجسم البسيط واحد قابل للقسمة]

(حجة الحكماء على أن الجسم) البسيط (واحد متصل) في نفسه (قابل للقسمة إلى غير النهاية لا أنه مركب) **أي وليس بمركب** من أجزاء لا تتجزأ (أنواع)

قوله: (الوجه السادس إلخ) يعني هذا الوجه السابع أخذ ما هو بالقوة بالفعل والجواب الفرق بينهما.

قوله: (فارجع إلخ) في شرح المقاصد أن حديث الكرة والسطح قوي وتماسهما بجوهريهما ضروري انتهى. وقد عرفت هذا الحديث بما لا مزيد عليه والإنصاف أن هذه الوجوه غير مفيدة للظن فضلاً عن الطمأنينة.

قوله: (أي وليس بمركب) أشار إلى أن قوله: أنه مركب ليس معطوفاً على قوله: إنه واحد كما هو الظاهر فيختل المعنى بل هو معطوف على قوله: واحد.

قوله: (بالمعنى الذي عرفت) أي آخر المقصد الثالث بمعني أن الجسم من شأنه أن يقبل الانقسام دائماً إلخ، وقد ذكرناه مراراً إلا أن مقادير أجزاء الخردلة فلا استحالة يعني أن اللازم الاستواء في عد الأجزاء بأن يكون أجزاء كل منهما غير متناهية ولا استحالة فيه والمحال استواء مقداريهما وهو غير لازم ولاعبرة بما يقال من أن الاستواء في الأجزاء يستلزم الاستواء في المقدار ضرورة أن تفاوت المقادير، إنما هو بتفاوت الاجزاء بمعنى أن ما يكون مقداره أعظم يكون أجزاؤه أكثر فما لا يكون أجزاؤه أكثر لا يكون مقداره أعظم.

قوله: (فارجع أنت إلى إنصافك في الأجوبة التي إلخ) إشارة أنه يمكن الجواب من جميعها

أربعة: (النوع الأول: ما يتعلق بالمحاذاة وذلك وجهان: الأول: **كل متحيز) بالذات (يمينه غير يساره** ضرورة) وكذا سائر جهاته المتقابلة متغايرة فظهر أن المتحيز بالذات يحب أن يكون منقسماً في جميع الجهات فاستحال وجود الجزء الذي لا يتجزأ، وكذا وجود الخط والسطح الجوهريين فضلاً عن تركب الجسم منها بخلاف النقطة والخط والسطح العرضيين فإنها ليست بمتحيزة بذواتها حتى يتصور لها جهات مقتضية لانقسامها. الوجه (الثاني: إنا إذا ركبنا صفحة من أجزاء لا تتجزأ ثم قابلنا بها الشمس فإن الوجه المضيء) من تلك الصفحة (أي) الوجه (الذي إلى الشمس غير) الوجه (المظلم أي الذي إلينا وهذا أيضاً ضروري) فوجب أن تكون تلك الأجزاء منقسمة. وقد أجيب عن هذين الوجهين: بأن اللازم منهما تعدد الأطراف ويجوز أن يكون لشيء واحد غير منقسم في ذاته أطراف هي أعراض حالة فيه، ودفع هذا الجواب بأن الطرفين المحاذيين لليمين واليسار مثلاً، إن كانا جوهرين فهما جزءان للذي فرض غير منقسم وإن كانا عرضين فإما أن يكونا حالين في محل واحد بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما عين الإشارة إلى الآخر، فيلزم أن يكون ما حاذى منه يمينه عين ما حاذى منه يساره وهو بديهي البطلان، **وإما أن يكونا** حالين

قوله: (كل متحيز بالذات يمينه غير يساره) يعني أن ما حاذى منه لجهة اليمين غير ما حاذى منه لجهة اليسار، والجواب أن هذا حكم وهمي من قياس غير المنقسم على المنقسم فإنه لعدم انقسامه محاذ بنفسه لكل واحد من الجهات الست فله محاذيات متعددة باعتبار تعدد ما يحاذى به من الجهات، وهذه المحاذاة نقطة لمركز نقاطة محيطة بالدائرة فإنها محاذية بنفسها لكل واحد منها، وتحقيقه أن المحاذاة من الأمور الاعتبارية التي ينتزعها الوهم من الشيء بالقياس إلى الأمور الواقعة منها وضع مخصوص ويكفي لاعتباره تعدد أحد الطرفين ولا يحتاج إلى تعدد كل واحد منهما كالأبوة المتعددة باعتبار تعدد الأبناء من غير تعدد في ذات الأب، نعم لو كانت المحاذاة عرضاً قائماً بالمحل فلا بد للمحاذتين من محلين فيلزم الانقسام وهذا الجواب مطرد في الاستدلال بنوع المحاذاة.

قوله: (وإما أن يكونا إلخ) بقي هاهنا احتمال وهو أن يكونا حالين في محل واحد لكن لا يتحدان في الإشارة كالنقطتين الحالتين في الخط على زعمهم. فالأوجه أن يقال: إن كانا في محل واحد بحيث يتحدان في الإشارة كان ما حاذى يمينه عين ما حاذى يساره وإن لم يتحدا في الإشارة الحسية يلزم انقسام المحل ولو وهماً يتبع الإشارة إلى الحالين.

لا عن بعضها فقط بحيث يحتجب الإقناع بوجه الإقناع، وبالجملة الأدلة المذكورة في النوعين لإثبات الجزء مردود لا يفيد الظن والقدر المشترك إنما يفيده إذا أفاد كل منهما الظن وقد عرفت الأمر.

في محلين متمايزين في الإشارة فيلزم الانقسام ولو فرضاً إذ يمكن حينئذٍ أن يفرض فيه شيء غير شيء كما تشهد به البديهة (النوع الثاني: ما يتعلق بالمماسة وهو) أيضاً (وجهان: الأول: لو تركب الجسم من أجزاء لا تتجزأ فليست) تلك الأجزاء أجزاء (لا تتجزأ هذا خلف) لكونه اجتماعاً للنقيضين (بيانه) أنه إذا تركب الجسم منها فلا بد لها من أن تكون مجتمعة مترتبة متلاصقة، وإلا لم يكن هناك **تركب حقيقة** وحينئذ فلا شك (أن الواقع) من تلك الأجزاء (في وسط الترتيب يحجب الطرفين عن التماس **فما به يماس**) الوسط (**أحد** الطرفين غير ما به يماس) الطرف (الآخر) إذ لو كانا متحدين لم يكن الوسط حاجباً للطرفين بل كانا متماسين، وإذا كان الأمر كذلك (فينقسم) الجزء الوسط مع كونه غير منقسم (لا يقال: لا نسلم ذلك) أي حجب الوسط للطرفين حتى يلزم انقسامه (لجواز التداخل) بين تلك الأجزاء (لأنا نقول: بطلانه ضروري) فإن بديهة العقل شاهدة بأن المتحيز بذاته يمتنع أن يداخل مثله بحيث يصير حجمهما معاً كحجم واحد منهما (وإن سلم) جواز التداخل (جدلاً فيكون حيزهما) أي حيز المتداخلين (واحداً) ولا يزداد بانضمام أحدهما إلى الآخر مقدار، (**وكذا إذا انضم إليهما رابع وخامس**) وغيرهما من الأجزاء (بالغاً ما بلغ فلا يكون ثمة ترتيب) بين الأجزاء (ولا وسط ولا طرف، ولا يحصل من تأليفها حجم) زائد على حجم كل واحد منها (وذلك) كله (خلاف المفروض) لأنا فرضنا تركب الجسم الذي هو حجم ممتد في الجهات الثلاث من تلك الأجزاء فلا بد أن يكون بينها ترتيب، وأن يكون هناك وسط وطرف (ومع هذا) الذي ذكرناه من لزوم خلاف المفروض على تقدير التداخل نقول: (فالمداخلة) بين جزأين إنما تكون (بعد المماسة) بينهما (**فلا شك أن الملاقي**) **من أحد الجزأين** (عند المماسة غير

قوله: (تركب حقيقة) وإن كان تركب في الحس بعدم الإحساس بالفرج.

قوله: (فما به يماس أحد إلخ) إن أريد بالتماس ما هو المصطلح وهو كون الشيئين بحيث يتحد طرفاهما في الوضع فلا تماس بين الأجزاء إذ لا أطراف لها، وإن أريد به عدم الفرجة بينهما والتعريف في الوسط بنفسه متصل بأحد الطرفين بمعنى ليس له انفصال عن كل منهما وهذا الجواب في جميع وجوه المماسة.

قوله: (فلا شك أن الملاقي من أحد الجزأين إلخ) هذا إذا كان المماسة غير حال المداخلة فأما إذا كانا متحدين فلا انقسام.

قوله: (وكذا إذا انضم إليهما رابع وخامس) فيه بحث ظاهر، لم يجوز التداخل بين اثنين أو ثلاثة ولا يجوز بين أربعة أو خمسة؟ ولعل المقصود من إيراد هذا الكلام هو التنبيه دون الاستدلال فالمنع هاهنا لا يجدي كثير نفع.

الملاقي) منه (عند المداخلة التامة فيلزم الانقسام) في كل واحد من الجزأين ولا يذهب عليك أن لزوم الانقسام من التداخل إنما يتم إذا كان التداخل حادثاً بعد وجود الأجزاء وانضمام بعضها إلى بعض، أما إذا كانت الأجزاء متداخلة في ابتداء الخلقة بأن خلقت كذلك فلا. الوجه (الثاني: لو جاز) أن يقع (جزء) لا يتجزأ (على ملتقى اثنين) من الأجزاء (لم يكن) ذلك الجزء جزءاً (لا يتجزأ) بل كان منقسماً. (والملزوم حق فاللازم) أيضاً (حق واللزوم بين فإنه يكون) الجزء الواقع على ملتقاهما (مماساً لهما لا بالكلية) أي لا يجوز أن يكون بكليته مماساً لشيء منهما، وإلا لم يكن واقعاً على الملتقي بل على أحدهما. فوجب أن يكون ببعضه مماساً لأحدهما وببعضه مماساً للآخر (ولا معنى للانقسام إلا ذلك، وأما حقية الملزوم) أعني وقوعه على ملتقى جزأين (فلوجوه) ثلاثة: (الأول: لا شك أنه) أي الجزء الذي لا يتجزأ على تقدير وجوده (**يتحرك** من جزء) مثله (إلى) جزء (آخر) كذلك (فاتصافه بالحركة إما عند كونه بتمامه في الجزء الأول أو) في الجزء (الثاني: أو) عند كونه (على الملتقي والأولان باطلان، لأنه) **أي كونه في أحد الجزأين حاصل (إما قبل الحركة)** وهو كونه في الجزء الأول (أو **بعد الفراغ** منها) وهو كونه في الجزء الثاني فلا يتصور اتصافه بالحركة حال كونه في أحدهما، (وفي الثالث) أعني اتصافه بالحركة حال كونه على ملتقاهما (المطلوب. الثاني:) من هذه الوجوه (**نفرض خطاً**) مركباً (من أجزاء شفع كستة) مثلاً. (ونفرض فوق أحد طرفيه جزءاً وتحت) الطرف (الآخر) من الخط (جزءاً) آخر (ثم) نفرض أنهما (تحركا) أي تحرك كل منهما إلى صوب الآخر على التبادل حركة (على السوية فلا بد أن يتحاذيا قبل أن

قوله: (إنه يتحرك إلخ) هذا الوجه إنما يتم إذا وجد الجزء على الانفراد وأمكن حركته والقائلون بتركب الجسم من الأجزاء يمنعون وجود الحيز منفرداً فضلاً عن حركته.

قوله: (وبعد الفراغ إلخ) أصحاب الجزء يقولون: الحركة هي الكون الثاني في المكان الثاني فلا يسلمون كونه في الحيز الثاني بعد الفراغ منها.

قوله: (نفرض خطاً إلخ) أصحاب الجزء يقولون: حده المفروض على نحو المفروض التي في التعليمات ولا نسلم تحققها في الخارج.

قوله: (إن الملاقي من أحد الجزأين) كلمة من هاهنا تبعيضية.

قوله: (أي كونه في أحد الجزأين حاصل إما قبل الحركة) قيل: لم لا يجوز أن يكون هو على الجزء الأول حال الحركة بأن يكون مماسة عليه باقية زماناً ما في حال حركته في الجزء إذ هو حال الحركة لو لم يكن زائلاً بتماسه عن الجزء الأول يلزم انقسامه أو عدم حركته هذا خلف.

يتجاوزا وذلك) التحاذي إنما يكون (على المنتصف) من الخط (إذا) قد (فرضنا الحركتين سواء) في السرعة والبطء، (وهو) أي منتصف الخط (ملتقى الثالث والرابع) من تلك الأجزاء بالقياس إلى كل واحد من طرفي الخط كما يلوح بأدنى تأمل صادق. (الثالث:) منها (نفرض خطاً من أجزاء وتر) كالخمسة مثلاً (ونفرض ذينك الجزأين كليهما من فوق كلاً) منهما (من طرف) من طرفي الخط (ثم) نفرض أنهما (يتحركان) أي كل منهما إلى صاحبه حركة (سواء فيلتقيان) لا محالة (في الوسط، وهو الجزء الثالث) من كل واحد من الطرفين (فيكون هو) أي الجزء الثالث (على ملتقاهما) لأنهما معاً عليه (وربما يمنع هذا بأنهما) أي الجزأين المتحركين (يقعان قبل) الجزء (الثالث إذ شرط انتقالهما) إلى الثالث (فراغ ما يسع الجزأين) معاً، ولا شك أن الثالث لا يسعهما بل يسع واحداً منهما. النوع (الثالث: ما يتعلق بالسرعة والبطء وحاصله أحد الأمرين لازم) أي ثابت في الواقع **على سبيل منع الخلو** (إما انتفاء تفاوت الحركات بالسرعة والبطء وإما تجزؤ الأجزاء) التي لا تتجزأ فإنهما لا يجتمعان في الكذب لأن عدم التجزؤ يستلزم انتفاء التفاوت وعدم الانتفاء أعني وجود التفاوت يستلزم المتجزئ (والأول) وهو انتفاء تفاوت الحركات (منتف) ضرورة أن الحركات متفاوتة في السرعة والبطء (فثبت الثاني)، وهو تجزؤ الأجزاء (بيان لزوم أحد الأمرين من طريقين: أحدهما أنه إذا) تركبت المسافة من أجزاء لا تتجزأ فإذا (قطع السريع جزءاً) منها (فالبطيء لا يقف لما بينا) من قبل (أن البطء ليس لتخلل السكنات فهو) أي البطء (إذن يتحرك فإما أن يتحرك جزءاً أيضاً فالسريع كالبطيء وهو الأول) أعني انتفاء التفاوت فيما بين الحركات (أو أقل من جزء) إذ لا مجال لتوهم حركته أكثر من جزء (فيتجزأ) الجزء الذي لا يتجزأ لثبوت ما هو أقل منه (وهو الثاني) من الأمرين اللذين أدعينا لزوم أحدهما (**وثانيهما**) أي ثاني الطرفين المذكورين (أن نبين أن ثمة حركة سريعة وبطيئة متلازمتين) بحيث يستحيل انفكاك إحداهما عن الأخرى (فيستغني) حينئذ (عن الاستعانة بأن البطء ليس لتخلل السكنات بل يكون ذلك) أي تلازم هاتين الحركتين (دليلاً على ذلك) أي على أن البطء ليس للتخلل (مستأنفاً) كما نبهت عليه فيما مر وإذا كانت الحركتان متلازمتين (فعندما تقطع السريعة جزأين قطعت البطيئة مثلها لزم تساوي السريعة

قوله: (على سبيل منع الخلو) فإن التجزؤ والانتفاء متحققان معاً.

قوله: (بأنهما يقفان) من وقف وقوفاً أي لا نسلم أنهما يلتقيان في الوسط بحيث يكون ذلك الوسط.

والبطيئة) وهو الأمر الأول، (أو أقل لزم التجزؤ) وهو الأمر الثاني. (وذلك) أي تلازم السريعة والبطيئة حاصل (في صور) ست: (الأولى: الدائرة الطوقية من الرحى مع الدائرة القطبية منها) فإن حركة الأولى سريعة لطول مسافتها وحركة الثانية بطيئة لقصر مسافتها وهما متلازمتان (إذ لو تحركت الطوقية) مثلاً (ووقفت القطبية **لزم التفكك وانقسام الرحى** إلى دوائر) متعددة (بحسب أجزائها) وإنما يتضح ذلك بإخراج خطوط متلاصقة من مركز الرحى إلى الطوق العظيم منها في جميع الجهات فإن تلك الخطوط تكون مركبة من أجزاء لا تتجزأ وتتركب من أجزاء تلك الخطوط أطواق متداخلة متفاوتة في الكبر والصغر والطوق العظيم منها مركب من أطراف هذه الخطوط، فإذا تحرك هذا الطوق ولم يتحرك الطوق الذي يلاصقه فقد انفك أحدهما عن الآخر، وكذا إذا تحرك الطوق الثاني، ولم يتحرك الثالث، وهكذا إلى الطوق الذي هو أصغرها فلزوم تفكك الرحى عند تحركها على مثال دوائر محيطة بعضها ببعض، (ولو كانت) الرحى (من حديد أو ما هو أشد منه ثم التصاقها عند الوقوف بحيث لا يمكن أن يتفكك منها جزء بأبلغ السعي وذلك) الذي ذكرناه من تفكك الرحى حال تحركها والتصاقها حال سكونها. (وإن كان مما لا يمتنع في قدرة الله تعالى **فالعقل حازم** بعدمه كسائر العاديات ومعلوم) لكل عاقل (أن الله تعالى لم يخلق في الرحى **كل هذه**) **الغرائب** و(**العجائب** ليثبت مذهبكم. الصورة الثانية فرجار له شعب

قوله: (فالعقل جازم إلخ) أصحاب الجزء لا يمنعون الجزم بعدمه بل يقولون إنه مستبعد عادة وإذا ساق البرهان إلى تركب الجسم من الأجزاء فلزوم المستبعدات لا يضره، كما قال الحكماء إن البرهان يتعلق إلى اتصال الجسم في نفسه فلزوم انعدام البحر بشق البعوضة ووجود البحرين الأخيرين المستبعد لا يضره أن ثبوت سكون بين كل حركتين يستلزم وقوف الجبل في الجو لممانعة الخردلة المستبعد ولا ضير في ذلك.

قوله: (لزم التفكك وانقسام الرحى) هاهنا منع مبني على قولهم أن محور الكرة لم يكن متحركاً حين ما يتحرك تلك الكرة على ذلك المحور مع أنه لم يلزم التفكك حينئذ أصلاً فعلى هذا لم لا يجوز أن يتحرك الرحى ولا يتحرك قطبه أصلاً ويتحرك الدائرة القطبية منه تارة وتقف أخرى فترى حركتها أبطأ من حركة الدائرة الطوقية؟ ويكون ذلك بواسطة استعدادات شرائط مختلفة ومع ذلك لم يلزم تفكك الرحى أصلاً وهذا ليس بأبعد من القول باستمرار حركة الدحرجة زماناً على نقطة واحدة كما مر، وكذا الكلام في سائر الصور الست، فتأمل. وقوله: ولو كانت الرحى هذا وصل متعلق بقوله: لزم التفكك وقوله: ثم التصادق مرفوع عطفاً على التفكك المذكور.

قوله: (كل من هذه الغرائب والعجائب) ومن الغرائب هو ما أعطي كل من أجزاء الرحى

ثلاث فتثبت واحدة) منها (وتدور اثنتان حتى يرسما دائرتين الداخلية صغيرة والخارجية كبيرة)، ولا شك أن هاتين الشعبتين (يتممان) الدائرتين معاً بحركتيهما (وهما متلازمتان ضرورة، والانفكاك) بين الشعبتين (هاهنا مع عدم التناثر) والتساقط (**أبعد**) **من الانفكاك بين أجزاء الرحى**. الصورة (الثالثة: من وضع عقبه على الأرض ويدور على عقبه فإنه يرسم دائرتين إحداهما بعقبه) وهي أصغر (والأخرى بأطرافه) وهي أكبر، (وإن شئت فافرضه) أي الدائر على عقبه (ماداً باعه فرأس أصبعه يرسم دائرة أكبر بكثير) من الدائرة التي يرسمها عقبه وحركتاهما متلازمتان لأنه إذا تحرك رأس أصبعه جزء لم يقف عقبه أصلاً. وإلا لزم تقطع ذلك الشخص على قياس ما مر. (ونحن نعلم بالضرورة أنه لا ينقطع جزءاً جزءاً) **كيف؟ وتفرق** الاتصال يوجب الألم مع أنه لايجد ألماً أصلاً. (وإن شئت فافرضه) أي رسم الدائرة الصغيرة والكبيرة (في الفلك في كوكبين يدور أحدهما قريب القطب والآخر على المنطقة) **فإن حركتهما** في رسم الدائرتين متلازمتان وإلا لزم الانخراق في الأفلاك وأن لا تكون موصوفة بالشدة والإحكام. الصورة (الرابعة: الشمس مع ظل الخشبة المغروزة حذاءها فإن الظل يقطع) بالانتقاص (من الصباح إلى الظهر قدراً من الأرض محدوداً) كذراع أوذراعين مثلاً (والشمس) في هذه المدة (تقطع ربع فلكها) فحركتها أسرع من حركة الظل بكثير (من غير وقوف الظل) عن الحركة (لأن الشعاع) الخارج من الشمس المار برأس الخشبة الواصل إلى طرف الظل (**إنما يقع بخط** مستقيم) كما

قوله: (**أبعد إلخ**) لا شبهة في الاستبعاد لكن الأمور الحقيقية تستلزم المستبعدات كامتناع الخلاء يستلزم أموراً يستبعدها العقل استبعاداً قريباً من الاستحالة.

قوله: (**كيف وتفرق إلخ**) تفرق الاتصال إنما يوجب الألم إذا كان طبيعياً ولا نسلم وجوده فيما نحن فيه.

قوله: (**فإن حركتهما إلخ**) فيه أن رسم الدائرتين إذا وقعت الأجزاء على وضع واحد بحيث يتصل على هيئة الدائرة ووقوعها على هذا الوضع حال التركيب ليس ضرورياً فلا تحصل الدائرتان ولو سلم فاللازم الانفكاك وهو غير الانحراف فإنه تباعد الأجزاء بعضها عن بعض، والانفكاك لا يستلزمه ولو سلم فالانحراف جائز بل واقع عند أصحاب الجزء.

من النقطة حتى علم الأبطأ منها أنه كم ينبغي أن يقف حتى لا يزول عن سمتيه الذي كان له مع أن الإنسان على كمال فطنته يعجز عنه وقوله: صغيره وكبيره يجوز بالنصف والرفع.

قوله: (**أبعد من الانفكاك بين أجزاء الرحى**) فإن أجزاء الرحى لكونها في أحيازها لا يقتضي التناثر والتساقط لاقتضائها الأحياز التي يكون بعد الانفكاك.

تشهد به التجربة الصحيحة، (ووقوف الظل) عن الحركة مع تحرك الشمس يبطل الاستقامة في الخط الشعاعي لأن الشمس إذا كانت في ارتفاع قد وصل منها خط شعاعي مار برأس الخشبة إلى طرف الظل على الاستقامة فإذا انتقلت إلى ارتفاع أعلى ولم ينتقص الظل أصلاً، كان القدر الواقع من ذلك الخط فيما بين رأس الخشبة وطرف الظل باقياً على حاله وقد تغير ما كان منه بين الشمس والخشبة عن وضعه فلا يكون ذاك القدر الذي كان متصلاً به على الاستقامة في وضعه الأول متصلاً به كذلك في وضعه الثاني وإلا كان خط واحد مستقيم متصلاً على الاستقامة بخطين ليسا في سمت واحد وهو باطل بالضرورة. الصورة (الخامسة: دلو على رأس حبل مشدود **طرفه الآخر**) بوتد (في وسط البئر **مع كلاب** يجعل في ذلك الحبل) عند الوتد (ويمد به فالدلو والكلاب يصلان إلى رأس البئر معاً. **فالدلو قطع مسافة البئر** حين ما قطع الكلاب نصفه من غير وقوف) للكلاب (ضرورة) فقد تلازمت حركة سريعة وبطيئة، وقد توهم النظام تساوي هاتين الحركتين في السرعة فاستدل بذلك على الطفرة. الصورة (السادسة: **جزء يتحرك** جزءاً على خط متحرك جزء آخر) في جهة حركة ذلك

قوله: (إنما يقع بخط إلخ) وفيه أن الاستقامة الحقيقية محل بحث، والاستقامة الحسية التخيلية ينافي عدم الاستقامة الحقيقية.

قوله: (مع كلاب) ظرف مستقر وقع حالاً من الضمير المستكن في الظرف أعني قوله على رأس حبل الراجع إلى الدلو وكيفية أن يكون الدلو مشدودة بطرف الحبل واقعاً في البئر ويكون الطرف مشدوداً بالوتد الذي في شط البئر ويكون الكلاب متعلقاً بذلك الحبل عند الوتد قائمة ذلك الحبل بالكلاب بأن يمد حبل الكلاب يكون وصول الكلاب والوتد معاً إلى رأس البئر، وحركة الدلو سريعة لأنها قطعت كل مسافة البئر وحركة الكلاب بطيئة لقطعها نصف مسافة.

قوله: (جزء يتحرك إلخ) أصحاب الجزء لا يقولون بوجود الجزء على الانفراد فضلاً عن الحركة فهذا تخيل محض من قبيل التعليميات.

قوله: (طرفه الآخر) أي الطرف الآخر للحبل المذكور وقوله: بوتر الوتر هاهنا خشبة أو حديدة معترضة في حلق وسط البئر وقوله: مع كلاب هو بضم الكاف وتشديد اللام يقال له بالتركي: جنكل.

قوله: (فالدلو قطع مسافة البئر إلخ) مثلاً إذا فرضنا بئراً عمقها مئة ذراع وفي منتصفها خشبة شد عليها طرف حبل طوله خمسون ذراعاً وعلى طرفه الآخر دلو ثم شددنا كلاباً معرب قلاب على طرف حبل طوله خمسون أيضاً، وأرسلناه في البئر بحيث وقع الكلاب في الحبل الأول على طرفه المشدود في الخشبة ثم جررناه إلى رأس البئر فيكون ابتداء حركة الكلاب من الوسط والدلو من الأسفل معاً وكذا انتهاؤهما إلى رأس البئر وقد قطع الدلو مئة ذراع والكلاب خمسين فقد تلازمت حركة سريعة وبطيئة. كذا في المقاصد.

الجزء. (ولنفرض ا ب ج خطاً) ساكناً مركباً من أجزاء ثلاثة (ونفرض) أيضاً (كـ هـ خطاً) مركباً من جزأين كائناً (على ا ب) بحيث يكون كـ واقعاً بإزاء ا و هـ واقعاً بإزاء ب (و) نفرض (ز جزءاً) كائناً (على كـ) من خط كـ هـ بحيث يلزم من حركة هذا الخط حركته هكذا ز (فإذا تحرك كـ) بحركة خط كـ هـ على خط ا ب ج (من ا إلى كـ فقد تحرك هـ) د هـ ا كـ ج بتلك الحركة من ب إلى ج وفرضنا) مع ذلك تحرك ز) على خط كـ هـ (من كـ و كان) أي كـ (مقابلاً لـ ا) في ابتداء الفرض (إلى هـ) أي تحرك زمن كـ إلى هـ (وهو) أي هـ وإن كان مقابلاً لـ ب إبتداء لكنه (الآن مقابل لـ ج) فيكون ز حينئذ مقابلاً لـ ج أيضاً. (فقد تحرك ز) بمجموع حركته الذاتية والعرضية (جزأين حيت تحرك كـ) بتحركة واحدة (جزءاً) واحداً فإن ز، و كـ كانا معاً محاذيين لـ ا من خط ا ب ج قبل الحركة والآن قد صار ز محاذياًلـ ج، و كـ محاذياً لـ ب فقد ثبت حركتان متلازمتان سريعة وبطيئة وهو المطلوب وإن شئت قلت: (فحين تحرك ز) بمجموع حركته (جزءاً) واحداً (يكون كـ تحرك أقل من جزء وفيه المراد) الذي هو انقسام الجزء. (النوع الرابع: ما يتعلق **بالأشكال الهندسية** وهو وجوه) ستة: (الأول: أنا نفرض مربعاً من أربعة خطوط كل خط) منها (من أربعة أجزاء) ونجتهد في ضم الخطوط بعضها إلى بعض غاية الاجتهاد (فذلك) المربع (ستة عشر جزءاً) هكذا

(فيكون كل ضلع من المربع أربعة أجزاء والقطر) الواصل بين طرفي ضلعين محيطين بزاوية (أيضاً أربعة أجزاء) لأنه إنما يحصل من الجزء الأول من الخط الأول والثاني من الثاني والثالث من الثالث والرابع من الرابع (فالقطر كالضلع) في المقدار (وأنه محال بشهادة الحس والبراهين الهندسية) الدالة على أن وتر الزاوية القائمة أطول من كل واحد من ضلعيها لأن مربعه يساوي مربعيهما، كما بين في الشكل المسمى بالعروس، وأيضاً إذا كان إحدى زوايا المثلث قائمة كانت الباقيتان حادتين والزاوية العظمى بوترها الضلع الأطول (لا يقال: لم لا يجوز) في المربع المذكور (أن يكون القطر أطول و) ذلك بأن يقع (بينها) أي بين أجزاء القطر (خلاء) دون أجزاء الضلع (لأنا نقول: الخلاء الذي بين كل جزأين) من أجزاء القطر (إن وسع جزءاً كان القطر مثل) مجموع (الضلعين لأنه) حينئذ (سبعة أجزاء) هي الأربعة المذكورة والثلاثة الواقعة في الفرج الثلاث بين جميع تلك الأربعة، لأن وقوع الفرجة

قوله: (ما يتعلق بالأشكال الهندسية إلخ) ثبوت الأشكال الهندسية موقوف على وجود المقدار المتوقف على اتصال الجسم في نفسه المتوقف على نفي الجزء، فالاستدلال بها على نفي الجزء دور فعند أصحابه لا زاوية ولا وتر ولا قطر ولا دائرة. إنما هي تخيلات باطلة ولعدم

في بعض دون بعض تحكم محض، ولا شك أن مجموع الضلعين سبعة أيضاً لاشتراكهما في جزء واحد ومساواة القطر لهما معاً باطلة حساً وبرهاناً. (وإن كان) الخلاء الواقع بين جميع الأجزاء أو بعضها (أقل) من أن يسع جزءاً (لزم الانقسام) في الجزء لثبوت ما هو أقل منه. الوجه (الثاني: **مثلث قائم الزاوية كل من الضلعين** المحيطين بالقائمة منه عشرة أجزاء فنقول: قام البرهان) في شكل العروس (على أن مربع وتره) أي وتر قائمة المثلث (كمجموع مربعي الضلعين ولكن مجموع مربع كل ضلع) في المثلث المذكور مئة فمجموعهما مئتان **فالو تر جذر مئتين** بوانة فوق أربعة عشر) جزءاً (وأقل من خمسة عشر) جزءاً وذلك لأن الحاصل من ضرب أربعة عشر في نفسها مئة وستة وتسعون والحاصل من ضرب خمسة عشر في نفسها مئتان وخمسة وعشرون، فلا بد أن يكون جذر المئتين فيما بينهما (فيلزم انقسام الجزء حينئذٍ) أي الكسر الذي به يتمم الجذر المذكور. الوجه (الثالث: هذا المثلث) القائم الزاوية (إذا طبقنا رأس وتره) أي وتر قائمته (على ضلع) من ضلعي القائمة منصوب نحو السماء (ومددنا رجله) أي رجل الوتر (من الطرف الآخر) كسلم موضوع على جدار قائم على سطح الأرض يمد أسفله عن موضعه إلى خلاف جهة الجدار (فلا شك أنه كلما **ينحط من هذا الضلع**) المنصوب (**شيء**) والمقصود أنه كلما ينحط رأس الوتر عن شيء من هذا الضلع (**يخرج من ذلك الضلع شيء**) أي يخرج رجله عن ذلك الضلع بشيء وهكذا إلى أن يصل رأسه إلى أسفل الضلع

الإحساس بالمفاصل وتوهم الاتصال. والواقع هو تركيب الأجزاء والقيام بعضها مع بعض من غير حصول زاوية فضلاً عن الوتر والقطر والقائمة.

قوله: (مثلث قائم الزاوية إلخ) قوله: قائم مضاف إلى الزاوية ومرفوع على أنه صفة مثلث وأما الزاويتان الأخريان فهما حادتان كما مر.

قوله: (فالوتر جذر مئتين) جذر الشيء أصله وعشرة في حساب الضرب جذر مئة كذا في الصحاح يعني أنك إذا ضربت عدداً في نفسه فالمبلغ الحاصل من الضرب هو المجذور وذلك العدد هو جذر ذلك المبلغ، ثم إن الوتر الذي اعتبر كونه وتراً لقائمة المثلث المذكور لا بد أن يكون جذراً للمئتين وأنه يكون أكثر من أربعة عشر جزءاً وثمن جزء إلى ربع جزء.

قوله: (كلما ينحط من هذا المضلع شيء يخرج عن ذلك الضلع شيء) لفظ شيء في الموضعين قد وقع في أكثر النسخ مرفوعاً بدون الباء الجارة وفي بعض النسخ قد وقع مجروراً بالباء الجارة، وعلى النسخة الأولى أريد بالشيء في الموضعين ما هو طرف من الوتر وهو رأسه فقول الشارح: عن شيء من هذا الضلع أراد به بيان حاصل المعنى ولم يرد بالشيء هاهنا ما أراد به المصنف. وعلى النسخة الثانية أريد بالشيء الأول شيء من الضلع المنصوب فقوله: بشيء أي

المنصوب (فإن كان) ما يخرج به أسفله (مثله) أي مثل ما ينحط عنه أعلاه (لزم أن يكون الوتر مثل المنطبق على ضلع) وهو الضلع الذي جر من طرفه أسفله لأن بعض الوتر منطبق على هذا الضلع (و) مثل (الفاضل عليه) أي على هذا الضلع أعني مقدار الانجرار (وهو) أي هذا الفاضل (مثل) الضلع (الآخر) إذ المفروض أن مقدار الانحطاط كمقدار الانجرار (فيكون) الوتر (كمجموع الضلعين ويكذبه الحس والبرهان) فوجب أن يكون مقدار ما ينجر إليه أقل مما ينحط عنه فإذا انحط جزءاً انجر أقل من جزء (وهذا) الوجه (يليق بالنوع الثالث من وجه) وهو أن حركة الانحطاط أسرع من حركة الانجرار مع تلازمهما. الوجه (الرابع: بينا) فيما تقدم (وجود الدائرة) وإمكانها منافٍ لوجود الجزء الذي لا يتجزأ، كما يتبين من قوله: (فإذا فرضنا دائرة فلو كان محيطها) مركباً (من أجزاء لا تتجزأ، **فإن كان ظاهر**) **تلك** (الأجزاء أكبر من باطنها) حتى إذا تلاقت بظواهرها وبواطنها **كان محدب** المحيط المركب منها أكبر من مقعره (انقسم الجزء) لاشتماله على ظاهر أكبر وباطن أصغر، (وإلا) أي وإن لم يكن ظاهرها أكبر من باطنها (فبين كل جزأين) من أجزاء المحيط في جهة محدبه (إما خلاء) بأن تكون بواطن الأجزاء متلاقية دون ظواهرها فيلزم الانقسام في الجزء أيضاً لأن ما كان منه ملاقياً مغاير لما ليس بملاق على أنا نقول: (فإن كان) الخلاء الواقع بين كل جزأين (بقدر ما يسع جزءاً كان ظاهرها) أي ظاهر محيط الدائرة

قوله: (فإن كان ظاهر تلك إلخ) فيه أن هذا الترديد على وجود الظاهر والباطن المحيط للدائرة فإنه مركب من أجزاء لا تتجزأ ليس لها ظاهر وباطن، نعم أجزاء المحيط أكثر من أجزاء المحاط ولذا كان أوسع منه وهذا كما يقولون في محيط الدائرة على تقدير انتفاء الجزء فإنه ليس له ظاهر وباطن، بل خط غير منقسم محيط بالسطح أوسع من كل خط يفرض محاطاً به والفرق بأنه على تقدير الجزء جوهر متحيز بالذات، فلا بد له من ظاهر وباطن وهم ناشئ من قياس غير المنقسم.

قوله: (كان محدب إلخ) هذه المقدمة لا حاجة إليها بعد قوله: والحس يكذبه وليس دليلاً على تكذيب الحس إلا أن يقال: المراد أن محدب المحيط وإن كان أكبر عند الحس من مقعره، إلا أنه يستحيل عند الحس أن يكون ضعفه فيكون بياناً لتكذيب الحس.

بمقدار من الضلع المنصوب وأريد بالشيء الثاني شيء من الضلع الفاضل على الضلع الأسفل فقوله: بشيء أو بمقدار من الضلع الذي فضل على الضلع الأسفل. وأما لفظ الشيء في قوله: عن ذلك الضلع بشيء فهو بالباء الجارة فيما وجدنا من النسخ، وقوله: كمجموع الضلعين وهما الضلع المنصوب والضلع الأسفل بدون اعتبار الضلع الفاضل المساوي للضلع الأسفل فرضاً.

(ضعف باطنها) على ذلك التقدير (والحس يكذبه) فإن محدب المحيط، وإن كان أكبر من مقعره إلا أنه يستحيل أن يكون ضعفه (وإن كان ذلك الخلاء) أي كل واحد منه أو بعضه (أقل) من قدر يسع جزءاً (لزم الانقسام) في الجزء لثبوت ما هو أقل منه. (وإما لاخلاء)، بأن تكون ظواهرها متلاقية كبواطنها مع أنه لا تفاوت بينهما، (فيكون) حينئذٍ (باطنها) أي باطن محيط الدائرة أو باطن الدائرة فإنها قد تطلق على محيطها (كظاهرها) في المقدار (وهو) أي باطنها (كظاهر) دائرة (أخرى محاطة بها) لانطباقها عليه (وظاهر المحاطة أيضاً كباطنها) لما عرفت في المحيطة (وهي) أي الدائرة المحاطة (كثالثة ورابعة) إلى دوائر أخرى (بالغة ما بلغت فتكون أجزاء طوقية الرحى مثلاً كالقطبية) منها (وبطلانه لا يخفى). **والأظهر في تقرير هذا** الوجه ما ذكر في الملخص من أنه يمتنع جعل الخط المركب من الأجزاء التي لا تتجزأ دائرة، لأنا إذا جعلناه دائرة، فإما أنه تتلاقى ظواهر أجزائه كما تلاقت بواطنها، فيلزم أن تكون مساحة ظاهرها كمساحة باطنها، فإذا أحاطت بهذه الدائرة دائرة أخرى، كان حكمها مثل حكم الأولى، فيكون ظاهر المحيطة كباطنها وباطنها كظاهر المحاطة بها، لانطباقه عليه وظاهر المحاطة بها كباطنها، فيكون ظاهر المحيطة كباطن المحاطة بها، ثم هكذا تجعل الدوائر محيطاً بعضها ببعض بلا فرجة بينهما إلى أن تبلغ دائرة طوقها مثل طوق الفلك الأعظم، فلا تزيد أجزاء هذه الدائرة العظيمة جداً على أجزاء الدائرة المفروضة أولاً مع كونها صغيرة جداً، وإما أن لا تتلاقى ظواهرها مع تلاقي بواطنها، فيلزم الانقسام لأن الجوانب المتلاقية غير الجوانب التي لم تتلاق، فظهر أن إمكان الدائرة ينافي وجود الجزء. الوجه (الخامس: برهن إقليدس) في المقالة الأولى من كتاب الأصول (أن الزاوية المستقيمة الخطين قابلة للتنصيف بخط مستقيم، فيكون نصفها زاوية مستقيمة الخطين قابلة للتنصيف أيضاً، وهكذا فالزاوية المستقيمة الخطين (تنقسم إلى غير النهاية، وأنه ينفي الجزء). الوجه (السادس: برهن) إقليدس في تلك المقالة (على أن كل خط قابل للتنصيف، فإذا فرض) الخط مركباً (من أجزاء وتر) كخمسة مثلاً (لزم تجزؤ) الجزء (الوسطاني).

[المقصد السادس: الجسم البسيط لا يتجزأ]

(في تحرير مذهب الحكماء) في الأجسام البسيطة الطباع (قالوا: لما تقرر)

قوله: (والأظهر إلخ) لأنه أقل ترديداً ومقدماته أسهل بياناً.

بالبرهان (أن الجسم) البسيط كالماء مثلاً (لا ينفصل إلى أجزاء لا تتجزأ)، وما في حكمها من الجواهر المنقسمة في جهة واحدة أو في جهتين (فقط، فقد ثبت أنه متصل واحد في الحقيقة) لا مفصل فيه أصلاً، (كما هو عند الحس وقابل للقسمة إلى غير النهاية) أي لا تصل قسمته إلى حد تقف عنده كما مر، وإلا لزم وجود الجزء عند انتهاء القسمة والحاصل أن ذلك الجسم ليس مركباً بالفعل من أجزاء لا تتجزأ، وما في حكمها فيكون متصلاً في نفسه ولا تنتهي قسمته إليها، فيكون قابلاً لانقسامات غير متناهية، والقسمة (إما بالفك) كسراً أو قطعاً، والفرق بينهما أن القطع يحتاج إلى آلة نفاذة فاصلة بالنفوذ دون الكسر وأيضاً للقطع نوع اختصاص بالأجسام اللينة، والكسر بالأجسام الصلبة، (وإما باختلاف عرضين قارين) في محلهما لا بالقياس إلى غيره، (**كالسواد والبياض** أو غير قارين) في المحل باعتبار نفسه بل بالإضافة إلى غيره (كمماستين ومحاذاتين) وإما بالوهم والفرض، فهذه الثلاثة وجوه القسمة في الجسم. (نعم قد يمنع عن) القسمة (الانفكاكية مانع **كصورة نوعية**) كما في الأفلاك (أو صلابة) شديدة في بعض الأجسام العنصرية، (أو فقد آلة) يحتاج إليها في القطع (أو صغر) متبالغ لا يعتبر معه القطع ولا الكسر (وأما) القسمة (الفرضية فلا تقف أبداً) وقد بين انحصار القسمة في الثلاثة المذكورة بأنها إما مؤدية إلى الافتراق وهي الفكية أو لا وحينئذٍ إما أن تكون موجبة للانفصال في الخارج وهي التي باختلاف عرضين، أو في الذهن وهي الوهمية. وإنما ذكر الفرض العقلي مع الوهم لأن الوهم ربما لم يقدر على تمييز طرف عن طرف لغاية الصغر فيقف، بخلاف العقل فإنه لا يقف لإحاطته بالكليات المشتملة على الكبير والصغير. والصواب: إن اختلاف الأعراض لا يوجب انفصالاً خارجياً لأنا نعلم قطعاً أن الجسم المتصل في نفسه إذا وقع ضوء على بعضه لم ينفصل في الخارج حتى إذا زال الضوء عنه عاد إلى اتصاله، بل هذا الاختلاف باعث للوهم على فرض الأجزاء، وحينئذٍ يقال: الانفصال إما في الخارج كما بالقطع والكسر وإما في الوهم

....

قوله: (كالسواد والبياض) فإن محل السواد مغاير في الخارج بمحل البياض؛ لامتناع قيام العرض الواحد بمحلين ولامتناع اجتماع الضدين، تدبر.

قوله: (كصورة نوعية) وأما الصورة الجسمية فغير مانعة عن قبول التجريد فعلى هذا لعنصر الماء حد معين إذا وصل إليه تحقق الصورة النوعية وصار ماء وإذا لم يصل إليه انتفى الماء، وكذا سائر العناصر.

فإما بتوسط أمر باعث كما باختلاف الأعراض، أو لا يتوسطه كما بالوهم والفرض، فظهر أن القسمة اثنتان: انفكاكية وهي قسمة خارجية منقسمة إلى قسميها، وغير انفكاكية وهي قسمة ذهنية وتسمى وهمية وفرضية أيضاً وتنقسم إلى القسمين المذكورين، هذا هو الضبط **وقد يفرق بين الفرضية والوهمية كما أشرنا إليه**، ويجعل ما باختلاف الأعراض قسيماً للوهمية المجردة كما في الكتاب فعليك بالتثبت في موارد الاستعمال.

[المقصد السابع: الجسم مركب من الهيولى والصورة]

(دليلهم على إثبات الهيولى والصورة) وكون الجسم مركباً منهما، (قالوا: **فالجسم**) البسيط (متصل) واحد في حد ذاته كما عرفت (**وهو قابل للانفصال**) الانفكاكي، كما إذا صب ماء الجرة في إنائين، (**فثمة اتصال**) **أي جوهر ممتد في** الجهات متصل في نفسه (**نسميه الصورة** الجسمية وندعي أنه) أي ذلك الجوهر المتصل (ليس بتمام حقيقة الجسم بل ثمة أمر آخر يقوم به الاتصال) أي الجوهر المتصل **على معنى** أنه يختص به اختصاصاً ناعتاً له، فيكون حالاً فيه. وبيانه أن

قوله: (**فالجسم إلخ**) أي إذا تقرر نفي الجزء وما في حكمه فالجسم البسيط أي الذي لا يتالف من أجسام مختلفة الطبائع متصل في حد ذاته أي لا مفصل فيه كما هو عند الحس.

قوله: (**وهو قابل للانفصال**) أي يتصف بالانفصال في الجملة سواء كان باعتبار نفسه أو باعتبار جزئه.

قوله: (**فثمة اتصال إلخ**) في شرح الإشارات الاتصال يدل على معنيين: أحدهما صفة الشيء لا بقياسه وهو كونه بحيث يمكن له أجزاء مشترك في الحدود، والمتصل بهذا المعنى يطلق على فصل الكم على الصورة الجسمية المستلزمة للجسم التعليمي عند ما يطلق المتصل على الصورة الجسمية اتصال أيضاً، وقد يقال لهذه الصورة أيضاً اتصال وامتداد لمجاورته، ويقال: للجسم بحسب ذلك متصل انتهى. فهي جوهر متصل في نفسه واتصال بالقياس إلى أن الجسم متصل بها.

قوله: (**نسميه الصورة**) لأن الجسم إنما صار جسماً بها.

قوله: (**على معنى إلخ**) لا على أنه مقوم له كقيام العرض بالمحل.

قوله: (**وقد يفرق بين الفرضية والوهمية كما أشرنا إليه**) من قولنا: وإنما ذكر الفرض العقلي إلخ، ويجعل ما بالاختلاف قسماً للوهمية المجردة.

قوله: (**أي جوهر ممتد**) أشار إلى أن المراد بالاتصال هاهنا الجوهر الممتد المتصل في ذاته فإنه يسمى في الاصطلاح تارة اتصالاً وتارة انفصالاً مبالغة في كونه ممتداً متصلاً في ذاته.

الجسم المتصل إذا طرأ عليه الانفصال زال اتصاله وصار منفصلاً وحينئذ نقول: (**فإن ثمة أمراً** قابلاً للاتصال تارة والانفصال أخرى و) ذلك (القابل لهما ليس نفس الاتصال ضرورة) أن القابل (الثابت للشيئين) اللذين يزول كل منهما مع حصول الآخر (غير كل واحد من) الشيئين (المتزايلين)، فالقابل للاتصال والانفصال يغاير كلاً منهما (أو نقول: قابل الاتصال) والانفصال، (باقٍ مع الانفصال والاتصال لا يبقى مع الانفصال، فهو غيره) أي قابل الاتصال والانفصال غير الاتصال، وكيف لا؟ والشيء لا يكون قابلاً لنفسه ولا لما ينافيه، (فهذا الأمر) الذي هو قابل للانفصال ومغاير للاتصال (هو الذي نسميه **بالهيولى**) **الأولى** التي تحل فيها الصورة الجسمية، **فإنه كان** قبل طريان الانفصال متصفاً بالاتصال الواحد حيث كان متصلاً واحداً، وبعده متصفاً بانفصال بل باتصالين حادثين عنده، حيث كان حينئذٍ متصلين (وتلخيصه أنهم كما أثبتوا بتوارد المقادير) المختلفة على الجسم (مع بقاء صورة) جوهرية (اتصالية قابلة للكميات) المتواردة، (**كون الكم**) المتغير (غير الاتصال) الباقي بحاله، (**أثبتوا**) **أيضاً** (**بتوارد** اتصالات مختلفة بالشخص على أمر باقٍ) على

قوله: (**فإن ثمة أمراً إلخ**) وإلا لكان التفريق إعداماً بالكلية مع أن البديهة يشهد بأن التفريق غير الإعدام.

قوله: (**فإنه كان إلخ**) فالهيولى متصل بالاتصال ومنفصل بالانفصال فيكون محلاً له إذ لا معنى بالحلول إلا الاختصاص الناعت، وذلك الاتصال جوهر لأن التفتيش عن حال الجوهر الممتد في الجهات بأنه تمام حقيقة الجسم أو جزؤه بتوارد المقادير المختلفة كما في صورة الشمعة المتبدل أشكالاً.

قوله: (**أثبتوا أيضاً بتوارد إلخ**) إذ لولا توارد الاتصالات الجوهرية الشخصية على أمر باقٍ، كان التفريق إعداماً للجسم بالكلية أي من غير بقاء شيء منه وإحداثاً لجسمين آخرين والبديهة

قوله: (**نسميه بالهيولى الأولى**) اعلم أن الهيولى على الإطلاق هي محل الصورة الجوهرية وهي أربعة أقسام: الهيولى الأولى: وهو جوهر غير جسم محل المتصل بذاته. والهيولى الثانية: هو جسم قام به صورة كالأجسام بالنسبة إلى صورها النوعية. والهيولى الثالثة: وهي الأجسام مع صورها النوعية التي صارت محلاً لصورة أخرى كالخشب لصورة السرير والطين لصورة الكوز. والهيولى الرابعة: وهي أن يكون الجسم مع الصورتين محلاً لصورة أخرى كالأعضاء لصورة البدن وأجزاء البيت لصورته. فالهيولى الأولى جزء الجسم هو جزء والثانية نفس الجسم والأخيران جزءاً لهما.

قوله: (**كون الكم**) هذا منصوب على أنه مفعول أثبتوا، وهاهنا بحث وهو أنهم قد ذكروا لإثبات الهيولى في نحو الشمعة أن انتقال الشمعة مثلاً، وتبدل أشكالها إنما يكون بانتقال

حاله (بالضرورة كون الاتصال) المتبدل (غير ما يقابله، وسموا الاتصال صورة والقابل له مادة) والمركب منهما جسماً (وربما يقال في المعارضة) **لدليلهم** (**الهيولى**) على تقدير وجودها (إذا كانت واحدة) كما قبل الانقسام (كانت متصلة) لا منفصل فيها، (وإذا) كانت كثيرة بورود الانقسام (كانت منفصلة فهي قابلة للاتصال والانفصال، فلو اقتضى قبولهما إثبات هيولى) كما ذكرتم في الجسم (لزم أن يكون للهيول هيولى) أخرى فتنقل الكلام إليها (ويلزم التسلسل) في أمور مرتبة موجودة معاً (وهو) أي هذا الذي ذكر في المعارضة (مندفع) عنهم (بما ذكرنا من التلخيص، فإنا أثبتنا كون الاتصال غير القابل) للاتصال والانفصال المتعاقبين عليه (فلا يلزم للهيولى هيولى) أخرى (إلا بإثبات أمرين أحدهما أن لها اتصالاً مغايراً لهذا) الاتصال الذي هو حال فيها حتى تكون هي متصلة في حد ذاتها. (والثاني: أنه) أي ذلك الاتصال المغاير (يزول عنها ويعود إليها) حتى يثبت في ذات الهيولى شيئان: الاتصال المغاير، وما هو قابل له فيكون للهيولى هيولى أخرى (وذلك مما لا سبيل إليه. فإن وحدتها) أي وحدة الهيولى (وكثرتها بحسب ما يعرض لها من الاتصال ويقارنها من الصورة)، فهي قبل ورود الانفصال واحدة متصلة بالصورة الواحدة الحالة فيها وبعده متكثرة منفصلة بالصور المتعددة الحالة فيها، (وإلا فهي) **في نفسها** (لا واحدة ولا كثيرة ولا متصلة ولا منفصلة، إنما هي) في ذاتها (استعداد

تكذبه، فالإعدام التفريق بالضرورة والتعبير عنه الانفصال بالاتصالات، اندفع ما قيل: إن الانفصال أمر عدمي فلا يحتاج إلى قابل ولم يحتج إلى أن الانفصال عدم الاتصال عما من شأنه ذلك وإعدام الملكات يستدعي محلاً وكذا اندفع ما قيل: إن الاتصال والانفصال عرضان يتعاقبان على الجوهر الممتد فلا يثبت الهيولى باستدلالها بتوارد الاتصالات الجوهرية على أمر باقٍ وسيجيء تحقيقه في بيان قوله: وهاهنا سؤال يستصعبه إلخ.

قوله: (في المعارضة لدليلهم الهيولى إلخ) قال بعض الشارحين في تسميته: هذا الإيراد معارضة خفاء، بل هو إما مناقضة أو نقض، وفيه أنه لا تعرض فيه للمقدمات معينة أو غير معينة. بل هو صريح في أن دليلكم وإن دل على ثبوت الهيولى، لكن عندنا ما ينفيه حيث قال: فلو اقتضى لهذا إثبات الهيولى لزم التسلسل فإنه استدلال على خلاف المطلوب.

أجزائها من سمت إلى سمت وهذا إنما يكون بالاتصال والانفصال، فعلى هذا يلزم تبدل الصورة الجسمية أيضاً، وقد أوردنا في مباحث الكم هذا البحث أولاً، ومنشؤه وهو قصة الشمعة مذكور في بعض الكتب الحكمية على ما هو المشهور.

قوله: (وإلا فهي في نفسها لا واحدة ولا كثيرة ولا متصلة ولا منفصلة إلخ) يعني أن الهيولى تكون واحدة بوحدة الصورة وكثيرة بكثرة الصورة ومتصلة باتصالها ومنفصلة بانفصالها

محض لا فعل لها) في الصفات المذكورة (إلا بالصورة) فهي متصفة بها تبعاً لها لا في حد ذاتها. (واعلم أن هذا البرهان) الذي ذكر على إثبات الهيولى (لا يتم إلا بإبطال قول من يقول:) كديمقراطيس وأتباعه (مبادئ الأجسام) البسيطة (أجزاء) هي أجسام صغار صلبة (متجزئة في الوهم بحسب الجهات الثلاث، لكنها (غير قابلة للتجزئة) الموجبة للانفصال (بالفعل) في الخارج (واتصال الجسم) البسيط (عبارة عن اجتماع تلك الأجزاء وانفصاله عن افتراقها وكل جزء منها متصل) في نفسه (بالحقيقة وغير قابل للانفصال) الانفكاكي، بل للانفصال الوهمي (والجسم الذي يقبل الانفصال) الفكي كالماء مثلاً، (غير متصل) في نفسه (بالحقيقة) بل بحسب الحس لعجزه عن إدراك المفاصل التي بين تلك الأجزاء (فليس ثمة أمر قابل للاتصال والانفصال) بل هناك أجسام صغار تجتمع وتفترق ومحصول ما ذكره المصنف أن

قوله: (وإلا فهي في نفسها لا واحدة) أي وإن لا يعتبر معها الصورة الواحدة والمتعددة فهي في نفسها مسلوب عنها الوحدة والكثرة فإن قلت: هذا مناف لما تقرر عندهم من أن هيولى العناصر مع تكثرها بحسب الصورة النوعية للبسائط العنصرية والمواليد الثلاثة واحدة بالشخص، والصورة المذكورة الواردة عليها لا تصير لوحدتها الشخصية كخشب واحد لونت بعضها بألوان مختلفة، قلت: المراد أنه لا واحدة ولا متعددة بالوحدة والكثرة الحاصلتين من توارد الاتصالات ولها الوحدة الشخصية التي في نفسها بها يمتاز عن هيولى الأفلاك فهي ثابتة لها في حد ذاتها كسائر الموجودات الخارجية وتلك الوحدة تجامع الوحدة والكثرة المتواردتين عليها بحسب توارد الاتصاف.

ومعناه أن الصورة تكون واسطة في عروض هذه الأحوال للهيولى بحيث تكون هذه الأحوال عارضة للصورة أولاً، وبالذات وللهيولى ثانياً، وبالعرض وليس لشيء من هذه الأحوال عروضان متغايران يكون أحدهما للهيولى والآخر للصورة، بل كان هناك عروض واحد يكون للصورة أولاً وللهيولى ثانياً على ما ذكرنا آنفاً. نعم كانت الهيولى واسطة في ثبوت هذه الأحوال للمحل الحقيقي الذي هو الصورة ثم لا يذهب عليك أن الوحدة والاتصال هما لازمان لوجود الصورة قبل انقسام الجسم المتصل وأن الكثرة والاتصال هما لازمان لوجودها بعد انقسام الجسم المذكور، وأما الوجود والتشخص، فهما يكونان عارضين للهيولى بدون واسطة في العروض أصلاً وإن كان هناك واسطة في الثبوت أيضاً، فعلى هذا لا يلزم من تبدل وجودات الصور وتشخصاتها تبدل وجود الهيولى وتشخصها إذا المفروض أن الأحوال المذكورة أعني الوحدة وأخواتها لازمة لوجود الصورة وعارضة لها أولاً وبالذات بخلاف الهيولى كما ذكرنا فحينئذٍ لا يلزم أن يكون للهيولى هيولى أخرى هذا هو الكلام اللائق بما هو المختار عندهم وقوله: لا فعل لها الفعل هاهنا هو ما يقابل القوة لا ما هو بمعنى التأثير كما يتوهم.

انتفاء الجزء الذي لا يتجزأ وما في حكمه يستلزم أن الجسم إما أن يكون متصلاً في نفسه فيكون جسماً مفرداً، أو يكون في تركيبه منتهياً إلى أجسام مفردة، فلم لا يجوز أن يكون الجسم البسيط الذي نحن بصدده مركباً من أجسام مفردة قابلة للانقسام الوهمي دون الفكي، فلا تثبت الهيولى بالبرهان المذكور لابتنائه على أن الجسم المتصل في نفسه يرد عليه الانفصال الخارجي بل ولا يثبت أيضاً الجسم التعليمي، لأن تلك الأجسام المفردة **لا تتغير أشكالها ومقاديرها**، (وأبطله) أي قول هذا القائل (ابن سينا بما حاصله أن كل جزء منها) أي من تلك الأجزاء القابلة للانقسام الوهمي، (تحدث فيه القسمة الوهمية اثنينية يكون طباع كل منهما طباع الآخر) وطباع الجملة وهو ظاهر (و) طباع الجزء الآخر، (الخارج الموافق لها في الماهية) بناء على ما ذهب إليه ذلك القائل **من أن تلك الأجسام المفردة الصغار متوافقة في الماهية النوعية** (فيجوز) حينئذٍ (على) الجزأين (المتصلين) المفروضين في جزء واحد (ما يجوز على) الجزأين (المنفصلين) أعني الجزء الذي قسم والجزء الآخر (من الانفصال) الرافع للاتحاد والاتصال، (و) يجوز أيضاً (على المنفصلين ما يجوز على المتصلين من الاتصال) الرافع للاثنينية والانفكاكية، وذلك لأن هذه الأربعة متوافقة في الماهية فتكون متشاركة إما في الامتناع عن قبول الانفصال والاتصال أو في جواز قبولهما. والأول باطل قطعاً فتعين الثاني، فكل واحد من تلك الأجسام الصغار قابل للاتصال والانفصال (**اللهم إلا لمانع**) خارج عنه (وذلك المانع

....

قوله: (لا تتغير أشكالها ومقاديرها) أما تغاير أشكالها واختلافها كرية أو غير كرية أو اختلاف مقاديرها صغراً وكبراً ففيه تردد بينهم.

قوله: (من أن تلك الأجسام المفردة الصغار متوافقة في الماهية النوعية) يعني أن تلك الأجسام المفردة في الجسم المتشابه الأجزاء كالماء كانت متوافقة في الماهية النوعية عند هذا القائل لا في سائر الأجسام المركبة مطلقاً كالمعادن، فإن تلك الأجسام المفردة تكون هاهنا متخالفة الماهية عنده أيضاً.

قوله: (اللهم إلا لمانع) وتوضيح المقام أن كل جسم منقسم بالقسمة الانفكاكية لا بد أن يحصل فيه قسمان متمايزان في الوجود، والاتصال والانفصال الحاصلين بين الأقسام إما لنفس ماهية الجسم أو اللازم له، وعلى التقديرين يلزم اتصال المنفصلين، وانفصال المتصلين لأن الاشتراك في الماهية يستلزم الاشتراك في اللوازم والأحكام لأن الواحد من تلك الأجسام الصغار قابل للاتصال والانفصال اللهم إلا أن يمنع من قبولهما مانع خارج عنه، وذلك المانع لا يكون لازماً لماهية الجسم، وإلا انحصر نوعه في شخصه وإذا لم يكن لازماً، فيمكن مفارقة المانع عن

لا يكون لازماً لماهيته وإلا انحصر نوعه في شخصه) وإذا لم يكن لازماً (فيمكن مفارقته وعند فرض زواله يكون قابلاً للانفصال والاتصال) بالفعل (ويحصل المطلوب) الذي هو إثبات الهيولى (ومبناه) أي مبنى ما ذكره ابن سينا (كون الأجزاء) التي هي تلك الأجسام الصغار (متوافقة في الماهية) كما أشرنا إليه، (وهو ممنوع) لجواز أن تكون متخالفة في الماهية بحيث لا يوجد فيها جزءان متوافقان في النوع واستبعاد تركب الماء المتشابه في الحس من أجزاء متخالفة الحقائق بأسرها مما لا يجدي في أمثال هذه المباحث وإن بني الدليل على تسليم الخصم كان جدلياً لا برهانياً، (ثم نقول:) وعلى تقدير تماثلها (**قد يكون تشخص أحدهما مانعاً**) من ذلك القبول، (أو) تشخص (الآخر شرطاً له) فلا يكون الجزء الواحد قابلاً للانفصال بين جزئيه المفرضين فيه إما لوجود المانع أو فقدان الشرط، وهذا مدفوع بما مر من أن المانع من القبول لا يكون لازماً وإلا انحصر النوع في الشخص، وإذا لم يكن لازماً أمكن الانفصال بالنظر إلى الطبيعة المشتركة، وذلك كاف في إثبات المطلوب.
(وربما) يعترض على برهان الهيولى و(**يقال: الاتصال**) هو الوحدة (والانفصال) هو (الكثرة وهما عارضان للجسم) خارجان عنه (فعليكم ببيان كون الاتصال جزءاً من الجسم) حتى يثبت تركبه من الاتصال والأمر القابل له (فأنا من وراء المنع) **أي نمنع كونه جزءاً منه**، (وهذا) الذي يقال: (فيه التزام **لثبوت أمر** غير الاتصال قابل له) وللانفصال أيضاً (ويصير النزاع) حينئذٍ (في كون الجسم ذلك القابل) وحده (أو

قوله: (ويقال: الاتصال إلخ) يعني أن اللازم من البرهان وجود أمر باقٍ يقبل الاتصال والانفصال. واتصال الجسم عدم انقسامه إلى الأجزاء بالفعل وهو الوحدة والانفصال هو انقسامه إليها وهو الكثرة، وهما عارضان للجسم بلا شبهة ولا يمكن أن يكونا جزأين له فلا بد لكم من بيان المراد بالاتصال ثم إثبات كونه جزءاً من الجسم حتى يتم التقريب ويثبت أن الجسم مركب من ذلك الأمر القابل، ومن الاتصال.

قوله: (أي نمنع كونه جزءاً منه) فالمعنى المذكور عارض أو بمعنى آخر لا يقبله الجسم فضلاً عن كونه جزءاً منه.

قوله: (لثبوت أمر إلخ) فيه أن ثبوت أمر قابل للاتصال بمعنى الوحدة، لكن لا يصير النزاع

قبولهما عنه وعند فرض زواله يصح تبدل كل من المتصلين والمنفصلين بالآخر نظراً إلى الطبيعة وذلك يستلزم جواز القسمة الانفكاكية فيحصل المطلوب.

قوله: (قد يكون تشخص أحدهما مانعاً) وهو تشخص الجزء المفرد الذي انتهى الانقسام إليه وقوله: أو تشخص الآخر شرطاً وهو تشخص الجزء الغير المفرد الذي لم ينته انقسامه بعدد.

مع هذا الاتصال) المقبول (**ولا شك أن الصورة الاتصالية**) **أي الجوهر الممتد في الجهات الذي تبين بنفي الجزء اتصاله في نفسه** (أول ما يدرك من جوهرية الجسم) أي حقيقته **بل هو الجسم في بادئ الرأي المعلوم وجوده بالضرورة** (والذي يحتاج إلى الإثبات) بالدليل (هو المادة) المتصفة بذلك الجوهر المتصل، فإذا سلم ثبوتها وأن هناك جوهرين أحدهما قابل والآخر مقبول (**فيصير النزاع**) في أن الجسم ماذا نزاعاً (لفظياً) لا فائدة فيه. وأنت تعلم أن هذا **إنما يصح** إذا سلم ذلك القائل أن هناك

في أن الجسم ذلك القابل فقط أو هو مع الاتصال بهذا المعنى فإنه لا يقول أحد أن الوحدة جزء من الجسم فالوجه ترك هذه المقدمة والاكتفاء بما بعده.

قوله: (ولا شك أن الصورة إلخ) يعني المراد بالاتصال هو الجوهر الممتد ولا شك في ثبوته بعد نفي الجزء، وكونه من حقيقة الجسم فإنه الجسم في بادئ الرأي والذي يحتاج إلى الإثبات هو المادة حتى يثبت كونه جزءاً من الجسم، فإذا ثبت بقوله: التفريق أمر آخر يكون القابل بالحقيقة حتى لا يكون التفريق إعداماً بالكلية ثبت كون الاتصال بمعنى الجوهر الممتد جزءاً وعدم كونه تمام الحقيقة.

قوله: (فيصير النزاع إلخ) الأولى تركه لأن النزاع في وجود ذلك القابل أو عدمه في الجسم بعد الاتفاق على أن الجسم هو الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة لا في أن الجسم ماذا هو.

قوله: (إنما يصح إلخ) هذا يرد على تقرير الشارح حيث قال: فإذا سلم ثبوتها وأن هناك جوهرين إلخ. وأما على ما قررناه فلا حدوث، قلنا: فإذا أثبتنا بقوله: التعريف أمر آخر في الجسم حتى لا يكون التفريق إلخ. كما لا يخفى.

قوله: (أي الجوهر الممتد في الجهات التي تثبت بنفي الجزء اتصاله في نفسه) فلا عبرة بما توهم من أن كون الاتصال جوهراً أو جزءاً من الجسم ظاهر البطلان إذ لا تعقل منه إلا ما يقابل الانفصال، وهما عرضان متفارقان على الجسم إذا تحققتهما كانا عائدين إلى وحدته وكثرته، وذلك لأن المراد بالاتصال هو الجرهر الممتد المتصل إلخ.

قوله: (بل هو الجسم في بادئ الرأي المعلوم وجوده بالضرورة) قيل: إن الهوية الاتصالية بمعنى الامتداد الجوهري مما أنكره المتكلمون وكثير من الفلاسفة، فكيف يصح دعوى كونها أول ما يدركها وكونها معلوم الوجود بالضرورة وإنما ذلك هو المقادير والامتدادات العرضية أجيب بأنه نزاع في ثبوت جوهر مشابه الامتداد والاتصال وفي كونه مدركاً بالحس ولو بواسطة ما يقوم به من الأعراض، وإنما النزاع في أنه هل هو في نفس الأمر واحد كما هو عند الحس أم لا؟ وعلى الأول هل هو تمام الجسم أم لا؟ بل يفتقر إلى جزء آخر يتوارد عليه الاتصال والانفصال والامتدادات العرضية أعني المقادير فهي التي أنكرها المتكلمون وكثير من الفلاسفة أعني القائلين بأنها أمور عدمية لكونها نهايات وانقطاعات.

جوهراً وراء هذا الجوهر المتصل، لكن المشهور أنه يقول: إن هذا الجوهر المتصل قائم بنفسه وهو حقيقة الجسم ومحل للاتصال الذي هو الوحدة والانفصال الذي هو الكثرة على معنى أنهما عرضان يحلان فيه على التعاقب كما ذهب إليه أفلاطون من أن آخر **ما تنحل إليه الأجسام**، هو هذا الجوهر المتصل الممتد في الجهات كلها فطريق الرد عليه **أنه يلزم من ذلك** أن يكون التفريق إعداماً للجسم بالكلية وإيجاداً لقسمين آخرين من كتم العدم وهو باطل كما سيأتي تحقيقه (**وهاهنا سؤال يستصعبه بعض** و) ذلك السؤال (هو أن الاتصال إذا كان جزءاً للجسم) **كما زعمتم** (فبزواله) الذي هو الانفصال (تعدم هوية الجسم) لانتفاء الكل بانتفاء جزئه (فلا يكون الجسم قابلاً له) أي لزواله أعني الانفصال (وإذا كان الجسم) قابلاً لزواله كما ادعيتموه أيضاً، فلا بد أن (يبقى مع زواله) وإذا بقي معه (فليس هو) أي الاتصال (جزءاً للجسم) **والحاصل** أن كون الجسم قابلاً للانفصال الذي هو زوال الاتصال ينافي كون الاتصال جزءاً له، فقد لزمكم **فيما ذهبتم إليه** القول **باجتماع المتنافيين**. (**وظن**) **المستصعب** (أن

قوله: (**ما تنحل إليه الأجسام**) المركبة.

قوله: (**كما زعمتم**) حيث قلتم: إن هذا الاتصال ليس تمام حقيقة الجسم.

قوله: (**والحاصل إلخ**) في شرح المقاصد أن كون الاتصال جزءاً من الجسم ينافي كونه قابلاً للاتصال والانفصال، لأن الأول يستلزم الجسم عند زوال الاتصال، والثاني يستلزم بقاءه عنده ضرورة اجتماع القابل مع المقبول، فحينئذٍ يتوجه أن يقال: لو كان الاتصال جزءاً وقد قلتم بحصة الملزوم انتهى. وهذا التقرير يشعر بأن السؤال المذكور معارضة في المقدمة. إما في مقدمة أن الاتصال جزء من الجسم أو في مقدمة أن الجسم قابل للانفصال وتقرير الشارح يدل على أنه نقض لبرهان الهيولى باستلزامه المحال.

قوله: (**فيما ذهبتم إليه**) أي في الاستدلال الذي ذهبتم إليه.

قوله: (**أنه يلزم من ذلك**) أي يلزم من كون الجوهر المتصل حقيقة الجسم أن يكون التفريق إعداماً للجسم بالكلية لكن يتوجه عليه أنه يجوز أن يكون الاتصال والوحدة ونحوهما، أموراً ثابتة للكم المسمى التعليمي أولاً وبالذات، وللجوهر المتصل ثانياً وبالعرض، فلم يلزم من ذلك أن يكون التفريق إعداماً للجسم بالكلية فإن هذه الأمور لازمة للجسم التعليمي لا لوجود الجوهر المتصل كما زعمتم ثم إنه يمكن توجيه هذه المناقشة على ما يذكر فيما بعد أيضاً من قوله: وكيف يكون الواحد بالشخص واحداً تارة إلخ؟ وعلى ما يذكر بعد ذلك أيضاً من قوله: ولا شك أنه الجوهر المتصل الواحد آني ليس باقياً.

قوله: (**وهاهنا سؤال إلخ**) ولعل هذا السؤال جعل نقضاً إجمالياً باستلزام الدليل المذكور محالاً، وذلك المحال هو إجماع المتنافيين كما بينه.

ذلك) السؤال (مغالطة وقعت من الاشتراك اللفظي، فإن الاتصال) أي لفظه (يقال للصورة) الجوهرية (التي بها) للجسم (قبول الامتدادات الثالث وهو أمر لا يزول عن الجسم) بحال من الأحوال إذ لا يتصور بقاء جسم مع زوال هذه الصورة عنه. (و) يقال أيضاً: (لنفس الامتدادات وهو كم، وليس جزءاً للجسم) لأنه عرض فلا يكون مقوماً للجوهر (بل عارضاً له) فلا يلزم من زواله زوال الجسم كما إذا شكل الجسم بأشكال مختلفة المقادير مع بقاء صورته الجسمية بعينها وهو منظور فيه **لأن الانفصال** كما ينافي الاتصال العرضي ينافي الاتصال الجوهري إذ لا يبقى معه الصورة الجوهرية المخصوصة كما لا يبقى الكمية المعينة، **وأيضاً إذا اقتصر** على أن الجسم قابل للكم

قوله: (أعني اجتماع المتنافيين) لأن كل واحد من مقدمتيه يستلزم نقيض الأخرى، وهو أظهر كما لا يخفى.

قوله: (وظن المستصعب) لا يخفى أن ارجاع ضمير ظن إلى المستصعب منا لا وجه له إذا كان ظنه هذا السؤال مغالطة، فكيف استصعبه وهو أوهن عنده من نسج العنكبوت؟ فالصواب أن يقيد بصيغة المجهول أو بصيغة المصدر مع التنكير للتحقير أي ظن حقير لا يعبأ به من قبيل أن بعض الظن إثم وعلى هذين التقديرين يكون إشارة إلى تزييف الجواب وعندي أن الضمير راجع إلى المستصعب، ولفظ ذلك إشارة إلى دليل الهيولى.

قوله: (وظن أن ذلك إلخ) وفيه بيان موجبة استصعابه وحاصله أن المستصعب ظن ذلك الدليل مغالطة نشأت من اشتراك لفظ الاتصال بين المعنيين أعني الجوهر الممتد في نفسه الذي ثبت بعد نفي الجزء لا يزول عن الجسم أصلاً حتى يثبت زوال وجود جزء آخر، والمعنى الآخر أعني الامتدادات الثلاثة التي تبدل بقاء الجسمية بشخصها كما في الشمعة المتبدلة أشكالها ليس جزءاً منه فلا يقتضي زواله وجود جزء آخر للجسم سوى الجوهر الممتد وهذا هو اعتراض الإشراقيين على دليل إثبات الهيولى كما هو منصوص في شرح حكمة الإشراق والحاصل أن الجوهر الممتد هو حقيقة الجسم، والمتوارد عليه إنما هو المقادير المختلفة يتبدله أي يتبدل الجسم فإن المقدار ليس مشخصاً للجسم بدليل بقاء الشمعة المعينة مع تبدل المقادير. وليس هذا اعترافاً بالهيولى كما زعمه بعض القاصرين، فإن هذا الجوهر الممتد متصل في نفسه والهيولى ليست في نفسها كذلك قال في شرح المقاصد: والإنصاف أن انفصال الماء في المياه ليس بانعدام جوهر وحدوث آخر، فإن الباقي في لبن هو الماء بحقيقته وإن تبدل في هوية الأجزاء منها انتهى. والصواب أن يقول: وإن تبدل في هوية عوارضه من الاتصال والانفصال والوحدة والكثرة، فإن تبدل الهوية يستلزم انعدام جوهر وحدوث آخر.

قوله: (لأن الانفصال إلخ) وكذا الوحدة والكثرة فإن تبدل الهوية يستلزم انعدام العرض هذا الاعتراض لا ورود له على ما قررنا. لأن الانفصال إنما ينافي الاتصال الجوهري لو كان الاتصال العرضي من مشخصاته. نعم إنه يستلزم مقداراً ما وليس شيء من المقادير المعينة من مشخصاته، وهذا كما قال أصحاب الهيولى أن هيولى العناصر مع وحدته الشخصية متكثرة

المتصل وزواله جاز أن يقال: ذلك القابل لهما هو الصورة الجوهرية فلا يثبت في الجسم جوهر مغاير لها متصف بهما فلا تثبت الهيولى، فما ذكره ليس جواباً للسؤال. **(وجوابه)** الحق (أن قولنا: الجسم قابل للاتصال ليس معناه أن شخصاً من الجسم باقياً) على هويته الشخصية الاتصالية (يتوارد عليه اتصال) واحد (تارة واتصالان) آخران تارة (أخرى) فإنه غير معقول كما ترى. (وكيف يكون الواحد بالشخص واحداً تارة واثنين أخرى؟ بل مرادنا أن ثمة أمراً يستحفظ الماهية الجسمية) دون الهوية الشخصية (معلوم البقاء في الأحوال) الطارئة على الجسم من الاتصال والانفصال المتعاقبين عليه (وتتوارد عليه الهويات) الشخصية فتارةً تكون معه هوية واحدة اتصالية، وتارة هويتان أو أكثر **(فذلك المستحفظ هو القابل بالحقيقة)** للاتصال والانفصال، (و) هو مغاير للهويات التي تتجدد بالاتصال والانفصال، فإنا نعلم بالضرورة (أن الماء الذي في الجرة) على تقدير كونه واحداً متصلاً في نفسه (إذا جعل في الكيزان فقد زالت هويته الشخصية) الاتصالية التي لم يكن فيها مفصل أصلاً (حتى صار شخص واحد أشخاصاً متعددة) أي زال شخص كان متصلاً اتصالاً وحدانياً، وحصلت أشخاص هي متصلات متعددة لم تكن موجودة في تلك الهوية الاتصالية على ذلك التقدير. (وثمة أمر باقٍ في الحالين هو معروض تارة لاتصال) واحد (وتارة لاتصالات متعددة و) الدليل على أن ثمة أمراً باقياً هو أنه (ليس نسبة هذه الأشخاص) التي في الكيزان (إلى ذلك الشخص) الذي كان في الجرة (كنسبة سائر الأشخاص من مياه لم تكن في تلك الجرة، ولو كان زوال) تلك (الهوية)

بحسب الصور والمقادير المعينة، فالنزاع بين الفريقين راجع إلى أن الاتصال العرضي المعين من مشخصات الجوهر الممتد أولاً، فإن كان فرداً له يستلزم زوال اتصال الجوهر المعين، فلا بد من جزء آخر باقٍ في الحالين حتى لا يكون التفريق إعداماً بالكلية وإن لم يكن فلا حاجة إلى إثبات جزء آخر سوى الجوهر الممتد.

قوله: (وأيضاً إذا اقتصر إلخ) هذا الاعتراض إنما يرد إذا جعل قوله: ظن إلخ. جواباً لسؤال وأما على كونه من تتمة السؤال فهو عين ما قاله الظان كما لا يخفى.

قوله: (وجوابه إلخ) خلاصة الجواب أن المراد بقولنا: أنه قابل للانفصال القبول من حيث الظاهر بأن يطرأ عليه الانفصال والمراد بقولنا: والاتصال لا يقبل الانفصال القبول من حيث الحقيقة بأن يتصف به فلا تنافي بين المتقدمين.

قوله: (فذلك المستحفظ هو القابل بالحقيقة) وأما عند القائلين بالجزم، فالأمر المستحفظ للماهية الجسمية هي الجواهر الفردة، فإنها باقية في الأحوال ويتوارد عليه الهويات بحسب المقادير التي هي الاتصالات.

الشخصية (لا بزوال جزء وبقاء جزء) آخر، (بل بانتفاء الأجزاء بالمرة لما كان) الأمر (كذلك) بل كان **نسبة هذه** الأشخاص كنسبة سائر المياه ولا شك أن الجوهر المتصل الوحداني ليس باقياً، فالباقي جوهر آخر يجب أن لا يكون في نفسه متصلاً ولا منفصلاً ولا واحداً ولا كثيراً كما مر، حتى يمكن اتصافه بهذه الأمور كلها فظهر من ذلك أن الجوهر المتصل لو كان قائماً بذاته لكان التفريق إعداماً له بالكلية، وهذا الذي قرره في إثبات الهيولى **هو مسلك الانفصال** ثم شرع في مسلك الانفصال فقال: (تنبيه) (وربما قالوا:) في إثبات الهيولى (**الجسم له قوة وفعل**) وذلك لأن كل جسم فهو من حيث جسميته موجودة بالفعل، ومن حيث أنه مستعد لأعراض كثيرة متصف بالقوة، (والبسيط لا يكون كذلك) لأن الواحد من حيث هو واحد لا يقتضي قوة وفعلاً **لامتناع اجتماعهما فيه**، وهو مردود لجواز أن يتصف الواحد بهما بالنسبة إلى شيئين إنما الممتنع اجتماعهما بالنسبة إلى شيء واحد، **ألا ترى** أن الهيولى موجودة بالفعل، وقابلة للصور المتعددة، فهي بالقوة في بعضها قطعاً (وربما

قوله: (**نسبة هذه إلخ**) الإنصاف أن ماء الكيزان معينة بالجزء لا اختلاف بينها إلا بحسب المقادير والوحدة والكثرة.

قوله: (**الجسم له قوة وفعل إلخ**) في الشفاء الجسم من حيث هو جسم له صورة جسمية فهو شيء بالفعل ومن حيث هو مستعد أي استعداد شئت فهو بالقوة ويكون الشيء من حيث هو بالقوة شيئاً هو بالفعل شيئاً آخر فتكون القوة للجسم لا من حيث له الفعل فصورة الجسم مقارن شيئاً آخر في أنه صورة، فيكون الجسم جوهراً مركباً من حيث شيء عنه له القوة وبين شيء عنه له الفعل فالذي له عنه الفعل هو صورته والذي له عنه القوة هو مادة له وهو الهيولى، ولا يخفى سقوط بحث الشارح إذ لا تعرض في هذا التقرير على أن الواحد لا يقتضي قوة وفعلاً بل أنه لا يكون الشيء من حيث هو بالقوة شيئاً من حيث هو بالفعل شيئاً آخر وهذه المقدمة بديهية.

قوله: (**ألا ترى إلخ**) في الشفاء ولسائل أن يسأل ويقول: فالهيولى أيضاً مركبة لأنها في هيولى وجوهر بالفعل وهو مستعده أيضاً فيقول إن جوهر الهيولى وكونها بالفعل هيولى ليس شيئاً آخر إلا أنه جوهر مستعد لكذا. والجوهرية التي لها ليس يجعلها بالفعل شيئاً من الأشياء بل بعدها أن يكون بالصورة وليس معنى جوهريته إلا أنها ليس في موضوع، فالإثبات منهما هو أنه أمر، وأما إنه ليس في موضوع فهو سلب، وأنه ليس يلزم منه أن يكون شيئاً معيناً بالفعل، لأن هذا

قوله: (**هو مسلك الانفصال**) كأنه اقتصر على الانفصال لكونه عمدة في إثبات المطلوب دون الاتصال، وكذا مسلك الانفصال.

قوله: (**لامتناع اجتماعهما فيه**) فلا بد أن يقوم بأمر بفعلهما لئلا يلزم ذلك ولا يلزم أيضاً كون التعريف إعداماً له بالكلية، تدبر.

استعانوا) في إثبات الهيولى (بالتخلخل والتكاثف) الحقيقيين، فإنه إذا لم يكن في الجسم أمر غير متقدر بذاته حتى يتصور قبوله للمقادير المختلفة امتنع ازدياد حجمه وانتقاصه من غير انضمار شيء إليه وانفصاله عنه وجوابه أن الصورة الجسمية، وإن كانت مستلزمة في الوجود والتعقل للمقدار إلا أنها لا تستلزم مقداراً مخصوصاً فجاز أن تكون هي قابلة لتلك المقادير المختلفة فلا يثبت وجود أمر آخر (والكون والفساد). أي وربما استعانوا بهما أيضاً إذ لا بد فيهما من أمر يخلع صورة ويلبس أخرى وهو الهيولى وفساده ظاهر لأن المتبدل في الكون الفساد هو الصور النوعية فجاز أن يكون القابل لها خلعاً ولبساً هو الصورة الجسمية. على أنا نقول: وجود هذه الأمور التي استعين بها مبني على وجود الهيولى، **فيلزم الدور**. (والمعتمد) عند المتكلمين (في نفي الهيولى أنها) على تقدير وجودها (إما) أن يكون (لها حصول في الحيز أو لا) يكون (فإن كان) لها حصول فيه (فإما) أن يكون ذلك الحصول (على سبيل الاستقلال فجسم) أي فالهيولى جسم لأن المتحيز بالذات لا بد أن يكون جوهراً ممتداً في الجهات ولا معنى للجسم إلا ذلك. وأيضاً **فالصورة الجسمية حينئذٍ مثل لها، فكيف تحل فيها**؟ وأيضاً إن احتاجت الهيولى إلى محل لزم التسلسل، وإلا كانت الجسمية مستغنية عن المحل لأنها مثلها (أو لا) يكون ذلك الحصول

عام ولا يصير الشيء بالفعل شيئاً للهيولى بالأمر العام ما لم يكن له فصل يخصه وفصل أنه مستعد لكل شيء وصورة التي طظن له وهي أنه مستعد قابل، فإذن ليس هاهنا حقيقة الهيولى يكون لها بالفعل وحقيقة أخرى يكون بالقوة إلا أن يطرأ عليه حقيقة من خارج فيصير ذلك بالفعل ويكون في نفسها، وباعتبار ذاتها بالقوة انتهى. فكونها موجودة طرأ عليها من خارج، وأما في ذاتها فهي استعداد محض.

قوله: (فيلزم الدور) فيه: إنه يجوز أن يكون وجود تلك الأمور مبنياً على وجود الهيولى والعلم بوجود الهيولى مستفاداً من العلم بوجودها كحال سائر المعلولات بالنسبة إلى عللها تحقيقه الوجود.

قوله: (فكيف تحل فيها) ولأنه يلزم تداخل الممتد. وقال الإمام: فإنه يلزم اجتماع المثلين ويرد عليه منع التماثل.

قوله: (فالصورة الجسمية حينئذٍ مثل لها فكيف تحل فيها) وجه عدم حلولها فيها هو أنه حينئذٍ يلزم اجتماع المثلين أو الترجيح بلا مرجح وكلاهما محالان، ويمكن منع لزوم شيء من هذين المحالين، فإن مشاركة الهيولى والصورة في أمر عرضي وهو أن يكون كل منهما جوهراً ممتداً في الجهات لا يقتضي مماثلتهما في الحقيقة حتى يلزم حينئذٍ اجتماع المثلين أو الترجيح بلا مرجح، وقوله: لأنها مثلها هو في حيز المنع كما لا يخفى.

على سبيل الاستقلال، بل على سبيل التبعية للصورة الجسمية (**فالهيولى**) حينئذٍ (**صفة حالة في الجسمية**) تابعة لها في التحيز لا جوهر، هو محل لها كما هو مطلوبكم (**وإلا**) أي وإن لم يكن لها حصول في الحيز لا استقلالاً ولا تبعاً (**فلا تختص الجسمية بها**) اختصاصاً ناعتاً لها (**لأنه**) أي لأن ما لا تحيز له أصلاً (**أمر معقول محض**) لا تعلق ولا اختصاص له بحيز قطعاً **فكيف يتصور حلول الجسمية المتحيزة بالذات فيه؟ وقد يجاب**: بأنا لا نسلم أنها لو كانت متحيزة بالتبعية لكانت صفة للجسمية **فإن تحيز الشيء بالتبعية قد يكون باعتبار حلوله في الغير**، كما في الأعراض الحالة في الأجسام، وقد يكون باعتبار حلول الغير فيه، فليس يلزم من تحيز الهيولى لا بالاستقلال أن يكون تحيزها على سبيل حلولها في الجسمية بل يجوز أن يكون تحيزها بشرط حلول الجسمية فيها فتكون موصوفة بها لا صفة لها (**وقد يقال**:) **في نفي الهيولى** وإبطال تركب الجسم منها لو كان الجسم مركباً من جزأين) كما ذكرتم (**لزم من تعقله تعقلهما**) ولم يحتج في ثبوت شيء منهما له إلى برهان (**واللازم باطل**) فإنا نعقل الجسم ولا نعقل الهيولى، ونحتاج في إثباتها إلى البرهان (**والجواب منع تعقل حقيقته**) يعني أن ما ذكرتم إنما يلزم إذا كان حقيقة الجسم معقولة بالكنه وهو ممنوع.

قوله: (**فالهيولى صفة إلخ**) إذ لا معنى للحلول إلا التبعية في التحيز.

قوله: (**فكيف يتصور إلخ**) لأنه يلزم تحيزه ولو تبعاً.

قوله: (**وقد يجاب إلخ**) مبنى الجواب أن الحلول عبارة عن الاختصاص الناعت، فليس يلزم من تحيزهما بالاتصال أن تكون العناصر للصورة الجسمية إلخ. يريد أن الجسمية أعني الامتداد الجوهري من حيث هو امتداد جوهري لا يخالف جسمية أخرى إلا باعتبار أمور خارجة عنها منضمة إليها في الخارج لا باعتبار أمور تتحد معها في الوجود الخارجي كاتحاد الفصول بالجنس لأن الجسمية موجودة في الخارج. أثبت وجوده بعد نفي الجزء وما في حكمه من غير أن يلاحظ معاً أمر آخر بل يحتاج في ثبوته لأمر يعتبر معها إلى الاحتجاج كالصورة النوعية والأعراض.

قوله: (**فإن تحيز الشيء بالتبعية قد يكون باعتبار حلوله في الغير إلخ**) وهذا كما قالوا: إن قبول الشيء القسمة بالتبع قد يكون باعتبار حلوله في الغير كما في اللون الحال في السطح وقد يكون باعتبار حلول الغير فيه كما في الصورة الجسمية التي كانت محلاً للمقدار الذي هو القابل للقسمة بالذات، فالصورة الجسمية تكون قابلة للقسمة بتبعية المقدار الحال فيها حينئذ.

قوله: (**وقد يقال في نفي الهيولى إلخ**) هذا منقوض بكون الجسم مركباً من الأجزاء التي لا تتجزأ فإنا نعقل الجسم ونحتاج في إثبات تلك الأجزاء إلى البرهان كما لا يخفى.

[المقصد الثامن: إثبات الهيولى في الجسم]

(في تفريعات لهم على) وجود (الهيولى أحدها إثبات الهيولى لكل جسم) وإنما احتيج إلى هذا الإثبات (إذ تلك الحجة) التي هي المعول عليها في إثباتها أعني مسلك الانفصال كما عرفت، (لا تثبتها إلا لما يقبل الاتصال والانفصال بالفعل) كالعنصريات (ولعل بعض الأجسام لا يقبلهما كالفلكيات) على رأيهم فلا بد لإثبات الهيولى فيها من بيان آخر (فقال ابن سينا: طبيعة الاتصال) أي الصورة الجسمية المتصلة في نفسها (للجميع) أي لجميع الأجسام طبيعة (واحدة) نوعية لأن جسمية إذا خالفت جسمية أخرى كان **ذلك لأجل أن هذه حارة** وتلك باردة، أو هذه لها طبيعة عنصرية وتلك لها طبيعة فلكية، إلى غير ذلك من الأمور التي تلحق الجسمية من خارج. فإن الجسمية أمر موجود في الخارج، والطبيعة الفلكية مثلاً موجود آخر قد انضاف هذه الطبيعة في الخارج إلى الطبيعة الجسمية الممتازة عنها في الوجود **بخلاف المقدار**، فإنه أمر مبهم **لا يوجد في الخارج** ما لم يتنوع بفصول ذاتية بأن يكون خطاً أو سطحاً مثلاً، وكل ما كان اختلافه بالخارجات دون الفصول، كان طبيعة نوعية، **ومقتضى الطبيعة** النوعية لا يختلف، (**فإذا ثبت** احتياجه) أي احتياج

قوله: (**بخلاف المقدار**) أي بخلاف الماهية الجنسية كالمقدار مثلاً، وإنما لم يمثل بالمقدار لكونه أشد مناسبة للجسمية.

قوله: (**لا يوجد في الخارج إلخ**) تفسير للمبهم يعني: لا يجوز أن يوجد مقدار ثم يتبعه أنه يكون خطاً أو سطحاً كالصورة الجسمية مع سائر الأمور التي يعتبر معها بل لا بد من انضمام أمر آخر يكون متحداً معه في الخارج حتى يصير خطاً أو سطحاً ثم يوجد في الخارج، وكذا الحال في كل طبيعة جنسية إذا لاحظها العقل في نفسها لا يحكم بوجودها في الخارج ما لم يعتبر معها الفصل بحيث ينضم فيه ويتحد معه في الجعل والوجود.

قوله: (**ومقتضى الطبيعة إلخ**) بخلاف الطبيعة الجنسية فإنه يجوز أن يختلف أنواعها بأمور لها في ذاتها.

قوله: (**فإذا ثبت**) فإن قيل: لم يثبت احتياج الصورة لأجل ذاتها بل لقبولها الانفصال

قوله: (**كان ذلك لأجل أن هذه حارة إلخ**) المقصود هاهنا دعوى الحصر أي لم يكن ذلك إلا لأجل أن هذه حارة وتلك باردة إلخ، وسيجيء في الجواب منع الحصر إن شاء الله تعالى، ثم إن قوله: هذه حارّة إلخ، إشارة إلى تخالف الجسمين بالصفات العارضة وقوله: وهذه لها طبيعة عنصرية إلخ، إشارة إلى تخالفهما بالصورتين النوعيتين المقارنتين لهما الخارجتين عنهما.

الاتصال الذي هو الصورة الجسمية (إلى المادة) في الأجسام العنصرية لكونه حالاً فيها (امتنع قيامه بنفسه) في شيء من الأجسام (وإلا) أي وإن لم يمتنع قيامه بنفسه بل قام بذاته في الفلك مثلاً (كان) ذلك الاتصال الجوهري (في حد ذاته غنياً عن المحل والغنى عن المحل لا يحل فيه) أصلاً. (وبالجملة فالحقيقة الواحدة) النوعية (لا تختلف لوازمها) ومقتضياتها (فتكون) بالنصب على أنه جواب النفي (قائمة بذاتها تارة، وبالغير أخرى كما لا تكون جوهراً مرة وعرضاً أخرى) أي كما أن انقلاب الحقائق محال كذلك اختلاف لوازم حقيقة واحدة محال لاستلزامه أن لا تكون تلك الحقيقة تلك الحقيقة بل حقيقة أخرى (والجواب منع اتحاد الاتصال الجسمي)، **أي لا نسلم أن الطبيعة** الجسمية طبيعة واحدة نوعية (وذلك مما لا سبيل إلى إثباته) فإن ما ذكرتموه من اختلافها بالأمور الخارجية عنها مسلم لكن انحصار اختلافها فيه ممنوع **فإن الطبيعة الجسمية مطلقاً** أمر مبهم كالمقدار، فلا يتصور وجودها إلا بأن يتنوع بفصول مقومة لها، أو بعد تنوعها ينضم إليها أمور خارجة عنها فلم قلتم: إنها ليست كذلك؟ (وإن سلم) أن الاتصال الجسمي حقيقة واحدة نوعية (فقد) يجوز

ويكون الاحتياج إلى المادة مقتضى ذاته. قلت: قبول الانفصال واسطة في التصديق بالاحتياج وليس بواسطة في الثبوت، وإلا لكان ثبوت الهيولى للأجسام متأخراً عن قبول الانفصال فتدبر فإنه دقيق.

قوله: (أي لا نسلم أن الطبيعة إلخ) هذا المنع مدفوع لأن المقصود أن الجسمية من حيث هي جسمية أي امتداد جوهري طبيعة نوعية لكونها موجودة في الخارج من غير اعتبار أمر آخر متحد معها. بل إنما يعتبر من حيث جسميته إلى المادة في العنصريات كانت كذلك في الكل في الشفاء، أما الصورة الجسمية من حيث هي جسمية فهي طبيعة واحدة بسيطة محصلة لا اختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة جسمية لمجرد صورة جسمية بفصل داخل في الجسمية. وما يلحقها إنما يلحقها على أنها شيء خارج عن طبيعتها، فلا يجوز إذاً أن تكون جسمية محتاجة إلى مادة وجسمية غير محتاجة إلى مادة واللواحق الخارجية لا بعينها محتاجة إلى المادة بوجه من الوجوه لأن الحاجة إلى المادة إنما تكون للجسمية ولكل ذي مادة وصورة لأجل ذاته، وللجسمية من حيث هي جسمية لاحقة فقد بان أن الأجسام مؤلفة من مادة وصورة انتهى. ولا يخفى أنه كما يندفع بهذا البيان منع كونها طبيعة نوعية لا احتياج فيه إلى إثبات عدم الواسطة بين الاحتياج في الغنى الذاتيين فإنه استدلال بأن مقتضى الطبيعة النوعية لا يتخلف عنه، فلا يختلف الاحتياج عنها في جسم من الأجسام سواء كان بينهما واسطة أو لا، فتدبر حق التدبر يظهر لك الحق الصريح.

قوله: (فإن الطبيعة الجسمية مطلقاً إلخ) هذا مكابرة فإنه بعد نفي وجود الجزء وما في حكمه ثبت وجود جوهر لا مفصل فيه والمبهم لا وجود له في الخارج، نعم لمفهوم المأخوذ منه

أن يقوم بالمادة تارة ويقوم بنفسه أخرى ولا محذور في ذلك وقد (لا يكون الشيء محتاجاً لذاته) إلى محل (ولا غنياً لذاته) عنه (بل يعرض كل منهما له عن علة) فلا يلزم أن يكون الغني بذاته عن شيء حالاً فيه ويمكن أن يدفع هذا **بأنه لا واسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين**، فإن الشيء إما أن يكون لذاته محتاجاً إلى محل أو لا، وإذا لم يكن محتاجاً إليه لذاته كان مستغنياً عنه في حد ذاته إذ لا معنى للغنى سوى عدم الحاجة، والمستغني في حد ذاته عن محل **يستحيل حلوله فيه**. (وأما النقض بالطبيعة الجنسية) بأن يقال: الحيوانية مثلاً طبيعة واحدة مع أن لوازمها ومقتضاتها مختلفة، فقد تقتضي في الإنسان ما لا تقتضيه في الفرس. (فقد عرفت جوابه) حيث نبهناك على أن الجنس أمر مبهم لا يدخل في الوجود إلا بعد تحصله، يفصل بعينه، وهما متحدان بحسب الخارج في الجعل والوجود، فالطبيعة الجنسية في الخارج حقيقة مختلفة بحسب فصولها المنوعة، فجاز اختلافها في الاقتضاء واللوازم بخلاف الطبيعة النوعية فإنها حقيقة متحصلة لا يتصور اختلاف لوازمها. (ثانيها:) أي ثاني تفريعات الهيولى (**أن الهيولى** لا تخلو عن الصورة) أي لا توجد خالية عن الصورة الجسمية **مطلقاً وذلك** (لوجوه: الأول: الهيولى المجردة) بالفرض عن الصورة (إما

في العقل. أعني الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة جنس مبهم يحتاج إلى انضمام فصل ينوعه، لكن في الصورة الجسمية التي كالمادة لا التي كما نص عليه في الشفاء.

قوله: (يستحيل حلوله فيه) أي بالنظر إلى ذاته فلا يرد أنه في حد ذاته يجوز أن يحل لعارض إنما المستحيل حلول الأمر الذي يقتضي ذاته الفناء، وما قيل: إنه إذا كان في حد ذاته مستغنياً، فلا بد لاستغنائه من علة وهي ذاته إذ الفرض أنه مستغن في حد ذاته ففيه أن الاستغناء لكونه عدمياً يكفيه عدم علة الاحتياج.

قوله: (إن الهيولى) أي هيولى الأجسام نص عليه في الشفاء وسيجيء في كلام الشارح أيضاً.

قوله: (مطلقاً) أي لا قبل حلول الجسمية ولا بعدها، فإن قيل: بعد ما ثبت أن الهيولى في نفسها لا واحدة ولا كثيرة ولا متصلة ولا منفصلة كل ذلك بواسطة الجسمية ظهر امتناع

قوله: (بأنه لا واسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين) ولعل المصنف أراد بكون الشيء محتاجاً لذاته إلى المحل ان يكون ذلك الشيء مقتضياً لذلك المحل وأراد بكون الشيء غنياً لذاته عن المحل ان يكون هو لذاته مقتضياً لعدم الحلول في ذلك المحل، فحينئذٍ يتصور ان يكون بين الاحتياج والغنى واسطة فقوله: والمستغني في حد ذاته عن محل يستحيل حلوله فيه ممنوع أيضاً في الواسطة التي لم تكن مقتضية لذاتها الحلول ولا عدم الحلول في المحل، وإلى القول بأن الحلول يقتضي الاحتياج الذاتي فممنوع أيضاً، تدبر.

إليها إشارة فتكون) الهيولى حينئذٍ (جسماً أو) أمراً حالاً، (في جسم لامتناع الجوهر الفرد) وذلك لأنها إذا كانت ذات وضع أي قابلة للإشارة الحسية، فإن انقسمت في جميع الجهات كانت جسماً، أي صورة جسمية لأنها الجسم في باديء النظر كما مر، وإن لم تنقسم أصلاً كانت جوهراً فرداً، وإن انقسمت في جهة واحدة أو في جهتين فقط كانت خطاً أو سطحاً لا جوهرياً لأنهما في حكم الجوهر الفرد كما عرفته، **بل عرضياً، فتكون الهيولى حينئذٍ أمراً حالاً** في الجسم لا محلاً للصورة الجسمية هذا خلف، (وإلا) أي وإن لم يكن إليها إشارة بأن لا تكون متحيزة لا أصالة ولا تبعاً ولا شك أنها قابلة للصورة الجسمية إذ الكلام في هيولى الأجسام (فإذا حصلت فيها الصورة) الجسمية (فإما) أن تحصل معها (في جميع الأحياز **والمظاهر** أو لا) تحصل (في شيء منها أو) تحصل (في بعضها) دون بعض (و) الأقسام (الثلاثة باطلة، فالأولان) باطلان (ضرورة) لأن الهيولى المنضمة إلى الجمسية الحالة فيها

وجودها بدون الصورة لامتناع وجود شيء لا يكون واحداً ولا كثيراً، قلت: قد عرفت أن المنفي عنها قبل الصورة الوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية، وأما وحدتها في ذاتها فهي ثابتة لها في جميع الأحوال.

قوله: (وذلك إلخ) الأظهر الأخصر أن يقال لأنها إن كانت مشاراً إليها بالاستقلال كانت جسماً، أي جوهراً ذا حجم، وإن كانت بالتبع كان حالاً في الجسم سواء كانت نقطة أو خطاً أو سطحاً أو جسماً تعليمياً أو غيرها لامتناع الجوهر الفرد وما في حكمه، فلا يكون جوهراً فرداً ولا خطاً ولا سطحاً ولا أمراً حالاً في أحدها، وهذا على تقدير الأغمض عن جوهريته، فالواجب الاكتفاء على كونها جسماً، وأما ما ذكره الشارح ففيه اختلال، لأنه إن قيد الإشارة الحسية بالاستقلال لا يصح قوله: لا جوهرياً، بل عرضياً، وإن لم يقيد لم يصح كانت جسماً أي صورة جسيمة لجواز أن يكون جسماً تعليمياً.

قوله: (بل عرضياً) الظاهر أنه إضراب عن قوله: جوهرياً أي بل خطاً أو سطحاً عرضياً، وفيه أنه يجوز أن يكون نقطة. فلا بد من التعرض له إلا أن يقال: بل أمراً عرضياً فيشمل النقطة أيضاً بل هاهنا، فإن الإضراب عن باطل إلى باطل لا معنى له. والصواب أن يقال: وما لم ينقسم أصلاً أو انقسمت في جهة أو في جهتين، كانت نقطة أو سطحاً لامتناع الجوهر الفرد وما في حكمه.

قوله: (فتكون الهيولى حينئذ أمراً حالاً إلخ) أي صورة جسمية نبه بذلك لأنه اللازم من كونها منقسماً في الجهات الثلاث لا كونها مركبة من الهيولى والصورة.

قوله: (والمظاهر) وهي خصوصيات الأنواع والأصناف والأشخاص.

قوله: (لعدم المخصص) وسيجيء المنع الوارد عليه فيما بعد في قوله: وقد يقال: جاز أن يقارن الهيولى صورة أي صورة شخصية مثلاً.

جسم، وكل جسم لا بد له من حيز ولا يمكن أن يكون جسم واحد في زمان واحد **في مكانين** أو أكثر (والأخير) باطل (**لعدم المخصص**) بالنسبة إلى ذلك البعض، لأن الهيولى على ذلك التقدير نسبتها إلى جميع الأحياز على السوية وكذا نسبة الصورة الجسمية، فإنها تقتضي حيزاً مطلقاً لا معيناً (فإن قيل: **لعل صورة نوعية**) تحل في الهيولى مع حلول الصورة الجسمية فيها فهي (تخصصها) بحيز معين (وأيضاً ينتقض) ما ذكرتم (بالجزء المعين من الأرض) ومن سائر العناصر الكلية (واختصاصه بحيزه) المعين (بلا مخصص) يقتضيه فإن نسبة أجزاء العنصر الكلي إلى أجزاء حيزه على السواء مع أن كل واحد من أجزائه حاصل في حيز معين. (قلنا: الصورة النوعية) وإن عينت موضعاً كلياً لكن (نسبتها إلى جميع أجزاء حيز الكل واحدة فالكلام في تخصيصه بحيزه) المعين من أجزاء حيز الكل. فإن الهيولى المجسمة مع تلك الصورة النوعية، إما أن تحصل في كل واحد من تلك الأجزاء، أو في بعضها أو لا تحصل في شيء منها والكل باطل وقد يقال: جاز أن يقارن الهيولى صورة أخرى أو حالة من الأحوال تعين لها بعض أجزاء المكان الكلي وأيضاً قد تكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي، فلا حاجة في التخصيص إلى غير الصورة النوعية **فإن قلت**: ننقل الكلام إلى اختصاص أجزاء ذلك العنصر بأمكنتها الجزئية، قلنا: تلك الأجزاء مفروضة فيه لا موجودة في الخارج فلا تقتضي مكاناً وأيضاً جاز أن يفرض هناك حالة مخصصة للأجزاء بوضع معين (والجزء من الأرض إنما اختص بحيزه) المعين الذي هو فيه (لكون مادته قبل تلك الصورة) الأرضية كانت (لها صورة أخرى (مخصصة) لذلك الجزء (بذلك الحيز أو) مخصصة له بحيز آخر (انتقل) ذلك الجزء (منه بالاستقامة إلى ذلك الحيز) والحاصل أن مخصص ذلك الجزء من الأرض بحيزه المعين هو الوضع السابق الحاصل لمادته بسبب صورة سابقة **إما في ذلك الحيز**. أو في حيز آخر انتقل ذلك الجزء بعد حصول صورته الأرضية منه إلى حيزه **على أقرب الطرق**، وتلك الصورة السابقة مسبوقة بصورة ثالثة، وهكذا إلى ما لا نهاية

قوله: (**في مكانين**) الأظهر في حيزين.

قوله: (**لعل صورة إلخ**) أجيب بأن ينقل الكلام إلى خصوصية تلك الصورة النوعية.

قوله: (**أما في ذلك لحيز**) كجزء من الهواء والهواء أخرج عن حيزه الطبيعي وحصل في

قوله: (**فإن قلت**) جواب عن قوله: فلا حاجة في التخصيص إلخ، وقوله: وأيضاً جاز إلخ، تتمة لقوله: قلنا: تلك الأجزاء.

قوله: (**على أقرب الطرق**) كالاستقامة مثلاً.

له كما هو مذهبهم. (والجواب) عن هذا الوجه من الاستدلال (أنه فرع عدم القادر المختار وأنه لا مخصص) بالحيز المعين (إلا الصورة) وما يتبعها من الأوضاع. لكنا نقول: إن الجسمية إذا حلت في الهيولى تخصصت بحيز معين لإرادة الفاعل المختار الذي أوجد الجسمية فيها باختياره. الوجه (الثاني: أنه يلزم له) أي للمجرد الذي هو الهيولى (فعل وقبول) يعني أن الهيولى لو تجردت عن الصورة لكان لها حال تجردها وجود بالفعل واستعداد لقبول الصورة، وقد تبين أن الشيء الأحدي الذات يمتنع أن يتصف بالقوة والفعل معاً، فوجب أن تكون المادة المجردة مجتمعة مع الصورة هذا خلف. الوجه (الثالث:) لو جاز تجرد هيولى جسم عن صورته لجاز تجردها بعد انقسامه إلى جزأين مثلاً، وحينئذ نقول: (مادة الجزء و) مادة (الكل إن تجردتا) معاً (فإن كانتا واحدة) **بأن لا تزيد** مادة الكل على مادة الجزء (فالشيء مع غيره كهولا معه) وذلك محال (وإلا) أي وإن لم يكونا واحدة (كان المحمول) المركب من مادتي الجزأين أعني مادة الكل (زائداً) على مادة الجزء (فثم مقدار) باعتباره صارت المادة متصفة بالزيادة والنقصان (وصورة) جسمية لأن الجوهر الممتد في الجهات هو الجسمية (كما مر). فلا تكون الهيولى مجردة (وقد عرفت ما فيهما) أي هذين الوجهين من الفساد، أما في الثاني فلجواز اتصاف الواحدة بالقوة والفعل بالنسبة إلى شيئين، وأما في الثالث فلأن الهيولى في نفسها لا توصف بمساواة ولا بزيادة ونقصان إنما تتصف بهذه الأوصاف حال اقترانها بالصورة الجسمية (فلا نكررهما. ثالثها:) أي ثالث التفاريع (أن الصورة) الجسمية أيضاً (لا تخلو عن الهيولى لوجوه) ثلاثة: (الأول: لو فرضنا صورة بلا هيولى) **كانت** إما مشاراً إليها أو غير مشار إليها (**فإن كانت مشاراً إليها كان**) ذلك المشار إليه (**متناهياً**)

جزء من الأرض، فإن ذلك الجزء أوفى لهما والأولية الناشئة من الصورة السابقة والأحوال العارضة لها أوفى أجزاء كجزء من الماء صار في حيزه الطبيعي أرضاً، فالنقل إلى قرب جزء من حيز الأرض.

قوله: (بل لا تزيد إلخ) يعني أن المراد الوحدة في المقدار وهي المساواة، لأن الهيولى لا تخلو عن الصورة هذا المطلب وإن علم مما تقدم حيث ثبت أن الصورة بذاتها تقتضي حلول المادة وهو الوجه الثاني بعينه إلا أنه لما كان أصلاً لقدم العالم وغيره من المسائل جعلوه مطلباً برأسه حينئذ. إذ في إثباته بالوجه الأول بيان احتياج الصورة إلى المادة والشكل والتساوي ووجوب تناهيها، وأن الهيولى لا تحتاج إلى الصورة المعينة.

قوله: (لكانت إلخ) هذا لا يجوزه العقل بعد ملاحظة أنها امتداد جوهري، فإن الامتداد الجوهري لا يمكن وجوده بدون فراغ يشغله فلا بد أن يكون مشاراً إليه.

قوله: (فإن كانت مشاراً إليها كان متناهياً) هذه قضية اتفاقية لو لم يكن مشاراً إليها، كانت أيضاً متناهية لأن الثابت بالبراهين تناهي الأبعاد سواء فرض مشار إليها أو لا.

في جميع الجهات لتناهي الأبعاد (و) كان أيضاً (مشكلاً) بشكل مخصوص لأن الشكل كما عرفت هيئة شيء تحيط به نهاية واحدة أو أكثر من جهة إحاطتها به فكل شيء **متناه** يلزمه أن يكون ذا شكل فذلك الشكل الثابت للصورة المجردة (إما لنفس الجسمية) ولوازمها (**فكل جسم**) يجب أن يكون (له ذلك الشكل) العارض لمقدار مخصوص **لاشتراك الأجسام** كلها في الجسمية المقتضية له (**فيتساوى**) **حينئذٍ** (**الكل** والجزء) في الشكل والمقدار المخصوصين **وهو محال** (أو لا) لنفس الجسمية بل لسبب آخر (فتكون) الصورة المجردة (قابلة لغيره) أي لغير ذلك الشكل من الأشكال المخالفة له (وما هو) أي ليس قبول شكل آخر (إلا بالفصل والوصل فالصورة بدون الهيولى قابلة للفصل والوصل وقد أبطلناه) بما مر **من أن القابل لهما لا بد أن يكون مقارناً للهيولى** (وإن كانت) الصورة المجردة (غير مشار إليها فليست صورة جسمية **لأن الصورة الجسمية ليست عبارة إلا عن هذا الامتداد**) **الجوهري** الممتد في الجهات **الملزوم للامتداد** العرضي ذهناً وخارجاً (ويمتنع أن يتصور) هذا الامتداد

قوله: (**كان المشار إليه**) إشارة إلى وجه تذكير الضمير والخبر.

قوله: (**متناه**) أي في الجهات أو في الجهتين لئلا يرد النقض بالخط.

قوله: (**فكل جسم**) بسيطاً كان أو مركباً.

قوله: (**لاشتراك الأجسام إلخ**) والمفروض أنها مقتضية للشكل والمقدار المخصوصين استقلالاً من غير شرط أو رفع مانع.

قوله: (**فيتساوي حينئذٍ الكل إلخ**) أي الجزء الموجود في الخارج.

قوله: (**وهو محال**) لأنه لا يبقي الكل كلاً ولا الجزء جزءاً.

قوله: (**قابلة**) أي قصر إلى ذاتها.

قوله: (**الملزوم للامتداد إلخ**) لا فائدة في هذا الوصف إلا أن يقال: إن المشار إليه ما هو شاغل للحيز والشاغل للحيز بالذات إنما هو الامتداد ولذا يزيد وينقص بالتخلخل والتكاثف، فالامتداد إنما هو مشار إليه لكونه ملزوماً للامتداد العرضي.

قوله: (**من أن القابل لهما لا بد أن يكون مقارناً للهيولى**) يعني القابل لتواردهما وإن كان على سبيل البدل لا بد أن يقارن الهيولى، إذ القابل لتواردهما بحسب الحقيقة هو الهيولى دون ذلك المقارن كما يوهمه ظاهر العبارة، نعم يكون فرد من أفراد الصورة قابلاً للاتصال وحده وفرد آخر منها قابلاً للانفصال وحده وهو الانفصال عن الآخر.

قوله: (**لأن الصورة الجسمية ليست عبارة إلا عن هذا الامتداد الجوهري**) في هذا الحصر منع فإنه لم لا يجوز أن يكون الصورة تارة ذات وضع ممتدة في الجهات وتارة أخرى مجردة عن الهيولى غير ذات وضع؟ ولا بد لنفي ذلك من دليل.

(بلا حيز ولا إشارة وأيضاً فتكون) الصورة المجردة على تقدير كونها غير قابلة للإشارة (أمراً عقلياً محضاً) لا تعلق له بحيز أصلاً (فيمتنع مقارنته للمادة) المتحيزة ولو تبعاً كسائر المجردات. واعلم أن هذا الاستدلال يتم بأن يقال: لو تجردت الصورة لكانت متناهية ومتشكلة فذلك الشكل إما للجسمية وحدها أو لسبب آخر فلا حاجة إلى التعرض لكونها قابلة للإشارة أو غير قابلة لها بل هذا الترديد مما جعل في الملخص دليلاً مستقلاً، هكذا الصورة المفارقة إن قبلت الإشارة فهي لا محالة في جهة ومختصة بمادة، وإن لم تقبل فهي غير الصورة التي تشير إليها حال كونها مادية (لا يقال: هذا) الذي ذكرتموه من أن الجسمية المشتركة إذا اقتضت وحدها شكلاً مخصوصاً على مقدار معين وجب تساوي الأجسام حتى الجزء والكل في ذلك الشكل على ذلك المقدار (ينتقض بالفلك إذ شكله مقتضى ذاته) التي هي صورته النوعية (وجزؤه ككله) في تلك الصورة النوعية (ولا يلزم تساويهما في المقدار والشكل) المخصوصين معاً بل لا يجوز ذلك فإن الأفلاك الخارجة والتداوير أجزاء للأفلاك الكلية مع امتناع التساوي في المقدار وإن كانت مساوية لها في الشكل الكري (لأنا نقول: لولا مانع اقترن بجزء الفلك لكان شكل جزئه) ومقداره (ككله) بسبب الاشتراك فيما يقتضيهما (لكن ثمة مانع) يمنع من التساوي في الشكل

قوله: (فيمتنع) لأنه يلزم تجرد المجرد ولو بالتبع.

قوله: (المتحيزة ولو تبعاً) أي بتبعية الصورة الجسمية المقدار.

قوله: (في جهة) أي في جانب وهو المكان من حيث وقوعه في إحدى الجهات الست مختصة بمادة، لأنه حينئذٍ يكون جسماً، وكل جسم له مادة.

قوله: (فهي غير الصورة إلخ) والكلام في تجرد الصورة المادية.

قوله: (وإن كانت إلخ) لكن الكلام في لزوم التساوي في المقدار والشكل المخصصين كما مر.

قوله: (لأنا نقول إلخ) حاصله أن الصورة النوعية لكل ذلك اقتضى المقدار والشكل المخصوص في مادة معينة وتلك المادة معينة في الحيز، وإن كان المقتضى متحققاً فيه بخلاف الصورة الجسمية، وإنما فرض مقتضية بانفرادها من غير مدخلية شيء آخر.

قوله: (لكانت متناهية ومتشكلة) كلاهما ممنوعان لم لا يجوز أن تكون الصورة الجسمية بعد مفارقتها عن الهيولى، أمراً مجرداً غير مشار إليه أصلاً؟ وكذا قوله: ومختصة بمادة ممنوع أيضاً لا بد له من دليل. وقوله: فهي غير الصورة يتوجه عليه المنع أيضاً بناء على ما ذكر آنفاً.

قوله: (فإن الأفلاك الخارجة) أي الخارجة المركز عن مركز العالم على ما سيجيء تفصيله بإذن الله تعالى.

والمقدار جميعاً (وهو أن الكل حصل له ذلك الشكل) مع المقدار المخصوص بأن حلت الصورة الجسمية في المادة الفلكية، فاقتضى لها صورته النوعية الحالة معها في تلك المادة مقداراً وشكلاً مخصوصين (فامتنع أن يكون للجزء) من الفلك (ذلك الشكل) والمقدار (وإلا لم يكن جزءاً) **وكذا الكلام في سائر الأجسام البسيطة** إذا كان لها أجزاء موجودة بالفعل، **ومنهم من وجه** النقض بالأجزاء المفروضة في الفلك وغيره من البسائط فإنها قد تفرض مضلعة لا مستديرة، وزعم أن المانع حصول الجزء

قوله: (**ومنهم من وجه إلخ**) وفي الإشارات ولو لزمه منفرداً بنفسه عن نفسه تشابهت الأجسام في مقادير الامتدادات، وهيئات التناهي والشكل فكان الجزء المفروض من مقدار ما يلزمه الكلية. وفسره الإمام بما حاصله: أنه لو لزم لامتداد الشكل المخصوص حال كونه منفرداً عن المادة عن نفسه لزم استواء الأجسام في مقادير الامتدادات، وهي هيئة التناهي ضرورة أن الأجسام مشتركة في طبيعة الامتداد الجسماني، فلو كان المقتضى للشكل المخصوص نفس الجسمية يوجب من استوائها في طبيعة الامتداد استواؤها في مقادير الامتداد والشكل، وأما قوله: لو كان الجزء المفروض من مقدار ما يلزمه ما يلزم، فمعناه أن جزء الجسم البسيط مساوٍ لكل في الماهية، فلو كان المقتضى للشكل الجسمية لكان الجزء مساوياً للكل في الشكل فعلى التقدير يرد النقض بالأجزاء الموجودة في الفلك كالخارج والتدوير فإنها مساوية لكله في الصورة النوعية المقتضية لشكله المخصوص مع عدم استواء الأجزاء في الشكل والمقدار المخصوص. وفسره المحقق الطوسي بما حاصله: إنه لو كانت الجسمية بنفسها مقتضية للشكل المخصوص لزم تشابه الأجسام أي الصورة الجسمية، أي اتحادها في المقدار والشكل ويلزم منه تساوي الشكل المفروض منها للكل لا بمعنى أنه يكون فرضهما ممكناً من حيث الفرض ويلزم المحال من جهة تشابه أصولهما بعد الفرض بل بمعنى امتناع فرضي الكلية والجزئية في الأصل، بأن وصفهما بالفرض يستلزم رفعهما. فعلى هذا التقدير نقض بالأجزاء المفروضة في الفلك، فإنها مساوية للكل في الصورة النوعية المقتضية للشكل المخصوص مع عدم امتناع فرض الكلية والجزئية. والجواب على التقديرين الفرق بين الصورتين بأنه في صورة النقض المادة موجودة، فالصورة النوعية المقتضية وإن كانت متحدة في الكل والجزء لكن اختلاف القابل مانع عن حصول الشكل الكلي للجزء ومن امتناع فرض الكلية والجزئية، وفيما نحن فيه الصورة الجسمية مجردة عن المادة المستقلة في اقتضاء الكل ممن تشابههما يلزم المحال المذكورة، وإذا تحققت ما تلونا

قوله: (**وكذا الكلام في سائر الأجسام البسيطة إلخ**) هذا إشارة إلى أن كل واحد من الأفلاك الكلية جسم بسيط بمعنى أنه لم يكن مركباً من الأجسام المختلفة الطباع. نعم كان مركباً من أجسام هي أجزاء بالفعل مثل الأفلاك الخارجة المركز أو التداوير أو المتممات، لكنها لم تكن مختلفة الطباع جميعاً إذ المتممات ليس لها صورة مغايرة لصورة الفلك الكلي على ما سيجيء تفصيله إن شاء الله تعالى.

المفروض بعد وجود الكل. ورد بأن الشكل من لوازم الوجود دون الماهية، فإذا اقتضاه طبيعة لم يكن اقتضاؤها إياه إلا في الخارج، فلا يلزم ثبوته للأجزاء المفروضة فلا يتجه السؤال وأيضاً الجزئية مطلقاً مانعة من المساواة في الشكل والمقدار معاً، فلا مدخل لتأخر الجزء في الوجود عن الكل في المانعية (وأما الصورة) الجمسية (فلو تجردت) عن المادة **(فلا تكون)** هناك **(إلا الطبيعة)** **الجسمية** (المشتركة)، ولم يكن هناك سبب يقتضي كلية وجزئية سوى تلك الطبيعة المشتركة، فلا يتصور حينئذ اختلاف في أمر من الأمور حتى في الكلية والجزئية، (فلا يكون ثمة كل ولا جزء فضلاً عن اختلافهما بالشكل) فقد اندفع عن الدليل النقض المذكور (ولكن **لمانع أن يمنع** أن الشكل) وتبدله (إنما يكون بالاتصال والانفصال كما) ترى (في الشمعة) فإنها (تتشكل بأشكال مختلفة من غير فصل) ووصل **فليس يلزم من استناد الشكل** العارض للصورة المجردة إلى سبب مغاير لنفس الجسمية وكونها قابلة لشكل

عليك ظهر لك إن كان النقض بالأجزاء المفروضة للفلك، وأرادوا أن الرد الذي ذكره الشارح وهو مذكور في المحاكمات غير وارد، لأن الاستدلال أيضاً كان يفرض جزء المفروضة للجمسية بأن فرضها يستلزم رفعها فتدبر، وأما قوله: وأيضاً الجزئية إلخ، فالجواب عنه أن اعتبار التأخر ليس لأجل أن له مدخلاً في منع مساواة الجزء للكل بل لأنه في الواقع كذلك لأن الأجزاء المفروضة للبسيط لا تكون إلا متأخرة بخلاف المركب وقد صرح به المحقق في شرحه.

قوله: (لمانع أن يمنع إلخ) هذا إنما يرد لو أريد بقوله: هو أي الشكل آخر إلا بالفصل والوصل في نفس الجسم أما لو أريد به وما هو أي تشكل الجسمية إلا بفصل بعضها عن البعض فلا ورود له كما لا يخفى فإن تعدد الأشكال في الامتداد إلا باعتبار فصل بعضه ولولاه لكان امتداد واحد.

قوله: (فلا تكون هناك إلا الطبيعة الجسمية) الحصر ممنوع لم لا يجوز أن تكون الصورة الجمسية لذاتها مقتضية لمجموع عالم الأجسام شكلاً معيناً ومقداراً معيناً، ومع ذلك يكون هناك أمر آخر مقارن للصورة الجسمية حال كونها مجردة عن الهيولى، ويكون ذلك الأمر سبباً للكلية والجزئية، فإن قيل: فحينئذٍ تكون الصورة قابلة لشكل آخر وذلك بالفصل والوصل بدون الهيولى وهو باطل. قلنا: ممنوع، فإن ذلك الأمر لازم لوجود الصورة المجردة بعد تجردها وإن لم يكن لازماً لماهيته كما مر.

قوله: (فليس يلزم من استناد الشكل إلخ) لا يقال: كل ما كان قابلاً للانفعال وتبدل الأشكال فهو قابل للاتصال والانفصال كما في الشمعة مثلاً، لأنا نقول: لا نسلم أن تبدل الأشكال لا يكون إلا بالاتصال والانفصال، فإن ذلك محل النزاع بعد ولا يقال أيضاً: كل ما كان قابلاً للانفصال المذكور فهو يمكن أن يكون قابلاً للاتصال والانفصال، وإن لم يكن قابلاً لهما بالفعل لأن هذا الإمكان ممنوع أيضاً.

آخر استقلالها بقبول الفصل والوصل كما زعمتم (ولا يجاب) عن هذا المنع (بأن ذلك) أي قبول **تبدل** الأشكال (يقتضي) لا محالة (القسمة الوهمية) إذ لا يتصور تبدل شكل فيما لا يمكن أن يفرض فيه شيء غير شيء (وتفضي) القسمة الوهمية **كما مر** (إلى) القسمة (الانفكاكية ويلزم المحال المذكور لأنا نقول: لو كفى ذلك) في دفع المنع (لاستقل بالدلالة) على المطلوب بأن يقال: لو فارقت الصورة المادة لكانت قابلة للقسمة الوهمية المفضية إلى الانفكاكية فيلزم استقلال الجسمية بقبول الفصل والوصل، وقد أبطلناه وعلى هذا (فكان هذه المقدمات) المذكورة في دليلكم (كلها ضائعة) لا حاجة إليها (ويمكن الجواب) **عن هذا الذي قلناه** (بأنه لا ينافي حقيقة الكلام) وصحة الدليل بمقدماته، بل هو من قبيل تعيين الطريق الذي هو أقصر. (الثاني:) من الوجوه الثلاثة (الصورة الجسمية لو) خلت عن الهيولى و(قامت بذاتها لاستغنت) في نفسها (عن المحل فلا تحل فيه) أصلاً لكنها حالة فيه فلا يجوز حلولها عنه، **وقد عرفت جوابه**. (الثالث:) من تلك الوجوه أن يقول: على تقدير أن يجوز خلو الصورة عن المادة (**نفرض الكل تفارقه** صورته قبل التجزئة وبعدها **فإن كان لا تميز ثمة**) بين صورة الكل وصورة الجزء (فالشيء مع غيره كهو لا معه وإن كان) بينهما تميز (وقد عرفت) في مباحث التعين (أنه لا تميز) ولا تعدد

قوله: (تبدل إلخ) بل أصل الشكل إذاً إحاطة الجد والحدود لا يتصور فيما لا امتداد ويقتضي القسمة الوهمية أي فيما له طبيعة نوعية متعددة الأفراد كما فيما نحن فيه.

قوله: (كما مر) من ان حكم الأمثال واحدة.

قوله: (وقد عرفت جوابه) من انه يجوز ان لا تكون محتاجة ولا مستعيرة.

قوله: (فإن كان لا تميز إلخ) فيه ان الكلية والجزئية باعتبار المادة فإذا فرضت الصورة منفردة عن المادة فلا كل ولا جزء ولا تعدد فيها ولا يلزم أن يكون الشيء مع غيره كهو لا معه فتدبر.

قوله: (عن هذا الذي قلناه) اي قوله: لأنا نقول إلخ.

قوله: (وقد عرفت جوابه) وقد عرفت أيضاً ما في هذا الجواب من انه لا واسطة بين الاحتياج الذاتي إلى المحل والغنى الذاتي عنه، وقد عرفت أيضاً ما ذكرنا في توجيه كلام المصنف.

قوله: (نفرض الكل تفارقه صورته) المراد من الكل هاهنا المجموع المركب من الهيولى والصورة وقوله: صورته هذه الإضافة من قبيل إضافة الجزء إلى الكل، ومعنى مفارقة الصورة عن الكل هو أن تبقى الصورة بدون الكل، فتكون حينئذٍ مجردة عن الهيولى وقوله: قبل التجزئة وبعدها متعلق بقوله: تفارقه، ثم إن إمكان وقوع المجموع الذي فرضتم ممنوع في هوية الصورة التي فرض كونها مجردة عن الهيولى لا بد لإثباته من دليل.

(بين الأمثال) أي بين أفراد ماهية نوعية (إلا بالمادة) وعوارضها (فهي) أي الصورة الجسمية (مقارنة بالمادة حين ما فرضت مجردة عنها هذا خلف وقد عرفت ما فيه) من أنه مبني على عدم القادر المختار، وأن تمايز الأمثال معلل بالمادة وكلاهما ممنوعان (فلا نكرره. رابعها: أي رابع تفريعات الهيولى وتركب الجسم منها ومن الصورة (قد علمت) في مباحث الماهية (أنه لا بد) **في الماهية الحقيقية** المركبة (من احتياج أحد الجزأين إلى الآخر) فقط أو احتياج كل منهما إلى صاحبه على وجه لا يلزم منه دور، وحينئذٍ فلا بد بين جزأي الجسم من حاجة، وأما كيفية تلك الحاجة (فاعلم أن الهيولى **ليست علة** للصورة، وإلا لتم لها) أي للهيولى (وجود قبل وجود الصورة) لأن العلة متقدمة بالوجود على معلولها، لكنا قد بينا أن المادة لا تكون بالفعل إلا بسبب الصورة لأن الشيء الواحد لا يكون متصفاً بالقوة والفعل معاً، وقد عرفت فساده فلا نعيده (و) أيضاً لو كانت الهيولى علة للصورة (لاجتمع فيها) أي في الهيولى (القبول والفعل) بالنسبة إلى شيء واحد فإنها حينئذٍ فاعلة للصورة وقابلة لها وهو باطل، وجوابه أنه **مبني على أن البسيط** لا يكون قابلاً وفاعلاً معاً وقد علمت ما فيه (و) أيضاً لا يجوز أن تكون الهيولى علة للصورة (لأنها) في حد ذاتها (تقبل صوراً لا نهاية لها فلا تكون علة للمعينة) أي لا تكون علة لمعينة من تلك الصور حتى يكون حصولها في الهيولى أولى من حصول غيرها دفعاً للتحكم، بل ليس للمادة إلا مجرد القبول، وأما سبب حصول الصورة المعينة فيها فأمر آخر (ولا الصورة) أي وليس الصورة أيضاً علة (للهيولى لأنها حالة فيها فتحتاج) الصورة (في وجودها إليها) **ويتجه على هذه العبارة أنه يلزم حينئذٍ كون الهيولى علة للصورة،**

قوله: (في الماهية الحقيقية) أي المتصفة بالوحدة الحقيقية أي الوحدة في الخارج.

قوله: (ليست علة) أي علة فاعلية.

قوله: (مبني على أن البسيط إلخ) مع ان الهيولى ليست بسيطاً حقيقياً.

قوله: (ويتجه على هذه العبارة إلخ) فيه أن المثبت هاهنا الاحتياج إلى الفاعل والمنفي فيما سبق الاحتياج إلى القابل.

قوله: (فلا تكون علة للمعينة) لم لا يجوز أن يكون علة للمعينة لا لذاتها. بل بشرط خارج عن ذاتها منضم إليها فلا يلزم التحكم وأما عدم كونها قابلاً وفاعلاً فقد عرفت ما فيه.

قوله: (ويتجه على هذه العبارة أنه يلزم حينئذ كون الهيولى علة للصورة) إذ المحتاج إليه لا بد أن يكون علة للمحتاج، فإن معنى العلة هاهنا هو ما يحتاج إلى الشيء في وجوده في نفسه لكن الصورة لم تكن محتاجة في وجودها في نفسها إلى المحل الذي هو الهيولى وإلا يلزم أن

فالأولى أن يقال: فلا تكون علة لوجود محلها (و) أيضاً ليست الصورة علة للهيولى (لأنها) أي الصورة (لا توجد إلا مع التناهي والتشكل) لما مر، (والهيولى متقدمة عليهما) لأنهما من توابع المادة المتأخرة عنها وما مع المتأخر متأخر كما أن ما مع المتقدم متقدم فتكون الصورة متأخرة عن الهيولى فلا تكون علة لها. ولا يخفى عليك أن الحكم بتأخر ما مع المتأخر **إنما تظهر صحته في المعية والتأخر الزمانيين** دون غيرهما، (و) أيضاً **ليست الصورة علة** للمادة (للزوم انتفائها) أي انتفاء المادة (عند عدم الصورة المعينة) يعني لو كانت الصورة علة لها لانتفت عند انتفاء الصورة المعينة لوجوب انتفاء المعلول عند انتفاء علته لكن الصورة الجسمية تتبدل وتزول عند ورود الانفصال والهيولى باقية على حالها. فإن قيل: ما ذكرتم إنما يدل على أن الصورة المعينة ليست علة لها ولا يلزم من عدم علية الصورة المعينة عدم علية

قوله: (فالأولى إلى آخره) لا أولوية لأن عدم كونها علة لوجوده معللة باحتياجها في وجودها إليه وتأخرها عنه.

قوله: (ليست الصورة علة) أي فاعلة.

قوله: (إنما تظهر إلخ) وهاهنا المعية، وإن كانت زمانية لكن التأخر ليس بزماني ولا يلزم أن يكون ما مع الشيء زماناً متأخراً عما كان ذلك الشيء متأخراً عنه ذاتاً لعدم الاحتياج بينهما.

تكون الصورة عرضاً لا جوهراً هف، ثم لا يذهب عليك أن مثل هذه المناقشة يكون متوجهاً على ما يذكر فيما بعد من قوله: وما مع المتأخر متأخر إلخ، فالأولى أن يقال: هناك أيضاً وما مع المتأخر لا يكون علة متقدمة لما هو متقدم على ذلك المتأخر فعليك بالتأمل في تأويل العبارتين.

قوله: (إنما تظهر صحته في المعية والتأخر الزمانيين) الظاهر أن كون الصورة مع التناهي والتشكل هو المعية الزمانية وليست عن معية ذاتية كما توهم، فإن التناهي والتشكل كيفيتان عارضتان للصورة بواسطة المقدار المتأخر عن الصورة ذاتاً، فكيف يكونان مع الصورة معية فقوله: لا توجد إلا مع التناهي والتشكل ممنوع إن أراد بالمعية الذاتية وغير مفيد إن أراد بها المعية الزمانية، إذ المقصود هاهنا هو بيان التأخر الذاتي هف، ثم إنه لو أريد بالمعية الذاتية أن يكون الشيئان بحيث يكونان معاً معلولي علة ثالثة أو يكونان معاً علة لمعلول ثالث، فإن كانا معاً مقياسين إلى ذلك الأمر الثالث فالظاهر هناك أن ما مع المتقدم متقدم، وما مع المتأخر متأخر بالنسبة إلى ذلك الأمر الثالث، وإن كانا مقاسين إلى غير ذلك الأمر الثالث، فإن لم يكن بينهما لزوم في الوجود أصلاً أو كان اللزوم من أحد الجانبين فقط، فالظاهر هناك أن لا يلزم أن يكون ما مع المتقدم متقدماً، ولا أن يكون ما مع المتأخر متأخراً، وإن كان اللزوم من الجانبين معاً. فإن توقف ذات كل منهما على ذات الآخر، لكن لا توقف تقدم بل توقف معية كتوقف كل من اللبنتين المتساندتين على الأخرى في الاستناد الواقع بينهما، فالظاهر هناك أن يكون ما مع

الصورة المطلقة قلنا: **الواحد بالشخص، لا بد أن تكون علته الفاعلية واحدة بالشخص** والصورة المطلقة ليست كذلك، إذا تمهد هذا فنقول: التلازم وامتناع الانفكاك بينهما **دل على الاحتياج** من الجانبين (**فحاجة الهيولى إلى الصورة في بقائها** لأن الصورة تستحفظها بتواردها) عليها (إذ لو فرضنا زوال صورة) عنها (وعدم اقتران) صورة (أخرى) بها (عدمت المادة) لما مر من امتناع بقائها خالية عن الصور كلها (فهي) أي تلك الصور المتواردة عليها (**كالدعائم** تزال واحدة) منها عن السقف (وتقام مقامها) دعامة (أخرى) فيكون السقف باقياً على حاله بتعاقب تلك الدعائم. (وحاجة الصورة) إلى الهيولى (في التشخص) والعوارض اللازمة لتشخصها (إذ قد

قوله: (دل على الاحتياج إلخ) فيه أن بين العلة الموجبة والمعلول تلازماً مع أن الاحتياج من أحد الجانبين، فالصواب ترك هذه المقدمة وأن يقال: إذا تمهد أن كل واحد منها ليست علة فاعلة للأخرى فحاجة الهيولى إلخ.

قوله: (في بقائها) أي وجودها المستمر ففي أصل الوجود أيضاً محتاجة إليها والعلة الفاعلية لها المبدأ بالقياس يفيدها الوجود المستمر لفيضان الصورة عليها بشخصها كما في الفلكيات أو بتوارد الصور عليها كما في العنصريات.

قوله: (كالدعائم) والمبدأ الفياض كالمقيم للدعائم والعلة الفاعلية للواحد بالشخص واحدة بالشخص والتعدد إنما هو في الشروط.

قوله: (وتعددها) الصواب إسقاط هذا اللفظ لما عرفت أن وحدة المادة وكثرتها بسبب وحدة الصورة وكثرتها.

المتقدم متقدماً وما مع المتأخر متأخراً، وإن لم يتوقف ذات كل منهما على ذات الآخر، بل توقف باعتبار أمر متأخر عن ذاته كتوقف كل من الهيولي والصورة على الأخرى باعتبار البقاء والتشكل. فالظاهر هناك هو عدم كون ما مع المتقدم متقدماً وما مع المتأخر متأخراً. فلذا منع الشارح هاهنا تأخر ما مع المتأخر، فإن قيل: هاهنا احتمالان آخران هما أن يكون الشيئان معاً معلولين لعلتين أخريين، أو يكونا معاً علتين لمعلولين آخرين، ويكون بينهما تلازم ذاتي بوجه من الوجوه. قلنا: لو سلم وجود هذين الاحتمالين، فإما تمنع هناك أيضاً أن يكون ما مع المتقدم متقدماً، وما مع المتأخر متأخراً، فتأمل والله الموفق.

قوله: (قلنا: الواحد بالشخص لا بد أن تكون علته الفاعلية واحدة بالشخص) لا يقال: حركة حجر واحد في مسافة واحدة يمكن أن تكون مستمرة إلى وسط المسافة بمحرك ثم إلى آخرها بمحرك آخر فهذه الحركة كانت معلولة واحدة بالشخص لأنا نقول: علة هذه الحركة من مبدأ المسافة إلى منتهاها هو مجموع المحركين المذكورين معاً فيكون العلة أمراً واحداً بالشخص أيضاً كما لا يخفى.

قوله: (فحاجة الهيولى إلى الصورة في بقائها) لا في وجودها في نفسها والاحتياج على

علمت أن تشخصها) **وتعددها** (بالمادة وما يكتنفها من الأعراض) **وعلمت أيضاً** أن تناهيها وتشكلها لأجل المادة فقد ثبت الاحتياج من الطرفين على وجه لم يلزم منه الدور. (خامسها:) كما أن الهيولى لا تخلو عن الصورة الجسمية **كذلك** لا تخلو عن صورة أخرى **بل** (**لكل جسم**) من الأجسام (صورة نوعية) **بحسبها يتنوع** الجسم أنواعاً كثيرة من البسائط والمركبات وذلك (لأنها) أي الأجسام (**مختلفة في اللوازم** كقبول الانقسام) الانفكاكي وقبول الالتئام والتشكل التابع لهما (بسهولة) كما في العنصريات الرطبة مثل الماء والهواء (أو عسر) كما في العنصريات اليابسة مثل الحجر والحديد (أو عدمه) أي عدم قبول ذلك الانقسام والالتئام والتشكل كما في الفلكيات. (وليس **ذلك**) **الاختلاف** في تلك اللوازم (للجسمية المشتركة) بين جميع الأجسام لأن الأمور المختلفة لا يجوز أن تكون معللة بأمر مشترك ولا للهيولى

قوله: (**وعلمت أيضاً إلخ**) الصواب لما عرفت أن تناهيها وتشكلها لأجل المادة وهما مشخصاتها ليكون بياناً للحوالة التي في المتن، فإن ما علم فيما سبق أن تشخصها للمادة. واعلم أن بيان كيفية التلازم بينهما وكيفية تشخصها من غوامض مسائل الحكمية. إن شئت الإحاطة فارجع الى شرح الإشارات والمحاكمات مع وجود القدرة وصفاء الفطنة ولولا الخروج عما في الكتاب وضيق الوقت لأوردنا بقدر ما أحاطه به فكري العليل وذهني الكليل.

قوله: (**كذلك إلخ**) عدم كون الهيولى خالياً عن الصورة النوعية لم يقم عليه دليل، بل أمر استحساني بناء على انها القابل.

قوله: (**بل لكل جسم إلخ**) إضراب عما هو مفهوم مما سبق أي ليس المقصود عدم الخلو فقط بل العموم.

قوله: (**بحسبها يتنوع إلخ**) أي الصورة فالمرجع مستفاد مما تقدم.

قوله: (**مختلفة في اللوازم**) بحيث لا يخلو شيء من الأجسام أحدها المثبت الكلية.

قوله: (**ذلك الاختلاف**) إشارة إلى وجه تذكير اسم الإشارة والمراد اللوازم المختلفة كما يدل عليه التعليل.

هذا الوجه امر معقول الا يرى إلى أن حاجة المزاج الحيواني إلى الحياة تكون في بقائه لا في وجوده في نفسه، وذلك لأنه إذا فني الحياة لم يبق المزاج أصلاً مع أن الأمر بالعكس في الاحتياج في الوجود فإن وجود الحياة مشروط بوجود المزاج. وقوله: فحاجة الصورة إلى الهيولى في التشخص أي لا في وجودها في نفسها على ما مر. والاحتياج على هذا الوجه أيضاً أمر معقول، الا يرى إلى أن الجسم محتاج إلى التناهي في تشكله وإلى الحيز في تحيزه وإلى العوارض المشخصة في بعض تشخصاته. ومع ذلك لم يكن محتاجاً إلي شيء منها في وجوده في نفسه، وإن كان كل منها لازماً لوجوده فتامل.

لأنها قابلة، فلا تكون فاعلة وأيضاً هيولى العناصر مشتركة فلا تكون مبدأ لأمور مختلفة، **ولا للمفارق لأن نسبته إلى الأجسام كلها على السوية** (بل) لا بد أن يكون ذلك (لأمر مختص) أي ثابت لبعض من الأجسام دون بعض ويجب أن يكون ذلك الأمر المختص لازماً ليمكن استناد ما هو لازم إليه، (فإن كان) ذلك الأمر المختص اللازم (مقوماً للجسم فهو المطلوب) **إذ لا بد** حينئذٍ من أن يكون جوهراً، فقد ثبت في الأجسام جواهر مختصة هي مباد لآثارها ولوازمها المختلفة ولا معنى للصورة النوعية إلا ذلك (وإلا) أي وإن لم يكن مقوماً للجسم بل كان خارجاً لازماً (عاد الكلام فيه) لاحتياجه حينئذٍ إلى أمر آخر مختص يستند هو إليه، (ويتسلسل قال الإمام الرازي:) الذي حصل لنا بالدليل هو أن هذه اللوازم من الكيفيات والأيون وغيرهما مستندة إلى قوى موجودة في الأجسام، وأما أن تلك القوى أسباب لوجود الجسمية حتى تكون صوراً مقومة فلا بل الأقرب (الظاهر) عندنا (أنها من) قبيل (الأعراض) وما ذكروه من لزوم التسلسل وارد عليهم في الصور **فإن اختصاص** الأجسام

قوله: (مشتركة) بدليل الكون والفساد.

قوله: (ولا للمفارق) فيه بحث مشهور بقي هاهنا احتمال آخر وهو أن تكون الصورة الجسمية بشرط حلولها في هيولى كل فلك علة، فلا تثبت الكلية.

قوله: (إذ لا بد إلخ) امتناع تقوم الجوهر بالعرض القائم به ضرورة لأنه يلزم تقدم العرض وتأخره وكذا كونه جزءاً محمولاً عليه، وأما تقومه بالعرض القائم بجزئه فجوزه البعض متمسكين بأن السرير مركب من الخشب والهيئة السريرية، والحق امتناعه لأن المركب من المقولتين ليس داخلا في شيء من المقولتين، لأنه باعتبار جزء موجود لا في موضوع وباعتبار جزء آخر موجود في موضوع ولا ترجيح لاعتبار حكم أحد الجزأين دون الآخر له في نفسه. وما قيل من أن صدق تعريف الجوهر على السرير بمعنى المجموع فوهم، لأن صدق السرير بمعنى معروض الهيئة السريرية كما أن الجسم بمعنى حمل الأعراض القائمة جوهر لا المجموع المركب بينهما، وبما ذكرنا ظهر جوهرية الصورة النوعية وإن أشكل على الفحول.

قوله: (فإن اختصاص إلخ) لا وجه لهذا الكلام لأن نسبة الصورة النوعية إلى الجسم كنسبة الفصول إلى الجنس فالصورة النوعية إذا حلت في الجسم تخصص الجسم وصار كل حصة مختصة بصور معينة، وقبل حلولها يتعدد فيحتاج إلى المخصص بخلاف الأعراض فإنها عارضة للأجسام بعد تكثرها في الخارج، فلا بد من المخصص.

قوله: (ولا للمفارق لأن نسبته إلى الأجسام كلها على السوية) فيه منع، لم لا يجوز أن يكون هناك أمور مخالفة مختلفة الماهيات، ويكون لكل منها نسبة مخصوصة إلى جسم مخصوص؟ فعلى هذا لا يتصور الاختلاف في تلك اللوازم.

بصورها النوعية ليس للجسمية المشتركة، ولا للهيولى ولا للمفارق لما مر بعينه، فلا بد من استنادها إلى صور أخرى مختصة، وقد أجابوا عن ذلك بأن هيوليات الأفلاك متخالفة بالماهية وكل واحدة منها لا تقبل إلا صورة معينة، وأما اختصاص العناصر بصورها، فلأن المادة قبل هذه الصورة كانت متصفة بصورة أخرى لأجلها استعدت لقبول الصورة اللاحقة، وهكذا إلى ما لا يتناهى (و) حينئذٍ (نقول) لهم: (لما لم يمتنع تعاقب صور بلا نهاية فلم) أي فلأي شيء (يمتنع تعاقب أعراض بلا نهاية) بل هذا أيضاً جائز فلا حاجة إلى إثبات الصورة النوعية في العناصر لذلك ولا في الأفلاك لأن موادها لا تقبل إلا ما هو عارض لها، **وأجاب بعضهم عن ذلك بأنا نعلم بديهة** أن حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء فلا بد من اختلافهما **بأمر جوهري مختص،** (وربما يستدل) على إثبات الصورة النوعية (بأن الماء إذا سخن) ثم ترك (يعود بالطبع بارداً فثمة أمر هو مبدأ للكيفية باقٍ) يرد الماء إلى الكيفية الزائلة بعد زوال القاسر. (قلنا:) إن سلم أن في الجسم أمراً هو مبدأ للكيفية **فلا يجديكم** (ومن أين يلزم كونه من مقومات الجسم) حتى يكون صورة نوعية؟ على أنا لا نسلم ذلك، (و) نقول: (لمَ قلتم: إنه) أي عود الماء إلى البرودة (ليس بفعل الفاعل المختار) على طريقة جري العادة (وهذا) الفرع الخامس أعني ثبوت الصورة النوعية (مع ضعفه) لعدم صحة أدلته (أصل) كبير (له فروع كثيرة) من المباحث الفلكية والعنصرية (فتحققه ولا تنس) كيلا تحتاج إلى التنبيه على ضعف ما يتفرع عليه من تلك المباحث. قال الإمام الرازي: لما فرغنا من بيان ذاتيات الجسم ومقوماته فلنذكر أحكامه ثم شرع في إثبات الحيز الطبيعي إلا أن المصنف **جعله من تفاريع الهيولى،**

قوله: (إنا نعلم بديهة) دعوى البديهة في محل النزاع غير مسموعة كيف؟ والمتكلمون ذهبوا إلى أن الأجسام متماثلة لتماثل الجواهر الفردة لا الاختلاف بالأعراض.

قوله: (بأمر جوهري) بناء على ما مر من امتناع تقوم الجوهر بالعرض وقد عرفت ما فيه.

قوله: (فلا يجد بكم) إشارة إلى أن المعطوف عليه محذوف بدلالة المعطوف.

قوله: (جعله من تفاريع الهيولى) إما على سبيل التغليب أو باعتبار أن ثبوت الحيز

قوله: (وأجاب بعضهم عن ذلك) أي أجاب عنه بتغيير الدليل وقوله: بأنا نعلم بداهة أن حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء هاهنا منع، فإن الذي نعلمه بداهة هو أن كيفيتي النار مخالفة لكيفيتي الماء، وأما المخالفة بين حقيقتهما بأن يكون لكل منهما في ذاته مقتضى للامتياز الذاتي عن الآخر، فهو محل النزاع بعد.

فقال: (سادسها: كل جسم له حيز طبيعي) تقتضي طبيعته حصوله فيه (ضرورة أنه لو

الطبيعي يتوقف على ثبوت الطبيعة الحالة في الهيولى، فإن أصحاب الجزء يقولون بتماثل الأجسام فلا طبيعة ولا اقتضاء، واختصاص الأجسام بالآثار بإرادة الفاعل المختار.

قوله: (كل جسم له حيز طبيعي) هذه المسألة لا تصح عند القائلين بالجزء سواء كان موجوداً أو موهوماً، إذ لا اختلاف فيه حتى يقول أن بعضه طبيعي وبعضه غير طبيعي، قال الشارح في بحث المكان: إنه قد استدل بعضهم على امتناع كون لكان بعداً مجرداً باستلزامه أن لا يسكن جسم في حيز ولا يتحرك عنه. وأجيب: بأن اختصاص الأجسام بأحيازها لما بينها من الملاءمة والمنافرة، وبما ذكرنا ظهر عدم صحة ما في التجريد بعد ما اختار أن المكان هو البعد من أن لكل جسم مكاناً طبيعياً. وأما عند القائلين بالسطح، فلا يصدق كلية إذ قيل بترادف الحيز والمكان، إذا المحدد لا مكان له فضلاً عن كونه طبيعياً. فقيل بعموم الحيز عن المكان كما مر في بحث المكان من أن الحيز ما به تمايز الأجسام في الإشارة الحسية، وهو أعم من المكان متناول للوضع الذي به يمتاز المحدد عن غيره في الإشارة الحسية فهو متحيز وليس في المكان ولا بعد في أن يكون الحالة التي تميزه في الإشارة الحسية عن غيره طبيعية له، وإن لم يكن شيء من أوضاعه يشبه بالقياس إلى ما تحته أمراً طبيعياً. وفيه بحث لأن الحيز ينسب إلى الجسم بكلمة فيه، ويصح الانتقال منه. ويدل على ما ذكروا من أن الجسم لا يجوز أن يكون له حيزان طبيعيان، فلا يمكن إدخال الوضع بهذا المعنى في الحيز. والصواب ما في الشفاء من أن الحيز إما مكان أو وضع ترتيب الأجسام بعضها مع بعض، والعين والمشترك للجزأين وضع الترتيب بأن يشار إلى الجسم بأنه هناك وهنا سواء كان سطحاً أو وضعاً حاصلاً بالترتيب، وإليه يرشد الدليل المذكور عليه.

قوله: (تقتضي طبيعته حصوله فيه) يعني أن المراد بالحيز الطبيعي ما تقتضي الطبيعة حصوله فيه ولذا لا يجوز أن يكون لجسم واحد حيزان طبيعيان، وفيه إشارة إلى رد ما في شرح المقاصد وحكمة العين من أنا لا نعني بالحيز الطبيعي إلا ما يكون حاصلاً للجسم في نفسه مع قطع النظر عما سواه وإلى دفع ما أورده بعض من أن المكان بمعنى السطح كيف يكون طبيعياً وهو حاصل له بسبب الحاوي، وليس حاصلاً للجسم إذا خلي وطبعه لأن اللازم في المكان الطبيعي أن يكون الجسم بطبيعته مقتضياً للحصول فيه وإن كان الحصول متوقفاً على شرط وارتفاع مانع وفي الإشارات أن الجسم إذا خلي وطباعه ولم يعرض له من خارج تأثير غريب لم يكن له بد من وضع معين وشكل معين فإذن في طباعه مبدأ استيجاب ذلك وفي شرحه، وإنما قال: مبدأ استيجاب ذلك ولم يقل: مبدأ ذلك أو مبدأ وجوب ذلك، لأن الحصول في الموضع المعين والشكل المعين، وربما يلزمهما القسر كما ذكرنا، لكن الجسم يكون بحيث يعود إلى ما اقتضته طباعه عند زوال القسر إلخ.

خلي) الجسم (وطبعه) **أي فرض بعد وجوده** خالياً **عن جميع ما يمكن خلوه عنه** من التأثيرات الغريبة (لكان له مكان **ضرورة**) إذ لا يمكن جسم لا في مكان ولا يتصور حصوله في جميع الأمكنة معاً، بل لا بد **أن يحصل في حيز معين**، ولا يكون حصوله في ذلك الحيز مستنداً إلى أمر خارج، إذ المفروض خلوه عنه ولا إلى الجسمية المشتركة، لأن نسبتها إلى الأحياز كلها على السوية، ولا إلى الهيولى لأنها تابعة للجسمية في اقتضاء حيز ما على الإطلاق، بل إلى أمر آخر داخل فيه مختص به، وهو المراد بالطبيعة، (قلنا:) ما ذكرتم (ممنوع، بل لو خُلِّيَ) الجسم وطبعه (لكان كالمحدد لا مكان له) كما هو مذهب أرسطو ومن تابعه (أو) نقول: إذا خلي وطبعه (تكون نسبته إلى الأحياز) كلها (سواء **حتى يخصصه) الفاعل** (**المختار**) بحيز معين **ولا نسلم إمكان خلوه في نفس الأمر** عن تأثير المختار وتخصيصه، (و) نقول: (لو

قوله: (أي فرض بعد وجوده) إشارة إلى أن الحيز من لوازم الوجود لا الماهية، فالفاعل معتبر من حيث أنه موجد له.

قوله: (عن جميع ما يمكن خلوه منه) وهو ما سوى لازم ماهيته والفاعل من حيث هو موجد له فلا يرد ما قيل: إن أريد التخلية من الفاعل أيضاً، فالجسم حينئذ لا يكون موجوداً فضلاً عن اقتضاء الحيز، وإن أريد التخلية من الفاعل أيضاً، فالجسم حينئذ لا يكون موجوداً فضلاً عن اقتضاء الحيز، وإن أريد التخلية مما سوى الفاعل فليجز أن يكون المخصص هو الفاعل لأن المفروض تخليته عنه من حيث هذا الاعتبار أيضاً.

قوله: (الضرورة) الضرورة الأولى بالنسبة إلى نفس الحكم أعني الملازمة والثانية بالنسبة إلى أن الحكم بالضرورة أيضاً ضروري، فإنه قد يكون نظرياً فقول الشارح: إذ لا يمكن تنبيه على ذلك.

قوله: (أن يحصل في حيز معين) إن أراد في معين من المعينات فيجوز أن يكون المخصص له امتناع كونه لا في مكان أو في كل أمكنة، وما قيل: إن الحصول في المكان المعين أمر وجودي، فلا يمكن استناده إلي الامتناع الذي هو عدمي، فمدفوع لأنه يجوز أن يكون الاستناد إلى الجسمية بشرط هذا الامتناع.

قوله: (ممنوع إلخ) قد عرفت اندفاعه بما حررنا لك من أن الحيز أعم من المكان.

قوله: (حتى يخصصه الفاعل المختار) إنما قيد بالمختار لئلا يرد أن نسبة الفاعل إلى جميع الأحياز على السوية، فلا يخصص إلا بحسب الاستعدادات.

قوله: (ولا نسلم إمكان خلوه في نفس الأمر) لاخفاء أنه يكفي لنا إثبات إمكان فرض الخلو، وإن كان المفروض محالاً ولا شك في إمكانه، فإن الجسم يمكن فرضه موجوداً عارياً عن جميع ما لا يدخل في تقوم ماهيته ووجوده، ثم إذا فرضه، فلا بد أن يحصل في حيز معين لما عرفت. ولا شك أن الحصول في ذلك الحيز من الأمور الممكنة، فلا بد له من علة، وليست الأشياء الغريبة لأنا إذا فرضنا الخلو عنها فهي إما ذاته أو مقوم ماهيته أو لازم ذاته، والفاعل من

فرضت الأحياز) كلها (خالية) عن الأجسام (ثم) فرض أنه (خلق الأرض) وحدها (كان نسبتها إلى الأحياز كلها سواء إذ ليس ثمة مركز ولا محيط) وإذا جعلت الأرض بأسرها في أي حيز اتفق، وجب أن تقف فيه ولا تنتقل منه إلى غيره، لاستحالة الترجيح بلا مرجح، فما يتوهم من أن الأرض طالبة للمكان الذي هي فيه **باطل** (كما قال) به (ثابت بن قرة) فإنه قال: ليس لشيء من الأمكنة حال يخص به دون غيره حتى يتصور أن جسماً معيناً طالب له بطبعه دون ما عداه (وإذا رمينا مدرة) إلى فوق (فإنما تعود) المدرة (إلى مركز الأرض) لا لأن الطبيعة الأرضية طالبة له كما توهم، بل (**لأن الجزء مائل إلى كله) الذي يجذبه** بعلة الجنسية ولو جعل الأرض نصفين وجعل كل نصف في جانب آخر لكان طلب كل منهما مساوياً لطلب صاحبه حتى يلتقيا في وسط المسافة التي بينهما، ولو فرض أن الأرض كلها رفعت إلى فلك الشمس، ثم أطلق من المكان الذي هي فيه الآن حجر لارتفع ذلك الحجر إليها لطلبه للأمر العظيم الذي هو شبيهه، **ولو فرض أنها تقطعت وتفرقت** في جوانب العالم ثم أطلقت أجزاؤها، لكان يتوجه بعضها إلى بعض ويقف حيث يتهيأ تلاقيها. قال:

حيث أنه مخصص بالحيز أيضاً مفروض خلوه عنه وإن كان مفروضاً معه من حيث أنه موجود. خلاصته ما في الشفاء يمكن توهم الجنس خالياً عن جميع ما لا يكون مقوماً لماهيته ووجوده، ولا يمكن توهم خلوه عن مكان معين، فلا بد من استناده إلى أمر لا يمكن خلوه عنه.

قوله: (لو فرضت الأحياز إلخ) هذا إنما يصح على رأي القائلين بالبعد، وأما عند أصحاب السطح فلا يمكن ذلك إذ عند عدم الإحساس يتعدى الأحياز.

قوله: (الذي يجذبه) إشارة إلى أن العود معلل بميل الحيز، ولذا كان المدرة الكبير أسرع من الصغير ويجذبه الكل، ولذا كانت حركته سريعة عند القرب من الأرض.

قوله: (باطل) إذ المفروض أن الأحياز خالية عن الأجسام، ثم خلقت الأرض بحيث لم يكن هناك محيط ولا مركز، فحينئذ يلزم أن تكون نسبة الأرض إلى الأحياز كلها على السواء، فلم يتصور أن تكون طالبة للمكان الذي هي فيه.

قوله: (لأن الجزء مائل إلى كله) ظاهره يدل على أن الكل موجود بالفعل، والجزء يميل إليه، وهذا باطل إذ الكل إنما يحصل بعد وصول الجزء إليه. فالمراد أن الأقل يميل إلى الأكثر حتى يصل إليه، فيحصل الكل أو المراد أن الجزء يميل إلى الاجتماع حتى يحصل الكل.

قوله: (ولو فرض أنها تقطعت وتفرقت إلخ) فلو فرض جزء في وسط الأجزاء بحيث يكون ميله إلى سائر الأجزاء على السواء، لزم أن يكون ذلك الجزء واقفاً في موضعه حتى يجتمع سائر الأجزاء معه أو بعرض غلبة بعض الأجزاء على البعض الآخر، وأياً ما كان فلم يلزم الترجيح بلا مرجح.

ولأن كل جزء يطلب جميع الأجزاء طلباً واحداً ومن المحال أن يلقى الجزء الواحد كل جزء لا جرم طلب أن يكون قربه من جميع الأجزاء قرباً متساوياً، وهذا هو طلب الوسط، ثم إن جميع الأجزاء شأنه هذا، فلزم من ذلك استدارة الأرض وكرويتها، وأن يكون كل جزء منها طالباً للمركز. هكذا نقل عنه في المباحث المشرقية، (**وبالجملة**، فلم لا يجوز أن يكون كل جسم) بحيث (لو خُلّي وطبعه لكان يقتضي حيزاً مبهماً ككل جزء من الأرض) فإنه يطلب حيزاً مبهماً من أجزاء حيز الأرض (ويكون المخصص) لذلك الجسم بحيز معين (أمراً من خارج) كما أن مخصص جزء الأرض بحيز معين أمر خارج عنه؟ **وقد يجاب**: بأن الكلام فيما إذا خلي الجسم وطبعه وجرد عن جميع الأمور الخارجة عنه، وأما جزء الأرض فإنه لو خلي وطبعه، لا تصل بكله فلم يبق موجوداً منفرداً مقتضياً للمكان، وما دام موجوداً على حده فإنه لا يخلو عن قاسر (فرعان) على أن لكل جسم مكاناً طبيعياً. (الأول: لا يكون لجسم) واحد (حيزان طبيعيان فإنه إذا كان في أحدهما، فإن طلب الآخر فهذا) المكان الذي هو فيه الآن (ليس طبيعياً له) لأنه هارب عنه طالب لغيره (وإلا) أي **وإن لم يطلب** الآخر حال كونه في أحدهما (**فالآخر ليس طبيعياً له**) لأنه ليس طالباً له حين ما خلي وطبعه (و) أيضاً (**إذا كان**) **الجسم** (خارجاً عنهما) بالقسر ثم خلي وطبعه (فإما أن

قوله: (**وبالجملة إلخ**) لفظ الجملة ليس في موقعه، لأنه منع الملازمة المذكورة بسند آخر، وهو أن يكون حال كل جسم كحال جزء الأرض.

قوله: (**وإن لم يطلب إلخ**) في شرح التجريد عدم الطلب بمكان بسبب أنه وجد مكاناً طبيعياً لا يقدح في كون هذا المكان طبيعياً، فإن طلب المكان إنما يكون إذا لم يكن موجداً لمكان هو مطلوبه، وليس بشيء، لأن المكان الطبيعي على ما مر لو خلي الجسم وطبعه اقتضاه، والاقتضاء ليس مشروطاً بشيء، إنما المشروط بعدم وجدان الحركة إليه.

قوله: (**إذا كان الجسم إلخ**) والخروج عنهما غير اختصاص بجهة دون جهة ممكن، وإلا لكان أحدهما لازماً فلا يكون الثاني طبيعياً فيكون الخروج، لا على سمتها أيضاً ممكناً والتخلية ممكنة، وليس بين الخروج والتخلية تناف حتى لا يمكن الاجتماع بعدم فرض وقوع الخروج،

قوله: (**وقد يجاب إلخ**) هذا الجواب إنما يفيد إذا جعل قوله: لكل جزء من الأرض نقضاً إجمالياً مذكوراً بعد إيراد المنع، وأما إذا جعل سنداً للمنع كما هو الظاهر فلا يفيد إذ هو أعني هذا الجواب يكون حينئذٍ كلاماً على السند مع أنه يمكن أن يقال: لا نسلم أن فرض خلو الجسم عن جميع الأمور الخارجية عنه يقتضي خلوه في نفس الأمر.

قوله: (**فالآخر ليس طبيعياً**) وعليه منع ظاهر بأن يقال: لم لا يجوز أن يكون عدم طلب الحيز الآخر لحصوله في أحد الحيزين الطبيعيين؟

يتوجه إليهما) معاً (وهو محال) ظاهر فيما إذا لم يكونا من المكان القسري في جهة واحدة (أو لا) يتوجه (إلى واحد منهما فليس شيء منهما طبيعياً أو) يتوجه (إلى أحدهما) فقط (فالآخر ليس طبيعياً) له والكل محال، فالمكان الطبيعي واحد. (الثاني) من الفرعين: الجسم البسيط له مكان طبيعي كما عرفت و(مكان المركب) أي مكانه الطبيعي (مكان البسيط الغالب فيه) فإنه يقهر ما عداه ويجذبه إلى حيزه، فيكون الكل إذا خلي وطبعه طالباً لذلك الحيز (وإن تساوت البسائط) كلها (فيه، فالمكان) الطبيعي له (هو الذي اتفق وجوده فيه لعدم أولوية الغير. وفيه نظر لأنه لو أخرج) المركب المتساوي البسائط (عنه) أي عن ذلك المكان الذي اتفق وجوده فيه (لم يعد إليه طبعاً) بل سكن أينما أخرج (لعدم المرجح) فلا يكون ذلك المكان طبيعياً (و) البسيطان (المتساويان في) الحجم و(المقدار قد يختلفان في القوة) فإنه إذا أخذ مقداران متساويان مِن الأرض والنار فربما كان اقتضاء الأرضية للميل السافل أقوى من اقتضاء النارية للميل الصاعد أو بالعكس، بل ربما كان

وبالتخلية يلزم أحد الأمور الثلاثة المذكورة. هذا غاية التحرير ويرد عليه أن الخروج، لا على سمتها لاستلزامه امتناع التوجه إلى الحيزين مناف للتخلية المستلزمة للتوجه، فلعل منشأ الاستحالة اجتماع هذين الأمرين المتباينين بتعدد المكان الطبيعي.

قوله: (ومكان المركب إلخ) قالوا: ليس للمركب مكان وراء أمكنة البسائط، لأن التركيب لا يقتضي زيادة في وجود الأجسام، فلا يحتاج بسببه إلى مكان زائد على أمكنة البسائط، فإذا أمكنة المركبات هي أمكنة البسائط بعينها على التفصيل المذكور.

قوله: (والبسيطان إلخ) عطف على قوله: وإن تساوت البسائط، وليس داخلاً تحت النظر.

قوله: (وهو محال ظاهر فيما إذا لم يكونا إلخ) فيه منع أيضاً إذ يقال: لم لا يجوز أن يكون في الجسم البسيط جهتان عقليتان لازمتان لذاته وطبيعته، ويكون الجسم باعتبارهما متوجهاً إلى الحيزين الطبيعيين معاً، فإذا كان الجسم في حلق الوسط منهما يكون معلقاً بينهما، وهذا مثل ما يقول الحكيم في العقول المجردة من أن لكل عقل اعتبارات عقلية مثل وجوده ووجوبه من علته وإمكانه إلى غير ذلك، فبهذه الاعتبارات يكون مقتضياً لمعلولات متعددة.

قوله: (وإن تساوت البسائط كلها فيه فالمكان الطبيعي له) لعل هذا الكلام فرضي محض، لا تحقيقي مطابق، فلم يلزم أن يكون مخالفاً لما سيجيء من أنه لا يوجد المعتدل الحقيقي في الأجسام المركبة العناصر الأربعة، ويؤيد ما ذكرنا ما يذكره الشارح من قوله: هذا كله بالنظر إلى ما يقتضيه التركيب إذا خلا عن مقتضى آخر إلى آخره، ويحتمل أن يكون هذا الكلام بالنظر إلى المركب الذي لا مزاج له، ويكون ما سيجيء بالنظر إلى المركب الذي له مزاج إلا أن قوله: وقد يفصل هاهنا إلخ، مشعر بأن هذا الكلام عام يتناول المركبات المزاجية وغيرها.

الناقص في المقدار أقوى في القوة. (فالمعتبر) من التساوي في بسائط المركب (هو التساوي في القوة) دون الحجم والمقدار، **وقد يفصل** هاهنا ويقال: المركب إن تركب من بسيطين، فإن كان أحدهما غالباً في القوة، **وكان هناك** ما يحفظ الامتزاج، فالمركب ينجذب بالطبع إلى مكان الغالب، **وإن تساويا** فإما أن يكون كل منهما ممانعاً للآخر في حركته، أولا، فإن لم يتمانعا **افترقا ولم يجتمعا** إلا بقاسر، وإن تمانعا مثل أن تكون النار من تحت والأرض من فوق، فإما أن يكون بعد كل منهما عن حيزه مساوياً لبعد الآخر أو لا. فعلى الأول يتقاومان فيحتبس المركب في ذلك المكان لا سيما إذا كان في الحد المشترك بين حيزيهما. وعلى الثاني ينجذب المركب إلى حيز ما هو أقرب إلى حيزه لأن الحركات الطبيعية تشتد عند القرب من أحيازها وتفتر عند البعد، وإن تركب من ثلاثة فإن غلب أحدها حصل المركب بطبعه في حيز الغالب كما مر، وإن تساوت فإن كانت الثلاثة متجاورة كالأرض والماء والهواء، حصل المركب **في حيز العنصر الوسط** كالماء، وإن كانت متباينة كالأرض والماء والنار، حصل المركب في الوسط أيضاً لتساوي الجذب من الجانبين ولأن الأرض والماء، وإن اختلفا في الماهية لكنهما يشتركان في الميل إلى أسفل، فهما يغلبان النار بهذا الاعتبار، وإن تركب من أربعة فإن كانت متساوية حصل المركب في الوسط، وإلا ففي حيز الغالب هذا كله بالنظر إلى ما يقتضيه التركيب إذا خلا عن مقتضٍ آخر يمنع العناصر عن أفعالها، فإنه يجوز أن يحصل للمركب صورة نوعية تعين له مكان البسيط المغلوب والله أعلم.

قوله: (وقد يفصل إلخ) منقول من المباحث المشرقية.

قوله: (وكان هناك إلخ) وإن لم يكن المزاج قوياً بطل التركيب، فإن كل جزء له مكان عنصره.

قوله: (وإن تساويا) أي في القوة.

قوله: (افترقا ولم يجتمعا إلخ) أي لا يحصل التركيب إلا بقاسر يقسر سيما على الاجتماع فعند الاجتماع له مكان قسري، وإذا خلي وطبعه لا يبقى المركب.

قوله: (في حيز العنصر الوسط) أي في وسط حيز العنصر الوسط.

[الفصل الثاني]

من فصلي المرصد الأول (في أقسامه) أي أقسام الجسم الطبيعي الذي تبين في الفصل الأول حقيقته وأجزاؤه (وأحكام كل قسم منها) أي من تلك الأقسام (وفيه) أي في هذا الفصل الثاني (مقدمة وأقسام) خمسة.

[المقدمة: في تركيبة الجسم]

(الجسم ينقسم إلى بسيط ومركب) **ويظهر لك** وجه الانحصار فيهما من بيان مفهوميهما (و) الجسم (البسيط له رسمان) مشهوران. (الأول: ما جزؤه) **أي كل جزء منه** (مساوٍ لكله في الاسم والحد) كالماء مثلاً، **قال الإمام** الرازي: هذا إنما يستقيم إذا قلنا: بأن الجسم غير مركب من الهيولى والصورة، بل هو جوهر متصل قائم بذاته لا بمادة، وأما إذا قيل: إنه مركب منهما فإنه لا يستقيم، لأن جزءه المادي وحده أو الصوري وحده لا يساويه في الاسم والحد، بل لا بد حينئذٍ من أن يقيد الجزء بكونه جسمياً أي مقدارياً، وإلى ذلك أشار المصنف بقوله: (والمراد) بالجزء المذكور في رسم البسيط (هو الجزء المقداري وإلا ورد الهيولى والصورة) فإنهما جزءان من الجسم البسيط ولا يساويانه فيما ذكر فلا ينطبق هذا الرسم على شيء من الأجسام البسيطة وإذا أريد الجزء المقداري كان منطبقاً عليها سواء تركبت منهما أو لا. (الثاني:) من رسمي الجسم البسيط (ما لا يتركب من أجسام مختلفة الطبائع وكل منهما) أي من هذين الرسمين (قد يعتبر بحسب الحقيقة أو الحس فهذه أربعة اعتبارات) في رسم البسيط. الأول: ما جزؤه المقداري بحسب الحقيقة مساوٍ لكله في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر الأربعة، لأن كل جزءٍ مقداري يفرض فيها يساوي كله في اسمه وحده دون الفلك، إذ ليس أجزاؤه المقدارية المفروضة فيه كذلك ودون الأعضاء المتشابهة الحيوانية كالعظم واللحم مثلاً، إذ فيها أجزاء مقدارية هي العناصر ولا تشاركها في أسمائها وحدودها. الثاني: ما يكون جزؤه المقداري بحسب الحس مساوياً له فيما ذكر، فيتناول مع العناصر الأعضاء

قوله: (ويظهر لك إلخ) فلذا تعرض المصنف لتعريفها وترك دليل الانحصار.

قوله: (أي كل جزء منه) الذي بعض أجزائه مساوٍ لكله دون البعض داخل في المركب.

قوله: (قال الإمام إلخ) لم يظهر لي فائدة نقل كلام الإمام.

المتشابهة، فإن كل جزء محسوس منها يساويها في الاسم والحد دون الفلك. الثالث: ما لا يتركب بحسب الحقيقة منْ أجسام مختلفة الطبائع فيشمل العناصر والفلك دون شيء من أعضاء الحيوان. الرابع: ما لا يتركب بحسب الحس من أجسام مختلفة الطبائع فيتناول الكل، فهو أعم الاعتبارات **وأولها أخصها وبين الثاني والثالث** عموم من وجه، وتلخيصه أن ما لا يتركب من أجسام محسوسة مختلفة الطبائع إما أن لا يتركب من أجسام مختلفة، ويتركب منها لكنها غير محسوسة. وعلى الأول: إما أن لا يكون اسمه موضوعاً له بشرط كونه موصوفاً بصفة مخصوصة كالماء والأرض والهواء والنار، فيشاركه أجزاؤه في اسمه وحده، وإما أن يكون مشروطاً به فلا يطلق اسمه على أجزائه، كالفلك إذ قد اعتبر في اسمه شكل معين. وعلى الثاني أيضاً، إما أن لا يعتبر في الاسم صفة كاللحم والعظم فيطلق اسمه على جزئه، أو يعتبر فلا يطلق **كالشريان والوريد**، إذ قد اعتبر فيهما التجويف والهيئة المخصوصة. فالاعتبار الرابع يعم هذه الأربعة بأسرها. والأول يتناول واحداً منها ولا يخفى عليك حال الآخرين، وإلى ما فصلناه لك أشار مجملاً بقوله: (فاعتبر ذلك) أي الذي ذكرناه من اعتبار كل واحد من رسمي البسيط بحسب الحقيقة أو الحس (في الأعضاء المتشابهة) الحيوانية (كاللحم والعظم) ونظائرهما (وفي الفلك يظهر لك الفرق) بين الاعتبارات الأربعة كما عرفت (و) الجسم (المركب بخلافه) فهو على الرسم الأول ما لا يكون جزؤه المقداري بحسب الحقيقة مساوياً له في الاسم والحد فيخرج عنه من البسائط المذكورة العناصر **دون الفلك** والأعضاء المتشابهة. وإن اعتبر الجزء المقداري بحسب الحس خرجت تلك الأعضاء أيضاً، وعلى الرسم الثاني هو ما يتركب بحسب الحقيقة

قوله: (وأولها أخصها) لاختصاصه بالعناصر.

قوله: (وبين الثاني والثالث عموم إلخ) لصدقهما على العناصر وصدق الثاني على الأعضاء المتشابهة بدون الثالث وصدق الثالث بدون الثاني في الفلك.

قوله: (كالشريان) وهي العرق النابت من القلب المتحرك بحركته، والوريد العرق النابت من الكبد الغير المتحرك.

قوله: (كالشريان والوريد إلخ) الشريان هو عرق نابض مجوف ثابت من القلب، والوريد هو عرق مجوف مضاعف غليظ في العنق، وهو اثنان: ففي كل عنق وريدان كل منها اثنان.

قوله: (دون الفلك) لا يكون جميع أجزائه المقدارية بحسب الحقيقة مساوياً في الاسم والحد، فحينئذٍ لا يضر أن يكون بعض أجزائه كذلك مثل مجموع المتممين الحاوي والمحوي، فإنه جزء من فلكه وإنه مساوٍ له في ذلك بحسب الحقيقة كما لا يخفى.

من أجسام مختلفة الطبائع فيخرج عنه العناصر والفلك دون الأعضاء المذكورة، وإن اعتبر التركيب بحسب الحس خرجت هذه الأعضاء أيضاً. ففي رسم المركب اعتبارات أربعة أيضاً، إلا أن أولها أعمها، ورابعها أخصها على عكس ما تقدم، وبين الباقيين عموم من وجه كما هناك. واعلم أن المراد بالجسم البسيط في هذا الموضع ما لا يتركب حقيقته في نفس الأمر من أجسام مختلفة الطبائع، وبالمركب ما يقابله. ثم إن المصنف ذكر هاهنا حكماً عاماً للأجسام البسيطة والمركبة، وهو أن لها شكلاً طبيعياً وبين أن الشكل الطبيعي للبسيط ماذا، فقال: (**ولكل جسم**) بسيطاً كان أو مركباً (**شكل طبيعي**) وذلك (لوجوب تناهيه) لما سيرد عليك من استحالة لا تناهي الأبعاد (فلو خلي الجسم) **أي جسم كان** (وطبعه) **بأن يفرض بعد وجوده** خالياً عن جميع ما يمكن خلوه عنه من التأثيرات الخارجية (يحيط به حد) أي طرف واحد

قوله: (**أي جسم كان**) مركباً أو بسيطاً.

قوله: (**بأن يفرض بعد وجوده إلخ**) إذ الشكل من لوازم الوجود وتقرير الاستدلال على ما تقدم في الحيز الطبيعي، وما أورد عليه من أن الشكل لازم للجسم بواسطة التناهي من لوازم الماهية إذ الجسم الغير المتناهي لا شك في جسميته، فمدفوع بأن الشكل من لوازم الوجود، وما ذكر إنما يدل على أنه ليس لوازم الماهية ولا شك أن وجود الجسم في الخارج يستلزم التناهي المستلزم للشكل.

قوله: (**لكل جسم شكل طبيعي**) وذلك لوجوب تناهيه، كل جسم إما أن يقتضي تناهي أبعاده أو يقتضي لا تناهي أبعاده، أو يقتضي شيئاً منهما، والمسلم من هذه الأقسام هو الثالث، والأولان ممنوعان في الأجسام البسيطة، فلم يلزم أن يكون لها أشكال طبيعية كما زعموا، وأما المركبات فالظاهر أنها مقتضية للتناهي والتشكل، كما في أعضاء الحيوانات، وأغصان الأشجار بناء على القول بالإيجاب لا على القول بالاختيار. وقد اعترض الشارح في حاشيته لشرح التجريد، فقال: ويرد عليه أن شكله يتوقف على تناهي الأبعاد ولا شك أن طبيعة الجسم لا يقتضي تناهي أبعاده، وما يعرض للشيء بواسطة ليست مستندة إلى ذاته، لا يكون عارضاً له لذاته، فإن قلت: هذا بعينه وارد في المكان أيضاً، لأن حصوله فيه موقوف على وجود المكان الذي لا يستند إلى ذات الجسم. قلت: وجود الجسم لا يتصور في غير مكان عند القائل بأنه البعد فوجود المكان من لوازم وجوده من حيث هو بخلاف تناهي الأبعاد، فإنه ليس من لوازم وجود الجسم من حيث هو، لأن الواسطة إذا لم تستند إلى ذات الشيء، ولم تكن لازمة له كانت أمراً غريباً قطعاً بخلاف ما يستند إلى ذاته، أو ما يلزم من ذاته من حيث هو نعم لا شك في وروده على القول بأن المكان هو السطح، فإنه ليس لازماً لوجود الجسم، كما في المحدود، بل يتوقف على وجود جسم آخر، وهو أمر غريب إلى هاهنا كلامه، ويمكن أن يجاب عن بعضه، فتأمل.

فيكون كرة (أو حدود) أكثر من واحد فيكون مضلعاً، وعلى التقديرين كان ذلك الشكل طبيعياً له لاستناده إلى طبيعته من غير أن يكون هناك تأثير غريب. ثم إن الأشكال الطبيعية للأجسام المركبة غير منضبطة لاختلافها بحسب اختلاف أجزائها في طبائعها ومقاديرها وبحسب صورها النوعية، فلذلك لم يتعرض لها. (و) قال: (الشكل الطبيعي للبسيط) من الأجسام هو (الكرة) وذلك (لأن له) أي للجسم البسيط بالمعنى المراد في هذا المقام (قوة) أي طبيعة (واحدة **والقوة الواحدة لا** تفعل في المادة الواحدة) التي للبسيط (إلا فعلاً واحداً) أي غير مختلف بالنوع (**وكل شكل سوى الكرة ففيه أفعال مختلفة**) أنواعها، فإن المضلع من الأشكال يكون جانباً منه خطاً وآخر زاوية أو سطحاً أو نقطة، وهي أمور متخالفة الحقائق، فيلزم التحكم لأن القابل والفاعل في الكل متحدان. (وشكك) فيما ذكر من أن الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة (بوجوه) أربعة: (**الأول**: الأرض بسيطة) على رأيهم، (وليست كروية) لما عليها وفيها من الجبال والتلال والأغوار والوهاد. (وقولهم) في دفع هذا السؤال أن ما ذكرتموه تضاريس الأرض (وخشوناتها) الواقعة على ظاهرها و(لا قدر لها بالنسبة إليها فهي) أي تلك الخشونات على الأرض (كجاورسة على كرة كبيرة) إذ قد بيّنوا أن الجبل إذا كان ارتفاعه نصف فرسخ يكون نسبة طوله **إلى قطر الأرض كنسبة خمس سبع** عرض شعيرة معتدلة إلى كرة قطرها ذراع. وعلى هذا

قوله: (فيكون كرة) أي شكله كرة وكذا في قوله: فيكون مضلعاً.

قوله: (والقوة الواحدة إلخ) أي القوة الواحدة من حيث أنها واحدة لا تفعل في الواحدة من حيث أنها واحد إلا فعلاً واحداً، وهذه المقدمة بديهية.

قوله: (الأول) هذا النقض إجمالي يتخلف الحكم عن الدليل في الأرض، وكذا الثالث والثاني والرابع، كمنعهم بقوله: إن الفاعل الواحد لا يفعل في مادة واحدة إلا خلاءً واحداً، والأنسب أن يجعل الثالث ثانياً والثاني ثالثاً.

قوله: (وكل شكل سوى الكرة ففيه أفعال مختلفة) قد نقض هذا بالشكل الإهليليجي، فإنه ليس كرة حقيقية مع أنه ليس هناك إلا سطح واحد. قلنا: لا نسلم ذلك بل كان في جانبيه نقطتان ينتهي إليها ذلك السطح، فهناك أفعال مختلفة بالنوع، وفيه نظر ويرد النقض بالنطاق الذي في صورة حلقة مدورة كما سيجيء، ويمكن أن يجاب عن النقض بان في الشكل الإهليليجي طولاً غير الاستدارة، وفي النطاق المذكور جوفاً غير الاستدارة، ففيهما أفعال مختلفة، فتأمل.

قوله: (إلى قطر الأرض كنسبة خمس سبع إلخ) قطر الكرة بضم القاف، وهو الخط المستقيم المار بمركز الكرة واصلاً إلى طرفيها، وقوله: خمس بضم الخاء وكذا قوله: سبع بضم السين، وقوله: ثلث بضم الثاء والذراع أربعة وعشرون إصبعاً، وعرض كل إصبع ثلاث شعيرات

تكون نسبة طول أعظم جبل عليها وهو ما ارتفاعه فرسخان وثلث كنسبة سبع عرض تلك الشعيرة إلى الذراع تقريباً، (فلا تخرجها) تلك الخشونات التي لا قدر لها بالنسبة إليها (عن كونها كروية بجملتها لا يغني) أي لا يفيد قولهم المذكور اندفاع ذلك السؤال (إذ الكروية) الحقيقية (لا تقبل الأشد والأضعف) حتى يتصور وجود الكروية الضعيفة في الأرض مع تلك الخشونات القادحة في كمال الكروية. فإذن حقيقة الكروية منتفية عنها قطعاً، بل وجه دفعه أن يقال: شكلها الطبيعي هو الكرة، إلا أنه وقعت هناك أسباب خارجة عنها كالرياح والأمطار والسيول فانثلم بها جزء من الأرض، ثم إن اليبوسة التي فيها حافظة لما حصل لها من الأشكال فلا جرم، ففي شكل الأرض على ذلك الانثلام المقتضي لتلك الخشونات، فيكون خروجها عن شكلها الطبيعي بتلك الأسباب وذلك لا يقدح في اقتضاء طبيعتها الشكل الكروي كما ادعيناه، فإن قيل: كون اليبوسة المستندة إلى طبيعة الأرض حافظة للشكل القسري المانع عن الشكل الطبيعي يقتضي كون الطبيعة الواحدة مقتضية لشيء، ولما لم يمنع من حصول ذلك الشيء وذلك باطل قطعاً، أجيب: بأن الطبيعة اقتضت شكلاً مخصوصاً واقتضت أيضاً كيفية حافظة للشكل مطلقاً فهذا الاقتضاء لا يخالف الاقتضاء الأول، بل يؤكده لو خليت وطبيعتها، لكن لما أزال القاسر الشكل ولم يزل الكيفية صارت الكيفية حافظة للشكل القسري ومانعة بالعرض عن العود إلى الشكل الطبيعي، ولا استحالة في ذلك. الوجه (الثاني: **الأفلاك المكوكبة فيها نقر**) أي حفر ترتكز الكواكب فيها (مختلفة بالقدر) لأنها مساوية لمقادير الكواكب المختلفة الأقدار المالئة لتلك النقر (والوضع) أي مختلفة بالوضع أيضاً لأن تلك النقر موجودة

قوله: (أجيب إلخ) خلاصته أن ما يمنعه اليبوسة عن الشكل الطبيعي فعل عرضي لا ذاتي، حتى ينافي اقتضاء الطبيعة لها.

قوله: (الأفلاك المكوكبة فيها إلخ) هذا على مذهب قوم أثبتوا للكواكب نفوساً محركة إياها وحركات وضعية على أنفسها كما أثبتوا لأفلاكها، وأما على مذهب قولم أثبتوا لكل فلك من الأفلاك نفساً محركة وأن الكواكب أجزاء متصلة بالأفلاك غير متحركة ممتازة عنها، بالإشارة والشكل فهي كأبعاض خشب مختلفة بألوانها، فلا نقر ولا اختلاف في الموضع، ولا ارتكاز إلا بالوهم.

مضمومة بطون بعضها ببطون بعض، وقوله: تقريباً كأنه إشارة إلى دفع ما يقال من أن هذا الكلام مخالف لما ذكره آنفاً من قوله: إذا كان ارتفاعه نصف فرسخ يكون. وقوله بالعرض بفتح العين والراء المهملتين.

في موضع من الفلك أي جانب منه دون آخر فقد اختلف فعل الطبيعة الواحدة في مادة واحدة. **وقد أجاب بعضهم** عن هذا: بأن الاختلاف المذكور ليس مستنداً إلى طبيعة واحدة بل إلى صور متعددة، فإن الفلك قد حصل له صورة نوعية تقتضي كروية شكله، لكن اتصلت به صورة أخرى أفرزت عنها كرة أخرى **تختص بها هي كوكب أو تدوير** أو خارج مركز، فلزم من ذلك أن يبقى في الفلك الأول نقرة أو متمم متصور بالصورة الأولى فقط. لا يقال: حلول الصور المختلفة لا يكون **إلا لاختلاف المواد** أو لاختلاف استعدادات مادة واحدة ولا يتصور ذلك في الفلك، لأنا نقول له أن يمنع الحصر إذ من الجائز أن يكون اختلاف الصور في بعض البسائط مستنداً إلى

قوله: (**وقد أجاب بعضهم إلخ**) قد عرفت أن السؤال المذكور منع لمقدمة الدليل، ولا يمكن جعله معارضة في المقدمة بعد إقامة الدليل على خلافها، فإنه بيان صورة لا يوجد فيها حكم المقدمة المذكورة، فهي سند للمنع وليس نقضاً للمقدمة المذكورة، إذ لم يذكر عليها دليل حتى ينتقض بتخلف الحكم عنه، فالجواب لا يكون إلا بإثبات المقدمة الممنوعة فتقريره أن المقدمة المذكورة بديهية عند التأمل والصورة التي هي سند المنع ومنشأ الاشتباه في تلك المقدمة، ليست مما نحن فيه لأن الأفعال هنا متعددة.

قوله: (**إلى أسباب تعود إلخ**) وتلك الفواعل لا يجوز أن تكون نفساً، لأن تعلقها بالأجرام بعد حلول الصورة النوعية فيها، والعقول نسبتها إلى الكل سواء منع هذه المقدمة يهدم كثيراً من القواعد التي بنوا على هذه المقدمة، كما لا يخفى على المتتبع.

قوله: (**تختص بها**) أي تختص هذه الكرة الأخرى بتلك الصورة الأخرى، ويجوز التعكيس في إرجاع الضميرين المذكورين في قوله: تختص بها.

قوله: (**هي كوكب أو تدوير**) أي هذه الكرة الأخرى هي كوكب أو تدوير إلخ. وقوله: فلزم من ذلك أن يبقى في الفلك الأول نقرة إلخ، لا يلزم من حصول هذه النقرة في الفلك أن يكون قابلاً للخرق، فإن مرادهم من ذلك أن لا يقبل الخرق بعد تحصله وتكمله في نفسه وما ذكر من النقرة، كان معتبراً في تحصله وتكمله في نفسه، وقوله: متصور بالصورة الأولى **فقط** أي متصور بصورة الفلك الكلي، يعني أن لا يكون للنقرة ولا للمتمم صورة أخرى غير صورة الفلك الأول حتى يلزم اختلاف فعل الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة، بل كون الصورة الأخرى للكواكب أو للتدوير أو للخارج المركز، لكن الاستحالة في ذلك كما يذكره.

قوله: (**إلا لاختلاف المواد**) وهذا كاختلاف الهيولى في الأفلاك الكلية، وكاختلاف المواد العنصريات المركبة. وقوله: أو لاختلاف استعدادات مادة واحدة وهذا ظاهر في العنصريات، كما هو المشهور، وقوله: ولا يتصور ذلك في الفلك أي في الفلك الواحد فقط وإن كان متصوراً في الأفلاك المقدرة كما ذكرنا.

أسباب تعود إلى الفواعل، كما جاز استناده إلى أمور تعود إلى القوابل. لكن يبقى عليه أنه **يلزم اجتماع صورتين نوعيتين في الكواكب** والتدوير والخارج المركز، وهو محال وأنه إذا كان في الفلك صورتان كان فيه تركيب قوي وطبائع فلا يكون بسيطاً، وأنه إذا جاز أن يتصل بالفلك صور متعددة وهي مبادئ أفعال مختلفة جاز في سائر البسائط، **فلا يلزم** أن يكون شكلها مستديراً، وربما يدفع الأول **بمنع استحالته**، فإنه صور العناصر باقية في المركب وقد حل فيه صورة أخرى نوعية سارية في جميع أجزائه، وهي العناصر فيكوّن في كل عنصر هناك صورتان نوعيتان. والثاني بأن معنى التركيب القوي أن يكون لجزء من الجسم قوة ولجزء آخر منه قوة أخرى، **حتى إذا كان له** جزءان قويان كان له قوتان، وليس الأمر في الفلك كذلك، **إذ الصورة الأولى سارية في**

قوله: (وهو محال) لما تقرر عندهم من التضاد بين الصورة النوعية.

قوله: (فلا يلزم إلى آخره) لأنه إنما يلزم إذا كان الفاعل واحداً لم لا يجوز أن يكون متعدداً كما في الفلك المكوكب.

قوله: (بمنع استحالته إلخ) فيه أنه فرق بين الصورتين، فإن صورة كل واحد من العناصر في الحيز والصورة الأخرى في المجموع، فلا اتحاد في المحل بخلاف ما نحن فيه، فإنه قد اجتمع صورة الفلك وصورة الكوكب في محل واحد، فالجواب أنه لما كان صورة الكل سارية كان الحال في الكوكب جزء الصورة النوعية للكل، وجزء الصورة ليست بصورة حتى يلزم اجتماع المتضادين.

قوله: (حتى إذا كان له إلخ) أراد به أن كل جزء منه يكون له قوة مغايرة لقوة جزء آخر، فهذا لا يتأتى في شيء من المركبات العنصرية ليوافق الأجزاء الأرضية مثلاً في القوة، وإن أراد يكون فيه جزءان متغايران في القوة يرد الإشكال بتلك الثوابت لوجود الكواكب المتعددة المشتملة على القوى المتغايرة. فالجواب أن المراد بتركب القوى والعليا مع أن يكون حصول المركب بتركب الأجسام الحاملة للقوى لا تركيب بعضها مع بعض.

قوله: (إلى أسباب تعود إلى الفواعل) الفواعل إما أن تكون متغايرة بالذات، فيصور وجودها في الأفلاك والعناصر ويتصور كونها أسباباً للصور المتعددة أيضاً، وإما أن تكون متغايرة بالاعتبار، فيتصور أيضاً وجودها في الأفلاك والعناصر، أما في العناصر فظاهر، وأما الأفلاك فكالعقل التاسع مثلاً، فإن له جهات عقلية واعتبارات مختلفة يسميها قرا وجد هو العقل العاشر والقمر والتدوير وحامله والخارج المركز والجوزهر، والفلك الكلي للقمر، وكذا قد أوجد الصورة النوعية لهذه الكرة وقد أوجد الهيولى والصورة الجسمية هناك أيضاً كما ذكروا.

قوله: (اجتماع صورتين نوعيتين في الكوكب إلخ) إحداهما الصورة النوعية لهذا الكوكب مثلاً. والثانية هي الصورة النوعية لمجموع الفلك الكلي، وهي الحالة في مجموع المتممات الحاوية والمحوية وسائر الكرات المرتكزة في ذلك الفلك الكلي.

الكل والثانية مختصة ببعضه. والثالث: بأن كل صورة تفرض في البسيط قوة واحدة تؤثر في مادة واحدة فلا تقتضي إلا شكلاً مستديراً. الوجه (الثالث: الفاعل) عندهم (لأشكال الأعضاء) في الحيوان والنبات ومقاديرها في العظم والصغر وصفاتها من الملاسة والخشونة، هي القوة المصورة وهي (قوة) واحدة (بسيطة مع اختلاف فعلها) ألا ترى أنها لم تفد موادها شكل الكرة، بل أشكالاً مختلفة. (وقد يجاب عن هذا من قبلهم: (بأن فعلها) أي فعل تلك القوة البسيطة (في مركب) هو المادة التي يتخلق منها الحيوان أو النبات واختلاف آثار القوة البسيطة في مادة مركبة من قوابل متعددة جائز لا في مادة بسيطة. الوجه (الرابع: الأفلاك الخارجة المراكز كل من متمميها يختلف جانباه بالرقة والثخانة) فقد فعلت الطبيعة الواحدة في كل من المتممين أفعالاً مختلفة في الثخن، فيجوز أيضاً أن تختلف أفعالها في الشكل. وأجيب عن ذلك: بأن المراد بالفعل الواحد كما أومأنا إليه أن يكون متشابهاً غير مختلف بالنوع **كالسطح والخط والنقطة**، لا أنه لا يختلف أصلاً. **واختلاف الثخن** والنقر أيضاً، لا يوجب خروج فعل الطبيعة عن أن يكون نوعاً واحداً. (فرع) على القول بأن الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة (فالإناء كلما كان أقرب إلى المركز) أي مركز العالم الذي هو وسط الكل كما إذا كان في قعر بئر مثلاً (كان أكثر احتمالاً للماء) مما إذا كان أبعد عنه كرأس جبل (وذلك لأن ظاهر سطحه) أي سطح الماء إذا خلي وطبعه في أي موضع فرض (قطعة من دائرة) بل من سطح كرة (مركزها مركز العالم)

قوله: (واختلاف الثخن إلخ) فإن هذا الاختلاف العارض بسبب دخول خارج المركز في ثخن الممثل لا يوجب خروج فعل الطبيعة عن أن يكون نوعاً واحداً وهو الشكل الكروي.

قوله: (إذ الصورة الأولى سارية في الكل والثانية مختصة ببعضه) يعني أن المتمم الحاوي جزء من الفلك الكلي، وكذا المتمم المحوي جزء منه وليس لشيء منهما وحده صورة نوعية لم توجد في الآخر، ولا لهما معاً صورة نوعية لم توجد في التدوير أو الخارج مثلاً، بل الصورة النوعية لهما أي المتممين هي الصورة النوعية للكل، وهي السارية في جميع الأجزاء من حيث هو جميع. نعم قد كان لكل من التدوير والخارج صورة نوعية مختصة به، لكن ذلك القدر لا يوجب التركيب الحقيقي المعتبر فيما بينهم، كما أن قطرات الماء تكون مرتكزة في كرة الهواء ومختلطة مع الهواء في كرة الهواء، وهذا القدر لا يوجب تركيب كرة الهواء تركيباً حقيقياً كما لا يخفى.

قوله: (كالسطح والخط والنقطة) هذا مثال للمختلف بالنوع لا لغير المختلف بالنوع كما يتوهم، وقوله: لا يوجب خروج الطبيعة عن أن يكون نوعاً واحداً، وأما كون الرقة في هذا الطرف والغلظ في ذلك الطرف، وكون النقرة في هذا الطرف دون طرف آخر، فسيجيء الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

لأنه بسيط سيّال تقتضي طبيعته تساوي بعد سطحه الظاهر عن المركز حتى يكون قطعة من سطح كروي، وإنما ذكر الدائرة لأنها أسهل في التصور. ولما كان مقدار رأس الإناء شيئاً واحداً يمر بطرفيه دائرتان مركزهما واحد، وإحداهما أكبر من الأخرى، كانت القوس الواقعة على طرفيه من الدائرة الصغرى أكثر تحدباً وتقعراً من القوس الواقعة عليهما من الدائرة الكبرى، كما يشهد به التخيل من كل ذي فطرة سليمة وكانت القوسان محيطتين بشكل هلالي يملؤه الماء إذا كان الإناء أقرب ويخلو عنه إذا كان أبعد فيزيد الأول على الثاني بذلك القدر من الماء، أعني بما ماء يملأ بين قطعتين من سطحين كرويين يرتسمان على رأس الإناء من توهم حركتي القوسين عليه يمنة ويسرة وإلى ما لخصناه، أشار بقوله: (وكلما كانت الدائرة أصغر كان التقعير فيها أكبر بالنسبة إلى وتر واحد) هو امتداد رأس الإناء (ثم الجسم البسيط) أي الذي لا تتركب حقيقته من أجسام مختلفة الطبائع كما نبهناك عليه. (ينقسم إلى فلكي وعنصري، فالفلكي **الأفلاك والكواكب**) فهو قسمان: (والعنصري: العناصر الأربعة) وهذا قسم واحد (والمركب ينقسم إلى ما له مزاج، وإلى ما لا مزاج له، فهذه خمسة أقسام، ثلاثة للبسيط، واثنان للمركب.

[القسم الأول: في الأفلاك]

(في الأفلاك وفيه مقاصد) ستة.

[المقصد الأول: في رصد الأفلاك]

إن الحكماء (زعموا أن الأفلاك) الكلية (الثابتة بالرصد تسعة تشتمل) هذه التسعة (على أربعة وعشرين فلكاً) أي هي مع ما في ضمنها من الأفلاك الجزئية هذا العدد. فتسعة من الأفلاك كما سيتلى عليك كلية وستة تداوير، وثمانية خارجة

قوله: (إن الأفلاك الكلية) أي الأفلاك التي هو كل لاشتمالها على الأفلاك اشتمال الكل على الجزء، وكذا الجزئية ما يكون جزءاً لفلك آخر، فالنسبة في كلا الموضعين نسبة العام إلى العام، وفي التذكرة أثبت أهل العلم تسعة أفلاك في بادئ نظرهم اثنين منها للحركتين الأوليين وسبعة سيارات السبع يسمى كل فلك منها الفلك الكلي للكواكب، وكثرة الكوكب لتضمنه جميع حركاته، فعلم من ذلك أن إطلاق الكلية على الفلك الأعظم، وفلك الثوابت بطريق التغليب لاشتراكهما إياها في ضبط الحركة وعدم كونها لفلك آخر.

قوله: (فتسعة إلخ) هذا موافق لما في شرح الإشارات من أن المتأخرين أثبتوا لكل كوكب مثل الفلك البروج كرة مركزها مركز العالم بماس بمحدبه مقعر ما فوقه، وبمعقره محدب ما

المراكز، وللقمر فلك آخر موافق المركز يسمى بالجوهر، أما التسعة الكلية فهي فلك الأفلاك سمي به لاشتماله على جميع ما عداه من الأفلاك (وهو المسمى) أيضاً عندهم (بالفلك الأطلس لأنه غير مكوكب) على رأيهم (و) المسمى (بالعرش المجيد في لسان الشرع، وتحته فلك الثوابت) وهو الكرسي (ثم فلك زحل ثم فلك المشتري، ثم فلك المريخ ثم فلك الشمس، ثم فلك الزهرة ثم فلك عطارد ثم فلك القمر وهو السماء الدنيا) لأنه أقرب إلينا من سائر الأفلاك. قالوا: (دل على وجودها الحركات المختلفة) في الجهة أو السرعة والبطء أو فيهما معاً (فإنه لا بد لها) أي لتلك الحركات من محال متعددة) إذ يستحيل أن يتحرك جسم واحد حركتين ذاتيتين، بل لا بد لكل حركة ذاتية من متحرك على حدة (ودل على ترتيبها الحجب

تحته، وهو الفلك الكلي المشتمل على سائر أجزاء فلكه إلا القمر فإن ممثله المسمى بفلك جوزهر يحيط بفلك آخر له يسمى بالمائل هو الذي يشتمل على سائر الأفلاك وفلكاً آخر خارج المركز عن مركز ينفصل الممثل والمائل، وفلكاً آخر يسمى بالتدوير ما خلا الشمس، فإنها يكتفى فيها بأحد الفلكين. أعني خارج المركز والتدوير وزادوا في العطارد فلكان آخران خارج المركز أيضاً، فله فلكان خارجا المركز، فيكون جميع أفلاك الكواكب التسعة على هذا التقدير اثنين، ومع الفلكين العظيمين أربعة وعشرين. عشرة منها موافقة المركز وثمانية خارجة المركز، وستة أفلاك تداوير ا هـ. فعلم من كلامه أن الفلك الكلي القمر، وهذا المائل لاشتماله على الأفلاك التي ينضبط بها حركته، وأن فلك الجوزهر ليس بفلك كلي لعدم اشتماله على فلك آخر، بل فلك برأسه محيط بالمائل كسائر الأفلاك لا تحتها. وأثبتوا لأجل الحركة الجوزهرين وحينئذٍ، اندفع ما أورده شارح التجريد من أن قوله: وتشتمل تلك أي الأفلاك الكلية على آخر تداوير خارجة المركز، والمجموع أربعة وعشرون وفيه نظر. وأما أولاً فلأنه صريح في أن الأفلاك الجزئية إنما تكون تداوير الخارجة المركز وهذا خطأ، فإن من الأفلاك الجزئية للقمر جوزهراً ومائلاً، وهما فلكان موافقان المركز. وأما ثانياً: فلان عدد الأفلاك على ما هو المشهور يرتقي إلى خمسة وعشرين، لا أن الكل من المسخرة مع القمرية أو يرد أحد، فالتداوير ستة، ولكل من السيارة فلكاً خارج المركز سوى عطارد، فإن له فلكين خارجي المركز فالأفلاك الخارجة والمراكز ثمانية وللقمر فلكان آخران موافقا المركز على ما مر، فعدد الأفلاك الجزئية تصير ستة عشر، وهي مع الأفلاك الكلية التسعة، يرتقي إلى خمسة وعشرين، ووجه الاندفاع أنه ظهر لك أن المائل المعدود في الأفلاك الكلية، فهي مع المائل تسعة وأن ليس فيما يشتمل عليه الأفلاك الكلية إلا التداوير خارجة المركز.

قوله: (في الجهة إلخ) أي الاختلاف على أحد الانحناء الثلاثة يدل على وجودها، لكن الموجود وهو الاختلاف فيها للحركة الأولى بالقياس إلى باقي الحركات أو الاختلاف في الجهة فقط فغير متحقق.

فما هو أسفل يحجب ما هو أعلى) أي يصير ساتراً له عنا إذا وقع على محاذاته (وهو) أي الحجب (على ما ذكرنا من الترتيب) فإنهم **وجدوا** القمر يحجب سائر السيارة. ومن الثوابت ما هو على طريقته. فعلم أنه تحت الجميع ووجدوا عطارداً يكسف الزهرة، والزهرة المريخ، والمريخ المشتري، والمشتري زحل، وزحل بعض الثوابت، وأما الشمس فإنها لا تنكسف إلا بالقمر، ولا يتصور كسفها بشيء من الكواكب لأنها تستتر بشعاعها إذا قربت منها، لكن لها **اختلاف المنظر** دون العلوية فهي تحتها وفوق القمر، وبقي الاشتباه في أنها فوق الزهرة وعطارد أو تحتها إذ لا سبيل إلى معرفة ذلك من الكسف لما عرفت من احتراقهما تحت الشعاع عند القران، ولا من اختلاف المنظر لأنهما لا يبعدان عن الشمس كثيرا بعد، فلا يظهران عند كونهما على نصف النهار ليعلم **بذات الشعبتين** المنصوبة في سطح نصف النهار، أن لها اختلاف منظر أو لا، فلذلك عدل بطليموس إلى طريقة الاستحسان. فقال: هي كسمة القلادة **متوسطة** بين السبعة السيارة أعني بين العلوية وبين السفليتين والقمر. وقد تأكد هذا الرأي بما ذكره بعض المتأخرين كابن سينا ومن تقدمه من مقدمي هذه الصناعة، أنه رأى الزهرة عند اجتماعها مع الشمس كشامة على صفحتها ومنهم من ادعى أنه رآها وعطارداً كشامتين عليها (وقد زعم بعض المهندسين أن فلك

قوله: (وجدوا إلخ) الكاسف إنما يعرف من المنكسف متى خالف لون أحدهما لون الآخر، فأيهما ظهر لونه عند الكسف يعرف أنه كاسف والآخر منكسف.

قوله: (اختلاف المنظر إلخ) وقوس من دائرة الارتفاع بين موقعي خطين مارين بمركز الكواكب منتهيين إلى فلك البروج يخرج أحدهما من مركز العالم والثاني من موضع الإبصار.

قوله: (بذات الشعبتين) إن رصديته مركبة من ثلاثة مساطير.

قوله: (متوسطة إلخ) قال بطليموس: في المجسطي ونحن نرى ترتيب من تقادم عهده أقرب إلى الإقناع لأنه أشبه بالأمر الطبيعي لتوسط الشمس بين ما لا يبعد عنها إلا يسيراً.

قوله: (اختلاف المنظر) وهو بعد ما بين طرفي الخطين المارين بمركز الكواكب الواصلين إلى فلك البروح، أو الفلك الأعلى، بحيث يكون أحدهما خارجاً من مركز العالم، والآخر من موضع الناظر، فإن وجد اختلاف المنظر فذلك يدل على قرب الكوكب، وإن لم يوجد، فذلك يدل على بعد الكوكب، وكذا إن كان اختلاف المنظر أكبر فهو يدل على أن الكوكب أقرب، وإن كان أصغر فهو يدل على كون الكوكب أبعد، ثم إنهم لما وجدوا اختلاف المنظر للشمس، ولم يجدوه للعلوية ولا للثوابت حكموا بأن الشمس تحتها.

قوله: (بذات الشعبتين) هي آلة منصوبة في سطح دائرة نصف النهار، وسيجيء تفسير هذه الدائرة ويعرف بتلك الآلة أحوال اختلاف المنظر.

الزهرة) دون فلك عطارد (فوق فلك الشمس وكذّب) ذلك البعض (ابن سينا فيما زعم أنه رأى الزهرة في وجه الشمس كالشامة) فإنه قد زعم بعض الناس أن في وجه الشمس نقطة سوداء فوق مركزها بقليل كالمحو في وجه القمر فهذه النقطة هي الشامة، وأما الشامتين فجاز أن تكون إحداهما هذه النقطة والأخرى عطارداً (فهذه التسعة) التي ذكرناها (هي الأفلاك الكلية) ثم إن كل واحد من فلك الأفلاك، وفلك الثوابت كرة واحدة (ولكل من السيارة عدة أفلاك يتركب منها فلكه الكلي، وسنعدها عليك عداً إن شاء الله تعالى ومبناه) أي مبنى ما ذكر من الدليل على تعدد الأفلاك هو (أن الأفلاك لا تنخرق) أصلاً (وإلا جاز أن يكون) هناك فلك واحد ساكن، ويكون (الحركة للكوكب نفسه كالسابح في الماء، وإن سلم ذلك) أي امتناع الانخراق (فلم لا يجوز أن تكون الكواكب **على نطاقات**) أي أجسام شبيهة بحلق يكون تحتها مساوياً لأقطار الكواكب المركوزة فيها (تتحرك) تلك النطاقات (إما بنفسها أو باعتماد الكواكب عليها) وتكون تلك النطاقات بأسرها مغرقة في كرة واحدة على أوضاع مختلفة (وليس ذلك) أي إثبات النطاقات والحركة عليها (بأبعد من) إثبات (الخارج) المركز (ومتمميه) المختلفي الثخن والوضع. (ثم) إن سلمنا أن ذلك غير جائز، قلنا: (لم لا يجوز أن يكون للكل) من حيث هو كل (حركة غير حركة كل واحد وتكون هي) أي حركة الكل (الحركة اليومية) الشاملة لجميع الكواكب (فيغني) هذا الذي ذكرناه (عن إثبات) الفلك (التاسع) وذلك **بأن تتعلق** نفس واحدة بمجموع الأفلاك الثمانية وتحركه هذه الحركة السريعة وتتعلق بكل واحد منها نفس على حدة وتحركه حركة أخرى فينتظم حال الحركات المرصودة بلا حاجة إلى فلك تاسع. وقد زاد بعضهم على ذلك وقال: لا حاجة حينئذ إلى الثامن أيضاً **لجواز فرض الثوابت ودوائر البروج على ممثل زحل**، فتكون الأفلاك الكلية سبعة

قوله: (بأن تتعلق) لا حاجة إلى إثبات نفس متعلقة بالمجموع. وإن ذهب إليه المحقق الطوسي بأن تكون الثوابت مركوزة في محدب ممثل زحل، كما هي مركوزة فيه على تقدير الاكتفاء بالسبعة.

قوله: (لجواز فرض الثوابت إلخ) قد يتوهم أنه على ذلك التقدير لا ينقل الثوابت ولا

قوله: (على نطاقات) لا يقال: الصورة النوعية المرتسمة فيما فرضتموه نطاقاً يقتضي كرويته، فيجب أن يكون كرة، وإلا يلزم اختلاف أفعال الطبيعة الواحدة في مادة واحدة، وقد تبين بطلانه لأنا نقول: هذا الاختلاف مثل اختلاف الثخن والنقر في الفلك الواحد، وهو لا يوجب خروج فعل الطبيعة عن كونه نوعاً واحداً كما مر.

فقط لا تسعة. كما زعموه (و) لنا أن نقول بعد تسليم ما تقدم: (لم لا يجوز أن تكون الثوابت كل واحد منها على فلك) فيتضاعف عدد الأفلاك على ما ذكروه أضعافاً مضاعفة (و) قولهم: (بقاء نسبها) أي نسب بعض الثوابت إلى بعض في القرب والبعد والمحاذاة، يدل على أنها مرتكزة في كرة واحدة (لا يصلح للتعويل لجواز اتفاقها) أي اتفاق تلك الأفلاك المتعددة التي عليها الثوابت (في الحركة) سرعةً وبطأً وجهة، فلا يتغير بتلك الحركات نسبها وأوضاعها (ثم لم لا يجوز أن يكون بعضها) أي بعض الثوابت على أفلاك (تحت الأفلاك السيارة) فلا يصح ما ذكروه من الترتيب **(وحكاية الكسف)** أي كسف السيارات للثوابت على ما ذكروه غير مسلم و**(إن سلم ففيما يقع)** من الثوابت (في مداراتها) أي محاذياً لمدارات السيارات حتى يتصور كونها كاسفة لها حاجبة لنا عن رؤيتها، فيعلم كونَ السيارات تحتها (فكيف السبيل إلى الجزم في غيرها) أي في الثوابت القريبة من القطبين، إذ لا يتصور هناك كسف، فلا يعلم أنها تحت السيارات أو فوقها ولا يمكن التمسك في ذلك باختلاف المنظر وعدمه. أما بالقياس إلى العلوية فظاهر، وأما بالقياس إلى غيرها فلأن من الثوابت ما ليست مرصودة لصغرها، فلا يعلم أن لها اختلاف منظر أو لا.

أدرج من برج، لأن دوائر العرض القائمة المنطقية مرسومة على محدب ممثل زحل والتوهم مندفع بأن منطقة حركة الكل مقاطعة لمنطقة ممثل زحل التي هي منطقة البروج بعينها على نقطتين، فإذا جعل مبدأ القسمة أحد المتقاطعين لم يلزم محذور، والمتقاطع يكون محركاً بالحركة السريعة ورد الحركة البطيئة.

قوله: (وحكاية الكسف إلخ) فإنه إذا كسف القمر الشمس بقدر ما يكون مثل قطر الزهرة أو قطر عطارد لا يظهر كسوفها للأبصار مع أن الكاسف في غاية الإظلام، فكيف والكاسف نيّر، فالثوابت تضمحل أنوار السيارات.

قوله: (لجواز فرض الثوابت ودوائر البروج على ممثل زحل) اعلم أن ممثل زحل هو مجموع المتمم الحاوي لحامل زحل والمتمم المحوي لهذا الحامل أيضاً، وأما حامل زحل فهو الفلك الخارج المركز لتدوير زحل، على ما سيجيء إن شاء الله تعالى، وإنما جاز فرض الكواكب الثابتة على ممثل زحل لأنهم وجدوا حركة ممثل زحل مثل حركة فلك الثوابت، بحيث يتخيل أن هذا الممثل يتحرك بحركة فلك الثوابت، وسيجيء تفصيله فإن قيل: يلزم من ذلك الفرض أن ينكسف زحل ببعض الثوابت المسامتة له وبالعكس أيضاً، لكن الحس يكذبه، قلنا: حكاية الكسف ممنوعة كما ذكره إذ الحس لا يقدر أن يميز الكاسف عن المنكسف هناك، فإن الظاهر أن أحد الكوكبين مثل الآخر في الشكل واللون، وإن لم يكن في المقدار، لكن عظم المقدار وصغره لا يفيد في تميز أحدهما عن الآخر في الحس عند كونهما متحاذيين في الحس أيضاً.

[المقصد الثاني: في اتجاهات الجسم]

(**في المحدد**) أي في إثبات جسم يحدد الجهات **ويعين وضعها**، وفي بيان أحكامه (قالوا:) أي الحكماء (الجهة منتهى الإشارة) الحسية (ومقصد **المتحرك الأيني** (بالحصول فيه) **أي بالقرب منه والحصول عنده**، وذلك أن العقلاء يشيرون إشارة حسية إلى الجهات، ويقولون: **تحرك كذا في جهة كذا، فقد تعلق** الإشارة الحسية بالجهة، وصارت أيضاً مقصداً للحركة المستقيمة (**فهي موجودة** لامتناع أن يكون **العدم المحض** كذلك) أي متعلق الإشارة الحسية ومقصد المتحرك بالوصول إليه، أو

قوله: (في المحدود) من الحد بمعنى التمييز، أي مميزاً لجهات.

قوله: (ويعين وضعها) أي ما يتعين به قبولها للإشارة. فاندفع ما قيل: من أنه إن أريد بمحدد الجهات فاعلها، فلا نسلم كونه ذا وضع، وإن أريد به قابلها فمحدود العلو والسفل، ليس واحداً ضرورة أن المركز قائم بالأرض.

قوله: (منتهى الإشارة) هاتان خاصتان للجهة يستدل بكل واحد منهما على وجود هاتين الجهتين، ففسروا بتفسيرين: مبنى الأول على العلو محدب الفلك الأعظم، ومبنى الثاني على أنه مقعر فلك القمر على ما وهم.

قوله: (المتحرك الأيني) قيد اتفاقي بيان للواقع لا احترازي.

قوله: (أي بالقرب منه والحصول عنده) إذ معنى الحصول الحصول فيه عنده قرباً ووصولاً إذ لا يمكن الحصول في الجهة.

قوله: (تحرك كذا في جهة كذا) أي تحرك في سمت يتأدى إليها كذا في المقاصد.

قوله: (فقد تعلق إلخ) نشر على ترتيب اللف.

قوله: (فهي موجودة) نتيجة للقياسين المستفادين مما سبق على هيئة الأول أي الجهة منتهى الإشارة، وكل ما هو منتهى الإشارة موجود، والجهة مقصد الحركة وكل ما هو مقصد المتحرك موجود، المراد في الخارج إما في نفسها أو في غيرها، ومعنى وجودها كون الغير في الخارج بحيث تنتزع تلك الجهة منه، فلا يرد أن جهة السفل، أعني المركز ليست بموجودة في الخارج.

قوله: (العدم المحض) أي ما ليس له وجود في نفسه ولا في شيء ينتزع منه بل هو مجرد اعتبار توهم من الوهم.

قوله: (أي بالقرب منه) وجه تفسير قوله: بالحصول فيه بقوله: أي بالقرب منه ظاهر إذ لا يتصور الحصول في الجهات بل المتصور هو القرب منها، كما في النقطة المركزية التي هي مركز العالم.

القرب منه (**لا يقال**: الجسم يتحرك) في الكيف (من البياض الموجود إلى السواد المعدوم) فقد جاز أن يكون المعدوم مقصداً للمتحرك، **فلا يمكن الاستدلال على وجود الجهة بكونها مقصداً للحركة**، وأيضاً الإشارة الحسية امتداد موهوم فلا يكون منتهاها موجوداً، (لأنا نقول:) في الجواب عن الأول: إن السواد المعدوم مقصد المتحرك، ولكن (لا بالحصول فيه) أو القرب منه (بل بتحصيله) بهذه الحركة (والضرورة) العقلية (**تحكم بوجود ما يراد**) بالحركة (**الحصول فيه** وعدم ما يراد) بالحركة (تحصيله) أي تحكم بأنه يجب أن يكون الأول موجوداً حال الحركة لامتناع أن يطلب بها القرب من المعدوم، والثاني يجب أن يكون حال الحركة معدوماً لاستحالة تحصيل الحاصل. وفي الجواب عن الثاني: إن الإشارة الحسية وإن كانت امتداداً موهوماً لكنا نعلم بالضرورة **أن منتهى** هذا الامتداد مشار إليه **وموجود في الخارج** (ولا شك) في (أنها) أي الجهة (شيء ذو وضع) **أي مادي** لا مجرد (لأن المفارق) المجرد عن المادة (تمتنع الإشارة) الحسية (إليه و) يمتنع أيضاً

قوله: (لا يقال إلخ) ومنشأ هذا الاعتراض توهم المعترض أن قيد بالحصول فيه اتفاقي ومناط الاستدلال هو كونه مقصداً للمتحرك، ولو ترك قيد بالحصول فيه كان توجيه السؤال والجواب: بزيادة قيد الحصول ظاهراً ولو جعل لحصولهما بيان فائدة قيد بالحصول فيه لكان أظهر ويجب أن يكون موجوداً حال الحركة وما قيل: إن المكان مقصد المتحرك بالحصول فيه مع أنه ليس موجوداً حال الحركة عند القائلين بالسطح. فمدفوع بأن مقصد المتحرك الحصول في جزء من المسافة لقرب جسم من الأجسام لا الحصول في المكان، وإن كان لازماً كيف والناس يقصدون الحركات مع عدم تصورهم المكان بمعنى السطح والبعد.

قوله: (إن منتهى إلخ) خلاصته أن ليس المراد بالمنتهى طرف الامتداد حتى لا يمكن وجوده، بل ما ينتهي إليه امتداد الإشارة ويقع عليه، ولا شك في لزوم كونه موجوداً، إما في نفسه أو في محله بحيث ينتزع منه.

قوله: (أي مادي) يعني ليس المراد بذي وضع معناه الحقيقي، لأنه ثبت فيما تقدم، بل لازمه وهو كونه مادياً.

قوله: (يحكم بوجود ما يراد الحصول فيه) أو القرب منه قال الشارح: فيما نقل عنه وفيه بحث، وهو أن المكان مقصد المتحرك بالحصول فيه قطعاً مع أنه قد لا يكون موجوداً حال الحركة على مذهب أرسطو، كما إذا تحرك الجسم في الهواء.

قوله: (وموجودة في الخارج) إن قيل: قد يشار إلى نقطة موهومة في وسط الخط، ويكون تلك النقطة مبدأ لأحد الطرفين ومنتهى للآخر، مع أن تلك النقطة لم تكن موجودة في الخارج قطعاً، قلنا: الظاهر أن الإشارة إلى تلك النقطة فرضية تقديرية لا فعلية تحقيقية كما زعمتم.

(الحصول فيه) أي حصول الجسم في المفارق والوصول إلى القرب منه. (و) لا شك أيضاً في (أنها) أي الجهة (لا تنقسم) في مأخذ الإشارة وامتداد الحركة (وإلا) أي وإن انقسمت في ذلك المأخذ والامتداد (فالجهة أحد جزأيها) لا هي بتمامها (فإنا إذا فرضنا الإشارة أو الحركة اتفقت) أي وصلت (إلى جزئها الأقرب فإن انتهت) هناك الإشارة أو الحركة إلى تلك الجهة (فهو) أي ذلك الجزء الأقرب وحده هو (الجهة دون ما وراءه) أي لا مدخل له في تلك الجهة. (وإلا) أي وإن لم تنته هناك الإشارة أو الحركة إلى تلك الجهة (فالجهة ما وراءه دونه) **فإن قيل**: ليس يلزم من عدم الانتهاء عند الجزء الأقرب أن لا يكون هو جزءاً من الجهة لجواز أن تكون تلك الإشارة أو الحركة الباقية في الجهة لا إليها. **أجيب**: بأن هذا ينافي ماهية الجهة لأنها ما إليها الإشارة والحركة، فلو كانتا في الجهة كانت الجهة مسافة لا جهة، وأنه محال وإذا ثبت أن الجهة موجودة في الخارج، وأنها ذات وضع وغير منقسمة في امتداد الإشارة واستقامة الحركة (**فهي**) أي الجهة (**نهايات وحدود**) أي أطراف، هي أعراض قائمة بالأجسام، لأنها إن لم تنقسم أصلاً كانت نقطاً، وإن انقسمت في امتداد واحد كانت خطوطاً.، أو في امتدادين كانت سطوحاً (وإلا) أي وإن لم تكن نهايات وأطرافاً، **بل كانت أجساماً** (لكانت) الجهة أمراً (متحيزاً بالاستقلال فكان منقسماً) في الامتدادات كلها لما مر من امتناع الجزء الذي لا يتجزأ، وما في حكمه

قوله: (**فإن قيل إلخ**) يعني أن القسمة غير حاصرة لأنه يجوز أن يكون الحركة إلخ.

قوله: (**أجيب إلخ**) إبطال للقسم الثالث لكن بعد إبطاله يثبت عدم انقسام الجهة من غير حاجة إلى الترديد السابق فكان جواباً بتغيير الدليل لا بإثبات المقدمة الممنوعة.

قوله: (**فهي نهايات وأطراف**) **فهي** بالنسبة إلى الإشارة والحركة جهة وبالنسبة إلى الامتداد طرف ونهاية.

قوله: (**بل كانت أجساماً**) الصواب بل قائمة بذواتها لئلا يلزم استدراك قوله: لكانت متحيزاً بالاستقلال وقوله: لما مر من امتناع الجزء الذي لا يتجزأ وما في حكمه فتدبر.

قوله: (**وأيضاً فلو لم تكن**) الفاء زائدة والأظهر الأخصر أن يقرر هكذا لو لم تكن الجهة حدوداً وأطرافاً قائمة بالجسم لكانت أجزاء منه، إذ لا يجوز أن يكون جسماً لما مر من امتناع انقسامه في مأخذ الحركة، فأما أن يكون جزءاً من الخلاء أي البعد المجرد ومن الملأ المتشابه، أي الغير المتناهي، إذ جهات المتناهي أطراف ونهاية لأنها منتهى الإشارة ومقصد المتحرك، ولما كان جزء الخلاء خلاء أو جزء الملاء ملأ، فإما الخلاء وإما الملأ، ويؤيده اكتفاء المصنف بإبطال كون أحد جزئيه أولى من الآخر، ولم يتعرض لإبطال كونها الحدود وزاده الشارح لإتمام الاستدلال بناء على ما حرره.

وقد بان بطلانه بما عرفت من استحالة انقسامها في مأخذ الإشارة وامتداد الحركة **(وأيضاً فلو لم تكن)** الجهة (حدوداً) مختلفة الحقائق قائمة بأجسام متناهية (**فإما** الخلاء) أي فهي إما في الخلاء الذي هو البعد الموجود، أو الموهوم (وإنه) أي الخلاء بكلا معنييه (محال) فكيف يتصور وجود الجهة فيه (أو الملأ المتشابه) أي أو هي في الملأ الذي لا يوجد فيه حدود **مختلفة الحقائق، وهو الجسم الذي لا يتناهى** (فلا يكون) هناك جهات متخالفة الماهية، **إذ لا يكون (أحد جزأيه)** أي جزأي الملاء المتشابه (مطلوباً بالطبع، والآخر متروكاً بالطبع) لأنهما متشابهان في الماهية، وكذلك **الحدود المفروضة** فيه لا تكون جهات موجودة متخالفة، فلا يتصور طلب بعض الأجسام بالطبع لبعضها، وهربه عن بعض آخر منها. (وقد علمت) في مباحث الاعتمادات (أن الجهات على كثرتها اعتبارية) متبدلة بحسب الأحوال المتغيرة، فلا تدخل تحت الضبط (ما عدا العلو والسفل، فإنهما جهتان حقيقيتان) لا تتبدلان أصلاً، **وإحداهما في غاية البعد** عن الأخرى (فإذن فلا بد من جسم يحددهما) ويعين وضعهما (ويكون) ذلك الجسم المحدد (كروياً **ليتحدد القرب بمحيطه وهو العلو** و)

قوله: (مختلفة الحقائق قائمة بأجسام متناهية) زاد هذين القيدين لأن الدليل الذي ذكره في الملاء المتشابه، إنما يبطل عدم كونها مختلفة الحقائق، والدليل الذي زاده الشارح رحمه الله تعالى. أعني قوله: وكذلك الحدود المفروضة إلخ، إنما يبطل عدم قيامه بالأجسام المتناهية، لكن لا خفاء في أن المدعى فيما سبق كونها حدوداً وأطرافاً، لا كونها مختلفة الحقائق، ثم إن كونهما مختلفة الحقائق غير مطلوبة في هذا المقام، وإن كانت كذلك في الواقع فتدبر، فإنه لم يظهر لي حكمة ما قال الشارح: أو الموهوم إلخ، بعد ثبوت أن الجهة موجودة.

قوله: (وهو الجسم الغير المتناهي) إن تعرضوا هذه للدلالة على أن إثبات المحدد لا يتوقف على إثبات تناهي الأبعاد.

قوله: (إذ لا يكون أحد جزأيه إلخ) هذا إنما يدل على عدم تعدد الجهات الحقيقية في الملاء المتشابه، والمطلوب عدم تحدد الجهات فيه مطلقاً، فالأولى أن يقال: إذ لا تميز فيه فلا يتعين فيه جزءان يكون منتهى الإشارة مقصد المتحرك.

قوله: (الحدود المفروضة) لا يخفى أن كونها حدوداً ونهايات ينافي كونها مفروضة في الجسم الغير المتناهي، فلا حاجة إلى إبطاله والحق ما قررنا لك، فتدبر حق التدبر.

قوله: (وإحداهما في غاية البعد) لا كل واحد منهما إذ لا يمكن ذلك.

قوله: (وهو الجسم الذي لا يتناهى) إذ الجسم الذي يكون منتهياً يتصور له نهايات وأطراف مختلفة الماهية، كما لا يخفى أو أراد أنه الجسم الذي لا يعتبر تناهيه.

قوله: (ليتحدد القرب بمحيطه وهو العلو إلخ) كون العلو جهة القرب والسفل جهة البعد، إما يتصور إذ لم يكن ذلك الجسم الكروي مصمتاً، بل كان مجوفاً وأما إذا كان مصمتاً، فالظاهر

يتحدد (البعد بمركزه وهو السفل) لأن المركز هو أبعد نقطة عن المحيط بحيث يستحيل أن يفرض في داخله ما هو أبعد منها (لأن غير الكروي) من الأجسام (لا يحدد **إلا القرب منه**، وأما البعد منه فغير محدود) **لا به وهو ظاهر ولا بغيره** من أجسام أخر، إذ يمكن فرضه بحيث يكون البعد أكثر، فلا ينضبط بهما جهتان إحداهما في غاية البعد عن الأخرى، (**ويكون**) **ذلك الجسم** المحدد الكروي (واحداً وإلا فإما أن يحيط بعضها ببعض فيكون المحيط هو النهاية) الحقيقية التي تنتهي الإشارات الحسية بسطحه الأعلى (وقد يكون) هو وحده (كافياً لتحدد الجهتين به) باعتبار مركزه ومحيطه فيكون المحاط حينئذٍ حشواً **لا مدخل له في تحديد** الجهة أصلاً، فظهر

قوله: (إلا القرب منه) باعتبار الأطراف القائمة به.

قوله: (لا به وهو ظاهر) لأن البعد الخارج عنه إلى أين، وأما البعد المحل فإنه لا يوجد فيه أبعد نقطة من الأطراف المحيطة به لعدم تشابه تلك الأطراف بالنسبة إلى نقطة من النقاط المفروضة، وإن كان يوجد نقطة وسطانية لا يمكن أن يفرض أبعد منها، فلا يرد ما لي شرح من الشكل البيضوي أو العدسي، بل المضلع أيضاً شمسبي على وسط هو غاية البعد من جميع الجوانب، بحيث إذا تجاوزته ضرب من جانب الستة غاية الأمر أن الأبعاد الممتدة إلى الجوانب لا تكون متساوية.

قوله: (ولا بغيره إلخ) إنه حينئذٍ لأن يكون الجسم الواحد محدوداً والكلام فيه حاجة إلى ذكره.

قوله: (ويكون ذلك الجسم إلخ) بعد ما ذكر أن ذلك المحدد يكون كروياً لتحدد الجهتان معاً إحداهما بالمحيط والأخرى بالمركز، لا حاجة إلى نفي تعدده والقوم إنما تعرضوا لذلك لأنهم أثبتوا أولاً أن محدد الجهات لا بد أن يكون جسماً، ثم أثبتوا أنه لا يجوز أن يكون متعدداً، ثم بعد إثبات الوحدة أثبتوا أنه لا يجوز أن يكون غير كروي فكأنهم ادعوا أن محددها لا بد أن يكون جسماً واحداً كروياً، أما الجسمية فلكون الجهات ذات وضع، وأما الوحدة فلعدم حصول التحديد بالاثنين، وأما الكروية فلعدم تعدد الجهتين معاً بغير الكرة وغاية ما يقال: فائدة ذلك إثبات أنه لا يجوز تعدد جهة الفوق والتحت بأن يكون كرات متعددة كل واحده منها يحدد الجهتين، وحينئذٍ لا يكون المحدد محيطاً بكل، وذلك الثابت امتناع تعدد القائم الجسماني.

قوله: (لا مدخل له في تحديد إلخ) أي ليس المراد أنه حشو مطلقاً لكون جهة ما لا تحت قائمة به، بل إنه لا يدخل في التحديد إذ لولاه لكان التحديد حاصلاً، فهو داخل في التحديد بالعرض.

أن كلاً من الجهتين هي جهة القرب، إلا أنهم لما رأوا كون الفلك مجوفاً غير مصمت كانوا يعنون العلو جهة القرب والسفل بجهة البعد.

فساد ما قيل: من أن فلك القمر يحدد جهات الأجسام القابلة للحركة المستقيمة (أو لا يحيط) بعضها ببعض (بل يكون كل منهما) خارجاً واقعاً (في جهة من الآخر **فتكون** الجهة متحدة قبلهما) حتى يمكن وقوعهما فيها (لا) متحددة (بهما والمفروض خلافه) وأيضاً **فلا يتحدد بشيء منهما إلا جهة** القرب دون البعد كما مر. فإن البعد عن الجسم إذا كان خارجاً عنه، فالبعد عنه إلى أين (فقد ثبت) بما قررناه (وجود كرة بها تتحدد الجهات) الحقيقية (محيطة بالكل) أي بجميع الأجسام ليكون سطحه الأعلى منتهى الإشارات، وجهة الفوق ومركزه الذي يتساوى بعده عنه، وتنتهي به الإشارة النازلة عنه جهة التحت (وهو المطلوب، ثم له) أي للمحدد (أحكام: منها أنه بسيط) لا مركب من بسائط متعددة (**وإلا جاز** انحلاله، واللازم باطل) فالملزوم مثله (أما الملزومية فلأن) المحدد إذا كان مركباً من بسائط متعددة كان كل واحد من أجزائه ملاقياً **بأحد جانبيه** شيئاً غير ما يلاقيه بجانبه الآخر، ولا شك أن (البسيط **يمكنه أن يلاقي بأحد طرفيه ما يلاقيه** بالآخر لتساويهما) أي تساوي

قوله: (فتكون إلخ) لأنه لا بد لكل منهما من حيز طبيعي يطلبه ويهرب عن حيز الآخر، فيكون الحيزان في جهتين حقيقتين لا يتبدلان بالاعتبار.

قوله: (وإلا جاز إلخ) يمكن أن يعارض بأنه لو كان بسيطاً لجاز عليه الانحلال واللازم باطل بيان الملازمة، لأنه لو كان بسيطاً يساوي محدبه ومقعره في الماهية، ويجوز أن يكون ما يماس محدبه ما يماس مقعره وما ذلك إلا بالانحلال والحمل أن الجسم مطلقة مقتضى كل مكان، وبعد فرض الأجزاء الكل من الجسم والحيز يحصل لكل واحد من أجزاء الجسم والحيز خصوصية، فيجوز أن يقتضي خصوصية كل جزء من الجسم خصوصة كل جزء من الحيز.

قوله: (بأحد جانبيه إلخ) أي بأحد مما جربه، لأن التساوي في المائة للأجزاء لا للأطراف.

قوله: (فلا يتحدد بشيء منهما إلا جهة القرب) وهاهنا سؤال مشهور وهو أنا سلمنا أنه لا يتحدد بشيء منهما إلا جهة القرب، لكن لم لا يجوز أن يكون جهة القرب من أحدهما مخالفاً بالنوع بجهة القرب في الآخر فيكون أحدهما مطلوباً بالطبع والآخر مهروباً عنه بالطبع أو بالعكس؟ **وأما قوله: فالبعد إلى أين قلنا**: إنما يسأل عن البعد إذا كان جهة البعد مطلوباً للأجسام بالطبع عنه، كذلك وكلاهما ممنوعان هاهنا فلا عبرة بوجوده ولا بعدمه، وإنما ذكره آنفاً في قوله: فيكون الجهة متحددة قبلهما فهو أيضاً ممنوع، فإنكم لما جوزتم أن يتحدد جهة الفوق بمحيط كرة واحدة، ويتحدد جهة السفل بمركزها ولا يلزم هناك أن يكون الجهة قبلها، لزمكم جواز أن يتحدد جهة الفوق بمحيط أحد الجسمين وجهة التحت بمحيط الجسم الآخر ولا يلزم هناك أيضاً أن يكون الجهة قبلهما، ولا يلزم ذلك أن لو كان في ذاتهما مبدأ ميل مستقيم وهو ممنوع.

قوله: (أن البسيط يمكنه أن يلاقي بأحد طرفيه ما يلاقيه) كلمة ما مع صلتها مفعول لقوله: أن يلاقي والضمير المستتر في قوله: يلاقي أو البارز في قوله: طرفيه أو المستتر في قوله:

الطرفين في الماهية فإذا لاقى أحدهما شيئاً جاز أن يلاقيه الآخر، وذلك إنما يتصور بالانحلال. (وأما بطلان اللازم فلأن ذلك) أي الانحلال (لا يكون إلا بالحركة المستقيمة) وتباعد بعض الأجزاء عن بعض. **وقد يقال: جاز أن تكون** الملاقاة بالحركة المستديرة، فلا يلزم الانحلال المستلزم للحركة المستقيمة (وهي) أعني الحركة المستقيمة (لا تكون **إلا من جهة** إلى جهة) أخرى (فتكون الجهة متحددة قبله) أي قبل المحدد حتى يمكن حركة أجزائه إليها (لا) متحددة (به هذا خلف ومنها) أي ومن أحكام المحدد (أنه شفاف) لا لون له (وكذلك سائر الأفلاك) شفافة غير ملونة، وذلك (لأنها لا تحجب الأبصار عن رؤية ما وراءها) من الكواكب، وكل ملون فإنه يحجب عن ذلك. قال الإمام الرازي: لا نسلم أن كل ملون حاجب فإن الماء والزجاج ملونان لأنهما مرئيان ومع ذلك لا يحجبان، فلأن قيل فيهما حجب عن الأبصار الكامل قلنا: وكيف عرفتم أنكم أدركتم هذه الكواكب إدراكاً تاماً (واعلم أن هذا) الذي ذكروه (لا يتمشى في المحدد، إذ ليس له وراء) حتى يرى ولا في فلك الثوابت أيضاً، إذ ليس فوقه كوكب مرئي (إلا أن يقال: لو كان) المحدد أو فلك الثوابت (ملوناً لوجب رؤيته، فنقول:) جاز أن يكون لونه ضعيفاً كلون الزجاج، فلا يرى من بعيد ولئن سلمنا وجوب رؤية لونه، قلنا: (ولم لا يجوز أن تكون هذه

قوله: (**وقد يقال إلخ**) فيه أن هذا إنما يتصور، إذا كان ذلك الجسم والأجزاء كلها كروية الشكل وتركيب الجسم منها بوقوع الفرج بينها، أما إذا كانت مضلعة الحركة كل واحد منهما، وإن كانت على نفسه يقتضي تبدل أمكنتها صغراً وكبراً ولا بالحركة المستقيمة إلى ذلك.

قوله: (**إلا من جهة**) أي من جهة حقيقية إلى جهة حقيقية، لأن المكانين المتباينين في الوضع، إما طبيعيان أو قسريان أو أحدهما قسري والآخر طبيعي، وعلى التقديرين لا بد من وقوعها في الجهة الحقيقية، كما لا يخفى.

يلاقيه راجع إلى البسيط المذكور والضمير المنصوب البارز في قوله: يلاقيه راجع إلى ما، وفي هذا المقام منع وهو أن يقال: الإمكان المذكور، وإن كان مسلماً بالنسبة إلى البسائط لكنه ممنوع بالنسبة إلى المجموع المركب من تلك البسائط، فإنه لم لا يجوز أن يكون طبيعة الكل مانعة عن حركة البسائط بوجه ما أصلاً.

قوله: (وقد يقال: جاز أن يكون إلخ) فيه بحث فإنه لا شك أن بعض الأجزاء البسيطة حينئذ كان قريباً من السطح الأعلى لذلك الفلك المركب، وأن البعض الآخر من تلك الأجزاء كان قريباً من السطح الأسفل، لذلك الفلك أيضاً، وظاهر أن ما بين السطحين المذكورين بون بعيد وأنه لا يتصور الملاقاة بين هذا البسيط الأقرب من السطح الأسفل وبين ذلك البسيط الأقرب من السطح الأعلى إلا بالحركة المستقيمة كما لا يخفى.

الزرقة) الصافية (المرئية لونه؟ لا يقال: ذلك) أي لون الزرقة (أمر يحس به في الشفاف إذا بعد عمقه، كما في ماء البحر) فإنه يرى أزرق متفاوت الزرقة بتفاوت قعره قرباً وبعداً، فالزرقة المذكورة لون يتخيل في الجو الذي بين السماء والأرض، **لأنه شفاف** بعد عمقه (لأنا نقول:) الزرقة قد تكون لوناً متخيلاً كما ذكرتم و(قد تكون أيضاً (لوناً حقيقياً) قائماً بالأجسام (وأما الدليل) القائم (على أنه لا يحدث إلا بذلك الطريق التخيلي) أي لا دليل على ذلك، فجاز أن تكون تلك الزرقة المرئية لوناً حقيقياً لأحد الفلكين (ومنها أنه) أعني المحدد (لا ثقيل ولا خفيف. لأنهما) أي الخفة والثقل (مبدأ الميل الصاعد والهابط) أو نفس هذين الميلين على اختلاف التفسيرين (وهما) يصححان حركة محلهما (بالاستقامة؛ فيقتضي) وجود الثقل أو الخفة في المحدد جواز الحركة المستقيمة عليه وذلك يستلزم (تحدد الجهة قبل) أي قبله لا به، وهذا الدليل لابتنائه على تحديد الجهة يختص بالمحدد (ولا يعم الأفلاك) الباقية (والحجة العامة) للكل (أنها متحركة بالاستدارة بدلالة الأرصاد، ففيها مبدأ ميل مستدير) بل ميل مستدير أيضاً، لأنه المقتضى القريب للحركة المستديرة (فلا يكون فيهما مبدأ ميل مستقيم لتنافيهما) أي تنافي المبدأين باعتبار تنافي الميلين لأن الميل المستقيم يقتضي توجه الجسم إلى جهة، والمستدير يقتضي صرفه عنها (وقد يمنع التنافي) بين الميلين (إذ قد يجتمعان) في جسم واحد (ويحصل باجتماعهما) فيه (حركة مركبة كالدحرجة) في الكرة (وكما في العجلة) **فإنها تتحرك على الاستقامة** والاستدارة معاً (وليست حركة الاستدارة صارفة) عن الجهة، بل هي غير مقتضية للتوجه إليها، وإن سلم التنافي **بين الميلين**، فلا تنافي بين المبدأين، ولا بين أحدهما ومبدأ الآخر، **فإن الحجر** المرمي إلى فوق فيه مبدأ

قوله: (لأنه شفاف إلخ) في الشفاء غاية الجسم السماوي مشف ينفذ فيه البصر، وهذا الحكم بديهي يحكم به العقل بمعونة الحس ولا يرد عليه شيء من الاعتراضات المذكورة، فإنه ليس المراد بالمشف ما لا لون له أصلاً، بل ما ينفذ فيه البصر ولو كان ملوناً.

قوله: (فإنها تتحرك على الاستقامة إلخ) لا يخفى أن الحركة المستديرة الاصطلاحية مشروطة بأن لا يخرج المتحرك عن حيزه، فلا حركة على الاستدارة فيها وبهذا ظهر أن الحركة المستديرة تقتضي عدم التوجه إلى الجهة لأنها غير مقتضية للتوجه إليها.

قوله: (بين الميلين) أي بين المدافعتين.

قوله: (فإن الحجر إلخ) فيه أن المراد أنه لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم طبيعياً لامتناع أن يقتضي الطبيعية الواحدة لو خليت وطبعه الأمرين المتنافيين، وإذا لم يكن طبيعياً لم يكن قسرياً لما تقرر أنه حيث لا طبع لا قسر ولا يكون في الأفلاك مبدأ ميل مستقيم لا طبيعياً ولا قسرياً.

الميل الهابط مع الميل الصاعد، ومبدؤه كما مر (ومنها أن) أي المحدد، وكذا غيره من الأفلاك (لا حار ولا بارد، قال ابن سينا:) وذلك (لتلازم الثقل مع البرودة) فإن المادة إذا اشتد بردها ثقلت، وإذا ثقلت بردت (و) تلازم (الخفة مع الحرارة) فإن المادة إذا أمعن فيها التسخين خفت، وإذا خفت سخنت، فحيث لا ثقل ولا خفة، فلا برودة ولا حرارة، وقد وقع في بعض النسخ لفظ اليبوسة بدل الحرارة، وهو سهو من القلم (ولمانع أن يمنع التلازم) بين الثقل والبرودة وبين الخفة والحرارة (مطلقاً بل) ذلك التلازم (في العناصر) فقط دون الأفلاك، فجاز أن يكون فيها حرارة أو برودة بلا خفة وثقل (فإن قال:) ابن سينا (الحرارة علة الخفة) كما أن البرودة علة الثقل (فيمتنع التخلف) فلو وجدنا في الأفلاك لترتب المعلولان عليهما (قلنا: قد يتخلف الأثر) عن العلة الفاعلية (لعدم القابل، كالحركة فإنها توجب الحرارة) في العناصر القابلة لها (والأفلاك متحركة وغير حارة، لأن مادتها غير قابلة) للحرارة عندكم، فيجوز أن تتخلف الخفة والثقل عن الحرارة والبرودة، لأن مادة الفلك لا تقبلهما، وإن كانتا مقتضيتين لهما. (وقال الإمام الرازي) في المباحث المشرقية: المعتمد في أن الفلك ليس بحار ولا بارد أن يقال: (لو كانت هي) أي الأفلاك (حارة لكانت في غاية الحرارة لوجود الفاعل) الذي هو طبيعة الفلك (والقابل) الذي هو مادته (من غير عائق) هناك لكونها بسيطة (والتالي باطل، وإلا كان الأقرب) من الفلك (أسخن كرؤوس الجبال الشامخة ولاستحالة) **أي التالي باطل لما ذكر ولاستحالة** (أن تسخن الشمس وحدها) حال طلوعها (دون السماوات) التي هي في غاية الحرارة (مع أنها) أعني السماوات (أضعاف أضعافها) إذ هي فيها كقطرة في بحر لجي. (قلنا:) في الجواب عن هذا المعتمد (مراتب السخونة مختلفة بالنوع، فربما لا تقبل مادة الفلك إلا مرتبة) ما (ضعيفة) من الحرارة، فلا تؤثر حرارته في عالمنا هذا (ثم) إن سلمنا قوة (حرارتها) قلنا: (أثر التسخين) منها (قد لا يصل إلينا) لأن الطبقة الزمهريرية مانعة له (وهو) أي الدليل المذكور (منقوض بتسخين الشمس) فإنها حارة يصل أثر تسخينها إلى العناصر، كما اعترف المستدل به مع أن الأقرب منها ليس أسخن، ثم اعترض المصنف على المعتمد اعتراضاً رابعاً، وهو قوله: (والقياس عليها) أي قياس

قوله: (ولمانع أن يمنع إلخ) هذا مدفوع لأن المدعى نفى هذه الحرارة والبرودة الموجودتين في العناصر، وأما الحرارة والبرودة المخالفتين بالحقيقة والآثار لهاتين، فلا يتعلق غرضنا بنفسهما وإثباتهما، إذ المقصود بيان مخالفة الأفلاك للعناصر بالكيفيات والآثار.

قوله: (أي التالي إلخ) يعني أن قوله: ولا استحالة عطف على قوله: وإلا لكانت بحسب المعنى.

الأفلاك على تقدير كونها حارة على الشمس في التسخين (ضعيف لأنها لا تسخن بل أشعتها) هي المسخنة إذا انعكست من سطوح الأجسام الكثيفة، ولذلك إذا انعكست) أشعتها من أمور صقيلة جداً (أحرقت) الأشياء المنعكس إليها (كما في المرايا المحرقة) **وليس** للأفلاك الحارة بالفرض أشعة تقتضي تسخيناً، واعتراضاً خامساً: أعني قوله: (وما ذكره منقوض بكرة النار لثبوتها عندهم) وإحاطتها بسائر العناصر، فلو صح الدليل المعتمد لزم أن لا تكون كرة النار حارة. وقد يقال: الطبقة الزمهريرية تقاومها، ولا يتصور مقاومتها للأفلاك المتسخنة جداً، إذ لا قدر لها بالقياس إليها كما لا يخفى (ومنها أنه لا رطب ولا يابس، لأن الرطوبة سهولة قبول التشكل) بالأشكال الغريبة (وتركه) بل هي كيفية مقتضية لهذه السهولة (واليبوسة عسرة) أي كيفية مقتضية لعسر القبول والترك (ولا يتصور ذلك) القبول والترك سواء كان بعسر أو يسر (إلا بالحركة المستقيمة) في أجزاء القابل، فوجود الرطوبة أو اليبوسة في جسم يوجب صحة الحركة المستقيمة عليه وقد عرفت امتناعها على المحدد وسائر الأفلاك، وإنما لم يجب عنه لأن فساده معلوم مما مر. (ومنها أنه لا يقبل الكون والفساد) يعني أن مادة المحدد وغيره من الأفلاك لا يصح عليها أن تخلع صورة نوعية وتلبس أخرى، بل يجب أن تكون دائماً متصورة بالصورة النوعية التي هي فيها وذلك (لأن كل جسم له حيز طبيعي) كما مر (فللصورتين) الكائنة والفاسدة لكل منهما إذا حلت في المادة وصارت جسماً مخصوصاً حيز طبيعي، (فإن اتحد حيزهما) الطبيعي (كان لجسمين حيز واحد طبيعي وإنه محال لأنهما) أي الجسمين اللذين أحد تحيزهما الطبيعي (لا يحصلان) معاً (فيه لامتناع التداخل) بين الأجسام، وإذا امتنع حصولها فيه معاً (فلا بد من خروج) ذينك (الجسمين أو أحدهما عنه) أي عن ذلك المكان الواحد الطبيعي (وهو) **أي الخروج عنه بالحركة المستقيمة**، إن كان بعد الحصول فيه، وإن كان قبل الحصول، فإذا خلي الجسم وطبيعته تحرك بالاستقامة إلى حيزه الطبيعي، **فيلزم** على التقديرين صحة الحركة

قوله: (وليس إلخ) سواء كانت مخالفة للأولى في التنوع أو موافقة كما يدل عليه آخر كلام الشارح من قوله: وإن فرض لصورتين متفقتين إلخ.

قوله: (أي الخروج عنه بالحركة المستقيمة) الباء الجارة في قوله: بالحركة ليست للسببية، كما يوهمه ظاهر العبارة وإلا لم تتناول الخروج قبل الحصول في ذلك المكان الطبيعي، بل هي هاهنا للملابسة يعني أن الخروج عن ذلك المكان ملتبس بالحركة المستقيمة سواء كان الخروج بعد الحصول في ذلك المكان أو قبله فتأمل.

المستقيمة على الفلك، وإن تعدد حيزهما الطبيعي لزم أيضاً صحة الحركة المستقيمة عليه، وذلك لأن المادة إنما تلبس الصورة الكائنة حيث تخلع الصورة الفاسدة، فإن كانت الفاسدة في مكانها جاز أن تتحرك الكائنة إلى مكان آخر طبيعي لها، وإن كانت الفاسدة في مكان الكائنة، جاز تحركها حين كانت باقية إلى مكان نفسها، وإن كانت في مكان ثالث جازت الحركة المستقيمة على كل منهما. (**والجواب:**) بعد تسليم ما مر من امتناع الحركة المستقيمة (أن الصورتين) أعني الكائنة والفاسدة (قد تقتضيان حيزاً واحداً) وليس يلزم من ذلك صحة التداخل أو الحركة المستقيمة، كما ذكرته (إذ قولك: لأنهما لا يحصلان فيه إلى آخره فرع اجتماع الصورتين) في المادة الفلكية حتى يتحصل هناك جسمان يقتضيان مكاناً واحداً، فيقال حينئذٍ: هما معاً في ذلك المكان، فيلزم التداخل أو ليس شيء منهما أو أحدهما فيه فيلزم صحة الحركة (وإنه) أي اجتماع الصورتين في المادة وتحصل جسمين منهما معاً (محال بل تعدم واحدة) من الصورتين (عند ما توجد الأخرى) منهما، فلا يكون هناك إلا جسم واحد حاصل في ذلك المكان الطبيعي في المادة قبل الفساد، كانت فيه مع الفاسدة ومعه وبعده مع الكائنة فلا يلزم شيء من المحذورين (ومما يحققه) أي يحقق ما ذكرناه من جواز اقتضاء الصورتين حيزاً واحداً (أن الصورتين مع اختلافهما) في الماهية النوعية (لا يمتنع اشتراكهما في لازم واحد وهو اقتضاء ذلك الحيز) فإن الحقائق المختلفة يجوز اشتراكها في اللوازم، **وإن فرض أن الصورتين متفقتان في الماهية** كان ذلك الجواز أظهر (ومنها أن لا يتحرك في الكم) أي لا يزداد مقدار المحدد أو غيره من الأفلاك، لا بالنمو ولا بالتخلخل ولا

قوله: (والجواب إلخ) في الشفاء أنه لا يجوز أن يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان إلا على جهة أن في جملة مكان الكل أحيازاً بالقوة؛ إن وقع فيه بسبب مخصص كان طبيعياً له كالمدة فإن أقرب حيز من الأرض يليها هو طبيعي لها. والأبعد حصوله فيه لكان يصير أيضاً أقرب، وكان طبيعياً لها وأما مكانان متباينان، فليس يمكن ذلك، فإنه مقتضى الواحد بالشخص من حيث هو واحد بالشخص اهـ. فعلم من ذلك أنه لا يجوز أن يكون بجسمين مشخصين مكان

قوله: (وإن فرض أن الصورتين متفقتان في الماهية إلخ) لا يخفى عليك أنه إذا كانت الصورتان متفقتين في الماهية لم يتصور هناك كون، وفساد لما مر أنهما لا يكونان إلا بتبدل الصورة النوعية المتخالفة في الماهية فلعله أراد بها مجرد تبدل الصورة نوعية كانت أو شخصية أو أراد بالماهية هاهنا ما يتناول الماهية المشتركة، أعني الجنس، لكن حينئذٍ لم يكن وجه قوله: كان ذلك بالجواز أظهر ظاهراً كما لا يخفى.

ينتقص أيضاً، لا بالذبول ولا بالتكاثف. (أما **محدبه** فإذ لو ازداد، لكان ثمة مكان خال ينتقل) محدب المحدد (إليه) ويملؤه ذلك الزائد (وقد علمت أن ما وراءه عدم محض) فلا يتصور هناك مكان خال (ولو انتقص) محدب المحدد (لزم خلو مكانه إذ ليس ثمة شيء ينتقل إليه بدله) ليشغله، فيبقى خالياً. (وأما مقعره فلأنه مثل المحدب) في الماهية (للبسائط) أي بساطة الفلك المحدد (فيمتنع عليه ما يمتنع على المحدب) من الازدياد والانتقاص (لأن حكم الشيء حكم مثله، فكذا محدب المحوى) المماس لمقعر المحدد لا يزداد ولا ينتقص (لعدم المكان) فلا يتصور ازدياده (وامتناع الخلاء) فلا يتصور انتقاصه، (فكذا مقعره) المساوي لمحدبه، وهكذا مسوق الكلام (إلى أن يستوعب الأفلاك، ولا يخفى عليك أن امتناع حركة المحدب) أي محدب المحدد بالزيادة أو النقصان (ليس له لذاته) حتى يجب مشاركة مقعره له في ذلك، بل لأنه ليس وراءه مكان ولا شيء يملأ مكانه (فلا يجب) حينئذ (مشاركة مقعره له) في امتناع الحركة، بل يجوز أن يزداد مقعره وينتقص محدب المحوى بمقدار ازدياده، وأن ينتقص ويزداد محدب المحوى بحيث يملأ مكانه (و) لا يخفى أيضاً (أنه) أي الدليل المذكور (لا يتأتى في سائر الأفلاك) لابتنائه على البساطة ولم نثبت إلا في المحدد، فلو امتنع ازدياد محدب الثامن وانتقاصه مثلاً لم لم يلزم مثل ذلك في مقعره لجواز تركبه من بسائط مختلفة الحقائق والأحكام. فإن قلت: يلزم من ازدياد مقعره التداخل، ومن انتقاصه الخلاء، قلت: هذا اللزوم ممنوع لجواز انتقاص محدب السابع وازدياده، وهذا الذي أوردناه من الاعتراض إنما هو على رأيهم. (وأما على رأينا فالمنع) على دليلهم (ظاهر لجواز الخلاء) وراء العالم بل مطلقاً، فيجوز ازدياد محدب الفلك الحاوي للكل، إذ هناك مكان يشغله، ويجوز انتقاصه وخلو مكانه، (و) على تقدير امتناع الخلاء. نقول:

واحد بالشخص، وإلا لزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصي، لأن كل واحد من الجسمين مع شرائط حصوله في ذلك الحيز المعين علة تامة له وذلك ممتنع سواء كان بالاجتماع أو بالبديهة، إلا إذا كان وجود أحدهما بحيث يمتنع وجوده بالآخر على ما مر في مباحث العلة.

قوله: (أما محدبه إلخ) الأظهر على ما في شرح الإشارات أن الحركة الكمية لا تتحقق إلا بالحركة المستقيمة للأجراء، والمحدد يمتنع عليه وكذلك سائر الأفلاك لأن فيها مبدأ الحركة المستديرة، فلا يكون فيها مبدأ الحركة المستقيمة، وأما ما ذكره المصنف ففيه بحث، لأن المحدد لا مكان له بمعنى السطح، بل له وضع فإذا تحرك في الكم يحصل له وضع غير ما كان، لأنه يملأ مكاناً عند الازدياد، ويخلو مكان عند الانتقاص. نعم لو كان المكان بمعنى البعد المجرد كان خلوه عن الشاغل محالاً.

(لجواز خلق الله تعالى جسماً في مكانه) على تقدير انتقاصه، فلا يلزم خلاء (ومنها أن فيه) أي في المحدد وكذا في سائر الأفلاك (مبدأ ميل مستدير) اعلم أن أصحاب الأرصاد لما رأوا حركة الكواكب، واعتقدوا أن تلك الحركة لا يجوز أن تكون للكواكب أنفسها حكموا بأن الأفلاك متحركة على الاستدارة، وأن فيها مبدأ ميل مستدير قطعاً، كما مرت إليه الإشارة، وكان ذلك طريقاً آنياً، وأما الطبيعيون، فإنهم ذكروا طريقاً لمياً، فقالوا: في الفلك مبدأ ميل مستدير (لأن أجزاءه) المفروضة فيه (متساوية) في تمام الماهية (للبساطة) الموجبة لذلك التساوي (فلا يكون) اختصاص البعض (من تلك الأجزاء بحيزه) المعين (دون الآخر) أي دون الحيز الآخر الذي فيه البعض الآخر (أولى من عكسه) وكذا الكلام في وضعه المخصوص مقيساً إلى الوضع الآخر الذي عليه البعض الآخر والحاصل أن نسبة كل جزء إلى جميع أحياز الأجزاء، وأوضاعها على السواء، وحينئذ (فإما أن لا يحصل كل جزء) أي شيء من الأجزاء (في حيز ما من تلك الأحياز) ولا على وضع ما من تلك الأوضاع (وأنه محال أو يحصل الكل في الكل) أي كل جزء من الأجزاء في كل واحد من الأحياز، وعلى كل واحد من الأوضاع (إما معاً وإنه محال) لاستحالة أن يكون جزء واحد في حالة واحدة في أحياز متعددة، وعلى أوضاع متقابلة. (وإما بدلاً، وذلك) أي الحصول على سبيل البدل، وهو أن ينتقل جزء إلى مكان جزء آخر ووضعه (يقتضي كونه) أي كون الفلك (متحركاً بالاستدارة) ويستلزم أن يكون فيه مبدأ ميل مستدير، وربما قالوا:

قوله: (**أولى من عكسه**) إن أراد عدم الأولوية نظراً إلى الماهية النوعية للأجزاء فمسلم عدم. وإن أراد عدم الأولوية مطلقاً فممنوع لجواز أن يكون الأولوية ناشئة من خصوصية كل واحد من أجزاء الجرم بالقياس إلى كل واحد من أجزاء الحيز.

قوله: (**في وضعه إلخ**) وهو الهيئة التي تعرض بحسب نسبة أجزائه إلى ما هو داخل فيه وهو محاذاتها له كذا في شرح الإشارات.

قوله: (**وربما قالوا إلخ**) تفصيله ما في الإشارات من أن أحوال الجسم لا تخلو، إما أن يجب بحسب طبعه أو لا يجب، بل يمكن والواجب طبعه لا يمكن أن يتبدل أو يزول وغير الواجبية إنما يحصل للجسم بحسب علل فاعلية تقتضيه، وتلك الأحوال قابلة للتبدل، فالزائل بالنظر إلى طباع الجسم، وليس لقابله بهما بالنظر إلى عللها ما دامت مانعة عن التبدل والزوال، وإذا كانت الحال في الموضع والوضع هذه أمكن انتقال الجسم عنها باعتبار طبعه فأمكن أن يزيل

قوله: (**وإلا امتنعت حركة المستديرة**) إذ لو لم يمتنع حركته المستديرة يلزم من فرض وقوعه أن تكون الحركة مع الفائق كهي لا معه، وقد مر دليل بطلانه وقد مر أيضاً ضعف هذا الدليل.

اختصاص كل جزء من الفلك بوضع وحيز معينين، إما أن يكون واجباً أو جائزاً، لا سبيل إلى الأول، **لأن الأمور المتساوية في الماهية يستحيل أن يجب لبعضها ما لا يجب لبعض آخر منها فتعين الثاني**، وهو يقتضي صحة انتقال كل واحد من تلك الأجزاء إلى وضع الآخر وحيزه، وذلك بالحركة المستديرة، فهي على الفلك جائزة **ففيه مبدأ ميل مستدير، وإلا امتنعت حركة المستديرة، وكل ما فيه مبدأ ميل مستدير فهو متحرك على الاستدارة** لوجوب وجود الأثر عند وجود المؤثر **(والإشكال عليه)** أي على الوجه الأول المذكور في الكتاب **(فإنه بناء على البساطة ولم تثبت)** البساطة بما ذكرتموه **(لغير المحدد من الأفلاك)** فيقصر دليلكم هنا عن مُدَّعاكم **(وإن سلم)**

قاسر عن ذلك الموضع والوضع فكان في ذلك الجسم مبدأ ميل بالطبع للحجة المذكورة. اهـ قوله: للحجة المذكورة إشارة إلى ما ذكره سابقاً من أن مافيه ميل طبيعي لا يقبل ميلاً قسرياً، وإلا لزم مساواة حركة عدم المعاوق مع حركة ذي المعاوق.

قوله: (لأن الأمور المتساوية إلخ) فيه ما مر من أن الاستدلال الأول من الاستحالة بالنظر إلى ماهيتها النوعية مسلمة الاستحالة مطلقاً ممنوع لجواز أن يجب لبعضها ما لا يجب لآخر باعتبار خصوصية ذلك البعض.

قوله: (ففيه مبدأ ميل مستدير) أي بالفعل.

قوله: (وإلا امتنعت إلخ) أي إن لم يكن فيه مبدأ ميل مستدير بالفعل امتنع عليه الحركة نظراً إلى ذاته، وقد ثبت أنها ممكنة عليه، وذلك لأن ما لا ميل طبيعياً فيه لا يقبل حركة من خارج أصلاً. قال في الشفاء بعد بيان ما لا ميل له، لا يقبل الحركة من خارج أن كل جسم يطرأ عليه ما لم تكن مبدأها فيه بالطبع بل يصدر عنه بسبب خارج أو نفس مواصلة يتحرك بحسب الفصل، ويحدث ميل في الجسم وليس أن يتحرك الجسم عن ذلك، إلا وفيه ميل متقدم، وعلى ما بينا اندفع الاعتراض الآتي في كلام الشارح رحمه الله تعالى من أن صحة الحركة عليه تستدعي صحة وجود الميل لا وجوده.

قوله: (وكل ما فيه مبدأ ميل مستدير) أي مع عدم المانع عما لا يقتضيه لا عن ذاته، فإن الفلك لكونه بسيطاً لا يمكن أن يكون في طبعه مبدأ الميل المستدير وما يعوقه ولا عن غيره، لأن المانع عن الحركة المستديرة هو الميل المستقيم، لأن الحركات البسيطة منحصرة في ثلاث حركات من المركز وحركة عليه، وليس الأفلاك ما فيه ميل مستقيم وبما حررناه اندفع الإشكال الثاني الذي أورده الشارح من أن وجود الأثر قد يتخلف عن المؤثر لوجود المانع.

قوله: (وإن سلم إلخ) هذا ليس بوارد عند التأمل في الاستدلال، لأن خلاصته إنه قابل للحركة المستديرة، وكل ما هو قابل ففيه مبدأ الميل المستدير، وكل ما فيه مبدأ الميل المستدير فهو متحرك بالاستدارة، واللازم منه أن يكون متحركاً بالاستدارة مطلقاً، وأما خصوصية جهة الحركة والقطبين والسرعة والبطء، فهو سبب الحركة بخصوصيته له مع ذلك، وإن لم تكن

ثبوت البساطة في الكل قلنا: هي لا تقتضي الحركة بالاستدارة، بل تقتضي عدمها لأن البسيط إذا تحرك كذلك (فإما أن يتحرك إلى جميع الجهات) أي الجوانب دفعة واحدة (وأنه محال أو إلى بعضها) دون بعض (وإنه ترجيح بلا مرجح) كما أن سكونه كذلك عندكم، (وأيضاً) إذا تحرك البسيط على الاستدارة (فلا بد) هناك (من قطبين) معينين (ساكنين و) من (دوائر) مخصوصة متفاوتة جداً في الصغر والكبر (ترسمها الأجزاء) والنقط المفروضة فيما بينهما (حولهما بحركات مختلفة اختلافاً عظيماً (بالسرعة والبطء مع استواء جميع النقط) المفروضة (فيه) أي في البسيط (وصلاحيتها للقطبية) والسكون ورسم الدائرة الصغيرة أو الكبيرة بالحركة البطيئة أو السريعة (وأنه ترجيح بلا مرجح) كما لا يخفى على ذي بصيرة (فلا يمكن إسناد ذلك) أي تعيين بعض النقط للقطبية وبعضها لرسم الدائرة (إلى) فاعل (موجب بالذات لأنه لا تخصيص) من الموجب (إلا لمرجح معد للقابل) فينتقل الكلام إليه (و) أيضاً نسبته إلى جميع (الأجزاء سواء) فلا يتصور منه تخصيص وتعيين فيما بينها (بل إلى مختار) يفعل ما يشاء بمجرد إراداته من غير احتياج إلى داعٍ مرجح كما مر. (وإذا وجب الرجوع بالآخرة إلى فعل المختار فليعترفوا به أولاً، فإنه يخفف عنهم كثيراً من المؤونات) التي تلزمهم لإثبات قواعدهم الحكمية خصوصاً في أحكام الأفلاك، فإن تلك المؤونات مبنية على كون الواجب موجباً بالذات، فإذا قيل: إنه مختار سقطت، وأما الإشكال على الوجه الثاني: فهو أنه أيضاً مبني على البساطة فيرد عليه ما ورد على الأول مع شيء زائد هو أن صحة الحركة المستديرة تستلزم صحة وجود مبدأ الميل المستدير لا وجوده بالفعل، وأن وجود المؤثر قد يتخلف عنه الأثر لوجود المانع (ومنها أنه ليس فيه مبدأ ميل مستقيم لمنافاته للميل المستدير) كما مر. (وقد عرفت ما فيه) وهو أنه لا منافاة بينهما لاجتماعهما في الكرة المدحرجة والعجلة (ومنها أنه قيل: هو) أي المحدد وحده هو (المتحرك بالحركة اليومية) حركة ذاتية (وهو المحرك لجميع الأفلاك) الباقية

معلومة لنا بالشعبين في شرح الإشارات المختصرة أن اختصاص أحد الأوضاع الفلكية بأن يستدير عليه الفلك من سائر ما يجب أن يكون بحسب مخصص عائد إلى محرك إذ المتحرك بسيط، فهو توجيه العقل، وإن لم يعرف وجه التخصيص على سبيل التبعية بحكم المشاهدة لكونها بمنزلة جزء من حيث أحاط بها، وقوي عليها حتى صار المجموع بمنزلة كرة واحدة، وإلا ففي الحركة الوضعية بمحركة المحاط بحركة المحيط ليس بلازم إذا كان المحاط في تحت المحيط كالخارج المركز من الممثل كذا في شرح المقاصد.

(معه) على سبيل التبعية (في اليوم بليلته دورة تامة تقريباً) لا تحقيقاً لأن دورته تتم قبل تمام اليوم بليلته بزمان قليل، فإن الشمس إذا كانت محاذية لجزء من المحدد وتحرك ذلك الجزء نحو المغرب وتحركت الشمس بحركتها الخاصة نحو المشرق، فإذا عاد ذلك الجزء إلى مكانه فقد تم الدور، ولم تعد الشمس حينئذٍ بحركة الكل إلى محاذاة ذلك المكان، **لأنها قطعت قوساً نحو المشرق**، فإذا دار المحدد ريثما عاد الشمس إلى وضعها الأول، فقد تم اليوم بليلته (وهو الفلك الأعظم) المحيط بجميع الأجسام لتحديده الجهات (وحركته) السريعة اليومية (تسمى الحركة الأولى) فإنها تشاهد أولاً من حركات الأفلاك لأنها أظهرها إذ بها الليل والنهار وطلوع الكواكب وغروبها، ولذلك لا تخفى على الحيوانات وكل كرة تحركت في مكانها على الاستدارة فلا بد لها من قطبين ساكنين ومن منطقة يكون حركتها أسرع فلذلك قال: (وقطباها) أي قطبا هذه الحركة أو الكرة (قطبا العالم) لأن العالم الجسماني هو المحدد، وما في ضمنه (ومنطقته) أعني أعظم دائرة تفرض في منتصف القطبين بحيث يتساوى بعدها عنهما تسمى معدل النهار (لسبب ستقف عليه) في مباحث الأرض (وهي) **أي المنطقة** المسماة بالمعدل (حيث) يكون (لجميع الكواكب فيه طلوع وغروب) **ولا يكون** هناك شيء منها أبدى الظهور ولا أبدى الخفاء (تكون ملازمة لسمت الرأس) مارة به **وهو دويرة** تامة من الأرض تسمى خط الاستواء كما ستعرفه (بخلاف الشمس فإنها) لا تلازم سمت الرأس في خط الاستواء بل (تميل

قوله: (ولا يكون إلخ) مجرد توضيح لما تقدم.

قوله: (وهو دويرة تامة) الضمير راجع إلى حيث لجميع الكواكب فيه طلوع وغروب أي دائرة صغيرة تامة على وجه الأرض حاصلة من فرض معدل النهار قاطعة لكرة العالم.

قوله: (لأنها قطعت قوساً نحو المشرق) وذلك القوس في كل يوم بليلته تكون أقل من قدر درجة واحدة بمقدار اثنين وخمسين ثانية وأربعين ثالثة، وذلك لأنهم ذكروا أن الخارج المركز للشمس كان يقطع بحركته الخاصة من المغرب إلى المشرق في كل يوم بليلته تسعاً وخمسين دقيقة وثماني ثوان وعشرين ثالثة من أجزاء منطقة البروج درجاتها، وسيجيء في الكتاب تفسير الدرجة والدقيقة والثانية والثالثة، بإذن الله تعالى.

قوله: (وهي أي المنطقة إلخ) هي مبتدأ خبره قوله: تكون ملازمة إلخ وحيث للمكان وضمير فيه راجع إلى هذا المكان. وكذا قوله: هناك إشارة إلى هذا المكان وكذا ضمير هو في قوله: وهو دورة راجع إلى هذا المكان. يعني أن في هذا المكان دورة تامة من الأرض موازية لمعدل النهار وتسمى هذه الدورة خط الاستواء ومعدل النهار في هذا المكان يكون سامتاً لرأس أهله

هناك تارة إلى الشمال متباعدة عن سمت الرأس) في تلك المواضع (قليلاً قليلاً إلى غاية ما ثم ترجع) من تلك الغاية (متقاربة إليه قليلاً قليلاً حتى تسامت ثم تميل إلى الجنوب كذلك) أي متباعدة عن سمت الرأس إلى غاية ما مساوية للغاية الأولى ثم ترجع منها متقاربة إليه قليلاً قليلاً حتى تسامته (هكذا) حالها (دائماً) إذ تميل تارة أخرى إلى الشمال إلى تلك الغاية ثم ترجع وتميل إلى الجنوب وتعود أبداً إلى مثل الحالة الأولى (فعلم) من ذلك (أن مدار الشمس مائل عن معدل النهار ليس) واقعاً (في سطحه) وإلا لم يمل عن المعدل شمالاً وجنوباً (والشمس إذا قارنت كوكباً ما من) الكواكب (الثابتة خلفته إلى المغرب، فعلم) من هذا (أن لها حركة) خاصة من المغرب (إلى المشرق أسرع من حركة الثوابت) يعني حركتها الخاصة كما ستعرفها (بها تدرك) الشمس (الثوابت التي تكون في جهة المشرق منها ثم تتجاوزها مخلفة إياها إلى المغرب وتفرض دائرة موازية لمدارها **في الفلك الأعظم** قاطعة لجميع ما تحتها) من الأفلاك وغيرها (كأنها) أي كأن تلك الدائرة الموازية القاطعة (مدار الشمس) التي يتحرك عليها مركزها (انبسطت) إلى سطح الفلك الأعلى وانقبضت إلى ما تحتها (وتسمى) الدائرة المذكورة (منطقة البروج) لمرورها بأوساط البروج (وفلك البروج) إطلاقاً لاسم الفلك على الدائرة (ومنطقة الحركة الثانية) لأن منطقة الفلك الثامن المتحرك بالحركة الثانية **في سطح هذه الدائرة** (وإنها) أي الدائرة الموازية (تقطع معدل النهار بنصفين) على نقطتين متقابلتين لأنهما دائرتان عظيمتان

وهناك يكون دورة الفلك دولابياً. ولا يكون في الفلك كوكب ولا نقطة إلا وهو يطلع ويغرب سوى قطبي العالم وما يقرب منهما من الكواكب والنقط وسيجيء تمام الكلام إن شاء الله تعالى.

قوله: (خلفته) أي جاوزته وتركته خلفها يعني أن الشمس حينئذٍ جاوزت ذلك الكوكب إلى جانب المشرق ثم تركته خلفها في جانب المغرب. وإن كانت حركة ذلك الكوكب إلى جانب المشرق أيضاً.

قوله: (في الفلك الأعظم) متعلق بقوله: ويفرض وأصل مدار الشمس كان في الفلك الرابع لكن يفرض في الفلك الأعظم دائرة موازية لهذا المدار وهي المسماة بمنطقة البروج كما ذكره.

قوله: (في سطح هذه الدائرة). إضافة السطح هاهنا من قبيل إضافة العام إلى الخاص. وقد عرفت أن هذه الدائرة كانت مفروضة في الفلك الأعظم وأما منطقة الفلك الثامن فهي مفروضة في نفس الفلك الثامن فيكون سطح هذه الدائرة حاصلة في سطح تلك الدائرة كما ذكره. وقوله: وإنها تقطع معدل النهار يعني أنها تقطعه لا على زوايا قائمة بل على زوايا حادة. كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

(وكذلك كل دائرتين عظيمتين تفرضان في كرة) فإنه يجب تقاطعهما على التناصف لما بين في الأكر (والتقاطع) بين منطقة البروج ومعدل النهار (يكون على نقطتين مشتركتين) بينهما (وتسميان نقطتي الاعتدال) لاستواء الليل والنهار في جميع نواحي الأرض إذا حلت الشمس فيهما سوى موضعين هما تحت القطبين (فما تتجاوزه الشمس) من هاتين النقطتين (إلى الشمال) من المعدل (هو الاعتدال الربيعي) لأنه مبدأ الربيع في معظم المعمورة (وما تتجاوزه إلى الجنوب) من المعدل (هو الاعتدال الخريفي)، لأنه مبدؤه في معظم المعمورة أيضاً (ويفرض على منتصفها) أي منتصف منطقة البروج فيما بين الاعتدالين (في كل جانب) من الشمال والجنوب (نقطة وهي) حيث تكون غاية البعد بين المنطقتين (تسميان) أي هاتان النقطتان المفروضتان على المنتصفين (نقطتي الانقلابين فالتي في طرف الشمال) من المعدل هي (انقلاب الصيفي) لأن الشمس إذا حلت فيها انقلب الزمان صيفاً في أكثر المواضع المعمورة (والتي في طرف الجنوب) من المعدل (هي الانقلاب الشتوي) لانقلاب الزمان إلى الشتاء في تلك المواضع (وبهذه النقط الأربع) أعني الاعتدالين والانقلابين (تنقسم منطقة البروج أربعة أقسام متساوية) تكون مدة قطع الشمس واحداً منها فصلاً من الفصول الأربعة التي للسنة في معظم

قوله: (سوى موضعين إلخ) أحدهما تحت القطب الشمالي والآخر تحت القطب الجنوبي فإن حركة الفلك الأعظم فيهما أحوط الانطباق القطبين على سمتي الرأس والقدم فيهما بحركة الشمس.

قوله: (في معظم المعمورة) احتراز عن خط الاستواء فإنهما مبدآن للصيف فيه.

قوله: (أكثر المعمورة) احتراز عن خط الاستواء فإنه ينقلب الزمان فيه شيئاً إذا حلت الشمس فيهما في تلك المواضع أي المواضع التي انقلب الزمان فيهما صيفاً.

قوله: (معظم المعمورة) احتراز عن خط الاستواء فإن مدة قطع الشمس واحداً من تلك الأقسام فيه فصلان كما سنقف عليه.

قوله: (تنقسم منطقة البروج) المتوهمة على سطح الفلك الأعلى كما يدل عليه سياق كلام المصنف وهو المصرح به في نهاية الإدراك وشرح التذكرة.

قوله: (سوى موضعين هما تحت القطبين) فإن هذين الموضعين لا يستوي الليل والنهار بل قد يكون الشمس بحيث لا تغيب شهوراً وقد تكون بحيث لا تظهر شهوراً وسيجيء تفصيل الكلام في مباحث خط الاستواء وقوله: فيما يتجاوزها فالنقطة التي تتجاوزها الشمس.

قوله: (ويفصل بين كل قسمين دائرة) فيكون هذا الأنصاف المعتبرة هاهنا اثني عشر نصفاً من دوائر الست العظام المذكورة وما بين كل نصفين من هذه الأنصاف قسم واحد وهو المسمى بالبروج.

المعمورة (ثم قسموا **كل قسم**) من الأقسام الأربعة (ثلاثة أقسام متساوية فيكون المجموع) أي مجموع منطقة البروج منقسماً إلى (اثني عشر قسماً) وتوهموا ست دوائر عظام تتقاطع على قطبي البروج وتمر كل واحدة منها برأسي قسمين متقابلين من تلك الأقسام وحينئذٍ (**يفصل بين كل قسمين**) منها (نصف **دائرة**) من تلك الدوائر (فيحيط بها) أي بالأقسام كلها (ست دوائر) كما عرفت (وسموا كل قسم) من الاثني عشر (برجاً ثم قسموا كل برج **ثلاثين قسماً** سواء وسموها **درجاً** وقسموا كل درجة ستين قسماً سواء وسموها دقائق و) قسموا (الدقائق) أي كل واحدة منها (ستين قسماً) متساوية (وسموها ثواني وهكذا) قسموا الثواني وسموها (ثوالث) وقسموا الثوالث (و) سموها (روابع فما زاد) مما يمكن اعتباره من الكسور، **وكما أن كل قطعة من منطقة البروج** واقعة بين نصفي دائرتين تسمى برجاً **كذلك القطع الواقعة** من سطح الفلك الأعلى بين أنصاف تلك الدوائر على هيئة جراب البطيخ تسمى بروجاً. فعلى هذا يكون طول كل برج فيما بين المغرب والمشرق ثلاثين درجة **وعرضه مائة وثمانين درجة** (وأخذوا أسماء البروج) الاثني عشر المشهورة (من صور **تخيلوها من**) **وصل الخطوط** بين (كواكب) من الثوابت (كانت موازية لها حين التسمية، وإنها) أي تلك الصور المتخيلة (تزول) عن موازاة البروج (بالحركة البطيئة التي للثوابت والأسماء بحالها فإن البروج أقسام للفلك التاسع) ولا شك أن تلك الصور على الفلك الثامن فلا بد من خروجها **عن الموازاة** بحركته البطيئة فكان

قوله: (كل قسم إلخ) اي كل ربع من ارباع منطقة البروج المتوهمة على سطح الفلك الأعلى.

قوله: (ثلاثين قسماً) بناءً على ان أكثر الكسور يخرج منه صحيحاً فيسهل الحساب.

قوله: (درجاً) كالشمس يظهر فيها ويهبط وأجزاء سائر الدوائر تسمى أجزاء.

قوله: (وكما أن كل قطعة من منطقة إلخ) كما يدل عليه كلام المصنف. فإنه قال: سموا كل قسم برجاً.

قوله: (كذلك القطع الواقعة) هذا هو الإطلاق المشهور وقد صرح بإطلاقين في التذكرة.

قوله: (وعرضه مائة وثمانون درجة) يعني أن عرض ما بين القطبين، فعلى هذا يكون طول كل برج سدس عرضه ستة أمثال طوله.

قوله: (تخيلوها من وصل الخطوط) يعني إذا وصلنا الخطوط بين الكواكب في فلك الثوابت كنا نتخيل هناك صوراً يكون بعضها في صورة الحمل وبعضها في صورة الثور إلى غير ذلك على ما فصلوا في كتبهم.

المناسب تغيير الأسماء إلا أنهم لم يغيروها **كيلا يؤدي** إلى الالتباس (وابتدؤوا) في اعتبار البروج وافتتاح الدور (بما يلي الاعتدال الربيعي من جانب الشمال) لأن الشمس إذا وصلت إلى هذا الاعتدال ظهر في المركبات من أنواع النباتات نشو ونماء وبدا فيها مبادئ الثمار فهو أولى بالاعتبار إلى أن يتم الدور بما يليه من جانب الجنوب **فصارت** ثلاثة منها) أي من البروج (بين نقطتي الاعتدال الريعي والانقلاب الصيفي، هي الحمل والثور والجوزاء وتسمى بروجاً ربيعية لأن الربيع) في معظم المعمورة (عبارة عن زمان كون الشمس فيها، وثلاثة) منها (بين الانقلاب الصيفي والاعتدال الخريفي هي السرطان والأسد والسنبلة وتسمى بروجاً صيفية لمث ما مر، وثلاثة) منها (بين الاعتدال الخريفي والانقلاب الشتوي هي الميزان والعقرب والقوس وتسمى بروجاً خريفية، وثلاثة) منها (بين الانقلاب الشتوي والاعتدال الربيعي وهي الجدي والدلو والحوت وتسمى بروجاً شتوية، وهذا الترتيب) الذي ذكرناه فيما بين البروج (يسمى التوالي وهو من المغرب إلى المشرق) وإنما اعتبروه كذلك إذ المقصود ضبط حركات الكواكب أعني حركاتها الخاصة وهي من المغرب إلى المشرق (وعكسه يسمى خلاف التوالي وهو من المشرق إلى المغرب، ثم توهموا دائرة مارة بالأقطاب الأربعة أعني قطبي معدل النهار وقطبي فلك البروج **وسموها بهذا الاسم**، ولا بد أن تمر) هذه الدائرة (بغاية البعد بين المنطقتين) كما بين في الأكر

قوله: (من خروجها عن الموازاة) كما في زماننا هذا فإن كوكب الحمل وهو السرطان بلغ إلى الدرجة الثالثة والعشرين منه وسيبلغ إلى بروج الثور، وقد نفى في صورة التوءمين في بروجها أقدامهما وفيه دلالة أن العلم الذي استفاد منه اليونانيون من معرفة حركة الثوابت محدث إذ لو كان قديماً لاستحال أن ينقل كواكب صورة البروج ومع دور فضلاً عن دور أو أكثر ولم يعلموا أنها متحركة على ما تقدم من أن القدماء يعتقدونها ثابتة وقد قيل: إن وقت هبوط آدم عليه السلام من الجنة كان قلب الأسد في الجوزاء أو نسر الطائر في العقرب والعيوق في أوائل الحمل كذا في النهاية.

قوله: (كيلا يؤدي) إلى الالتباس في ضبط أمر الحركات.

قوله: (فصارت إلخ) أي صارت دائرة ثالثة بعد المنطقتين.

قوله: (وسموها بهذا الاسم) أي سموها بالدائرة المارة بالأقطاب الأربعة وقد يطلق عليها اسم المارة وحده كما ذكره بقوله: فإذا تقاطعت كذلك إلخ يعني أن كل دائرة إذا تقاطعت كذلك أي قاطعت على قوائم دائرتين. وجب أن يكون قطباها موضع تقاطعهما ووجب أيضاً أن يكون هي مارة بأقطابهما الأربعة وهاتان الدائرتان اللتان قاطعتهما هذه الدائرة كذلك، إما أن تكونا متقاطعتين على قوائم كدائرة نصف النهار ودائرة أول السماوات فإنهما متقاطعتان على

(فمن المعدل) تمر (بالانقلابين ومن المنطقة بنظيرهما). والصحيح عكس ذلك لأن الانقلابين على منطقة البروج كما صرح به فنظيراهما على المعدل. ولا يخفى عليك أن هذه الدائرة هي إحدى الدوائر الست المذكورة في قسمة البروج إلا أنها امتازت عن سائرها بمرورها بالأقطاب وغايتي البعدين فصارت بعد المنطقتين ثالثة للدوائر العظام (وقطبا هذه الدائرة الاعتدالان إذ يجب أن يقعا) أي قطباها (في الدائرتين) أي المنطقتين (لأنها مقاطعة لهما على قوائم) لمرورها بأقطابهما (وكل دائرة تقاطع أخرى على قوائم فيكون قطب كل) منهما (نقطة من الأخرى) فإذا قاطعت كذلك دائرتين كالمارة وجب أن يكون قطباها واقعين في كل منهما (والواقع فيهما) أي في منطقتي المعدل وفلك البروج (هو موضع تقاطعهما وهما الاعتدالان) فيكونان قطبين للمارة بالأقطاب الأربعة (وتوهموا دائرة أخرى) من العظام (تمر بقطبي معدل النهار وجزء ما من منطقة البروج أو بكوكب) من الكواكب (وسميت) هذه الدائرة (دائرة الميل) إذ يعرف بها ميل أجزاء منطقة البروج عن المعدل الذي ينسب إليه الاستقامة كما قال: (والقوس الواقعة من هذه الدائرة بين المعدل وبين ذلك الجزء من المنطقة ميل ذلك الجزء) عن المعدل وأعظم ميول أجزائها هو ميل الانقلابين (و) القوس (الواقعة منها بينه) أي بين المعدل (وبين الكواكب) يعني وبين طرف خط يخرج من مركز العالم إلى سطح الفلك الأعلى ماراً بمركز الكواكب (بعده) أي بعد الكوكب عن المعدل وهذه الدائرة **أعم مطلقاً من الدائرة المارة بالأقطاب** (وتوهموا دائرة أخرى من العظام مارة بقطبي منطقة البروج وبجزء ما من) أجزاء (معدل النهار) أيضاً (أو بكوكب ما، وسموها دائرة العرض والقوس الواقعة منها بين المنطقة وبين ذلك الجزء) من المعدل (أو ذلك الكوكب عرض ذلك الجزء

قوائم وقد قاطعتهما دائرة الأفق على قوائم أيضاً كما سيجيء إن شاء اللّه تعالى، وإما أن تكونا متقاطعتين لا على قوائم كمنطقتي المعدل وفلك البروج فإنهما كانتا متقاطعتين لا على قوائم على ما سيجيء لكن الدائرة المارة قاطعتهما على قوائم كما ذكره.

قوله: (أعم مطلقاً من الدائرة المارة بالأقطاب) فإنها دائرة ميل الانقلابين.

قوله: (أو بكوكب إلخ) أورد كلمة أو هاهنا دون الواو تنبيهاً على أن في دائرة الميل يعتبر مرورها تارة بجزء من أجزاء المنطقة وتارة يعتبر مرورها بكوكب من الكواكب ولم يعتبر فيها مرورها بكوكب من الكواكب ولم يعتبر فيها مرورها بالجزء والكوكب معاً كما توهم، ولما كان المعتبر في دائرة العرض مثل ما ذكر هاهنا أورد هناك أيضاً كلمة أو فقال: أو بكوكب ما ولم يقل بكوكب ما بالواو.

أو الكوكب) أما أن تلك القوس هي عرض الكواكب عن منطقة البروج فصحيح بلا شبهة وأما كونها عرض ذلك الجزء من المعدل عنها، ففيه أنه وإن كان صحيحاً بحسب المعنى إلا أن الاستقامة كما أشرنا إليها منسوبة إلى المعدل فلا يقال : إنه مائل عن منطقة البروج ولا يقال لأجزائه أنها ذوات ميول أو عروض عنها ومن ثمة تراهم يسمون تلك القوس **عرض جزء من المنطقة عن المعدل** ويسمونها أيضاً الميل الثاني له عن المعدل **وهذه الدائرة أيضاً أعم** مطلقاً من المارة بالأقطاب (فهي) أي الدوائر المذكورة (خمس دوائر) عظام (توهموها) على الفلك (لا بالنسبة إلى السفليات ثلاثة) منها (متحددة بالشخص، هي معدّل النهار والمنطقة والمارة بالأقطاب الأربعة) أما وحدة الأوليين بالشخص **فظاهرة، وأما وحدة الثالثة كذلك** فلما بين في الأكر من أنه يستحيل أنه تتقاطع **دائرتان عظيمتان** على نقطتين بينهما أقل من نصف الدور فلا

قوله : (عرض جزء من المنطقة عن المعدل) كلمة من هاهنا تبعيضية وكلمة عن متعلقة بقوله : عرض جزء وقوله : الميل الثاني. وأما الميل الأول فهو قوس من دائرة الميل على ما مر والضمير في له راجع إلى ذلك الجزء. وقوله : عن المعدل متعلق بالميل.

قوله : (وهذه الدائرة أيضاً أعم إلخ) فإن الدائرة المارة مثل الثاني تطرد الانقلابين.

قوله : (فظاهرة) لامتناع تعدد المنطقة لفلك واحد كما يشهد به التخيل الصحيح فإن هاهنا دائرة واحدة تتحرك بحركة قطبيها حد قطبي المعدل، لا دائرتان تنطبقان تارة وتفترقان أخرى في شرح التذكرة للحصري وكذا تماسها عليهما أي القطبين محال وإلا لزم إحاطة المستقيمين بسطح وكذا الانطباق ببعض سطح أحدهما على بعض سطح الأخرى فما بين القطبين محال وإلا لزم اتصال شرط واحد مستقيم ليسا في سمت واحد.

قوله : (وهذه الدائرة أعم مطلقاً إلخ) فإن هذه الدائرة عند حركة الكوكب أو الجزء إذا حصلت في موضع بحيث يكون هي هناك مارة بالأقطاب الأربعة كانت متحدة مع المارة بالأقطاب الأربعة فإذا تجاوزت عن هذا الموضع بحركة الكوكب أو الجزء لم يكن حينئذ متحدة مع المارة ثم إذا وصلت الموضع المذكور ثانياً كانت متحدة مع المارة ثانياً، وهكذا الكلام في كون دائرة العرض أعم مطلقاً من المارة.

قوله : (وأما وحدة الثالثة كذلك) أي بالشخص فلما بين إلخ. نعم كانت هذه الدائرة الثالثة بحيث تتحرك مارة بالأقطاب الأربعة على قطبي معدل النهار وتتحرك قطباها اللذان هما الاعتدالان على محور المعدل أيضاً. وتتحرك قطبا المنطقة أيضاً بالحركة اليومية على قطبي المعدل وهذه الحركة اليومية لا تنافي الوحدة الشخصية كما لا يخفى.

قوله : (دائرتان عظيمتان) وإنما قال عظيمتان لأن الدائرتين إذا كانت إحداهما صغيرة والأخرى عظيمة يجوز تقاطعهما على نقطتين بحيث يكون بعد ما بين النقطتين أقل من نصف

يتصور أن تمر دائرتان بالأقطاب الأربعة لأن البعد بين القطبين الذين في جهة واحدة أقل من أربعة وعشرين جزءاً فلا يجوز تقاطعهما عليهما. وأما توهم الانطباق فيما بينهما ثم الافتراق فالتخيل الصحيح شاهد ببطلانه (واثنتان) منها (متحدتان بالنوع لا يتناهى أشخاصهما وهما دائرتا الميل والعرض) فإنهما يتعددان بحسب النقط المفروضة على منطقة البروج وسطح الفلك وتلك النقط غير متناهية لامتناع الجزء الذي لا يتجزأ (وكل واحدة منهما قد تنطبق) وتتحد (بالمارة بالأقطاب) وذلك (إذا كان الكوكب) الذي **له بعد** عن المعدل أو عرض عن المنطقة (**أو الجزء**) الذي له ميل أول أو ميل ثان واقعاً (عليها) أي على المارة، وقد نبهناك على أن المارة داخلة في كل واحد من إحدى دائرتي الميل والعرض (وتوهموا) على الفلك أيضاً (خمس دوائر أخر بالنسة إلى السفليات حديها **الدائرة الفاصلة بين النصف الظاهر**

قوله: (أو الجزء إلخ) اي النصفين تقريباً فإن النصف الظاهر أكثر من الخفي بمقدار نصف قطب الأرض وقامة الرائي يتميز نقطتي الأفق لنقطتي المعدل، وفي عرض تسعين متحدان ولا محذور في خروجه إذ هي في عرض تسعين لا يتعين في الوضع فلا يترتب عليه الفوائد الباعثة على اعتبارها.

دور. وقوله: فلا يتصور أن تمر دائرتان أي دائرتان عظيمتان على ما مر آنفاً. وقوله: بين القطبين أحدهما قطب المعدل والآخر قطب فلك البروج. وقوله: أقل من أربعة وعشرين جزءاً أي درجة فيكون حينئذٍ بعد ما بين القطبين اللذين في جهة واحدة أقل من برج واحد وإذا كان بعد ما بين القطبين اللذين في جهة واحدة أقل من برج واحد كان أقل من نصف دور بمقدار خمسة بروج وستة عشر درجة. فكيف يتصور تقاطع العظيمتان على القطبين المذكورين. قوله: فلا يجوز تقاطعهما عليهما الضمير في تقاطعهما راجع إلى الدائرتين المارتين بالأقطاب والضمير في عليهما راجع إلى القطبين المذكورين والضمير في بينهما راجع إلى القطبين أيضاً. وقوله: شاهداً ببطلانه أي ببطلان هذا التوهم وذلك لأن الدائرتين إذا كانتا منقطتين ومتحدتين فيما بين القطبين المذكورين يلزم ميلهما أو ميل أحدهما عن الانطباق إلى الافتراق فيلزم اعوجاجهما معاً عن سمتهما إلى الجانبين أو اعوجاج أحدهما عن سمتة إلى جانب هذا خلف.

قوله: (له بعد) هو قوس مخصوص من دائرة الميل كما مر. وقوله: أو عرض وهو قوس مخصوص من دائرة العرض كما مر أيضاً. وقوله: الذي له ميل أول أي هو ميل أول للجزء ميلاً ميلاً عن المعدل. وقوله: أو ميل ثان أي قوس هو ميل ثان للجزء أيضاً ميل عن المعدل كذلك على ما اختاره الشارح آنفاً وميل عن المنطقة على ما اختاره المصنف هناك.

قوله: (الدائرة الفاصلة بين النصف الظاهر إلخ) الظاهر أن هذا تفسير للأفق الحقيقي لأن الدائرة الفاصلة بين النصف الظاهر وبين النصف الخفي من الفلك والأرض معاً بحيث يكون

والنصف الخفي من الفلك وتسمى) هذه الدائرة (دائرة الأفق) ولا شك أن الظهور والخفاء أمران بالإضافة إلى سكان بقعة من بقاع الأرض فيكون الأفق بملاحظة السفليات (وتختلف بحسب) اختلاف (البقاع) فإن كل بقعة على الأرض لها أفق على حده (وقطباها سمت الرأس والقدم) في تلك البقعة (وأربعة) من هذه الخمس (تمر بقطبيها) أي بقطبي الأفق فتكون هي أيضاً بملاحظة السفليات. (فالثانية:) منها (تمر بقطبي الأفق وبقطبي معدل النهار وهي دائرة وسط السماء) وتسمى دائرة نصف النهار لأن منتصف النهار هو حين وصول الشمس إليها فوق الأفق، كما أن منتصف الليل هو حين وصولها إليها تحته (وتفصل) هذه الدائرة (بين الصاعد والهابط من الفلك وبين النصف الشرقي والغربي منه) فإن الكوكب إذا طلع من الأفق يتزايد ارتفاعه شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ نصف النهار فهناك غاية ارتفاعه عن الأفق وإذا انحط منها يتناقص ارتفاعه إلى غروبه، وإذا غرب ينحط عن الأفق متزايداً انحطاطه إلى أن يبلغ نصف النهار تحت الأرض، فهناك غاية انحطاطه عنه، ثم إنه يأخذ في التقارب منه متناقصاً انحطاطه إلى أن يبلغ الأفق من جهة الشرق ثانياً، فمن غاية الانحطاط تحت الأفق إلى غاية الارتفاع فوقه على خلاف توالي البروج هو النصف الصاعد من الفلك بالقياس إلى الحركة الأولى ويسمى النصف الشرقي أيضاً. ومن غاية الارتفاع إلى غاية الانحطاط هو النصف الهابط منه والنصف الغربي أيضاً. (وقطباها نقطتا المشرق والمغرب من الأفق) أعني نقطتي تقاطعه مع المعدل وذلك لمرورها بأقطابهما فيما يمران بقطبيهما لما مر. (والثالثة:) منها (تمر بقطبي الأفق و) تمر أيضاً (بقطبي هذه) الدائرة (أعني وسط السماء) المسماة في المشهور بنصف النهار فتكون مارة بسمتي الرأس والقدم وبنقطتي المشرق والمغرب (وتسمى) هذه

....

قطباها سمت الرأس وسمت القدم وليست هي إلا الأفق الحقيقي. وأما الأفق الحسي فهي دائرة فاصلة بين ما يرى من الفلك وما لا يرى وتعبرت على وجهين أحدهما أن تكون هي دائرة منبسطة على وجه الأرض موازية للأفق الحسي بحيث يكون بعد ما بينهما مقدار نصف قطر الأرض، والثاني أن يفرض خط خارج من الناظر إلى موضع من الفلك كالمشرق مثلاً ثم يدار رأس ذلك الخط من ذلك الموضع إلى أن يعود إلى ذلك الموضع فيتخيل من حركة هذا الخط على هذا الوجه دائرة لا يتعين موضعها من الفلك بل ربما كانت منطبقة على الأفق الحقيقي وربما كانت واقعة فوقه وربما كانت واقعة تحته وكذا حاله بالنسبة إلى الأفق الحسي المذكور أولاً ثم لا يذهب عليك أن أكثر الأحكام المتعلقة بالأفق إنما هو مبني على الأفق الحقيقي كما ستنبه عليه بإذن الله تعالى.

الدائرة الثالثة (دائرة أول السماوات) لأن الكوكب إذا كان على هذه الدائرة لم يكن له سمت كما ستعرفه، وتسمى أيضاً دائرة المشرق والمغرب لمرورها بنقطتيهما (وتفصل) هذه الدائرة (بين النصف الشمالي والنصف الجنوبي من الفلك وقطباها نقطتا الشمال والجنوب من الأفق) أعني نقطتي تقاطعه مع نصف النهار. (والرابعة:) من هذه الخمس (تمر بقطبي الأفق وبقطبي المنطقة) فتكون أبداً مقاطعة لهما على قوائم بخلاف نصف النهار، **فإنها قد تقطع المنطقة لا على زوايا قوائم** (وتسمى) هذه الدائرة (دائرة السمت و) دائرة (**عرض إقليم الرؤية**) لأن القوس الواقعة منها **بين الأفق وقطب منطقة البروج** أو بين قطب الأفق ومنطقة البروج تسمى عرض إقليم الرؤية (و) تسمى أيضاً دائرة (وسط سماء الرؤية لأنها تفصل بين نصفي فلك الثوابت وفيه

قوله: (وعرض إقليم الرؤية) تشبيهاً له بعرض البلد.

قوله: (فهو سماء الرؤية) ولهذا سمي إقليم الرؤية.

قوله: (قد تقطع المنطقة لا على زوايا قوائم) وذلك إذا لم ينطبق دائرة نصف النهار على المارة بالأقطاب. اعلم أن المارة بالأقطاب تكون منطبقة على نصف النهار في كل يوم بليلته مرتين، وبيانه إذا تحرك الفلك الأعلى بالحركة اليومية تحرك قطبا المنطقة على قطبي المعدل، وتحرك أيضاً الدائرة المارة تبعاً لحركة قطبي المنطقة فإذا وصل هذان القطبان إلى جزأين من دائرة نصف النهار أحدهما، أي أحد الجزأين تحت الأفق والآخر فوقه، كانت المارة ح منطبقة على نصف النهار وكانت هذه الدائرة أعني دائرة السمت منطبقة على نصف النهار وكانت هذه الدائرة أعني دائرة السمت منطبقة على نصف النهار أيضاً فح كان نصف النهار مقاطعاً للمنطقة على زوايا قوائم فإذا زال القطبان عن ذينك الجزأين من دائرة نصف النهار ولم يكن نصف النهار حينئذٍ قاطعاً للمنطقة على زوايا قوائم إذ هو حينئذٍ لم يكن ماراً بالقطبين وكل دائرة عظيمة مقاطعة للأخرى إذا لم يكن مارة بقطبيها كان تقاطعهما لا على زوايا قائمة.

قوله: (بين الأفق وقطب منطقة البروج) أي إذا وقع قطب المنطقة على جزء من الأفق في جانب الجنوب مثلاً. لم يتصور هناك قوس بين الأفق وبين قطب المنطقة إذ المفروض أنه لم يقع بينهما المفارقة بعد، ثم إذا فارق قطب المنطقة بالحركة اليومية عن ذلك الجزء من الأفق يتصور القوس بين الأفق وبين قطب المنطقة وكذا إذا كان قطب أفق من الآفاق واقعاً على جزء من منطقة البروج لم يتصور هناك قوس بين ذلك الأفق وبين منطقة البروج وهو ظاهر. أما إذا كان قطب أفق من الآفاق واقعاً على جزء من سطح الفلك غير جزء منطقة البروج فيتصور هناك قوس بين قطب الأفق ومنطقة البروج، إذا عرفت هذا فالقوس الأصغر الواقع من دائرة السمت من قطب المنطقة وبين الجزء الأقرب إليه من أجزاء الأفق يسمى عرض إقليم الرؤية دون القوس الأطول منها بين الجزء الأبعد وبين ذلك القطب وكذا القوس الواقع منها بين قطب الأفق وبين الجزء الأقرب إليه من أجزاءالمنطقة عرض إقليم الرؤية أيضاًكما ذكره فتأمل.

كواكب) كثيرة (مرئية) **فهو سماء الرؤية** وهذه الدائرة في وسطها. (والخامسة:) منها (تمر بقطبي الأفق وبكوكب ما) أي وبرأس خط خارج من مركز العالم إلى سطح الفلك ماراً بمركزه (وتسمى دائرة الارتفاع) والانحطاط (إذ قوس منها) واقعة (بين الأفق وبين الكوكب من جانب المشرق ارتفاعه، من جانب المغرب انحطاطه) والصواب أن القوس الأولى ارتفاعه الشرقي، والثانية ارتفاعه الغربي وأما الانحطاط فهو قوس منها تحت الأفق إما في جانب الغرب أو الشرق، والقوس الواقعة من الأفق بين تقاطعه مع دائرة الارتفاع وبين إحدى نقطتي الشرق والغرب تسمى بالسمت فإذا انطقبت دائرة ارتفاع الكوكب على دائرة أول السماوات لم تكن له قوس سمت لمرورها حينئذٍ بنقطتي المشرق والمغرب (وهذه الدائرة عند غاية ارتفاع الكوكب تنطبق بدائرة وسط السماء) أعني نصف النهار، وكذا الحال عند غاية انحطاطه ففي كل دورة بالحركة الأولى تنطبق دائرة الارتفاع على نصف النهار مرتين وانطباقها عليها إنما يكون (إن لم يكن) الكوكب (على دائرة أول السماوات و) تنطبق هذه الدائرة (عليها) أي على أول السماوات (إن كان) الكوكب (عليها) وحينئذٍ لم يكن للكوكب سمت كما عرفت وهذا الانطباق إنما يظهر إذا لم يكن الكوكب في احدى الغايتين. وأما إذا فرض أنه في إحداهما مع كونه على دائرة أول السماوات كما إذا كان على سمت الرأس أو القدم. **فإنه يجوز اعتبار انطباقها على كل واحدة من نصف النهار وأول السماوات** (وهذه الدوائر) الخمس الأخيرة وحدتها نوعية ولكل واحدة منها أشخاص كثيرة غير محصورة لكن ثلاث منها لا تتغير في كل بقعة) بل كل واحدة منها **لا تكون في بقعة واحدة متعددة** بل شخصاً واحداً (وهي دائرة الأفق ووسط

قوله: (فإنه يجوز اعتبار انطباقها على كل واحدة من نصف النهار، وأول السماوات) أما انطباقها على أول السماوات فظاهر إذ المفروض ان الكوكب يكون متحركاً على أول السماوات، وأما انطباقها على نصف النهار فلأنه يصدق على نصف النهار أيضاً أنها دائرة تمر بقطبي الأفق وبمركز ذلك الكوكب. ولا اعتبار بحركة الكوكب على أول السماوات حتى لو فرضنا ان الكوكب قد تحرك فيما بين دائرتين نصف النهار وأول السماوات ثم وصل إلى سمت الرأس أو القدم لزم انطباق دائرة الارتفاع على الدائرتي المذكورتين معاً مع ان حركة الكوكب هناك لم تكن على إحداهما. ثم لا يذهب عليك ان هذه الدائرة عند وصول الكوكب إلى سمت الرأس أو القدم تكون أيضاً منطبقة على دائرة السمت. إلا انه لم يعتبر انطباقها عليها لأن دائرة السمت لم تكن متقررة في بقعة ما أصلاً بخلاف دائرتي نصف النهار وأول السماوات، فتأمل.

قوله: (لا تكون في بقعة واحدة متعددة) وأما تعددهما باعتبار تعدد أشخاص تلك البقعة

السماء وأول السماوات واثنتان منها تتغيران) في بقعة واحدة آناً فآناً وهي دائرة الارتفاع فإنها تتغير (لحركة الكواكب ودائرة وسط سماء الرؤية) فإنها تتغير (لحركة قطبي منطقة البروج بتحريك المعدل لهما) حول قطبيه (بالحركة اليومية فهذه) الدوائر العشر العظام وغيرها وما يبتنى عليها (أمور موهومة لا وجود لها في الخارج ولا حجر) من جهة الشرع (في مثلها ولا تتعلق باعتقاد ولا يتوجه نحوها إثبات وإبطال) فلم يكن بنا حاجة إلى ذكرها في كتابنا هذا (إلا أنا أوردناها) فيه (لتقف على مقصدهم) في علم الهيئة (وإذا رأيته محض تخيلات أوهن من بيت العنكبوت لم يهلك) أي **لم يفزعك** (سماع هذه الألفاظ ذوات القعاقع). القعقعة صوت السلاح ونحوه من الأمور اليابسة، وفي المثل ما يقعقع لي بالشنان يعني أن هذه الألفاظ أصوات لا طائل تحتها كأصوات الأسلحة ونحوها من الجمادات هذا ما ذكره. **ولقائل أن يقول**: لا شك أن الكرة إذا تحركت على مركزها من غير أن تخرج عن مكانها فلا بد أن ينفرض فيها نقطتان لا حركة لهما أصلاً، وهما القطبان وأن ينفرض فيما بينهما دائرة عظيمة هي في حلق الوسط بينهما وتكون الحركة عليها سريعة وهي المنطقة وأن ينفرض من جنبتيها دوائر) صغار موازية لها تكون الحركة عليها بطيئة بالقياس إليها بطئاً متفاوتاً جداً. فما هو أقرب إلى القطب يكون أبطأ مما هو أقرب إلى المنطقة ولا شبهة أيضاً في أن الكرات إذا أحاط بعضها ببعض أمكن أن تكون حركاتها بحيث تتقاطع مناطقها إذا اعتبرت في كرة واحدة منها وحينئذ ينفرض هناك بين المنطقتين نقطتا تقاطع ونقطتا غاية البعد بينهما، فهذه وأمثالها وإن لم تكن

قوله: (ولقائل أن يقول إلخ) ما ذكره قدس سره حتى إلى قوله ينضبط بهذه الأمور أحوال الحركات فإن ضبطها موقوف على صنعة الآلات الرصدية من غير غلط ونصبها في دائرة نصف النهار تحقيقاً. وإحساس الكواكب عند وصولها بتدقيق النظر من غفلة وعدم الخلط في الحساب واجتماع هذه الأمور على التحقيق متعسر بل متعذر. ولذا اختلف الإرصاد في ضبط حركة الكواكب سيما حركة عطارد فإنها ليست متشابهة لا عند مركز العالم ولا عند خارج مركزه وضبط الإقبال والإدبار، نعم إنهم بذلوا الوسع في ضبطها بقدر الإمكان وأما الاطلاع عليها على ما هو في نفس الأمر فكلا.

بناء على أن سمت رأس هذا الشخص وسمت قدمه يغاير سمت رأس الشخص الآخر وسمت قدمه فلا اعتبار لذلك القدر من التعدد.

قوله: (لم يفزعك) الإفزاع الإخافة. وقوله: بالشنان الشن بفتح الشين المعجمة وتشديد النون القربة الخلق والجمع الشنان وقوله: من يزدريها أي من يستحقرها.

موجودة في الخارج لكنها أمور موهومة متخيلة تخيلاً صحيحاً مطابقاً لما في نفس الأمر كما تشهد به الفطرة السليمة وليست من المتخيلات الفاسدة كأنياب الأغوال وجبال الياقوت والإنسان ذي الرأسين وينضبط بهذه الأمور أحوال الحركات في السرعة والبطء والجهة على الوجه المحسوس والمرصود بالآلات وينكشف بها أحكام الأفلاك والأرض وما فيها من دقائق الحكمة وعجائب الفطرة، بحيث يتحير الواقف عليها في عظمة مبدعها قائلاً: ﴿ربنا ما خلقت هذا باطلاً﴾ [آل عمران: ١٩١]، وهذه فائدة جليلة تحت تلك الألفاظ يجب أن يعتنى بشأنها ولا يلتفت إلى من يزدريها بمجرد العصبية الباعثة على ذلك والله المستعان على كل حال.

[المقصد الثالث: في فلك الثوابت]

(في فلك الثوابت قد زعموا أن لها) أي للثوابت مع كونها متحركة بالحركة اليومية تبعاً لفلك الأفلاك (حركة) خاصة بها (بطيئة) جداً (وإنها تتم الدورة في ثلاثين ألف سنة) هذا قول قد اشتهر فيما بين العامة ولا أصل له عند أصحاب الأرصاد (وقيل:) إنها تتم الدورة (في ستة وثلاثين ألف سنة) بناء على أن بطليموس وجد بالرصد أنها **تقطع في كل مائة سنة جزءاً واحداً** وقيل: تتم الدورة في ثلاثة وعشرين ألف سنة وسبعمائة وستين سنة بناء على ما وجده المتأخرون من أنها تقطع درجة واحدة في كل ست وستين سنة. وقيل: تتمها في خمسة وعشرين ألف سنة ومائتي سنة بناء على أن جماعة من محققي المتأخرين وجدوها تقطع جزءاً واحداً في كل سبعين سنة. وهذا هو الموافق **للرصد الجديد** الذي بمراغة وإنما حكموا بإتمام الدورة فيما ذكر من المدد (إذ قد أحس منها بحركة بطيئة بالرصد) على وجوه مختلفة كما عرفتها (واعتقادهم أنها تتم الدورة) لدوامها على زعمهم (فقدروا بالحساب تمام الدور في هذه المدة) المختلف فيها كما لخصناه (وإنما سميت) ما عدا السبعة السيارة من الكواكب (بالثوابت إما لبطء حركتها فلا نحس) إلا بتدقيق النظر في أحوالها المعلومة بأرصاد بينها مدد طويلة. ولذلك اختفت على الأوائل حتى زعموا أن الأفلاك ثمانية وأن الحركة اليومية لكرة الثوابت. (وأما إثبات

قوله: (تقطع في كل مئة سنة جزءاً واحداً) فهي تقطع في كل ثلاثة آلاف سنة برجاً واحداً.
قوله: (للرصد الجديد) قيل: هو الرصد الذي تولاه نصر الدين الطوسي بمراغة.

أوضاعها بعضها من بعض) في القرب والبعد والمحاذاة (ولنختم هذا البحث بفائدتين تنفعانك فيما) سيأتيك (بعد) من اختلاف حركات السيارات في الرؤية سرعة وبطئاً واستقامة ورجوعاً إذ لا بد لهذا الاختلاف من أصل يستند إليه. (الأولى: الفلك الموافق المركز ما مركزه مركز العالم وهو مركز الأرض ويكون له) أي للموافق المركز سطحان محيطان به من داخل وخارج هما محدبه) وهو المحيط به من خارج (ومقعره) وهو الذي يقابله (و) الفلك (الخارج المركز فلك محيط بالأرض ليس مركزه مركزها بل يقع) أي يميل مركزه (إلى جانب منها) أي من مركز الأرض (ويكون) الفلك الخارج المركز (في ثخن فلك آخر ويسمى) ذلك الفلك الآخر (المائل). هذا إنما يصح في خارج القمر فإنه في ثخن فلك موافق المركز مسمى بالمائل وما عداه من السيارات سوى عطارد خوارجها في ثخن أفلاك موافقة المراكز مسماة بالممثلات، وأما عطارد فله خارجان أحدهما في ثخن الممثل والآخر في ثخن الخارج الأول كما ستعرفه. (وينقسم) ذلك الفلك الآخر بواسطة كون الخارج في ثخنه (إلى قسمين): أحدهما حاوٍ للخارج والآخر محوله (ويسميان بالمتممين) إذ بانضمامهما إلى الخارج يتم الفلك الكلي الذي ذلك الخارج جزء منه (هما) ليسا متساويين في الثخن بل هما (آخذان من غلظ) هو (بقدر خروج مركزه عن مركز العالم يتدرج) ذلك الغلظ (إلى دقة) أي ينتقص شيئاً فشيئاً ويدق (حتى ينتهي بنقطة مماسة للخارج) المركز (من أحدهما) وهو المتمم الحاوي (لمحدبه) أي محدب الخارج (ومن الآخر) وهو المتمم المحوى (لمقعره) أي مقعر الخارج (متبادلين) حال من المستتر في آخذان أي هما يأخذان في ذلك الغلظ المتدرج المنتهي إلى ما ذكر حال كونهما متبادلين (في الغلظ والدقة فيكون غلظ كل) من المتممين (في مقابلة الدقة من الآخر بحيث يكون حجم مجموع) المحوى (الداخل) في الخارج (و) الحاوي (الخارج) عنه معاً (في جميع الأجزاء سواء) لأن دقة أحدهما تنجبر بغلظ الآخر (ويكون في الوسط منهما) أي من المتممين (حجمهما سواء) أي يكون حجم وسط كل منهما مساوياً لحجم وسط الآخر كما أن غلظ كل منهما ودقته تساوي غلظ الآخر ودقته. (ويكون مقعر الداخلين) المحوى (موازياً لمحدب الخارجين) الحاوي (و) يكون (مركزهما) أي مركز المقعر والمحدب المتوازيين (واحداً هو مركز العالم) وهذا إنما يصح إذا كان الخارج في ثخن فلك موافق المركز، وأما إذا كان في ثخن خارج آخر كأحد خارجي عطارد، فإن مركز السطحين المتوازيين يكون حينئذٍ مركز الخارج الآخر، وهذه

الأحكام المتعلقة بالمتممين كلها صحيحة سوى الحكم بأن غلظ كل منهما يساوي مقدار خروج المركز إذ الصواب أن غلظ كل منهما ضعف ذلك المقدار كما قام عليه البرهان ويشهد له أيضاً التخيل الصحيح ممن له أدنى مسكة. (والتدوير عبارة عن كرة) سوى الكوكب غير شاملة للأرض بل (مركوزة في ثخن فلك بحيث يماس محدبه بنقطة، ومقعره بأخرى وحينئذٍ يكون قطره بقدر ثخن) ذلك (الفلك ولا يتصور له) أي للتدوير (مقعر) إذ لا حاجة بنا إلى مقعره فيفرض أنه كرة مصمتة (ويتحرك مركزه بحركة الفلك الذي هو في ثخنه دائر أحوال مركز العالم ويرسم) التدوير (بمركزه) المتحرك بتلك الحركة (دائرة مركزها مركز) الفلك (الحامل) للتدوير (إن كان) الحامل (موافقاً) في المركز لمركز العالم كانت تلك الدائرة كذلك (وإن كان) الحامل (خارجاً) كانت الدائرة أيضاً خارجة المركز. الفائدة (الثانية) الفلك (الموافق المركز يقطع) هو بل المتحرك بحركته (عند مركز الأرض) الذي هو

قوله: (إذ الصواب إلخ) هذا إنما يرد لو كان المراد من الحيز ما يخرج أما إذا كان بمعناه المصدري، وتكون المعنى بمقدار يحصل بخروج مركزه مركز العالم وهو ضعف ما بين المركزين فلا كما لا يخفى.

قوله: (كما قام عليه البرهان) بيانه أنا إذا فرضنا أن ا ب ج محدب فلك يكون الخارج في تحته وده ومقعره فمن وإلى أدا أو من إلى ب ومن ذ إلى ج يكون حجم ذلك الفلك.

قوله: (سوى الحكم بأن غلظ كل منها إلخ) يمكن أن يقال في تصحيح كلام المصنف إن معنى قوله: بقدر خروج المركز أي بحسب خروج المركز، وإن أحدهما ناظر إلى الآخر لا على معنى أن غلظ كل من المتممين يساوي مقدار خروج المركز حتى يرد عليه اعتراض الشارح. وبالجملة إن غلظ المتمم يكون ناظراً إلى خروج المركز، فإن كان ذلك المقدار مثلاً كان غلظ المتمم مثلى قطر الأرض. وهكذا يكون غلظ المتمم ضعف مقدار خروج المركز يظهر ذلك الأشكال المرسومة في الإدراك لتصوير الأفلاك الخارجة المركز فارجع إليها وسيجيء زيادة بيان إن شاء الله تعالى.

قوله: (وإن كان الحامل إلخ) اعلم أن حامل التدوير يكون شاملاً للمائل وسائر المتمثلات والخوارج المركز فلا يرد ما يقال: إنه لا يكون الحامل إلا ما هو خارج المركز فيلزم أن يكون قوله: إن كان الحامل موافقاً في المركز مجرد تقدير لم يكن مطابقاً لما هو في نفس الأمر إذ ليس لنا في نفس الأمر حامل يكون موافقاً في المركز. ولك أن تقول أيضا: إنه يمكن أن يبنى هذا الكلام على القول بأن الشمس لم يكن لها خارج المركز بل كان لها فلك التدوير فقط فعلى هذا يكون حامل التدوير موافق المركز البتة على ما سيجيء إن شاء الله تعالى.

قوله: (بل المتحرك) وجه هذا الإضراب ظاهر، ثم إن المتحرك بحركة الكوكب يمكن أن

مركزه (في أزمنة متساوية قسياً متساوية) من محيط الدائرة التي يتحرك عليها ذلك المتحرك (ويحدث) عند مركز الأرض (زوايا متشابهة) أي متساوية لأن الحركة البسيطة الواقعة على نهج واحد تقتضي ذلك (ولا يختلف) المتحرك على الموافق (منه) أي من مركز الأرض (قرباً وبعداً) بل يكون دائماً متساوي البعد عنه، لأنه مركز الدائرة التي تتحرك عليها (فلا يحس فيه) أي في المتحرك على الموافق (بسرعة وبطء) لا في مركز الأرض **إن فرض هناك إحساس** ولا فيما هو في حكمه كوجه الأرض بالقياس إلى الأفلاك العالية **إذ لا قدر** لنصف قطر الأرض بالنسبة إليها. (وأما الخارج من المركز فإنه لا يختلف منه) أي من مركز نفسه (قرباً وبعداً أو أنه يقطع حول مركز نفسه قسياً وزوايا متشابهة) **لما عرفت في الموافق** (لكنها) أي حركة الخارج (تختلف بالنسبة إلى مركز العالم لأن أحد نصفيه) أي نصفي الخارج (وهو الذي فيه مركز العالم أقرب إلينا وغاية القرب) منا (عند نقطة في وسطه) أي وسط هذا النصف (بها) أي بتلك النقطة (يماس) هذا النصف أو الخارج (مقعر المائل) **أراد به** الفلك الذي يكون الخارج في ثخنه كما مر. (وتسمى) هذه النقطة (الحضيض والنصف الآخر) من الخارج (أبعد منه) أي من النصف الأول بالقياس إلينا (وغاية البعد) بيننا وبينه (عند نقطة وسطه بها يماس محدب المائل وتسمى)

قوله: (**إذ لا قدر إلخ**) بخلاف فلك الشمس وما تحته فإن للأرض بالنسبة إليها قدراً فيتفاوت قرباً وبعداً بقدر نصف قطر الأرض.

يكون كوكباً وأن يكون فلك تدوير وأن يكون نقطة من النقط المعتبرة فيما بينهم. وقوله: عند مركز الأرض أي حول مركز الأرض.

قوله: (**إن فرض هناك إحساس**) إنما قال: إن فرض لأن الإنسان لم يكن ساكناً عند المركز فضلاً عن أن يكون هناك إحساس. وقوله: إذ لا قدر لنصف قطر الأرض بالنسبة إليها يعني أنه لو كان لنصف قطر الأرض بالنسبة إلى الأفلاك العالية قدر لزم أن يحصل لنا الإدراك بالسرعة عند كون ذلك المتحرك فوق الأفق والإدراك بالبطء عند كونه تحت الأفق لأن ذلك المتحرك لا بد أن يكون أقرب بالنسبة إلينا عند كونه فوق الأفق وأن يكون أبعد عند كونه تحت الأفق ويدل على بطلان اللازم كون الليل والنهار متساويين عند حلول الشمس في الاعتدالين، فتأمل.

قوله: (**لما عرفت في الموافق**) هو قوله: لأن الحركة البسيطة الواقعة على نهج واحد يقتضي ذلك.

قوله: (**أراد به**) أي أراد بالمائل الفلك الذي يكون الخارج في ثخنه ليندرج فيه الممثلات أيضاً كما مر.

هذه النقطة (الأوج فيرسم) الخارج والمتحرك بحركته في مقدار من الزمان (وهو في النصف الأوجي قوساً وزاوية أصغر) **أما القوس فبحسب الرؤية وأما الزاوية فبحسب نفس الأمر** (فيرى) ذلك المتحرك (أبطأ و) يرسم في ذلك المقدار (من الزمان في النصف الحضيضي قوساً وزاوية أكبر) على قياس ما تقدم (فيرى المتحرك أسرع) لأنه إذا اتحد زمان حركتين واختلف مسافتهما كانت الحركة التي مسافتها أطول لا محالة أسرع. (وأما التدوير) فحيث لم يكن شاملاً للأرض (فتكون حركته **في أحد نصفيه** إلى التوالي من حامله) أي موافقة لحركته في الجهة فإذا تحرك متحرك بحركة التدوير في ذلك النصف وتحرك مركز التدوير أيضاً بحركة الحامل كانت الحركتان إلى جهة واحدة (فيكون المحسوس) في ذلك المتحرك (مجموع حركته) أي حركة التدوير (وحركة حامله فيرى أسرع و) تكون حركته (في النصف الآخر إلى خلاف التوالي) من حامله (فيكون المحسوس) في ذلك المتحرك (فضل حركة حامله علي حركته فيرى إبطاء بل ربما ساواه) أي ساوى التدوير حامله (في) الحركة بحسب (الحس) فلا يبقي الحركة الحامل فضل (فيرى) ذلك المتحرك (واقفاً) في جزء من أجزاء منطقة البروج غير خارج عن محاذاته مدة (وربما زاد) التدوير (عليه) أي على حامله في الحركة (فيرى) ذلك المتحرك (راجعاً) عن الجهة التي كان متحركاً إليها إلى

قوله: (أما القوس فبحسب الرؤية) لأن الشيءالواحد إذا كان قريباً يرى كبيراً وإذا كان بعيداً يرى صغيراً.

قوله: (وأما الزاوية فبحسب نفس الأمر) لأن الزاوية التي ضلعاها أطول أصغر من الزاوية التي ضلعها أقصر وإن كان وترا هما متساويين.

قوله: (في أحد نصفيه) وهو النصف الأعلى من المتحيز والنصف الأسفل في القمر والشمس على رأس التدوير.

قوله: (بل ربما إلخ). وذلك إنما يكون في المتحيزة واقعاً لأن الحامل بحركته جر إلى التوالي والتدوير جر إلى خلاف التوالي فتحيز في موضع واحد من الفلك البروج كانه لا يتحرك.

قوله: (وربما زاد التدوير عليه) وذلك أيضاً في المتحيزة.

قوله: (أما القوس فبحسب الرؤية) أي لا بحسب نفس الأمر فإن قسى الفلك لا يختلف في نفس الأمر على ما مر. وقوله: وأما الزاوية فبحسب نفس الأمر وذلك لأن القوس الواحد إذا كان وتراً لزاويتين بحيث يكون ضلعا إحداهما أطول من ضلعي الأخرى لزم أن تكون الزاوية التي ضلعاها أطول أصغر في نفس الأمر من التي ضلعاها أقصر كما لا يخفى.

قوله: (في أحد نصفيه) وهو النصف الأسفل منه مثلاً. وقوله: في النصف الآخر وهو النصف الأعلى منه مثلاً. وقوله: على حركته متعلق بقوله: فضل.

جهة مقابلة لها (ولأنه) أي التدوير (يتدرج) المتحرك عليه (من سرعة) في النصف الموافق للحامل (إلى بطءٍ) في النصف الآخر وذلك على التقدير الأول. وهو أن لا يكون هناك مساواة ولا زيادة لحركة التدوير (فتكون بينهما) أي بين السرعة والبطء (حركة وسطى لأنه يرجع) إلى خلاف التوالي (بعد الاستقامة) إلى التوالي (ويستقيم) أيضاً (بعد الرجوع)، وذلك على تقدير زيادة حركة التدوير (فيكون كل منهما) أي من الاستقامة والرجوع (محفوفاً بوقوفين) أحدهما منتهى الاستقامة ومبدأ الرجوع، والآخر بالعكس (وأيضاً فأحد نصفي التدوير أبعد منا فيرى القوس المقطوع منه) أي من النصف الأبعد الأبطأ (لا أسرع) كما زعمه لأن مقتضى البعد في نفسه هو الأبطأ دون الأسرع (ومنتصفه) أي منتصف النصف المذكور (هو البعد الأبعد) بالقياس إلى مركز العالم (ويسمى) ذلك المنتصف (دورة والنصف الأخر منه أقرب) إلينا فتكون القوس المقطوعة منه أسرع لا أبطأ (ومنتصفه) أي منتصف النصف الآخر

قوله: (وهو أن لا يكون هناك مساواة) بل نقصان وذلك في القمر والشمس على أصل التدوير.

قوله: (ويستقيم إلخ) بيان ذلك أنه إذا كانت أحد الكواكب المتحيزة في أعلى تدويره كانت حركة مركزه موافقة لحركة مركز تدويره على توالي البروج فيرى مستقيماً سريع الحركة، وإذا قرب الكوكب إلى أسفل التدوير جعل ميلاً إلى خلاف التوالي لكنه ما دام حركة مركز الكوكب إلى الخلاف أقل في الرؤية من حركة مركز التدوير مستقيماً لكنه بطيء السير. فإذا تساويا يرى مستقيماً لتعارض الحركتين وإذا زادت حركة مركز الكواكب إلى الخلاف على حركة التدوير إلى التوالي يرى راجعاً بتدرج من البطء إلى السرعة في الرجوع ثم من السرعة إلى البطء وأيضاً ثم يقيم بعد تمام الرجعة. ثانياً: إذا تساوت الحركتان ويستقيم بعد الإقامة لأمور معينة.

قوله: (ولأنه يتدرج) متعلق في المعنى بما بعده من قوله: فيكون بينهما إلخ. وكذا قوله: ولأنه يرجع متعلق بحسب المعنى بما بعده من قوله: فيكون كل منهما إلخ. ولو قال: يكون بترك الفاء لكان أهون. والذي يقال في أمثاله هو أنه يقدر يكون عاملاً في الظرف. ويجعل قوله: فيكون منيراً لذلك المقدر. وقوله: وذلك إلخ، أي التدرج من سرعة إلى بطء إنما يكون على تقدير أن لا تكون هناك مساواة ولا زيادة أصلاً فإنه على تقدير المساواة يلزم الوقوف وعلى تقدير الزيادة يلزم الرجوع وأما على تقدير أن لا يكون هناك زيادة ولا مساواة فيتصور أن يكون هناك سرعة عند كون الكوكب في النصف الموافق وبطء عند كونه في النصف المخالف بأن يكون المحسوس هناك فضل حركة حاملة على حركته كما عرفت.

قوله: (أسرع كما زعمه) هلاً يمكن أن يريد المصنف بالأسرعية هاهنا معنى الأقصرية مجازاً إذ المعقول أن يرى القوس أقصر لا أن يرى أبطأ فإن القوس من قبيل المقادير لا من قبيل الحركات حتى يرى أسرع أو أبطأ.

(هو البعد الأقرب) بالقياس إلى مركز العالم (ويسمى الحضيض). وقد ظهر بما ذكر أن الإسراع والإبطاء ينضبطان بكل واحد من أصلي الخارج وفلك التدوير، وأن الرجوع والاستقامة والوقوف فيما بينهما ينضبط بأصل التدوير.

[المقصد الرابع : فلك الشمس]

(في فلك الشمس) قدمه على أفلاك سائر السيارة لأن الشمس أشهرها وأنورها وعليها مدار الأيام والليالِيَ وما يتركب منهما مع أن اختلافاتها أقل من اختلافات غيرها فيكون أقرب إلى التعليم. (وهي إما على فلك) شامل للأرض (مركزه خارج عن مركز العالم أو على) فلك (تدوير يحمله فلك موافق المركز وإلا) أي وإن لم تكن الشمس على أحد الفلكين المذكورين (لم تختلف بعداً وقرباً) بالنسبة إلى مركز العالم وما يليه من وجه الأرض (فلا تختلف سرعةً وبطأً كما علمت والتالي باطل بالرصد) إذ قد وجدوا به أن الزمان المتخلل بين حلول الشمس الاعتدال الربيعي ثم الخريفي وهو نصف من فلك البروج أكثر من نصف السنة. والمتخلل بين حلولها الخريفي ثم الربيعي وهو النصف الباقي منه أقل من نصف السنة فلا محالة تكون الشمس في النصف الأول أبطأ منها في النصف الثاني. (وكيف كان) الحال (فله) أي للكوكب الذي هو الشمس (فلكان إما خارج مركز ومائل) أراد به الممثل الذي يكون الخارج في ثخنه. (وإما تدوير وحامل، وله) أيضاً (حركتان) وهذا إنما يصح على أصل التدوير إذ لا بد هناك من حركتي التدوير وحامله على وجه يحصل به الإبطاء والإسراع المذكوران، وأما على أصل الخارج فلا حاجة فيهما إلى حركتين بل

قوله : (وما يتركب منهما) الأسبوع والشهور والأعوام.
قوله : (أقل إلخ) إذ ليس لها الوقوف والرجوع.

قوله : (كما علمت) أي كما علمت في صدر الفائدة الثانية عدم الاختلاف قرباً وبعداً وإسراعاً وإبطاءً في الفلك الموافق المركز بالنسبة إلى مركز العالم وإلى وجه الأرض أيضاً. وقوله : إذ قد وجدوا به. أي وجدوا بالرصد بنصب آلة في سطح معدل النهار. وقوله : هو نصف من فلك البروج. وإنما قال : من فلك البروج لما عرفت أن حركة الشمس في نفس فلكها إنما يكون على منطقة البروج حساً. وقوله : وهو النصف الباقي أي النصف الجنوبي منه أي من فلك البروج. وقوله : أي للكوكب الذي إلخ، يعني أن ضمير التذكير هاهنا راجع إلى الشمس بتأويل الكوكب.
قوله : (فلا حاجة فيهما إلى حركتين) لعله أرادبتعدد الحركة وكونها اثنين تعددها الحسي ولم يرد تعددها الحقيقي كما هو الظاهر.

يكفيهما حركة الخارج. فلذلك قالوا: أصل الخارج المركز يتم بحركة واحدة وأصل التدوير يتم بحركتين. فإن قلت: **لا بد لتحريك** أوجها من حركة أخرى، وهي حركة ممثلها فيكون لها على أصل الخارج أيضاً حركتان. قلت: كلامنا في مجرد السرعة والبطء ولا حاجة لهما إلى حركة أخرى، وأيضاً إذا اعتبر تحريك الأوج فلا بد في أصل التدوير من حركة ثالثة **مستندة إلى تحريك فلك البروج** كما ذكروه (و) للشمس (اختلاف واحد هو سرعته في نصف من فلكه) **بل في نصف بعينه من فلك البروج** (وبطؤه في نصف) آخر (بعينه لا يتغير ذلك) بل هي أبداً بطيئة في البروج الشمالية وسريعة في الجنوبية وذلك ظاهر على أصل الخارج بأن يكون الأوج في البروج الشمالية فتكون الشمس هناك أبعد من الأرض وأبطأ حركة وفيما يقابلها أقرب وأسرع. وإذا أريد الإبطاء والإسراع على هذا الوجه بعينه من أصل التدوير احتيج إلى قيود أشار إليها بقوله: (فلنفرض التدوير **بحيث** يتم دوره مع دورة حامله و) بحيث يكون (قطره) **بل نصف قطره** (**بقدر بعد مركز الخارج** عن مركز العالم) ولا بد مع

قوله: (لابد لتحريك إلخ) إثبات حركة الممثل لتحريك أوج ليس ضرورياً لجواز أن يكون حركة أوج مستندة إلى تحريك فلك البروج على ما قالوا في أصل التدوير إلا أنهم لما أثبتوا الممثل لئلا يلزم الخلاء أو الفصل. قالوا: إنه محرك أوج الشمس على أصل الخارج لئلا يلزم التعطيل على الأفلاك.

قوله: (مستندة إلى تحريك فلك البروج) على سبيل التمثيل وإلا فيجوز أن تكون مستندة إلى ممثل كوكب فوقه.

قوله: (بحيث إلخ) لتكون هذه السرعة والبطء في تمام الدورة.

قوله: (بقدر بعد مركز إلخ) ليكون القرب والبعد بمركز الشمس على هذا الأصل كما كان على أصل الخارج.

قوله: (إلى تحريك فلك البروج) المصدر هاهنا مضاف إلى الفاعل. وقوله: كما ذكروا وقد ذكره (المصنف) في آخر المقصد السادس على ما سيجيء إن شاء الله تعالى. حيث قال: هناك الأوجهان توافق الثوابت في تلك الحركة قدراً وجهة فهو أي ذلك التوافق إما الاتحاد المحرك وهو كرة الثوابت إلى آخر كلامه هناك.

قوله: (بل في نصف بعينه من فلك البروج) لما عرفت بل إنهم وجدوا بالرصد الأسرع والأبطأ في نصفي فلك البروج دون نصفي فلك الشمس.

قوله: (بل نصف قطره) وذلك لأنا فرضنا كونه ما بين المركزين مساوياً لنصف قطر التدوير، كما أن المدار الذي يفعله الكوكب ويرسمه في الحامل والتدوير معاً بتلك الحركة المركبة مساوياً للمدار الذي يفعله ذلك الكوكب ويرسمه في الخارج المركز بالحركة البسيطة

ذلك أن نفرض حركة الحامل شبيهة بحركة الخارج في جهتها بحيث يتممان الدورتين معاً **وأن نفرض حركة التدوير شبيهة بهما** على وجه تكون **في القطعة البعيدة** إلى خلاف جهة حركة الحامل **وفي القطعة القريبة إلى جهتها** (لتكون الدائرة التي ترسمها مجموع الحركتين بل يرسمها مركز الشمس بمجموعهما (بعينهما كالتي ترسمها خارج المركز سواء) ويكون الاختلاف المحسوس من الأصلين شيئاً فشيئاً واحداً بلا تفاوت إلا أن بطليموس اختار الخارج لكونه أبسط لما عرفت من أنه يتم بحركة واحدة ومن أن التدوير يستلزم مداراً خارج المركز.

[المقصد الخامس: أفلاك القمر]

(في أفلاك القمر) لما كان القمر تلو الشمس في الشهرة والإنارة عقبها به (وهو وجد لا كالشمس حيث تسرع) الشمس (في نصف بعينه) من فلك البروج (وتبطئ في نصف) آخر منه وليس القمر كذلك (بل) هو (يسرع ويبطئ في جميع الأجزاء من فلك البروج لا يختص إسراعه وإبطاؤه بجزء معين منه دون آخر. (فعلم) بذلك (أنه) أي القمر (على تدوير يتم دوره قبل دورة حامله) **فإذا فرض القمر في**

قوله: (في القطعة إلخ) ليكون البطء في القطعة البعيدة منه عن مركز العالم كان أصل الخارج فإنه على هذا التقدير يكون المحسوس فضل حركة الكامل.

قوله: (وفي القطعة القريبة إلخ) لأنه على هذا التقدير يكون المحسوس مجموع حركة الكل في التدوير.

على ما بين في موضعه ثم لا يذهب عليك أن وجودها في الخارج. المركز هاهنا فرضي لا تحقيقي إذ الكلام هاهنا مبني على أصل التدوير فلم يتحقق هناك خارج المركز قطعاً.

قوله: (وإن نفرض حركة التدوير شبيهة بهما) أي شبيهة بحركتي الحامل والخارج ولا يخفى أن هذا الكلام يكون مستغنىً عنه بما سبق ذكره إلا أنه أورده توطئة لقوله: على وجه يكون في القطعة البعيدة إلخ، ومحصل الكلام هو أن حركة الأفلاك الثلاثة متشابهة لكن قد تعارضت في التدوير حركتان هما حركة القطعة القريبة وحركة القطعة البعيدة على ما ذكره فكأنهما كانتا متساقطتين فبقيت حركة الحامل فقط شبيهة بحركة الخارج سواء، فإن قيل: لم تقف الشمس في القطعة البعيدة المخالفة لحامله في جهة الحركة كما وقفت المتحركة في النصف المخالف. قلنا: لا بد أن يكون حركة التدوير أسرع من حركة حامله حتى يتصور الوقوف أو الرجوع والمفروض في صورة الشمس هاهنا هو أن حركة التدوير كانت مساوية لحركة حامله فلم يتصور ما ذكرتم، فتأمل.

موضع من التدوير والتدوير في موضع من الحامل، وكان هناك للقمر بواسطة التدوير حالة مخصوصة من الإسراع والإبطاء فإذا عاد القمر إلى موضعه بحركة التدوير قبل دورة حامله عادت تلك الحالة المخصوصة إليه في جزء آخر من فلك البروج وتنتقل تلك الحالة في دورة أخرى إلى جزء ثالث منه وهكذا. ثم إن هذا التصوير وإن كان كافياً لعدم اختصاص السرعة والبطء بأجزاء معينة من البروج إلا أنه يقتضي أن يكون عود القمر إلى الحالة المخصوصة قبل العود إلى جزء بعينه من البروج **وذلك باطل** لأن المعلوم بالرصد أن عوده إليها بعد العود إلى جزء بعينه من البروج بزمان قليل فالصحيح أن يقال: يتم دوره بعد دورة حامله (ثم إذا قيس سرعة إلى سرعة وبطء إلى بطء لم يكن مثله بل أسرع أو أبطأ) يعني أن اختلاف القمر إذا عاد لم يعد إلى ما هو مثله حقيقة بل إلى ما يشبهه مع تفاوت قليل. (فعلم) بذلك (أن تدويره مركوز في ثخن فلك خارج المركز) إذ حينئذ تكون القسي المفروضة في التدوير المتساوية في أنفسها متفاوتة في الصغر والكبر بحسب الرؤية فيقع التفاوت في الحالة العائدة مقيسة إلى نظيرتها (ثم وجد غاية سرعته في تربيعي الشمس فهو) أي القمر يجب أن يكون في كل واحد من تربيعيها) في حضيض الخارج المقتضي لغاية السرعة (والأوج يقابله ضرورة) فإذا كان القمر في تربيع الشمس إلى التوالي كان أوجه في تربيعها إلى خلاف التوالي، وإذا كان في تربيعها الثاني على التوالي كان الأوج في تربيعها الثاني إلى خلافه (فله فلك آخر) سوى التدوير وحامله (يخرج) ذلك الفلك ويحرك (أوجه إلى خلاف جهة حركته وهو) الفلك (الذي) يكون (الخارج المركز في ثخنه وسميناه المائل فيجتمع القمر والأوج عند المقابلة) مع الشمس (ثم يتقابلان في التربيع الثاني). كما كانا متقابلين في التربيع الأول (ثم يجتمعان عند الاجتماع) **ففي الاجتماع والمقابلة يكون القمر في الأوج (وفي غير الاجتماع والمقابلة**

قوله: (وفي غير الاجتماع والمقابلة إلخ) وذلك لأنه إذا اجتمع الشمس ومركز تدوير القمر

قوله: (فإذا فرض القمر في موضع من التدوير) كالذروة. وقوله: في موضع من الحامل هو كرأس الحمل مثلاً. وقوله: حالة مخصوصة هي كالإبطاء مثلاً بناء على الفرضين المذكورين. وقوله: إلى جزء ثالث منه أي من فلك البروج.

قوله: (وذلك باطل) أي لأن المعلوم بالرصد إلخ. ولأن عود القمر إلى الحالة المخصوصة أو كان قبل العود إلى جزء بعينه من البروج لزم إحساس رجوع القمر أو وقوفه حالة كونه في القطعة المخالفة لحامله من ذلك التدوير لكن الرصد يكذبه.

قوله: (ففي الاجتماع والمقابلة يكون القمر في الأوج إلخ) قد عرفت أن ترتيب البروج

تكون الشمس متوسطة بينهما) أي بين القمر وأوجه (أبداً يتباعدان عنها) أي عن الشمس (بعد الاجتماع إلى المقابلة) فيبعد القمر عنها إلى التوالي، والأوج إلى خلافه حتى يتلاقيا في المقابلة. (ثم يتقاربان منها) أي من الشمس (بعد المقابلة إلى أن يجتمعا) معها ثانياً. ثم إن منطقة التدوير يتحرك عليها مركز القمر في سطح منطقة الخارج التي يتحرك عليها مركز التدوير وهي في سطح منطقة المائل. (وليس منطقة المائل في سطح فلك البروج وإلا كان القمر ملازماً له لا يتعداه إلى الشمال ولا إلى الجنوب). كما أن الشمس كذلك دائماً (فيكون) القمر (ينخسف في كل

والأوج في نقط متشابهة من فلك البروج، ولكن مثل رأس الحمل ثم تحرك منه الأوج يوماً بليلة بحركة المائل والجوزهر إلى خلاف التوالي إحدى عشر درجة واثني عشر دقيقة بالقرب، وتحرك الشمس عن أول الحمل قريباً من الدرجة فصار البعد بين الشمس من الأوج اثني عشر درجة وإحدى عشر دقيقة وتحرك مركز التدوير بحركة الحامل من أول الحمل أربعاً وعشرين درجة وثلاثاً وعشرين دقيقة، لكن المائل يرد الحامل إلى خلاف التوالي مقدار حركته المركبة من الحركة العرضية وحركة المركز إلى التوالي ثلاث عشر درجة وإحدى عشر دقيقة وهو وسط القمر في القمر في اليوم بليلته، فإذا نقص وسط الشمس مقدار درجة واحدة، فهي وسط القمر وزيد على حركة المائل كان النامي بعد النقصان بعد المركز عن الشمس والحاصل بعد الزيادة بعد أوج القمر عنها فتكون الشمس متوسطة بينهما.

هكذا: حمل، ثور، جوزاء، سرطان، أسد، سنبلة، ميزان، عقرب، قوس، جدي، دلو، حوت. ثم نقول: مثلاً نفرض أنه قد اجتمع القمر والشمس والأوج كلها في رأس الحمل على التوالي في الحمل والثور والجوزاء إلى ربع السرطان، ويتحرك الأوج من رأس الحمل أيضاً على خلاف التوالي في الحوت والدلو إلى ثلاثة أرباع الجدي، فحينئذٍ يكون الأوج مقابلاً للقمر حال كون القمر في الحضيض، وحينئذٍ تتحرك الشمس من رأس الحمل أيضاً إلى ربع الحمل فيكون بين القمر والشمس حينئذ ثلاثة بروج هي ثلاثة أرباع الحمل ومجموع الثور ومجموع الجوزاء والربع الأول من السرطان، وظاهر أن هذه البروج الثلاثة هي ربع مجموع البروج الاثني عشر ثم يتحرك القمر من ذلك الموضع في ثلاثة أبراع السرطان، وفي الأسد وفي السنبلة إلى نصف الميزان، ويتحرك الأوج على خلاف التوالي في الربع الأول من الجدي وفي القوس وفي العقرب إلى نصف الميزان فيجتمع القمر والأوج في نصف الميزان أيضاً، وحينئذ تتحرك الشمس إلى نصف الحمل فهي ح يكون مقابلة للأوج والقمر معاً ثم يتحرك القمر في نصف الميزان وفي العقرب وفي القوس إلى ثلاثة أرباع الجدي، ويتحرك الأوج على الخلاف في النصف الأول من الميزان، وفي السنبلة إلى الربع الأول من الأسد فيكونان متقابلين. ثانياً حال كون القمر في الحضيض وح تتحرك الشمس إلى ثلاثة أرباع الحمل فيكون بين القمر والشمس ثلاثة بروج أيضاً وهي الربع الأخير من الجدي ومجموع الدلو ومجموع الحوت وثلاثة أرباع الحمل. قيل: هذا هو التربيع الأول فيكون غروب

مقابلة لتوسط الأرض) على هذا التقدير (بينه وبين الشمس) في المقابلات كلها فيقع القمر في ظل الأرض في كل منها. (واللازم منتفٍ بل تقاطعه) أي تقاطع منطقة المائل فلك البروج (ونقطعه بنصفين على نقطتين يسميان العقدتين والجوزهرين إحداهما هي التي إذا جاوزها) القمر (حصل في الشمال) من منطقة البروج. (وتسمى) هذه النقطة (الرأس و) النقطة (الأخرى) منهما هي (مقابلتها التي إذا جاوزها) القمر (حصل في الجنوب) من فلك البروج (وتسمى الذنب) بناءً على تشبيه الشكل الحادث من نصفي الدائرتين المتقاطعتين بالتنين وتشبيه طرفيه برأسه وذنبه (ثم إذا رصدنا كسوفاً في إحدى العقدتين) كالرأس مثلاً (ثم كسوفاً آخر فيها بعد زمان طويل رأينا الثاني) من الكسوفين (متأخراً عن الأول إلى جهة المغرب) من أجزاء فلك البروج. (فعلمنا) بذلك (أن للعقدتين حركة إلى خلاف التوالي فله) أي للقمر (فلك آخر) سوى الثلاثة المذكورة (يحركهما) أي يحرك ذلك الفلك الآخر العقدتين إلى خلاف التوالي (ولظهور حركته في الجوزهرين سميناه فلك الجوزهر فالقمر إذا وصل إلى الرأس كان على منطقة البروج فلم يكن له) حينئذٍ (عرض ثم إذا جاوزه كان له عرض) عن المنطقة (في الشمال يتزايد) ذلك العرض (قليلاً قليلاً إلى أن يصل) القمر (إلى منتصف ما بين العقدتين، وعنده يكون غاية العرض) الشمالي (ثم يتناقص) ذلك العرض (قليلاً قليلاً إلى أن يحصل) القمر (في الذنب فيكون) حينئذٍ (عديم العرض) أيضاً (ثم يصير ذا عرض في الجنوب كما وصفناه) فيتزايد أولا إلى أن يصل إلى المنتصف الآخر فيكون هناك غاية العرض الجنوبي ويتناقص

....

القمر هناك بعد غروب الشمس، وفي التربيع الثاني يكون الغروب بالعكس ثم يتحرك القمر من ذلك الموضع إلى آخر الحمل ويتحرك الأوج على الخلاف إلى آخر الحمل أيضاً. فيجتمعان مع الشمس في آخر الحمل ثانية فظهر أن القمر في هذه الدورة قد اجتمع مع الحضيض مرتين ومع الأوج مرتين ومع الشمس مرة واحدة وأما اجتماع القمر والأوج والشمس في رأس الحمل أولاً فغير معتبر في هذه الدورة لأن هذا الاجتماع قد جعل هاهنا مبدأ لحركات هذه الأمور الثلاثة في هذه التصوير. فقوله: يجتمعان عند الاجتماع أي يجتمعان عند اجتماعهما مع الشمس. وكذا قوله: ففي الاجتماع والمقابلة أي اجتماعهما مع الشمس ومقابلتهما مع الشمس، هذا ما تخيل لي في هذا المقام بإفاضة الوهاب العلام.

قوله: (بالتنين) متعلق بالتشبية المذكور والتنين بكسر التاء والنون وتشديد النون أيضاً وهي الحية العظيمة المسماة بالثعبان وفي الصحاح أن التنين ضرب من الحياة والتنين موضع في السماء.

ثانياً (وغاية العرض في الجانبين) أي الشمال والجنوب (**سواء ثابت لا يزيد ولا ينقص**) ومقدارها كما علم بالرصد خمسة أجزاء (والتزايد) في العرض بعد مجاوزة العقدتين (والتناقص) فيه بعد مجاوزة المنتصفين (بنسبة واحدة فهي) أي العروض المتزايدة والمتناقصة (متساوية في الأجزاء المتقابلة) فالعرض المتزايد الشمالي للجزء العاشر من الرأس مثلاً يساوي العرض المتزايد الجنوبي للعاشر من الذنب. وكذا العرض المتناقص الشمالي للجزء الخامس من منتصف النصف الشمالي يساوي العرض المتناقص الجنوبي للجزء الخامس من المنتصف الآخر. (فقد تلخص مما ذكرناه أن له) أي للقمر (أربعة أفلاك تدوير هو) مركوز (حامل) خارج المركوز (هو في ثخن مائل) أي ذلك الحامل فيما بين سطحي فلك الموافق المركز مسمى بالمائل لميلان منطقته عن منطقة البروج (يحيط به) أي بذلك المائل فلك آخر (موافق) مركزه أيضاً لمركز العالم (وله أربع حركات فللتدوير) حركة (إلى التوالي في نصف) هو الأسفل (وإلى خلافه في نصف) هو الأعلى (وللخارج) حركة (إلى التوالي وللآخرين) أي المائل والجوزهر حركتان (إلى خلاف التوالي وله) وللقمر (في الطول) وهو ما بين المغرب والمشرق (اختلافات ثلاثة) فأحدها هو الاختلاف (الذي) يكون (بسبب التدوير) فإن القمر إذا كان على ذروة التدوير أو حضيضه كان الخط الخارج من مركز العالم المار بمركز التدوير المنتهي إلى سطح الفلك الأعلى منطبقاً **على الخط الخارج عنه** المار بمركز القمر المنتهي إليه فلا اختلاف حينئذٍ بسببه. وإذا تحرك القمر بحركة التدوير نازلاً من الذروة أو صاعداً من الحضيض إلى جزء آخر من التدوير لم ينطبق أحد الخطين على الآخر بل حصل فيما بينهما زاوية على مركز العالم فهذه الزاوية هي الاختلاف الناشئ من التدوير **فيحتاج تارةً إلى أن تنقص**

قوله: (**فيحتاج تارة إلى أن تنقص إلخ**) وهو ما إذا كان هابطاً متحركاً من الذروة إلى الحضيض.

قوله: (**سواء ثابت لا يزيد ولا ينقص**) وهذا لا ينافي ما ذكر في أول المقصد من قوله: لا يختص إسراعه ولا إبطاؤه بجزء معين من فلك البروج دون جزء آخر منه وذلك لأن الإسراع والإبطاء في هذا المدار أيضاً لا يختص بجزء من الأجزاء الشمالية ولا بجزء من الأجزاء الجنوبية كما لا يخفى.

قوله: (**على الخط الخارج عنه**) أي مركز العالم وقوله: المنتهي إليه أي إلى سطح الفلك الأعلى.

هذه الزاوية عن وسط القمر. أعني حركة مركز تدويره وتارة **إلى أن تزاد عليه** حتى يتحصل تقويمه أعني حركة مركز نفسه. وغاية هذا الاختلاف هو نصف قطر التدوير. (و) ثانيها الاختلاف (الذي) يكون (بسبب الخارج) فإن مركز التدوير **إذا كان في الأوج أو الحضيض** كان قطر منه بعينه منطبقاً على الخط المار بمركز العالم والخارج والتدوير وبالأوج والحضيض والطرف الأعلى من هذا القطر هو ذروة التدوير التي هي مبدأ حركته الخاصة والطرف الآخر منه حضيضه المقابل لها فهما محاذيان في هاتين الحالتين لمركز العالم ومركز الخارج أيضاً. وإذا فارق مركز التدوير الأوج والحضيض لم يكن ذلك القطر منه منطبقاً على الخط الخارج من مركز العالم إلى مركز التدوير واصلاً إلى أعلاه ولا على الخط الخارج من مركز الخارج إلى مركز كذلك فلا تكون الذروة المذكورة ومقابلها محاذيين لشيء من مركزي العالم والخارج. بل هما

قوله: (تزاد عليه) وهو ما إذا كان القمر صاعداً متحركاً من الحضيض إلى الذروة والسبب في ذلك أن حركة التدوير في القطعة العليا على خلاف التوالي ففي الهبوط يكون الخط الخارج من مركز العالم المار بمركز القمر أقرب إلى المغرب ومبدأ الدور أعني أول الحمل من الخط الخارج منه المار بمركز التدوير وفي الصعود ينعكس الأمر بالذروة والحضيض الأوسطين باحتراز عن الذروة والحضيض المرئيين فإنهما بحالهما ولذا يوجد للقمر اختلاف في الرصد عن ما بطن عدمه في الحساب وتفصيله في كتب الهيئة.

قوله: (إلى أن تنقص هذه الزاوية عن وسط القمر إلخ) إذا فرضنا القمر على ذروة التدوير أو حضيضه في رأس الحمل مثلاً فتحرك مركز التدوير بحركة حامله على التوالي من رأس الحمل فهذه الحركة أعني حركة مركز التدوير تسمى وسط القمر، وقد يطلق وسط القمر على القوس الذي فعلته هذه الحركة ورسمته، وإذا فرضنا حركة القمر من الذروة بحركة القطعة من التدوير على خلاف التوالي. وقد تحرك مركز التدوير على التوالي حركة أسرع من حركة القمر لزم أن تكون الزواية التي فعلها مركز القمر منقوصاً عن وسط القمر يعني الزاوية التي فعلها وسط القمر عند المركز، وإذا فرضنا حركة القمر من الحضيض على التوالي وحركة مركز التدوير على التوالي أيضاً لزم أن تكون الزاوية التي قد فعلتها حركة مركز القمر مزيداً على وسط القمر. وقوله: أعني حركة مركز نفسه. وقد يطلق تقويم القمر على القوس الحاصل بالحركة المذكورة. وقوله: وغاية هذا الاختلاف أي غايته بدون اعتبار وسط القمر هو نصف قطر التدوير وهذا إنما يظهر إذا تحرك القمر بالنصف الأسفل من التدوير على التوالي.

قوله: (إذا كان في الأوج أو الحضيض) لايذهب عليك أنه قد ذكر الحضيض هاهنا تارة في مقابلة الأوج فيراد به حضيض خارج المركز وتارة أخرى في مقابلة الذروة فيراد به حضيض التدوير. وقوله: كان قطر منه أي من التدوير. وقوله: بالأوج والحضيض. اعلم أنه إذا كان مركز

محاذيان أبداً **لنقطة أخرى** كما ستعرفه ويسميان ذروة وسطى وحضيضاً أوسط ويخالفان الذروة والحضيض المرئيين في غير الأوج والحضيض. **واعلم أن هذا الاختلاف** ليس بسبب كون حامل التدوير خارج المركز بل هو اختلاف واقع بين الذروتين علم آنيته ولم تعلم لميته (و) ثالثها الاختلاف (الذي) يكون (بسبب تفاوت قطر التدوير) بالعظيم والصغر (في قربه وبعده بسبب حامله الخارج) المركز فإنا إذا فرضنا أن الاختلاف الأول واصل إلى غايته التي هي نصف قطر التدوير كما مر. فإن كان مركز التدوير حينئذ في الأوج كان لنصف قطره مقدار في الرؤية وإن كان في الحضيض كان له مقدار أعظم من ذلك المقدار وكذا الحال في الاختلاف الأول. إذا لم يكن في الغاية فإنه يقع فيه أيضاً تفاوت بحسب القرب والبعد، **فهذا الاختلاف هو الزيادة اللاحقة بالاختلاف الأول**، ولذلك جعل اختلافاً ثانياً تابعاً للأول (و) للقمر (في

....

التدوير في الأوج مثلاً لزم أن تكون الذروة منطبقة على الأوج ومتحدة معه. فإذا فرضنا خطاً مبتدئاً من الذروة منتهياً مثلاً لزم أن تكون الذروة منطبقة على الأوج ومتحدة معه، فإذا فرضنا خطا مبتدئاً من الأوج منتهياً إلى الحضيض فذلك الخط يمر أولاً بمركز التدوير ثم بحضيضه ثم بمركز الخارج ثم بمركز العالم فينتهي إلى الحضيض، وإذا كان مركز التدوير في الحضيض لزم أن يكون حضيض الخارج وحضيض التدوير متحدين، فإذا فرضنا خطاً مبتدئاً من الذروة منتهياً إلى الأوج فهذا الخط يمر أولاً بمركز التدوير ثم بالحضيض اللذين صارا متحدين ثم بمركز الخارج فينتهي إلى الأوج. وقوله: فهما أي الطرفان المذكوران. وقوله: في هاتين الحالتين هما كون مركز التدوير في الأوج وكونه في الحضيض. وقوله: أيضاً متعلق بمركز العالم ومركز الخارج معاً أي الطرفان المذكوران يحاذيان مركز العالم ومركز الخارج كما يحاذيان الأوج والحضيض، ويحتمل أن يكون متعلقاً بمركز الخارج وحده أي يحاذيان مركز الخارج كما يحاذيان مركز العالم. هذا لكن الأولى أولى. وقوله: إلى مركزه أي مركز التدوير. وقوله: كذلك أي واصلاً إلى أعلاه.

قوله: **(لنقطة أخرى)** أي هي في جانب الحضيض من مركز العالم على ما اختاره. وقوله: كما ستعرفه أي ستعرفه في التنبيه الآتي من هذا المقصد. وقوله: ويسميان ذروة وسطى وحضيضاً أوسط وهما اللذان قد كانا مرئيين في الأوج والحضيض قبل مفارقته من مركز التدوير عن الأوج والحضيض. وقوله المرئيين إلخ. أي المرئيين بعد مفارقة مركز التدوير عن الأوج والحضيض.

قوله: **(واعلم أن هذا الاختلاف)** إشارة إلى الرد على المصنف في قوله: والذي بسبب الخارج. وقوله: ليس بسبب كون حامل التدوير خارج المركز لأنه لو كان كذلك يلزم أن يكون ذلك القطر من التدوير منطبقاً دائماً على الخط الخارج من مركز الخارج إلى مركز التدوير واصلاً إلى أعلاه. لكن اللازم باطل فحينئذٍ يكون لمية هذا الاختلاف أمراً مركباً من كون حامل التدوير

العرض) وهو فيما بين الشمال والجنوب اختلاف (واحد) كما نبين. (تنبيه) لا يخفى على ذي فطرة سليمة أن كرة كالتدوير مثلاً إذا تحركت على محيط دائرة كمنطقة الخارج حركة متشابهة على نهج واحد بلا تفاوت، لزم هناك أمور ثلاثة. الأول: أن تكون حركة الكرة متشابهة حول مركز تلك الدائرة. الثاني: أن يكون قطر منها بعينه محاذياً لذلك المركز كأن خطاً خرج من مركز الدائرة وانطبق على قطر من الكرة وأدارها حول المركز. الثالث: أن يتساوى بعد تلك الكرة عن مركز الدائرة. وحينئذ نقول: (هذه الأصول) التي قدروها في أفلاك القمر وحركاته (يلزمها أن يكون القمر) بل (تشابه حركته) أي حركة مركز تدويره (حول مركز الخارج) وأن يكون (محاذاة قطر تدويره المار بالذروة والحضيض له) أي لمركز الخارج أيضا. (وأن يكون تساوي قربه وبعده) أيضاً عند مركز الخارج **دون مركز العالم**) وغيره من النقط (ثم إنهم وجدوه بخلافه فتشابه حركته) أي حركة مركز تدويره (حول مركز العالم والمحاذاة) أي محاذاة قطر تدويره المار بالذروة والحضيض الأوسطين (لنقطة) من ذلك الخط المار بالمراكز والأوج والحضيض (غير مركزهما) أي مركز العالم والخارج، وتلك النقطة واقعة (من جانب الأوج لتوسط مركز الخارج بينها وبين مركز العالم). والصواب أن يقال: هي من جانب الحضيض لتوسط مركز العالم بينها وبين

....

خارج المركز ومن حركة فلك آخر مائل أو تدوير أو جوزهر من غير أن يعلم بعضها أو كلها.

قوله: (فهذا الاختلاف هو الزيادة اللاحقة باختلاف الأول) إذا فرضنا أن هذا الاختلاف يكون بالنسبة إلى جميع قطر التدوير والاختلاف الأول يكون بالنسبة إلى نصف قطر التدوير كان بين الاختلافين فرق آخر بهذا الاعتبار أيضاً. لكن لا عبرة بهذا الفرق كما لا يخفى. وقوله كما يبين أي يبين في حركة المائل.

قوله: (دون مركز العالم) متعلق بالظروف الثلاثة معاً أعني حول مركز الخارج. وقوله: له وقوله: عند مركز الخارج وهذه الظروف الثلاثة خبر. قوله: يكون. وقوله: فتشابه مصدر منصوب على أنه مفعول أي فوجدوا تشابه حركته إلخ. وقوله: في تلك النقطة واقعة من جانب الأوج أي هي واقعة في جانب الأوج عن مركز الخارج. وقوله: هي من جانب الحضيض أي هي واقعة في جانب الحضيض عن مركز العالم. وقوله: بينها أي بين تلك النقطة وإنما قال: والصواب لأنهم كانوا يجدون في الرصد ما قاله الشارح ويظهر الفرق بين كلاميهما بين كلاً منهما في ذلك الخط المار بالمركز والأوج والحضيض فتدبر. وقوله: ومحاذاة القطر له أي المركز الخارج يعني هذا اللازم منتف أيضاً كما مر.

مركز الخارج كما هو المشهور. وأما تساوي بعد مركز التدوير عن مركز الخارج فهو باق على حاله (وانتفاء اللازم) الذي هو تشابه الحركة حول مركز الخارج ومحاذاة القطر المذكور له، (يوجب انتفاء الملزوم) الذي هو الأصول التي ذكروها في القمر ثم إنه أورد على كلامهم اعتراضاً آخر فقال: (كيف) أي كيف يصح كلامهم (وما ذكروه) من أن القمر لما علم له بالرصد أحوال مخصوصة وجب أن يكون له أفلاك كذا وكذا متحركة على الوجوه المذكورة المقتضية لتحقق تلك الأحوال (استدلال بوجود اللازم) الذي هو تلك الأحوال (على وجود الملزوم) الذي هو تلك الأفلاك المتحركة على تلك الوجوه (وإنما يصح) هذا الاستدلال (إذا علم المساواة) بين اللازم والملزوم (ولم تعلم) المساواة هاهنا (إذ يجوز أن يكون ثمة وضع آخر) مغاير لما ذكروه (يستلزم) ذلك الوضع الآخر (هذه الحركات) المقتضية للأحوال المعلومة كما أن الوضع الذي بينوه يستلزمها أيضاً، لجواز اشتراك الأمور المختلفة في اللوازم وليس انتفاؤه) أي انتفاء الوضع الآخر (ضرورياً ولا مبرهناً عليه).

[المقصد السادس: الأفلاك الباقية]

(في الأفلاك الخمسة الباقية) المسماة بالمتحيرة (أنها تكون سريعة في الحركة) إلى توالي البروج (فتأخذ في بطءٍ يتزايد) ذلك البطء (إلى أن تقف) هذه الكواكب في جزء من أجزاء البروج (أياماً ثم تأخذ في الرجوع) إلى خلاف التوالي (متدرجاً) أي كل واحد منها (في السرعة في رجوعها إلى حدٍ ما ثم تأخذ في البطء) في رجوعها (إلى أن تقف ثانياً ثم تستقيم) أي تتحرك إلى التوالي (متدرجاً في السرعة) في استقامتها (إلى غاية ويعرض ذلك) الذي ذكرناه من أحوالها (لها في جميع الأجزاء) من فلك البروج. أي ليس شيء من استقامتها ورجوعها ووقوفها وسرعتها وبطئها مخصوصاً بجزء معين من أجزائه، بل يوجد في كل منها (فعلم) بما

قوله: (فعلم إلخ) أي فاستدل من أحوالهما المذكورة على أن مركز تدويرهما يتحرك على منطقة حامله مقدار حركة مركز الشمس إلى التوالي فيحاذيه أبداً ويتحرك كل من عطارد والزهرة

قوله: (ليس انتفاؤه ضرورياً ولا مبرهناً عليه) وأما قولهم: لو كان هناك وضع آخر لعلمناه بالرصد فهو محل النزاع بعد.

قوله: (المسماة بالمتحيرة) وجه تسمية هذه الكواكب بالمتحيرة ظاهر من ظاهر المقام وأما تسمية أفلاكها متحيرة فهي باعتبار تسمية تلك الكواكب متحيرة. وقوله: في نصف المخالف وهو النصف الأسفل كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

ذكر من أحوالها (أنها في تدوير) تزيد حركته في نصفه المخالف على حركة حامله كما مر في الفائدة الثانية. (ثم إنها) أي الكواكب الخمسة (تكون غريبة من الثوابت فتلحقها مقارنة) إياها (ثم تفارقها مخلفة لها إلى المغرب فعلم) بذلك (أن حامل تدويرها متحرك) من المغرب (إلى المشرق والزهرة وعطارد يقارنان الشمس) مستقيمين (ثم يتفرقان) عن الشمس حتى يصيرا شرقيين عنها فيطلعان بعدها) ويغربان كذلك (متباعدين) في هذا التفرق (عنها إلى حدٍ ما). فغاية بعد الزهرة عن الشمس سبعة وأربعون جزءاً وغاية بعد عطارد عنها سبعة وعشرين جزءاً (ثم يرجعان) إلى خلاف التوالي (متقاربين منها حتى يقارناها) راجعين مقارنة (ثانية ثم **يغربان**) أي يصيران غربيين عنها (فيغربان) حينئذٍ قبلها (لا بعدها) كما ذكره (و) كذا (يطلعان قبلها متباعدين) في التغريب (عنها إلى حد ما ثم يرجعان) عن صوب الرجوع إلى سمت الاستقامة (حتى يقارباها) في الاستقامة كما ذكرناه أولاً. (فعلم) بذلك (**أن مركز تدويرهما خاصة ملازم لمركز الشمس**) **وأن بعدهما** عنها شرقاً أو غرباً إنما هو بحركة تدويرهما فقط. (فالبواقي) من المتحيرة وهي العلوية (ليست كذلك فإن رجوعها) بل أواسطه (إنما يكون وهي في مقابلة الشمس **فهي في الحضيض حينئذٍ**) كما أن أواسطه استقامتها إنما تكون في مقارنة الشمس إياها وهي حينئذٍ في

على محيط التدوير فلا يبعد عن الشمس قدامها وخلفها إلا بقدر ما يقتضيه نصف قطر تدويره ويقارن كل واحد منها في الذروة والحضيض اللذين هما نصفا قوس استقامة ورجوعاً.

قوله: (فإن رجوعها إلخ) فلو كان مركز تدويرها ملازمة لمركز الشمس لكان أوسط رجوعها في حال المقارنة لا المقابلة.

قوله: (ثم يغربان) بتشديد الراء المكسورة من التغريب قال في الصحاح: المغرب الذي يأخذ ناحية المغرب، والمغرب أيضاً من باب التفعيل، وقوله: فيغربان ثلاثي مجرد من الغروب.

قوله: (إن مركز تدويرهما خاصة ملازم لمركز الشمس) هذا ظاهر إذا كان مركز تدويرهما في الرأس أو الذنب، وأما إذا كان لمركزهما عرض عن مدار الشمس أي عن منطقة البروج فكون مركزهما ملازماً لمركزها إنما هو باعتبار التقارب والتساوي في الحركة. وذلك لأن بعد مركز تدوير عطارد عن الشمس إنما يكون خمساً وأربعين دقيقة فهو ثلاثة أرباع درجة واحدة ولا شك أن نصف قطر تداويرهما أعظم بكثير في هذين البعدين فلا عبرة بهذا القدر من البعد.

قوله: (وإن بعدهما إلخ) يعني بعدانفسهما عن الشمس إنما يكون بحركة تدويرها لا بحركة مركز تدويرهما إذ لا بعد لمركز تدويرهما عن الشمس بحيث يكون معتداً به كما ذكرنا.

قوله: (فهي في الحضيض حينئذ) أي تلك البواقي من المتحيرة تكون في حضيض التدوير حينئذٍ. أي حين كونها في أواسط رجوعها وإنما كانت في الحضيض حينئذٍ لأنها حينئذٍ كانت

الدورة (و) الكواكب (الخمسة يختلف بعدها الصباحي والمسائي) **كأنه أراد به نصف** قطر تدويرها وحينئذ يلغو قوله: (عن الشمس) إلا في الزهرة وعطارد فإن غاية بعدهما عنها صباحاً ومساءً إنما هي **بحسب نصف قطريهما** والمسطور في كتب الفن أن القسي التدويرية إبطائية كانت أو إسراعية رجوعية أو استقامية لم توجد متشابهة، بل وجدت في بعض أجزاء البروج أكثر قدراً وزماناً وفي بعضها أقل قدراً وزماناً (ولا يتصور ذلك إلا بقرب تدويرها من الأرض تارةً) فتكون قسية ونصف قطره حينئذٍ أعظم في الرؤية (وبعده) عنها (أخرى فإذن حامل تدويرها فلك خارج المركز) ثم إنه أراد أن يبين أن لعطارد خارجاً آخر يكون حامله في ثخنه. فقال: (والبعد

قوله: (بعدها الصباحي والمسائي) النصف المشرقي من مركز الشمس من قطر التدوير يسمى بعداً مسائياً لظهور الكواكب إذا كان عليه مساء، والبعد المغربي منه بعد يسمى بعداً صباحياً لظهور الكوكب إذا كان عليه صباحاً.

قوله: (كأنه أراد به إلخ) لأن المصنف في صدد إثبات الحوامل وهي إنما تثبت باختلاف أنصاف تداويرها بحسب الرؤية فلا بد أن تكون التداوير في حوامل خوارج المركز ولا مدخل في هذا المطلوب لاختلاف البعد الصباحي والمسائي من الشمس فاعتبار اختلاف البعد الصباحي والمسائي بالقياس إلى الشمس لغو.

قوله: (بحسب نصف قطريهما) لكون مركز تدويرهما مقارناً للشمس دائماً فلا يبعدان عن الشمس قدامها وخلفها إلا بقدر ما يقتضيه نصف قطر تدويرهما هذا بحسب الجلي من النظر وأما بحسب الدقيق فيجب أن لا يكون مقارناً للشمس بحسب الحقيقة بل مقارنته قد تكون بالتقريب. ولذا يختلف غاية البعد الصباحي والمسائي مع كونه مركز التدوير في موضع معين كذا في شرح التذكرة المحضري فحينئذٍ عبارة المتن صحيحة بلا استثناء.

في غاية ما من السرعة على الخلاف فيظهر فضل حركة النصف الأسفل من التدوير إلى خلاف التوالي على حركة حامله فيحس رجوعها.

قوله: (كأنه أراد به) أي بالبعد الصباحي والمسائي إلى قوله: والمسطور في كتب القوم، هذا إشارة إلى الرد على المصنف رحمه الله حيث جعل البعد الصباحي والمسائي متناولاً للخمسة المتحيرة مع أنه لا يكون إلا في السفليين أعني الزهرة والعطارد على ما سنذكره إن شاء الله تعالى. وقوله: إنما هي بحسب نصف قطر تدويرهما أي لا بحسب مركز تدويرهما حتى يلغو قوله عن الشمس ما فيهما أيضاً وذلك لأن مركز تدويرهما ملازم للشمس فلا يلغو ماذكره فيهما وقوله: والمسطور في كتب القوم، إشارة إلى وجه اللغو في غيرهما وإلى أنه لا وجه لإرادة نصف تدويرهما كما زعمه المصنف بل الكلام مبني على اعتبار القسي كما ذكره الشارح. وقوله: أكثر قدراً وزماناً. وكذا قوله: أقل قدراً وزماناً. إنما يكون على تقدر كون القسي الوقوفية أكثر قدراً وزماناً، فتأمل.

المذكور) أي البعد الصباحي والمسائي عن الشمس الذي غايته نصف قطر التدوير كما عرفت (يكون لعطارد في) آخر (الجوزاء و) أول (الجدي أعظم مما له في سواهما) أي نصف قطر تدويره فيهما أعظم منه في سائر أجزاء البروج (فهو) أي تدويره حينئذٍ (أقرب إلى الأرض فهو) في هذين الموضعين (في الحضيض) من حامله فقد وصل في دورة واحدة إلى حضيض حاملي مرتين. **(والأوج) لا محالة (مقابلة فهو)** أي الأوج (إذاً متحرك إلى المغرب) أي إلى خلاف التوالي (إذ لو كان) الأوج (ثابتاً) غير متحرك (لم يصل) مركز تدوير عطارد (إلى الحضيض في الدورة) الواحدة (إلا مرة) واحدة وقد بان بطلانه (ولو تحرك) الأوج (إلى المشرق أي إلى التوالي كما أن مركز التدوير كذلك (لزم أن يتحرك) الأوج (في نصف الدورة ثلاثة بروج وفي نصفها تسعة) وذلك لأنا إذا فرضنا أن مركز التدوير تحرك من أول الحمل إلى آخر الجوزاء فقد حصل في الحضيض فلو كان الأوج الذي هو مجتمع معه في أول الحمل متحركاً إلى التوالي أيضاً لزم أن يكون الأوج قد تحرك من أول الحمل **إلى أول الجدي بل إلى آخر القوس** فقد تحرك حينئذٍ المركز ثلاثة بروج والأوج تسعة ثم إنهما يجتمعان في الحمل ثانياً فيتحرك المركز من آخر الجوزاء إلى الحمل، والأوج من أول الجدي إلى الحمل فانعكس الأمر بينهما **فلا تكون حركة شيء منهما بل متشابهة** إحداهما أسرع من الأخرى تارة وأبطأ تارةً. وهو باطل، فتعين أن الأوج يتحرك إلى خلاف التوالي حتى إذا وصل المركز تربيع الحمل على التوالي وهو آخر

قوله: (والأوج لا محالة مقابلة) فإذا كان تدوير عطارد في آخر الجوزاء في الحضيض يكون الأوج حينئذ في أول الجدي وإذا كان ذلك التدوير في أول الجدي في الحضيض أيضاً يكون الأوج في آخر الجوزاء ولا بد مع ذلك أن يجتمع التدوير المذكور مع الأوج في رأس الحمل وأول الميزان فظهر أن عطارد قد اجتمع في ذروة واحدة مع الحضيض مرتين ومع الأوج مرتين.

قوله: (إلى أول الجدي بل إلى آخر القوس) ولعل وجه الإضراب هاهنا هو أن القوس هو برج التاسع من أول الحمل لكن ليس لهذا الإضراب زيادة نفع يعتد به.

قوله: (فلا تكون حركة شيء منهما متشابهاً) فإن قيل: لم لا يجوز أن يتحرك المركز إلى ثلاثة بروج والأوج إلى تسعة ثم المركز إلى ثلاثة والأوج إلى تسعة ثم المركز إلى ثلاثة والأوج إلى تسعة فحينئذ يكون دورة المركز واحدة ودورة الأوج ثلاثاً ويكون التدوير في الحضيض مرتين مع تشابه حركتي المركز والأوج على التوالي، قلنا: لو صح ما ذكرتم يلزم أن يتم الحامل أربع دورات إحداهما بحركته الذاتية والثلاثة بحركته العرضية التابعة بحركة الأوج بناء على أن حركة الفلك المحيط يستتبع حركة المحاط، فتأمل.

الجوزاء وصل الأوج إلى تربيعه على خلاف التوالي وهو أول الجدي فيكون المركز حينئذٍ في الحضيض وإذا وصل المركز إلى تربيعه الثاني وهو أول الجدي وصل الأوج أيضاً إلى تربيعه الثاني وهو آخر الجوزاء فيكون المركز أيضاً في الحضيض ولا شك أنهما يتلاقيان فيما بين التربيعين. وقوله: (فيقابله) **سهو من القلم**. والصواب فيقارنه أي يقارن الأوج مركز التدوير (في الميزان وفي الحمل) وقوله: (فمركز التدوير) **أيضاً سهو**. والصحيح فأوج الحامل أو مركز الحامل (له محرك) بحركة إلى خلاف التوالي (ويسمى) ذلك المحرك (المدير) لإدارته مركز الحامل حول مركزه (ثم هذا البعد) الصباحي والمسائي (في الميزان أعظم منه) والصواب أصغر منه (في الحمل فهو) أي تدوير عطارد في الحمل (أقرب إلى الأرض) منه في الميزان (فعلم أن المدير خارج مركز) وإن أوجه في الميزان فهناك يجتمع الأوجان ويكون نصف قطر التدوير أصغر ما يكون، وأما في الحمل فيجتمع مركز التدوير وأوج الحامل مع حضيض المدير فلا يكون نصف قطره في ذلك الصغر (ثم يختلف بعد الشمس عن الثوابت وهي) أي الشمس (في اعتدالين و) يعلم هذا الاختلاف (**إذا رصدنا كسوفين** وهي فيهما يظهر ذلك في الدهور الطويلة فهي) أي الثوابت (متحركة) حركةً بطيئة جداً كما سلف (والأوجات) **سوى أوج القمر وأوج حامل عطارد** (توافقها) أي توافق الثوابت في تلك الحركة قدراً وجهة (فهو) أي ذلك التوافق (إما لاتحاد المحرك)

....

قوله: (سهو من القلم) ولك أن تقول: إن الضمير المستتر في يقابله راجع إلى التدوير والبارز إلى الحضيض لو بالعكس أي إذا كان التدوير في المميز إن كان الحضيض يقابله في الحمل. وإذ كان في الحمل كان الحضيض يقابله في الميزان فيلزم أن يقارن الأوج مع التدوير في الميزان والحمل إذ المقابلة مع الحضيض تقتضي المقارنة مع الأوج لا محالة.

قوله: (أيضاً سهو) لا يخفى أن الفلك المحرك لمركز الحامل وأوجه على خلاف التوالي محرك لمركز نفس التدوير أيضاً كذلك ولو بواسطة تحريك الحامل وباب التسامح مفتوح في كلمات المصنفين.

قوله: (إذا رصدنا كسوفين) إنما اعتبر هاهنا الكسوفان معاً لأنه إذا رصدنا كسوفاً أول كانت الثوابت مرئية حول الشمس ثم إذا رصدنا كسوفاً ثانياً يظهر اختلاف بعد الشمس عن تلك الثوابت. وقوله وهي فيها أي والحال أن الشمس في الاعتدالين، وأما وقوع الكسوف في العقدتين فهي كثيرة لكن الاختلاف المذكور إنما ظهر عند كونهما في الاعتدالين.

قوله: (سوى أوج القمر وأوج حامل عطارد) وقد عرفت أن محرك أوج القمر هو المائل ومحرك أوج عطارد هو المدير فإنهما لا يوافقان الثوابت في حركتها قدراً وجهة.

وهو كرة الثوابت مثلاً، (وإما لتوافقها) أي توافق المحركات المتعددة (في الحركة) بأن توافق الحركة الصادرة من بعضها الحركة الصادرة من بعض آخر (جهة وكماً) كما إذا فرض أن محركات تلك الأوجات هي الممثلات (ثم إن عرض الزهرة وعطارد ليس ثابتاً كما ثبت للقمر بل عرض) مركز تدوير (زهرة شمالي أبداً وعرض) مركز تدوير (عطارد جنوبي أبداً) وأما عرض مركز جرميهما فقد يكون في الزهرة جنوبياً وعطارد شمالياً ثم إنه صور كيفية ما ذكره بقوله: (كأن الصفين) من مداري مركزي تدويرهما (يتبادلان) في جهتي الشمال والجنوب (فإذا كانت الزهرة) بل مركز تدويرها (على الرأس كان مدارها منطبقاً على سطح منطقة البروج ثم إذا جاوزت) الرأس (وحصل) الكواكب بل مركز تدويره (في النصف) الذي يتحرك عليه (صار ذلك النصف شمالياً) عن المنطقة والنصف الآخر جنوبياً عنها. (ويتباعد) المدار (عنها) شيئاً فشيئاً إلى أن يصل مركز تدويرها (إلى غاية العرض) وهي منتصف ما بين العقدتين (ثم يقرب) مدارها (منها) شيئاً فشيئاً (حتى ينطبق عليها وهي) أي الزهرة بل مركز تدويرها (في الذنب ثم تصير في النصف الآخر) الذي كان جنوبياً (وقد صار هو) الآن (شمالياً و) صار النصف (الآخر) الذي قد تحرك عليه في الشمال جنوبياً ويتباعد) المدار عنها في الجانبين (إلى غاية ما) هي منتصف هذا النصف (ثم يتقارب) إليها حتى ينطبق عليها ويتناول نصفاه في الجهة وهكذا دائماً. فيكون مركز تدوير الزهرة دائماً إما على المنطقة وإما في الشمال عنها. (وأما

....

قوله: (كما ثبت للقمر) أي كما ثبت عرض القمر وهو خمسة أجزاء كما مر، وثبوت عرض القمر هو أن يكون ثابتاً في جانب الشمال والجنوب لا يتبدل حاله فيهما بخلاف عرض الزهرة وعطارد وعن منطقة البروج كما ذكره.

قوله: (وأما عرض مركز جرميهما) يعني أن المصنف لم يفرق بين عرض مركزهما وبين عرض أنفسهما. فعليك أن تفرق بين العرضين كيلا يشتبه عليك الحال.

قوله: (وهو منتصف ما بين العقدتين) وهذا المنتصف يكون في جانب الشمال. كما أن هذا النصف صار شمالياً عن المنطقة. وقوله: ثم تصير أي الزهرة بل مركز تدويرها. وقوله: وقد صار إلخ أي أن النصف الذي كان جنوبياً قد صار هو الآن شمالياً.

قوله: (فيكون مركز تدوير الزهرة دائماً) ولعل سبب هذه الحالة هو حركة الحامل منضمة إلى اعتبار بعد مركز الحامل عن مركز فلك البروج والاعتبار هاهنا لتحريك التدوير مركز نفس الكوكب إذ الكلام في حركة الكوكب لا في حركة مركز الكوكب حتى يعتبر تحريك التدوير

عطارد فبالعكس من ذلك فيكون عند الانطباق في الذنب ويتجاوزه إلى النصف الجنوبي متباعداً ثم ينطبق وهو يتجاوزه إلى النصف الآخر)، الذي كان شمالياً (وقد صار) الآن (جنوبياً) فمركز تدويره دائماً إما على المنطقة وإما في الجنوب عنها، (ثم لهما) أي للزهرة وعطارد (عرضان آخران) مغايران لعرضهما **بسبب مدار مركز تدويرهما** على الوجه الذي صورناه (فإن القطر) من تدويرهما (المار بالذروة والحضيض ينطبق تارة على المنطقة وينفصل عنه أخرى) كأنه أراد بالمنطقة مدار مركز تدويرهما فإن انطباق ذلك القطر إنما هو عليه في منتصف ما بين العقدتين. دون منطقة البروج في العقدتين إذ هو هناك في غاية الميل عن المدار ومنطقة البروج المتطابقين ولذلك أمكن لجرم الزهرة عرض جنوبي ولجرم عطارد عرض شمالي كما أشرنا إليه. (**وكذلك القطر المار بالبعدين الأوسطين**) من تدويرهما المقاطع للقطر المار

....

أيضاً. ولا اعتبار هاهنا أيضاً لتحريك المدير مركز الحامل. فإن مثل هذه الحالة يكون في مركز تدوير عطارد وليس هناك محرك آخر مثل المدير حتى يغتبر تحريكه.

قوله: (بسبب مدار مركز تدويرهما) متعلق بقوله: لعرضهما. لابقوله: متغايران. وقوله: عليه أي على مدار مركز تدويرهما. وقوله: إذ هو أي ذلك القطر المار بالذروة والحضيض. وقوله: هناك أي في العقدتين. وقوله: في غاية الميل عن المدار إلخ، فالزهرة ما دام مركزها هابطاً من الأوج من أحد المنتصفين الشماليين مالت ذروتها إلى الشمال وحضيضها إلى الجنوب وما دام مركزها صاعداً من الحضيض من المنتصف الآخر مالت ذروتها إلى الجنوب وحضيضها إلى الشمال على عكس النصف الأول، وأما عطارد فمادام مركزه هابطاً من الأوج مالت ذروته إلى الجنوب وحضيضه إلى الشمال، ومادام صاعداً من الحضيض مالت ذروته إلى الشمال وحضيضه إلى الجنوب.

قوله: (وكذلك القطر المار بالبعدين الأوسطين من تدويرهما) البعدان الأوسطان هاهنا هما النقطتان المتقابلتان في محيط التدوير بحيث يكون كل واحدة منهما بالنسبة إلى مركز العالم سواء، وكذا يكون بعد كل واحدة منهما بالنسبة إلى مركز ذلك التدوير سواء كالقطر المار بالبعدين الأوسطين المقاطع للقطر المار بالذروة والحضيض على قوائم يكون له طرفان. أحدهما هو الطرف المتأخر أعني الطرف الشرقي ويقال له: البعد المسامتي، والآخر هو الطرف المتقدم أعني الطرف الغربي يقال له: البعد الصباحي إذا عرفت هذا فنقول: إذا وصل مركز تدوير السفليين أعني الزهرة وعطارد إلى أحد العقدتين يكون هذا القطر المار بالبعدين الأوسطين منطبقاً على مدار مركز التدوير ومنطقة البروج، أي يكون هو في سطحهما حال كونهما متطابقين ويصير حينئذ أحد طرفي القطر المار بالذروة والحضيض إلى الشمال والطرف الآخر إلى

بالذروة والحضيض منه له أيضاً ميل يقتضي عرضاً (وكيفيته مسطورة في كتبهم) ولقد أحسن في هذه الحوالة ولو عممها في أكثر المباحث السالفة وترك تفاصيلها لكان أحس وأحسن. لأن التعرض لها على الوجه الذي أورده أوجب انتشار الكلام وصعوبة الفهم، وتذييلها بمباحث أخرى يوجب زيادة في الصعوبة فلذلك أعرضنا عن الإطناب واقتصرنا على ما ذكر في الكتاب والله الموفق للصواب (واعلم أنهم لما اعتقدوا أن حركة الأفلاك يجب أن تكون دورية) متشابهة (تحيروا في مبدأ هذه الاختلافات) المعلومة بالمشاهدة أو الرصد في هذه الكواكب، (ولم ينبسوا) أي **لم يتكلموا** (فيه) أي في ذلك المبدأ (بذات شفة) أي بكلمة كافية شافية. (والذي ينحي بالهدم على قاعدتهم) في هيئة (أفلاك عطارد بعدما قدمناه) من أن ما ذكروه استدلال باللازم على وجود الملزوم مع عدم العلم بالمساواة (أنها) أي تلك القاعدة (تستلزم تشابه حركة مركز التدوير حول مركز الحامل) لما نبهنا عليه (والمدرك بالرصد خلافه فإنها وجدت لنقطة) أي أن حركة مركز تدويره وجدت متشابهة حول نقطة أخرى (تسمى) تلك النقطة (مركز معدل المسير وهي بين مركز العالم ومركز الخارج) الذي هو المدير. ومثل هذا الإشكال وارد على أفلاك العلوية والزهرة أيضاً (و) الذي ينحي بالهدم على قاعدتهم (في الكل أن حركات الأفلاك إرادية) على رأيهم (فماذا يمنع أن تختلف) تلك الحركات (بحسب) اختلاف (ما يتعاقب عليها) أي على الأفلاك (من إرادات جزئية) لا بد منها في تلك الحركات (إذ قد علمت) فيما سبق (أنها) أي أن القصة (لا تكفي في الحركة الجزئية التعقل الكلي والحق إحالة ذلك كله إلى القادر المختار) فإنها منجاة عن هذه الإشكالات وأمثالها كما نبهت عليه.

الجنوب، وهذا غاية ميله عن مدار مركز التدوير. وحينئذٍ يكون هذان القطران متقاطعين على زوايا قائمة ثم إذا فارق مركز التدوير عن إحدى العقدتين فأحد طرفي كل واحد من القطرين مال إلى الشمال والطرف الآخر مال إلى الجنوب حتى إذا وصل مركز التدوير إلى منتصف ما بين العقدتين صار أحد طرفي القطر المار بالبعدين الأوسطين في الشمال والآخر في الجنوب، وهذا غاية ميله عن المنطقة وصار القطر المار بالذروة والحضيض منتصباً على ذلك القطر ومتقاطعاً له على زوايا قوائم ومع ذلك صار منطبقاً على مدار مركز التدوير كما ذكر.

قوله: (لم يتكلموا) لعلهم كانوا يتكلمون أن ذلك المبدأ هو اجتماع الأفلاك المخالفة مع انضمام اعتبار خروج مركزها عن مركز العالم. وقوله: ينحى بالقلع أي يقبل بالقلع.

[القسم الثاني: الكواكب المضيئة]

من الأقسام الخمسة (في الكواكب كلها شفافة) لا لون لها (**مضيئة**) **بذواتها** (إلا القمر فإنه كمد) في نفسه تظهر كمودته أعني قتمته القريبة من السواد عند الخسوف وليس منيراً بذاته (بل نوره من الشمس لاختلاف أشكاله) النورية (بحسب قربه وبعده عنها) فيحدس من ذلك أن نوره مستفاد من ضوئها فقيل: **هو على سبيل الانعكاس** من غير أن يصير جوهر القمر مستنيراً كما في المرآة. وقيل: يستنير جوهره، قال الإمام الرازي: والأشبه هو الأخير **إذ على الوجه الأول لا يكون جميع أجزائه مستنيراً لكنه كذلك** كما يظهر من اعتبار حاله عند الطلوع والغروب، ومنهم من قال: كسف بعض الكواكب لبعضها يدل على أن لها لوناً وإن كان ضعيفاً فلعطارد صفرة وللزهرة درية أي بياض صاف وللمريخ حمرة وللمشتري بياض غير خالص ولزحل قتمة مع كدورة (وفيه) أي في هذا القسم (مقاصد) خمسة.

[المقصد الأول: القمر واستضاءته من الشمس]

(في الهلال والبدر القمر لما كان يستضيء من الشمس **فنصفه المقابل** لها أبداً مضيء ونصفه الآخر مظلم، ولما كان تحت الشمس فإذا كان القمر مقارناً لها كان

قوله: (مضيئة بذواتها) خلافاً للبعض. حيث قالوا: باستفادة أنوارها عن الشمس على ما في الشفاء.

قوله: (على سبيل الانعكاس أي بانعكاس ضوء الشمس على سطحه الظاهر لكونه كمداً صقيلاً كالمرآة إذا حوذي بالشمس.

قوله: (لا يكون جميع أجزائه مستنيراً) لعدم الانعكاس على جميع الأجزاء لاختلافها في الوضع بالقياس إلى الشمس كما في المرآة وتصفية الماء الذي ينعكس عليه ضوء الشمس.

قوله: (لكنه كذلك) أي كل واحد من أجزاء القمر منير يدل عليه اعتبار حاله عند الطلوع

قوله: (إذ على الوجه الأول لايكون جميع أجزائه مستنيراً) بل يكون حينئذٍ كالمرآة إذا قوبلت بالشمس فإن شعاع الشمس إنما يرى في وسط المرآة دون سائر جوانبها ولو قيل: إذا كان مستنيراً حينئذٍ لزم أن يرى مستنيراً أيضاً من الجوانب الغير المقابلة للشمس. قلنا: لزوم هذا ممنوع.

وجهه المضيء إليها دوننا فلا نرى له ضوءاً أصلاً (وكانت) حينئذ (دائرة الرؤية) وهي الدائرة الفاصلة بين المرئي وغير المرئي منه (منطبقة على دائرة الضوء وهي) الدائرة (الفاصلة بين المضيء والمظلم منه ونفرض دائرة الرؤية ثابتة و) نقول: (دائرة الضوء تزول) لا محالة (بزواله) أي تزول بزوال القمر (عن المسامتة) أي المقارنة للشمس (فبعد الانفراج بينهما) أي بعد زوال الانطباق وحصول الانكشاف والتقاطع بين الدائرتين يقع شيء من الوجه المضيء مستدق بين نصفيهما وحينئذٍ (نرى قوساً من الوجه المضيء إلينا) فهذا المرئي هو الهلال (ولا يزال ذلك يكبر) بالبعد عن الشمس **ويزداد المرئي من الوجه المضيء عظماً** (حتى يصير الوجه المضيء) بتمامه (إلينا) وذلك عند المقابلة التي هي غاية البعد بينهما (و) حينئذٍ (ينطبق الدائرتان مرة أخرى فنراه بدراً) كاملاً كدائرة تامة (ثم) إن النيرين بعد غاية البعد بينهما (يتقاربان) من الجانب الآخر (فتتقاطع) حينئذ (الدائرتان) مرة أخرى (وينحرف عنا) شيء مستدق من الوجه (المضيء) فينتقص كمال البدرية، وهكذا ينحرف المضيء شيئاً فشيئاً (حتى) ترى منه شكلاً هلالياً في جانب المشرق ثم (يخفى بالكلية وهو المحاق وإنما لا نرى) القمر (يوماً وأكثر بعد المقارنة وقبلها لضعف ضوئه ودقته وقربه من الشمس مع ضوئها) الغالب الساتر لما يقرب منها (فيمتنع) القمر لهذه الأسباب (من إبصاره) وأما إذا كان بعيداً عنها في أحد جانبيها بمقدار اثنتي عشرة درجة فإنه يرى عادة مستمرة وربما نرى بأقل منها فإن ذلك ممايختلف بحسب عرض القمر وصفاء الأفق وقوة الباصرة.

والغروب والخسوفات ومقادير نوره من أول هلاليته إلى صيرورته بدراً وضعفه لايخفى كذا في نهاية الإدراك ووجه ضعفه منع الملازمة. لجواز أن يكون لكل جزء من أجزاء القمر نسبة إلى كل جزء من الشمس يوجب الانعكاس على جميع أجزائه، ومنع لبطلان التالي بجواز أن يكون بعض أجزائه منيراً ويرى الكل منيراً لبعده.

قوله: (فنصفه المقابل إلخ) أي نصفه التقريبي لما بين أن الكرة الصغرى إذا قبل النور من كرة كبرى كان المضيء أكثر من النصف.

قوله: (منطبقة) أي تقريباً لأن المرئي منه أقل من النصف والمستضيء أكثر منه.

قوله: (ويزداد المرئي من الوجه المضيء عظماً) فعند تمام التربيع من الشمس كانت الدائرتان متقاطعتان على حادة ومنفرجة إلى أن يتطابقا عند مقارنة أحدهما للآخر أو عند مقابلته له.

[المقصد الثاني: خسوف القمر]

(في خسوف القمر وهو أنه قد يكون) القمر مقابلاً للشمس (بقرب العقدتين فتكون الأرض) حينئذٍ واقعة (بينه وبين الشمس فتمنع) الأرض ضوءها عنه فيرى كمداً كما هو لونه الأصلي ولأن جرم الأرض أصغر (كثيراً من جرم الشمس فيقع الظل) الناشئ من الأرض (مخروطاً) قاعدته دائرة صغيرة على الأرض ورأسه على محاذاة جزء من أجزاء فلك البروج مقابل لجزء منه حل فيه الشمس (فإن لم يكن للقمر) في حال المقابلة (عرض) بأن يكون في أحد العقدتين (انخسف بالكلية لأنه أصغر من الأرض) بل من غلظ الظل حيث وصل إليه فيقع كله في داخله ومكث فيه زماناً (وإن كان له عرض فإن كان) ذلك العرض (بقدر نصف قطر) صفحة (القمر

قوله: (حيث وصل) أي اتصل إليه أي إلى القمر فيقع كله أي كل القمر في داخله أي الظل ومكث فيه أي في داخله بقدر نصف قطر صفحة القمر إلخ. لأن مركز دائرة الظل على منطقة البروج ومركز صفحة القمر على محيط منطقة فلكه المائل فيكون نصف كل واحد من قطري صفحة القمر ودائرة الظل واقعاً بين تشكك المنطقتين. ففي صورة مساواة عرض القمر لتضع القطرين المذكورين يكون صفحة القمر مماسة مع دائرة الظل من خارج على نقطة في جهة عرض كمحدب الدائرتين. فلايقع شيء من الظل على صفحة القمر وكذا حال كون إعراض القسم أكثر من مجموع النصفين.

قوله: (قاعدته) أي قاعدة الظل الناشئ من الأرض. وقوله: دائرة صغيرة وهذه الدائرة الصغيرة موازية للدائرة العظيمة منتصفة لكرة الأرض لكنها أصغر منها وذلك لأن جرم الشمس أكبر بكثير من جرم الأرض. فلم تكن تلك الدائرة العظيمة منشأ للظل لوقوع ضوء الشمس على محيط تلك الدائرة العظيمة أيضاً. فكيف تكون هي منشأ للظل مع إحاطة الضوء عليها بل دائرة التي تكون أصغر من تلك الدائرة لكن هذه الدائرة التي تكون منشأ للظل لا بد أن تكون موازية لتلك الدائرة العظيمة. فحينئذ يلزم أن تكون قاعدة المخروطة دائرة صغيرة أيضاً كما ذكره. وقوله: على محاذاة جزء إلخ. يعني أنه يعتبر في فلك البروج جزءان متقابلان أحدهما ما حل فيه الشمس والآخر ما يكون محاذياً لرأس ذلك المخروط.

قوله: (بقدر نصف قطر صحيفة القمر) وإنما لم يعتبر تمام كل واحد من القمر ودائرة المخروط لأن المعتبر هاهنا هو ميل مركز القمر عن مركز دائرة المخروط. فإذا مال مركز القمر عن مركز دائرة المخروط بمقدار نصف قطره ونصف قطرها معاً لم يبق بينه وبين الشمس حائل من الأرض أصلاً وقوله: خارجاً الضمير المستتر فيه راجع إلى سطح جرم القمر فهو إما أن يكون حالاً منه وإما أن يكون مفعولاً ثانياً للتوهم المذكور. أي من تخيل سطح جرم القمر سطحاً مستديراً

ونصف قطر) دائرة (الظل) **وهي الدائرة** الحادثة على مخروط الظل من توهم سطح جرم القمر الذي يرى كدائرة خارجياً إلى أن ينقطع المخروط (لم ينخسف) القمر حينئذٍ بل ماس الظل من خارج كحدبتي دائرتين (وإن كان) ذلك العرض (أقل) من مجموع النصفين المذكورين (انخسف بعضه وذلك بقدر تقاطع القطرين) أي تلاقيهما وتداخلهما فإن فرض أن هذا العرض الأقل **يساوي فضل** نصف قطر الظل على نصف قطر القمر **انخسف كله** وماس سطحه دائرة الظل من داخل **ولم يكن له مكث** وإن كان أقل من ذلك الفضل انخسف بتمامه ومكث بحسب وقوعه في الظل.

[المقصد الثالث: كسوف الشمس]

(في كسوف الشمس) فنقول (عند اجتماع القمر بالشمس) في النهار **اجتماعاً مرئياً لا حقيقياً** (إن لم يكن للقمر عرض) مرئي (حجب بيننا وبين الشمس) لوقوعه على الخط الخارج من أبصارنا إليها (فلم نر ضوء الشمس بل نرى لون القمر الكمد في وجه الشمس فنظن أن الشمس ذهب ضوؤها وهو الكسوف) فليس الكسوف بغير حال في ذات الشمس كالخسوف في ذات القمر ولذلك أمكن أن يقع كسوف بالقياس إلى قوم دون قوم (ويكون ذلك بقدر صفحة القمر فربما كسف الشمس كلها وإن كان أصغر منها) وذلك (لأنه أقرب إلينا في وتر قطره الزاوية التي توترها الشمس كمداً) فتحجب به عنا بتمامها. (وربما تكون الشمس) وقت

قوله: (وهي الدائرة إلخ) يعني أن سطح جرم القمر وإن كان لا يرى في الاستقبال في البعد من العادة كدائرة القمر ويسمى صفة القمر فإذا خرج ذلك السطح في الوهم إلى أن يقع هناك مخروط الظل، وحدث في المخروط دائرة موازية لقاعدته يسمى دائرة الظل يكون مركزها أيضاً على المنطقة.

قوله: (يساوي فضل إلخ) أو النصف قطر القمر على ما بين في محله.

قوله: (انخسف كله) لوقوعه بتمامه تحت الظل.

قوله: (لم يكن له مكث) بل تبدى في الحال بالانجلاء بعد زيادة الظل على جرم القمر.

خارجاً إلى أن يقطع ذلك السطح المستدير ذلك المخروط. وقوله: كدائرة متعلق بقوله: يرى. وقوله: بل ماس بتشديد السين من المماسة. وقوله: انخسف بعضها انخساف بعضه هاهنا عام يتناول انخساف كله أيضاً على ما ذكره الشارح. وقوله: على نصف متعلق بفضل.

قوله: (اجتماعاً مرئياً لا حقيقاً) وذلك لأن الشمس والقمر ليسا في فلك واحد حتى يجتمعان اجتماعاً حقيقياً. وقوله: يوترها الشمس أي يوترها قطر الشمس.

انكسافها (في حضيضها فلقربها) منا (ترى أكبر و) يكون (القمر) حينئذٍ (في أوجه، فلبعده) عنا (يرى أصغر فلا يكسف جميع صفحتها بل تبقى منها حلقة نور محيطة به وقد روي أنها) أي الحلقة النورانية (رؤيت) على وجهها في بعض الكسوفات مع ندرته (وإن كان للقمر) في ذلك الاجتماع (عرض) مرئي (فإن كان ذلك العرض (بقدر مجموع نصف قطرهما لم يكسفها) وإن كان أكثر منهما فبالطريق الأولي (وإن كان أقل منهما كسفها بقدر ذلك) كما لا يخفى (واعلم أن ابن الهيثم قال في اختلاف تشكلات القمر: إنه يجوز أن يكون ذلك الاختلاف لأن القمر كرة مضيئة نصفها دون نصف وأنها) أي تلك الكرة (تدور على) مركز (نفسها بحركة مساوية لحركة فلكها فإذا كان نصفه المضيء إلينا) كما في حال المقابلة (فبدر أو المظلم) كما في حال المقارنة (فمحاق وفيما بينهَما يختلف قدر ما نراه من المضيء) هلالياً ونصف دائرة وإهليلجياً (ويبطله) أي يبطل قول ابن الهيثم (ما ذكرناه من أمر الخسوف) فإن هذا الاحتمال يقتضي أن لا ينخسف القمر أصلاً (والكسوف) وقع هذا اللفظ في نسخة الأصل، **ولذلك أخر المصنف كلام ابن الهيثم إلى هذا** الموضع لكنه ضرب عليه بالقلم آخراً إذ لا وجه لصحته (والاعتراض) على ما ذكروه (بعد تسليم الأصول) التي بنوه عليها (أن نفي هذا الاحتمال) الذي أبداه ابن الهيثم في تشكلات القمر بمنافاته الخسوف (لا ينفي جميع الاحتمالات) العقلية في تلك التشكلات (فلعل ثمة سبباً آخر) لاختلاف نور القمر مخالفاً لما ذكره وما ذكرتموه لكنا لا نعلمه كأن يكون مثلاً كوكب كمد تحت فلك القمر فينخسف به في بعض استقبالاته (غير ما ذكرتم) من الخسوف والكسوف ودوام نور باقي الكواكب (يجوز أن يكون لخلق الفاعلِ المختار النور في الشمس والقمر) في أكثر الأوقات، وعدم خلقه النور فيهما أحياناً (و) خلقه إياه في باقي (الكواكب) دائما (أو استضاءتها) أي أو لاستضاءة الشمسِ والقمر والكواكب المحسوسة مطلقاً (بكواكب أخر مستورة عنا) لا نشاهدها أصلاً وإن كانت مضيئة جداً إما لبعدها أو لكونها محجوبة ببعض الأجرام السماوية المظلمة ثم يتغير الحال فيهما دون باقي الكواكب (كيف) لا يجوز هذا الاحتمال والحال أن هناك احتمالاً آخر أبعد منه (و)

قوله: (ولذلك أخر المصنف كلام ابن الهيثم إلى هنا) يعني أن الموضع اللائق بكلامه هو المقصد الثاني في خسوف القمر لكنه ذكره هاهنا لأجل أنه ذِكر الكسوف هاهنا لكنه ضرب عليه القلم كما ذكره.

هو أنه (لا يلزم كون تلك الكواكب) المستورة عنا (نيرة) في أنفسها (**بل ربما تكون مقابلتها**) **للكواكب المحسوسة** (**توجب ذلك**) **النور فيها** كما في تقابل الأجسام الكمدة الصقيلة جداً.

[المقصد الرابع: آراء حول اختفاء القمر]

(في محو القمر المشاهد في صحته وفيه آراء، الأول: قيل: **خيال**) **لا حقيقة له** (قلنا: فيختلف الناظرون فيه) لاستحالة توافقهم كلهم في خيال واحد. (الثاني: قيل:) هو (**شبح ما ينطبع فيه** من السفليات من الجبال والبحار) وغيرها. (قلنا: فيختلف باختلاف القمر في قربه وبعده وانحرافه عما ينطبع فيه: الثالث:) هو (السواد الكائن في الوجه الآخر قلنا: فلا يرى متفرقاً، الرابع:) هو (تسخين النار) للقمر (قلنا: لا هو مماس للنار) لأنه مركوز في تدوير هو في ثخن حامل فبينه وبين النار **بعد بعيد** ولو فرض أنه في حضيض التدوير مع كونه في حضيض الحامل لم يتصور هناك مماسة إلا بنقطة واحدة (ولا) هو (قابل للتسخن عندكم) فكيف يتسخن بها (الخامس:) هو (جزء منه لا يقبل النور) كسائر أجزائه القابلة له (قلنا: فإذن لا يطرد القول ببساطة الفلكيات) إذ القمر حينئذٍ مركب من أجزاء متخالفة الحقائق. (ويبطل) على هذا التقدير (جميع قواعدكم) المبنية على بساطتها. (السادس:) هو (**وجه القمر** فإنه مصور بصورة إنسان) أي بصورة وجه الإنسان فله عينان وحاجبان وأنف وفم. (**قلنا: فيتعطل فعل الطبيعة** عندكم لأن الكل عضو طلب نفع أو دفع ضر) فإن

قوله: (خيال لا حقيقة له) فهو كالسراب من أغلاط الحس وإن لم يعلم سببه.

قوله: (شبح ما ينطبع إلخ) لأن القمر كمد صقيل كالمرآة، فينطبع فيه أشباه الجبال والبحار كما ينطبع في المرآة صور الأشياء المحاذية فلا يرى موضع الانطباق منها براقة.

قوله: (بعد بعيد) على قدر المتمم المحوى من حامله.

قوله: (وجه القمر إلخ) لاخفاء أن الكلام في امتناع قبول بعض القمر للنور التام. فالصواب أن وجه القمر لا يكفي في ذلك.

قوله: (بل ربما يكون مقابلتها للكواكب المحسوسة توجب ذلك النور) أي يجوز أن لا يكون الكواكب المستورة عنا ولا الكواكب المحسوسة أيضاً نيرة في أنفسها. لكن المقابلة بينهما توجب ذلك النور في الكواكب المحسوسة بشرط كونها من الأجسام الصقيلة كالمرآة وإن لم تكن نيرة بنفسها.

قوله: (قلنا: فيتعطل فعل الطبيعة إلخ) يمكن دفع هذه الأجوبة بناء على احتمالات عقلية فتأمل.

الفم لدخول الغذاء والأنف لفائدة الشم والحاجبين لدفع العرق عن العينين، وليس القمر قابلاً لشيء من ذلك، فيلزم التعطيل الدائم فيما زعمتم أنه أحسن النظام وأبلغه. (السابع:) هو (أجسام سماوية) **مختلفة** معه في تدويره **غير قابلة للإنارة** بالتساوي (**حافظة** لوضعها معه) دائماً (وهذا أقرب) ما قيل، لكن لا يصلح للتعويل.

[المقصد الخامس: اختلاف العلماء في المجرة]

(**في المجرة**) وهي الدائرة التبنية المسماة عند العوام بسبيل التبانين. (قيل: احتراق حدث من الشمس في تلك الدائرة في بعض الأزمان) السالفة وإنما يصح إذا كان الشمس موصوفة بالحرارة والإحراق وكان الفلك قابلاً للتأثر والاحتراق. (وقيل: بخار دخاني) واقع في الهواء ويرد عليه أنه يلزم منه اختلافها في الصيف والشتاء لقلة المدد في أحدهما وكثرته في الآخر. (وقيل: كواكب صغار) مقاربة متشابكة (لا تتمايز حساً) بل هي لشدة تكاثفها وصغرها صارت كأنها **لطخات** سحابية. قال الآمدي: (والغرض من نقل هذه الاختلافات إبداء ما ذكروه من الخرافات ليتحقق). ويتبين (للعاقل الفطن أنه لا ثبت) أي لا حجة (لهم فيما يقولونه) ويعتقدونه (ولا معول على ما ينقلونه) من أوائلهم ويعتمدونه، (وإنما هي خيالات فاسدة وتمويهات باردة يظهر ضعفها بأوائل النظر ثم البعض بالبعض يعتبر.

قوله: (غير قابلة للإنارة) إنما لا يقبل الإنارة بالتساوي إما لاختلافها بالنوع. وإما لاختلاف وضعها في المواضع الرصدية من التدوير فيكون أقل تكاثقاً في المواضع الغليظة فيكون أكثر تكاثفاً.

قوله: (حافظة إلخ) دفع لما قيل: من المستبعد أن يكون وقوع تلك الأجسام على وجه يؤثر دائماً في القمر أثراً واحداً.

قوله: (لطخات) اللطخة بالخاء المعجمة من سحاب ونحوه قليل منه.

قوله: (مختلقة) بالخاء المعجمة والقاف، يقال: رجل خليق ومختلق بفتح اللام أي تام الخلق معتدل. وقوله: معه أي مع القمر في تدويره هو ان يكون مركوزة في تدويره بحيث يكون بعضها في المواضع الرقيقة بالنسبة إلينا، وبعضها في المواضع الغليظة. كذلك فترى ضعيفة الأنوار وصغيرة الأجرام ويجوز ان تكون مركوزة في جرم نفس القمر لكنهم لم يقولوا به.

قوله: (في المجرة) ذكر في الصحاح أن المجرة هي التي في السماء لأنها كاثر المجر أي كاثر جر الشجر ونحوه. وقوله: لطخات سحابية. يقال: في السماء لطخ من السحاب أي قليل منه.

[القسم الثالث في العناصر]

وفيه مقاصد ثلاثة عشر.

[المقصد الأول: قول الحكماء في أقسام العناصر]

(المتأخرون) من الحكماء (على أنها أربعة أقسام: خفيف مطلق يطلب المحيط في جميع الأحياز) أي إذا ترك وطبعه في أي حيز كان من أحياز العناصر المغايرة له كان طالباً للمحيط (وهي النار وهي حارة بالحس) حرارة شديدة في الغاية، ولذلك كانت طالبة المقعر الفلك (ويابسة لأنها تفنى الرطوبات) عن الأجسام الملاقية لها. (فإن قيل: الست فسرت اليبوسة بعسر قبول الأشكال وتركها والنار بخلافه) لأنها (سهلة التشكل والترك قلنا: ذلك) الذي ذكرته إنما هو (فيما عندنا من النيران وهي مغلوبة بالهواء) فلذلك كانت سهلة القبول والترك (فلم قلت: إن النار البسيطة) التي عند المحيط (كذلك وخفيف مضاف يقتضي أن يكون تحت النار وفوق الآخرين وهذا) الاقتضاء (هو خفته المضافة) إلى العنصرين الآخرين وإن كان ثقيلاً بالنسبة إلى النار وحدها (وهو الهواء) وإنه (حار رطب بالطبع أي لو خُلّي وطبعه لأحس منه بالكيفيتين وكذلك الحال (في) الكيفيات المنسوبة إلى (سائر العناصر وما يعرض له) أي للهواء (من البرد) إنما هو (لمجاورة الأرض) والماء (وثقيل مطلق يطلب المركز) على معنى أنه **يقتضي انطباق مركز ثقله على مركز العالم**

قوله: (فإن قيل إلخ) إن قرر هذا الاعتراض معارضة. كان الجواب المذكور بطريق المناقضة موجهاً وإن قرر بطريق المناقضة بأن يكون منعاً لكبرى المطوية. أعني قوله: كل ما تفني الرطوبات فهو يابس فلا توجيه للجواب فلا بد من إثبات المقدمة ولا يصح بأنه لم قلتم: أن النار البسيطة كذلك.

قوله: (يقتضي انطباق مركز ثقله على مركز العالم) لا على مركز حجمه فإنه لا يقتضي ذلك الانطباق وهو ظاهر مركز الحجم هو أن يكون من جميع الجوانب بالنسبة إليه على السويّة، كما مر في بيان مركز الدوائر والكرات، ويقتضيه كون ذلك العنصر كرة في وسط الكل كما سيذكره في المقصد الرابع ومركز الثقل هو أن يكون الثقل من جميع الجوانب على السوية بالنسبة إليه ويقتضيه كونه ثقيلاً مطلقاً وهما قد يتحدان كما إذا كانت الكرة متشابهة الأجزاء قد لا يتحدان كما في الكرة التي نصفها من خشب ونصفها من حديد.

فهو إذا ترك وطبعه في أي حيز كان من أحياز العناصر المغايرة له طلبه (وهي الأرض باردة يابسة ويحققهما الحس، وثقيل مضاف يقتضي أن يكون فوق الأرض وتحت الآخرين. وهذا الذي ذكرناه هو (ثقلته المضافة) إلى العنصرين الآخرين، وإن كان خفيفاً بالنسبة إلى الأرض وحدها (وهو الماء بارد رطب بالطبع على ما مر من التفسير) وطبيعته الجمود لأن طبيعته البرد وإنه يوجب جمودة لكن الشمس تذيبها. قالوا: وعلى الترتيب المذكور تكون العناصر المتناسبة متجاورة والمتضادة كالنار والماء وكالهواء والأرض متباعدة وما كان منها ألطف فهو إلى الفلك أقرب وما كان أكثف فهو أبعد فهذا هو النصف المحكم الذي عليه الوجود قال المصنف: (**المناقضة**) **لما ذكروه أن يقال**: (لم لا يجوز أن لا تكون أربعة؟ بل الحق أحد الأقوال التي نذكرها) الآن. (إذ قيل:) هي (واحدة) واختلفوا في تلك الواحدة (على خمسة أقوال: الأول: إنما هي النار لشدة بساطتها) إذ لا جسم أصرف في طبيعته من النار (إذ الحرارة) المفرطة التي فيها (مديرة للكائنات ولأنها تحيل الغير إلى طبعها وحصلت البواقي) من النار (بالتكاثف) فهي نار متكاثفة على وجوه متفاوتة. (الثاني:) هي (الهواء لرطوبته ومطاوعته للانفعالات) ولا شك أن الأصل يجب أن يكون مطاوعاً للتغيرات (ويحصل) من الهواء (النار بالحرارة الملطفة) فهي هواء لطفته الحرارة (والباقيان بالبرودة المكثفة) فهما هواء متكاثف تكاثفاً متفاوتاً. (الثالث:) هي (الماء إذ قبوله التخلخل) بالحرارة (والتكاثف) بالبرودة (محسوس) فحصل من تخلخله الهواء والنار ومن تكاثفه الأرض. (الرابع:) هي (الأرض وحصلت البواقي بالتلطيف) الواقع على مراتب مختلفة. (الخامس:) هي البحار لتوسطه بين الأربعة) في اللطافة والكثافة فبازدياد لطافته يصير هواء وناراً، وبازدياد كثافته ماء وأرضاً. (وقيل:) ليست واحدة بل (لا بد من التعدد) فيها لأن التركيب في الكائنات يستدعي تعدد ما منه تركيبها (فاثنان على ثلاثة أقوال، الأول:) هما (النار لأنها في غاية الخفة والحرارة، والأرض لأنها في غاية الثقل والبرودة، والهواء نار مفترة، والماء

....

قوله: (**المناقضة لما ذكروه**) هذا الكلام بظاهره منع لنفس المدعى وهي أنها أربعة وفي المثال رجع إلى الدليل وهو الاستقراء، إذ التعويل في بيان هذا الحصر عندهم عليه كما يقال: العُنصر إما خفيف أو ثقيل وكل منهما إما على الإطلاق أو على الإضافة أو يقال: لا بد في تركيب الممتزجات من لطيف. واللطيف إما بحيث يحرق ما يلاقيه وهو النار أولا وهو الهواء، والكثيف إما سيَّال وهو الماء أولا وهو الأرض.

أرض متخلخلة بالمزج) مع أجزاء نارية. (الثاني:) هما (الماء والأرض لافتقار الكائنات إلى الرطب للانفعال) وحصول الأشكال (و) إلى (اليابس للحفظ) على الأشكال الحاصلة. (الثالث:) هما (الأرض والهواء لمثل ذلك) فإن الهواء رطب قابل للأشكال بسهولة والأرض يابسة حافظة لها فالماء هواء اشتد تكاثفه والنار هواء اشتد حرارته. (وقيل:) العناصر (ثلاثة هي: الأرض والماء والهواء لما مر) من افتقار الكائنات إلى رطب ويابس (والنار للحرارة المديرة) وقد وقع في كلام الآمدي الهواء بدل الماء ولذلك قال: فالماء هواء متكاثف وفي كلام بعضهم أن الثلاثة هي ما عدا النار (وقيل:) أصول المركبات ليست أربعة أو مادونها على ما مر بل هي (أجسام) وفي كلام الآمدي جواهر (صلبة غير متجزئة لا نهاية لها). وقيل: أصول المركبات هي (السطوح) لأن التركيب إنما يكون بالتلاقي والتماس، وأول ما يكون ذلك بين السطوح المستقيمة (ولا يكفي) في إثبات كون العناصر أربعة (إبطال بعضها) أي بعض هذه الأقوال الخمسة المنافية له (بالحجة، بل لا بد) في إثباته (من إبطال الجميع وهو مما لا سبيل إليه سلمنا) بطلان هذه الأقوال بأسرها (لكن) ليس يلزم من ذلك كونها أربعة إذ لقائل أن يقول: (لما قلتم: إن الأجسام ليست متجانسة فيكون الاختلاف) حينئذٍ فيما بينها لا في الصور المقومة والطبائع الجوهرية بل (في الصفات للفاعل المختار سلمنا أنها أربعة) لكن لا نسلم ما ذكر من أحوالها بل نقول: (فلم لا يجوز أن تكون) كلها (خفيفة طالبة للمحيط أو) تكون كلها (ثقيلة طالبة للمركز ويكون ما فيها من التفاوت) في الأحياز (لتفاوتها في الثقل والخفة) فالأثقل أسبق إلى المركز من الثقيل الطالب له أيضاً. والأخف أسبق إلى المحيط من الخفيف الذي يطلبه ألا ترى أن الأجسام الأرضية المتشاركة في أصل الثقل تتفاوت

قوله: (فلم لا يجوز أن تكون) اختلافها في الميل الصاعد والهابط يدل على ان كلها ليست خفيفة ولاثقيلة أي يسجد به ظاهر سطحه على سطحه بنسبة واحدة. وذلك لأنها لو كانت فيما بينها لكان الطلوع على الجميع والغروب عنه دفعة ولو كانت مقعرة لانعكس الأمر في الارتفاع والانحطاط.

قوله: (لم قلتم: إن الأجسام ليست متجانسة) مع تركبها من أجزاء فردة متجانسة؟ ويكون الاختلاف فيما بينهما لا في الصفة المقومة والطبائع الجوهرية حتى تكون متخالفة بالماهية، بل في الصفات إذ للفاعل المختار أن يخص البعض بصفة والبعض الآخر بصفة أخرى.

قوله: (لتفاوتها في الثقل والخفة) يعني أن التفاوت في أحيازها إنما هو لتفاوتها في الثقل والخفة لا لاختلافها في الصور النوعية وإن كان لها صور نوعية كما زعموا.

أحوالها بتفاوتها في مراتبه فبعضها يرسب في الماء إلى تحت وبعضها يغوص فيه ولا يرسب وبعضها يطفو عليه (ثم) نقول: بعد تسليم وجود النار في الجملة (لم يقم دليل على وجود كرة النار عند المحيط) كما زعمتم، (وإنما المشاهد استحالات تحدث لبعض الأجسام) إلى النار (كما عند الإبراد والإحراق). لا يقال: الشهب دالة على وجودها لأنا نقول: جاز أن يكون هناك هواء حار يقتضي استحالة الأدخنة المرتفعة إلى النار فلا يثبت وجود كرتها، (وإن سلم) وجود كرة النار (فما الدليل على أن البسيط منها يصعب تشكله) حتى نثبت يبوسة النار؟ (وهل إلى ذلك طريق إلا التجربة؟ وكيف) تتصور (التجربة فيها؟ و) أما (إفناؤها الرطوبات) عن الأجسام فلا يدل على كونها يابسة في جوهرها لأنه (إفناء للأجزاء المائية) التي هي رطبة بمعنى البلة (ولا دليل فيه على اليبوسة) الطبيعية (فإن الهواء أيضاً يعمل ذلك) الإفناء مع أنه رطب الجوهر. (فإن قلت: ذلك) أي إفناء الهواء للرطوبات عن الأجسام إنما هو (لما فيه من أجزاء نارية. قلنا: فيجب أن لا يكون الهواء البارد فاعلاً لذلك) إذ لا يتصور فيه الأجزاء النارية مع أنه يفني الرطوبة ويجفف الثوب المبلول (وبالجملة فلا يمكن القطع به) أي بأن إفناء الرطوبة بمعنى البلة يدل على يبوسة المفني في ذاته لأنه موجود بدونها كما في الهواء. (وعليكم الدليل (الموجب للقطع به وكيف) يقطع به (وشعاع الشمس يفعل ذلك مع أنه لا يوصف) في نفسه (بحر ولا يبوسة ولا غيرهما من الكيفيات ثم لا نسلم أن الهواء حار) بل هو بارد بطبعه، (وإنما يستفاد الحر من أشعة الشمس) المنعكسة إليه من الأرض. (فلذلك كلما كان) الهواء (أرفع) وأبعد عن الأرض (كان أقل حراً) لضعف الانعكاس إليه. وهكذا كلما زاد ارتفاعه قل حره وظهر برده (حتى يصير زمهريراً) في غاية البرودة. (فلم قلتم: أن ذلك) البرد الشديد في الهواء (ليس له بالطبع) بل لمخالطة الأجزاء الرشية المائية التي عادت إلي برودتها الطبيعية ولم يصل إليها أثر الانعكاس؟ (ولا نسلم) أيضاً (أنه رطب فإنكم اتفقتم على أن مخالطة الرطب باليابس تفيده استمساكاً) عن

قوله: (التي هي الرطوبة بمعنى البلة) قد مر قبيل مباحث الاعتماد أن الرطب هو الذي يكون صورته النوعية مقتضية لكيفية الرطوبة وهي سهولة الالتصاق والانفصال، والمبتل هو الذي التصق بظاهرة ذلك الجسم الرطب، فالهواء يعني رطوبة الثوب التي هي البلة لا رطوبة الماء، تدبر.

قوله: (لا يوصف في نفسه بحر إلخ) وإنما قيده بقوله: في نفسه لأن الكلام في الرطوبة واليبوسة الطبيعيتين كما لا يخفى.

التشتت (والهواء ليس كذلك) فإن الأجزاء الترابية لا تستمسك بمخالطته. (ثم لا نسلم أن طبيعة الماء الجمود ولو كان كذلك كان باطن الماء بالانجماد أحرى من ظاهره فظاهر) عند العاقل (أن جموده ببرد الهواء)، المجاور له (فالبارد بالطبع) هو (الهواء و) أما (الماء) فإنه بطبعه (لا بارد ولا حار، وكيف تجمعون بين قولكم طبيعته الجمود مع القول برطوبته. فإن قلتم:) لا منافاة بين القولين (لأنه سهل التشكل) في نفسه (إذ يكفي في ذوبانه) الذي تظهر معه السهولة (أدنى سبب) من الحرارة فمثل هذا الجمود لا ينافي الرطوبة الجوهرية. (قلنا:) هذا باطل قطعاً إذ مع الجمود الذي هو مقتضى طبعه لا سهولة له وذوبانه المستلزم لها مستنداً إلى أمر خارج، ولئن نزلنا عن هذا المقام. قلنا: (فلم قلتم أن سائر العناصر) كالأرض (ليس كذلك) أي قابلاً للذوبان بأدنى سبب من الأسباب. (غاية ما في الباب أن تلك الأسباب لما قل وقوعها أو لم تقع) أصلاً (لم تقف عليها وعدم الوجدان لا يدل على العدم) وحينئذٍ جاز أن تكون الأرض رطبة.

[المقصد الثاني: إثبات كروية الأرض]

(زعموا أن الأرض كروية، أما في الطول) أي فيما بين المشرق والمغرب (فلأن البلاد) المتوافقة في العرض أو التي لا عرض لها (كلما كانت أقرب إلى الغرب كان طلوع الشمس) وسائر الكواكب (عليها متأخراً بنسبة واحدة) وكذا الحال في الغروب (ولا يعقل ذلك) التأخر في الطلوع والغروب بتلك النسبة (إلا في الكرة، وإنما قلنا: بذلك) التأخر (لأنا لما رصدنا خسوفاً بعينه في وقت من الليل وجدناه في بلاد شرقية مثلاً آخر الليل و) وجدناه (في بلاد غربية عنها) أي عن البلاد الأولى (بمسافة معينة) هي ألف ميل (قبله) أي قبل آخر الليل (بساعة و) وجدناه (في

....

قوله: (لو كان كذلك كان باطن الماء بالانجماد أحرى) فإنه لو كان طبيعة الماء الجمود يلزم انجماد أعماق الغدران العظيمة، لا سيما في الشتاء يكون منجمداً في كثير من المواضع فيلزم أن يكون باطنها منجمداً بالطريق الأولى. اللّهم إلا أن يقال: عدم انجماد باطنها إنما هو لعارض لكن نحن في صدد المنع وما ذكرناه هاهنا سنداً للمنع.

قوله: (فإن البلاد المتوافقة في العرض) أي عرض تلك البلاد عن خط الاستواء وخط الاستواء هي الدائرة العظيمة على السطح المحيط للأرض وهي الدائرة الكائنة في سطح معدل النهار على ما سيجيء إن شاء اللّه تعالى.

بلاد) أخرى (غربية عنها) أي عن البلاد الثانية (بتلك المسافة بعينها قبل الأول بساعتين وقبل الثاني بساعة). والحاصل أنه يوجد في هذه البلاد الأخرى قبل آخر الليل بساعتين (وعلى هذا) القياس (**فعلمنا أن طلوعها**) **أي طلوع الشمس** (**على الغربية متأخر**) بنسبة واحدة لأن الخسوف المعين كان في البلاد الأولى عند طلوع الشمس وفي الثانية قبله بساعة وفي الثالثة قبله بساعتين. (وأما في العرض) أي فيما بين الشمال والجنوب (فلأن السالك في الشمال كلما أوغل فيه ازداد القطب ارتفاعاً عليه) بحسب إيغاله فيه على نسبة واحدة (حتى يصير بحيث يراه قريباً من سمت رأسه ولذلك تظهر له الكواكب الشمالية) التي كانت مختفية عنه، (وتخفى عنه الكواكب (الجنوبية) التي كانت ظاهرة عليه (والسالك) الواغل (في الجنوب بالعكس من ذلك وأما فيما بينهما) أي بين الطول والعرض (فلتركب الأمرين) فإن السالك فيما بين المشرق والشمال يتقدم عليه الطلوع بمقدار قربه من المشرق ويزداد ارتفاع القطب عليه بمقدار ولوغه في الشمال. **وقس على هذا حال السالك فيما بين المغرب والشمال وحال السالك في السمتين المقابلين لهما** (وأورد عليهم الاختلاف الذي في سطحها فأجابوا) عنه: (بأنه كتضاريس صغيرة على كرة كبيرة فلا يقدح في أصل الكروية) الحسية المعلومة بما ذكر. (فإن أعظم جبل على وجه الأرض نسبته إليها كخمس سبع عرض شعيرة على كرة قطرها ذراع). **والصحيح كما مر أن يقال**: فإن جبلاً يرتفع نصف فرسخ إلى آخر أو يحذف لفظ الخمس.

قوله: (**أو يحذف إلخ**) فإن أعظم جبل نسبته إلى الأرض نسبة سبع عرض شعيرة إلى كرة قطرها ذراع كما بين ذلك في محله.

قوله: (**فعلمنا أن طلوعها على الغربية متأخر**) لقائل أن يقول: إن وجود الخسوف في البلاد الشرقية في آخر الليل ووجودها في البلاد الغربية قبل آخر الليل بساعة أو بساعتين، لا يدل على تأخر طلوع الشمس على البلاد الغربية؛ لم لا يجوز أن يكون حيلولة الأرض في البلاد الغربية مستندة إلى حركة القمر لكونها أسرع من حركة الشمس فتظهر الحيلولة في الغربية قبل الحيلولة في الشرقية بساعة أو بساعتين، ولا شك أن الظل الناشئ من الأرض يتبدل نسبته بحركة القمر، فالأولى بيان كروية الأرض أن يستدل بوجود الخسوف في البلاد الغربية قبل وجوده في البلاد الشرقية بنسبة واحدة فإنه لو لم تكن الأرض كروية لم تكن النسبة هناك مطردة فتأمل.

قوله: (**وقس على هذا حال السالك فيما بين المغرب والشمال**) لكن المناسب هاهنا أن يتأخر عليه الطلوع بمقدار قربه من المغرب.

قوله: (**وحال السالك في السمتين المقابلين لهما**) أي وقس على هذا حالَ السالك فيما بين المشرق والمغرب، وحال السالك فيما بين المغرب والجنوب.

(والاعتراض) على هذا الجواب. أن يقال: (هب أن ما ذكرتم كذلك فما قولكم فيما هو مغمور بالماء) إذ لا يتأتى فيه ذلك؟ (فإن قيل: إذا كان الظاهر كروياً فالباقي كذلك لأنها طبيعة واحدة. قلنا: فالمرجع) حينئذٍ (إلى البساطة واقتضائها الكرة الحقيقية (و) لا شك أنه (يمنعها التضاريس وإن لم تظهر) تلك التضاريس (للحس) بسبب كونها في غاية الصغر. واعلم أن أرباب التعاليم يكتفون بالكروية الحسية في السطح الظاهر من الأرض والماء فلا يتجه عليهم السؤال عن المغمور ولا يليق بهم الجواب بالرجوع إلى البساطة.

[المقصد الثالث: الماء كروي لوجوده على الأرض]

قالوا: (والماء) أيضاً (كروي لوجوه) ثلاثة: (الأول: إن السائر في البحر يرى رأس الجبل قبل أسفله) يعني أنه يظهر عليه رأس الجبل أولاً ثم ما يليه شيئاً فشيئاً إلى أسفله كأنه يطلع من الماء متدرجاً على نسبة واحدة (وما هو إلا لستر تقبيب الماء) على هيئة حدبة الاستدارة (له) عن الرؤية. (لا يقال: الماء شفاف) لا لون له (فلا يستره) كالهواء (لأنا نقول: ذلك) الذي ذكرتموه إنما هو (في الماء البسيط الصرف، (وهذا) الماء السائر (يخالطه أي أجزاء من الأرضية ولذلك ملوحته) فله لون

قوله: (في السطح الظاهر من الأرض والماء) إنما يتم لو كان الستر واقعاً في كل الأرض والماء في شرح التذكرة المحضري إذ الأدلة المذكورة لما دلت على استدارة القدر المكشوف من الأرض حدس أن الباقي كذلك.

قوله: (على نسبة واحدة) يثبت تحدب ظاهره بنسبة واحدة.

قوله: (ولذلك يختلف إلخ) وذلك لأن دائرة الارتفاع تمر بطرفي هذين الخطين لأنها تارة برأس الشخص وعدم المحاذيين تغطي الأنف وبمركزي العالم والكواكب فيصير الناظر والمركزان معاً في سطح هذه الدائرة فيكون ذلك الخطان أيضاً في سطحها فإذا أخرجا إلى سطح الفلك الأعلى قطعتا محيط دائرة الارتفاع فينحصر بينهما قوس منها.

قوله: (والصحيح كما مر أن يقال) أي الصحيح أن يقال: فإن جبلاً يرتفع نصف فرسخ نسبته إلى قطر الأرض كخمس سبع عرض شعيرة إلخ. وقوله: النصف بالنصف على أنه مفعول مطلق أي يرتفع ارتفاع نصف فرسخ. وقد مر تمام الكلام في مقدمة الفصل الثاني الذي نحن بصدده.

قوله: (يمنعها) أي يمنع البساطة التضاريس بمعنى أنا لا نسلم بساطتها وإن لم تكن فيها تضاريس وإن لم تكن تلك التضاريس ظاهرة للحس بسبب كونها في غاية الصغر.

قوله: (تقبيب) يقال: بيت مقبب أي جعل فوقه قبة.

ماء كسائر المياه المرئية لنا. الوجه (الثاني: الماء المرمي إلى فوق يعود كروياً وكذلك الماء المصبوب على تراب لطيف جداً فإن قطراته تتشكل بشكل الكرة فدل على أن طبيعته تقتضي الكروية وإنما يتم ذلك إذا بيّن كونه كرة حقيقة، والحس لا يعتمد عليه في مثله و) بين أيضاً (أن ذلك لطبعه لا لمصادمة الهواء) إياه من جوانبة (أو بدحرجة في الطريق أو بسبب آخر) لا نعلمه. (ثم إنهم) أي المتمسكين بالوجه الثاني وهم الطبيعيون (يزعمون أن الماء أينما كان فهو قطعة من كرة الماء مركزها مركز العالم الذي هو المركز الطبيعي للماء، وعليه بنوا حكاية الطاس في قلة الجبل وقعر البئر كما سبق وهذا) المبني عليه (لا يقطعه)، أي لا يفيد الفرع الذي بنوه عليه لجواز أن يكون هناك مانع يمنع الماء في الطاس عن مقتضى طبعه الذي هو الاستدارة. الوجه الثالث: مثل ما تقدم في الأرض من) تقدم (طلوع الكواكب وظهور القطب) وارتفاعه (و) ظهور (الكواكب) واختفائه.

[المقصد الرابع: موقع الأرض من الكواكب]

(الأرض في وسط الكل) **أي مركز حجمها منطبق على مركز العالم** (لأن الكواكب في جميع الجهات) والجوانب من الأرض (ترى بقدر واحد لا تفاوت فيه، ولولا أنه) أي الثقيل المطلق الذي هو الأرض (في الوسط لكان في بعض الجوانب أقرب) إلى السماء (فترى) الكواكب هناك (أكبر وفي بعض الجوانب أبعد) منها (فترى) الكواكب فيه (أصغر. ونقول:) نحن في رد ما ذكروه (لم لا يجوز أن يكون خروجها عن الوسط بقدر لا يكون التفاوت الموجب؟) بفتح الجيم (له) أي لذلك القدر (محسوساً) وهو أي قدر الخروج مع كونه موجباً لتفاوت غير محسوس في الكواكب (مقدار غير قليل في نفسه) بل هو كثير.

قوله: (أي مركز حجمها منطبق على مركز العالم) قيل: إنه مخالف لما ذكره في المقصد الأول من أن الأرض تقتضي أن تكون مركز ثقلها منطبقاً على مركز العالم والحق هو هذا المذكور في المقصد الأول: لا يخفى عليك أن ثقل الأرض كيفية سارية في حجم الأرض كلها. فإذا فرضنا أن نقطة كانت مركزاً لحجم الأرض كانت تلك النقطة أيضاً مركزاً لثقلها. وأما إذا فرضنا أمراً عارضاً يكون بحيث قد أخرج الأرض عن مركزها الأصلي فذلك العارض أيضاً يكون بحيث قد أخرج ثقلها عن مركزها الأصلي، نعم يمكن أن يكون بعض أطراف الأرض أثقل من البعض الآخر مع تساويها في المقدار والحجم لكن الكلام في الأرض البسيطة، فتأمل.

[المقصد الخامس: مقدار الحس بين الأرض والأفلاك]

(ليس للأرض عند الأفلاك قدر محسوس) فالخط الخارج من مركزها إلى نقطة ما على الفلك كمركز كوكب من الكواكب (و) الخط (الخارج من الباصرة) التي هي في حكم سطح الأرض (وإن كانا يتقاطعان) على تلك النقطة (ضرورة بزاوية حادة) من جانب الأرض ثم يتفارقان على زاوية أخرى مساوية للأولى ذاهبين إلى سطح الفلك الأعلى فلا شك أنهما يقعان منه على موضعين بينهما بعد بحسب نفس الأمر (لكنهما موقعهما لا يتفاوت في الحس)، كأن أحدهما انطبق على الآخر وصار موقعهما واحداً، (ولذلك) أي ولأن الأرض ليس لها قدر محسوس بالنسبة إلى الأفلاك (كان الظاهر والخفي من الفلك متساويين) وكان الأفق الحقيقي المار بمركز العالم، والحسي المار بظاهر الأرض في حكم دائرتين متطابقتين مع أن مقدار نصف قطر الأرض واقع بينهما (**يدل على ذلك**) التساوي (**طلوع كل جزء مع غروب نظيره لا** قبل) حتى يكون الظاهر أكبر (ولا بعد) حتى يكون الخفي أكبر. (وهذا) الذي ذكرناه إنما هو (بالنسبة إلى غير فلك القمر وأما فلك القمر فللأرض) بل لنصف قطرها (**عنده قدر محسوس** ولذلك يختلف) في الحس (موضع الخطين المذكورين)

....

قوله: (يدل على ذلك التساوي طلوع كل جزء مع غروب نظيره إلخ) مثلاً إذا كان كوكب في سمت الأوج وكان كوكب آخر مقابلاً له في سمت الحضيض كان طلوع الكوكب الأول مع غروب الكوكب الثاني وكان أيضاً غروب الكوكب الأول مع طلوع الكوكب الثاني لا قبل ولا بعد. وكذا طلوع الجزء الأول من الحمل مثلاً يكون مع غروب الجزء الأول مع الميزان لا قبل ولا بعد، هذا الحكم بالنسبة إلى الأفق الحسي ظاهر معلوم بالمشاهدة وأما بالنسبة إلى الأفق الحقيقي فبالطريق الأولى. فإن قيل: لو كان الظاهر والخفي من الفلك متساويين وذلك التساوي يلزم تساوي الليل والنهار في الصيف والشتاء وليس كذلك، قلنا: ممنوع. بل اللازم من ذلك هو أن يكون طلوع الشمس مع غروب الجزء الذي يقابله وأن يكون غروبها مع طلوعه لا قبل ولا بعد، وأما كون النهار أطول من الليل أو بالعكس فمرجعه إلى صعود الشمس على الأوج وإلى هبوطها إلى الحضيض. وأما تساوي الليل والنهار في خط الاستواء في جميع السنة أو تساويهما في غير خط الاستواء حين ما حلت الشمس في إحدى الاعتدالين فذلك أيضاً لعدم القدر المحسوس للأرض بالنسبة إلى سائر الأفلاك العالية فلذلك كان الأوفق الحقيقي والأوفق الحس هناك في حكم دائرتين متطابقتين ومتحدتين.

قوله: (عنده قدر محسوس) فعلى هذا يكون النصف الظاهر من فلك القمر أقل من النصف

في دائرة الارتفاع على سطح الفلك الأعلى (فيكون الموضع الحقيقي للقمر) في تلك الدائرة (وهو ما ينتهي إليه الخط الخارج من مركز الأرض ماراً بمركز القمر، (غير الموضع المرئي) له فيها (وهو ما ينتهي إليه **الخط الخارج من الباصرة** ماراً بمركزه وإنما اختلف الموضعان في الحس (لأجل التقاطع المذكور) وهو تقاطعهما على مركز القمر بزاوية حادة من الجانبين على ما مر لكنها معتبرة في الحس هاهنا لقرب القمر الموجب لكبر الزاوية. (وذلك الاختلاف) في دائرة الارتفاع (بحسب زاوية التقاطع) فكلما كانت الزاوية أكبر كان الاختلاف بين الموضعين أكثر وكلما كانت أصغر كان أقل، (وهذا التفاوت يسمى اختلاف المنظر. ولا شك أن الخطين المتقاطعين ما كان مبدؤه فوق، يقع منتهاه تحت فالخط الخارج من الباصرة) منتهاه (أقرب إلى الأفق دائماً فموضعه الحقيقي فوق المرئي أبداً) فلو فرض أن القمر على سمت الرأس لم يكن له اختلاف منظر لاتحاد الخطين حينئذٍ. وإذا لم يكن عليه كان له ذلك ويكون موضعه الحقيقي أبعد عن الأفق وأقرب إلى سمت الرأس لما عرفت. ثم إن هذا الاختلاف الواقع في دائرة الارتفاع **قد يقتضي** اختلافاً فيطول الكوكب وعرضه. **فإنا إذا فرضنا دائرتي عرض** تمران بطرفي الخطين المذكورين فهما إذا وقعتا

قوله: (قد يقتضي إلخ) أي يقتضي اقتضاء جزئياً أن يكون موضعا الكواكب في الطول والعرض الحقيقيان أي المقيسان إلى مركز العالم مخالفين لموضعيهما المرئيين المقيسان إلى سطح الأرض الذي هو موضع الإبصار.

الحقيقي منه. فلا يلزم أن يكون طلوع كل جزء مع غروب نظيره من فلك القمر أقل من النصف الحقيقي. فلا يلزم أن يكون طلوع كل جزء مع غروب نظيره بل يكون طلوعه بعد غروب نظيره.

قوله: (فالخط الخارج من الباصرة إلخ) يعني أن الخط الخارج من الباصرة كان مبدؤه فوق مبدأ الخط الخارج من مركز العالم فيكون منتهى الخط الخارج عن الباصرة أقرب إلى الأفق دائماً. وقوله: فوق المرئي أي فوق الموضع المرئي.

قوله: (فإنا إذا فرضنا دائرتي عرض) قد عرفت أن دائرة العرض هي دائرة مارة بقطبي مركز القمر أم لا، ثم لا يخفى بيان الاختلاف في الطول لا يحتاج إلى اعتبار دائرتي عرض وإنما الذي يحتاج إلى اعتبارهما معاً هو بيان الاختلاف في العرض. وقوله فهما أي طرفا الخطين المذكورين. وقوله: إذا وقعتا على نقطتين من فلك البروج فحينئذٍ تكون دائرة الارتفاع منطبقة على منطقة البروج. وقوله: كان ما بينهما أي بين النقطتين المذكورتين أو بين طرفي الخطين المذكورين أو بين الدائرتين المذكورتين والمآل واحد بمعنى أنه حينئذٍ كان بينهما اختلاف في الطولين فقط. ولم يوجد هناك عرض أصلاً فضلاً عن أن يوجد هناك اختلاف في العرضين. وقوله: الواقعتان يعني أن هاهنا اختلافين معاً هما اختلاف الطولين واختلاف العرضين، لكن

على نقطتين من فلك البروج كان ما بينهما اختلافاً بين الطولين الحقيقي والمرئي، وإذا اختلف القوسان الواقعتان منهما بين طرفي الخطين وبين فلك البروج كان مقدار التفاضل بينهما اختلاف العرضين الحقيقي والمرئي. **وإذا كان الكوكب على وسط** سماء الرؤية لم يكن له باختلاف منظره اختلاف في الطول لأن الدائرتين متحدتان حينئذٍ فتتحد النقطتان على فلك البروج، ويكون حينئذٍ اختلاف منظره هو اختلاف العرض بعينه. وإذا لم يكن الكوكب عليها كان له اختلاف في الطول على ما أشار إليه بقوله: (فإذا اعتبر) أي القمر (نازلاً) **والصواب أن يقال: صاعداً** بأن يكون في الربع الشرقي من وسط سماء الرؤية (كان) الطول (المرئي زائداً على ما ينزل) والصحيح أن يقال على الحقيقي (بذلك القدر) من فلك البروج الذي يقتضيه اختلاف منظره من دائرة الارتفاع على ما صورناه (فيزداد) ذلك القدر (على) الطول (الحقيقي

قوله: (وإذا كان الكوكب إلخ) أي على توسع المطالع، كانت هذه الدائرة التي من دوائر العرض دائرة ارتفاع الكوكب حينئذٍ فلا يكون له اختلاف الطول لأن القطعتين اللتين هما موضعان في الطول يتحدان على فلك البروج وذلك أن العرضين المارين بطرفي الخطين المذكورين منطبقتان حينئذٍ عى دائرة ارتفاع الكوكب التي هي دائرة الرؤية فتقطعان منطقة البروج على نقطعة هي موضع الكوكب في الطول.

مقدار التفاضل بين الدائرتين هو اختلاف العرضين دون اختلاف الطولين، وتوضيح المقام هاهنا أن الطول الحقيقي والطول المرئي هما قوسان من منطقة البروج مع الأفق في المغرب، ومنتهى الطول الحقيقي هو الموضع الحقيقي ومنتهى الطول المرئي هو الموضع المرئي، وإن العرض الحقيقي والمرئي هما قوسان من دائرتي العرض مبدؤهما أقرب جزء من أجزاء منطقة البروج ومنتهى العرض الحقيقي هو الموضع الحقيقي، ومنتهى العرض المرئي هو الموضع المرئي. وقوله: على وسط سماء الرؤية وهي الدائرة المارة بقطبي الأفق وبقطبي المنطقة كما عرفت. وقوله: لأن الدائرتين متحدتان حينئذٍ يعني أن دائرتي العرض متحدتان وكذا دائرة ارتفاع القمر متحدة معهما فهاهنا كانت أربع دوائر متحدة بعضها مع بعض، وهي الدائرة المذكورة آنفاً. وقوله: فتتحد النقطتان على فلك البروج أي لا يكون حينئذٍ على منطقة البروج نقطتان من دائرتي العرضي بحيث يكون لكل واحدةٍ منهما وضع مخصوص فلم يتصور هناك طول أصلاً. بخلاف ما إذا لم يكن الكوكب على وسط السماء كما ذكره.

قوله: (والصواب أن يقال صاعداً) ولعل المصنف نظر إلى الحركة الذاتية لحامل تدوير القمر فإن هذه الحركة الذاتية لما كانت على التوالي لزم أن يكون القمر بهذه الحركة نازلاً في الطرف الشرقي وصاعداً في الطرف الغربي. وقوله: فيكون الحاصل أي فيكون المجموع الحاصل من الطول الحقيقي ومن الزيادة الطول المرئي.

فيكون) الحاصل بالزيادة الطول (المرئي أو ينتقص) ذلك القدر (من) الطول (المرئي فيكون) الباقي بعد النقصان الطول (الحقيقي وإذا اعتبر صاعداً) بل نازلاً بأن يكون القمر في الربع الغربي من وسط سماء الرؤية (كان الأمر بالعكس) مما ذكر. أي يزداد ذلك القدر على المرئي ليحصل الحقيقي أو ينقص من الحقيقي ليحصل المرئي، والسبب في الزيادة والنقصان على الوجه المذكور في كل واحد من الأصل والعكس، هو أن الموضع المرئي أقرب إلى الأفق دائماً مع أن توالي البروج من المغرب إلى المشرق. (وليس لشيء من الكواكب الباقية اختلاف منظر) فالثوابت والعلوية ليس لها ذلك الاختلاف أصلاً (وربما يستخرج بالحساب شيء يسير غير) محسوس من أختلاف المنظر (للشمس) وأما السفليتان فقد مر أنه لم يعلم حالهما في اختلاف المنظر.

[المقصد السادس: الأرض ساكنة أم هاوية]

(**الأرض ساكنة وقيل**: صاعدة، وقيل: هاوية) أي متحركة (إلى أسفل أبداً فلا تزال) الأرض (تنزل في خلاء غير متناه لما في طبعها من الاعتماد) والثقل (الهابط، **ويبطله بيان تناهي الأبعاد**) التي يتصور حركة الجسم فيها (سيما عند من يبطل الخلاء). وأيضاً لو كانت هابطة لوجب أن تصغر أجرام الكواكب في كل يوم حسناً. ولو فرضت صاعدة دائماً لكنا كل يوم أقرب إلى الفلك فكان يزداد عظم الكواكب في

قوله: (الأرض ساكنة) القائلون بسكونها منهم من جعلها غير متناهية من جهة العقل فليس لها محيط فينزل، ومنهم من قال: بتناهيها وهم فرقتان: فرقة زعموا أن ليس شكلهما الكرة فمنهم من قال: إن حدبة الأرض وسطحها أسفل وذلك السطح موضوع على الماء والهواء ومن شأن الثقيل إذا انبسط أن يتدعم على الماء والهواء مثل الرصاصة.

قوله: (ويبطله بيان تناهي الأبعاد) وهو إنما يبطله على القول بقدم الأرض وأما على القول بحدوثها فلم يلزم عدم تناهي الأبعاد وإن فرض أنها تنزل في خلاء غير متناهية. إذ يكون حينئذٍ ما بين المبدأ أو المنتهى متناهياً دائماً. وقوله: وأيضاً لو كانت هابطة إلخ. ولعلهم كانوا يزعمون أن الأفلاك هاوية أيضاً بقدر هوى الأرض فلم يلزم أن تصغر أجرام الكواكب في كل يوم حسناً. ثم إن هذه المنوع إنما يرد إذا كان المدعى نظرياً والحق أن كون الأرض ساكناً ضروري معلوم بالمشاهدة. فما ذكر هاهنا لبيانه إنما هو لمجرد التنبيه وكلام الخصم هاهنا كلام في مقابلة الضرورة فلا يعتد به. وقوله: لجواز أن يشايعها الهواء. فهو أيضاً باطل بالمشاهدة كما لا يخفى على المصنف. إذا بسطت طفت على الماء وإن جمعت رست ومنهم من قال: إن حدبة

الرؤية. (وقيل: إنها تدور) متحركة (على) مركز (نفسها من المغرب إلى المشرق خلاف الحركة اليومية) التي اعتقدها الجمهور (والحركة اليومية لا توجد) على هذا التقدير (وإنما تتخيل بسبب حركة الأرض إذ يتبدل الوضع من الفلك) بالقياس إلينا (دون أجزاء الأرض) إذ لا يتغير الوضع بيننا وبينها. فإنا على جزء معين منها فإذا تحركت من المغرب إلى المشرق ظهر علينا من جانب المشرق كواكب كانت مختفية عنا بحدبة الأرض وخفي عنا بحدبتها من جانب المغرب كواكب كانت ظاهرة علينا. (فيظن) لذلك (أن الأرض ساكنة) في مكانها (والمتحرك هو الفلك) فيكون حينئذٍ متحركاً من المشرق إلى المغرب (بل ليس ثمة فلك أطلس) حتى يتحرك بالحركة اليومية على خلاف التوالي (وذلك كراكب السفينة) فإنه (يرى السفينة ساكنة مع حركتها حيث لا يتبدل وضع أجزائها منه و) يرى (الشط متحركاً مع سكونه حيث يتبدل وضعه منه مع ظن أنه ساكن) في مكانه. أي ليس متحركاً أصلاً لا بالذات ولا بالعرض، (وكذلك يرى القمر سائراً إلى الغيم حين يسير الغيم إليه و) كذا يرى (غيره) متحركاً مع سكونه أو ساكناً مع حركته (من أمور قدمناها في غلط الحس، وأبطلوا ذلك) أي تحركها على الاستدارة كما زعمه هذا القائل (بوجوه) ثلاثة: (الأول: إن الأرض لو كانت متحركة في اليوم بليلة دورة واحدة لكان ينبغي أن السهم إذا رمي إلى جهة حركة الأرض) وهي الشرق (أن لا يسبق موضعه الذي رمى منه بل تسبقه الأرض)، وذلك لأن الأرض على ذلك التقدير تقطع في ساعة واحدة ألف ميل وفي عشر ساعة مائة ميل، ولا يتصور في السهم وغيره من المتحركات السفلية حركة بهذه السرعة فيجب تخلفها عن الأرض. (و) ينبغي للسهم (إذا رمي إلى خلاف) جهة (حركتها أن يمر) عن الموضع الذي رمي منه ويتجاوزه (بقدر حركته وحركة الأرض جميعاً. واللازم باطل لاستواء المسافة) التي يقطعها السهم (من الجانبين بالتجربة). الوجه (الثاني: الحجر يرمى إلى فوق فيعود إلى موضعه) الذي رُمي منه (راجعاً بخط مستقيم، ولو كانت الأرض متحركة إلى المشرق لكان) الحجر (ينزل من مكانه إلى جانب المغرب بقدر حركة الأرض في

....

الأرض أسفل ووسطها فوق، وهو الذي بينا، وفرقة قالت بكرويتها فمنهم من جعل سكونها بسبب جذب الفلك لها من جميع الجوانب، ومنهم من زعم أن وقع الفلك بحركة من كل الجوانب. والقائلون بحركتها فمنهم من قال بحركتها المستديرة فهذه هي الوجوه الفاسدة في سكونها وحركتها، والحق أنها ساكنة لكونها حاصلة في حيزها الطبيعي.

ذلك الزمان) الذي وقع فيه حركة الحجر صاعداً وهابطاً. (والوجهان ضعيفان لجواز أن يشايعها الهواء) المتصل بها مع ما يتصل به من السهم والحجر وغيرهما (في الحركة، كما يقولون: بمشايعة النار للفلك فلا يلزم شيء من ذلك) فإن السهم حينئذ يتحرك بحركة الأرض تبعاً للهواء التابع لها فلا يتجاوز موضعه الذي رمي منه في الجانبين إلا بحركة نفسه فيتساوى المسافتان وكذلك الحجر يتحرك بحركتها فلا يتجاوز موضعه الذي رُمي منه بل ينزل راجعاً إليه. (وعمدتهم في بيان ذلك) وهو الوجه الثالث: (أن الأرض فيها مبدأ ميل مستقيم) بالطبع (**فلا يكون فيها مبدأ ميل مستدير**) فلا تكون متحركة على الاستدارة حركة طبيعية (**والاعتراض** عليه منع وجود ذلك المبدأ فيها وهو) أي وجوده فيها (مبني على أن ما لا ميل له) أصلاً (لا يتحرك قسراً) وإلا كانت الحركة مع العائق الطبيعي كهي لامعه. (وقد عرفت ضعفه في مباحث الخلاء كما أشير إليه في مباحث الميل. (ثم لا نسلم تنافيهما) أي تنافي الميلين حتى يلزم المنافاة بين المبدأين (لما بينا من اجتماعهما في العجلة والدخرجة.

[المقصد السابع: المدارات اليومية للأرض]

(ما يوازى من الأرض معدل النهار) **أي الدائرة** العظيمة على سطح الأرض الكائنة في سطح معدل النهار الموازية لمحيطه (يسمى خط الاستواء والأفق يقطع المعدل وجميع المدارات اليومية فيه بنصفين) على قوائم لمروره بقطبي المعدل، وتلك المدارات (فيكون الليل والنهار هناك في جميع السنة سواء) لتساوي قوسيهما الواقعة إحداهما تحت الأفق والأخرى فوقه فلا يقع بينهما تفاوت إلا باختلاف حركة الشمس في السرعة والبطء بواسطة الأوج والحضيض وذلك مما لا يحس به ولا يلتفت إليه، (وأما في غير ذلك الموضع) الذي هو تحت المعدل (فيقطع) الأفق

قوله: (مبدأ ميل مستقيم) لما يشاهد من حركة أجزائها إلى جهة السفل، والكل يشابه الجزء في الحقيقة.

قوله: (فلا يكون فيها مبدأ ميل مستدير) لأن مبدأ الميل المستقيم يقتضي الخروج عن الحيز مبدأ لميل المستدير يقتضي عدم الخروج.

قوله: (والاعتراض إلخ) مدفوع بما ذكرناه وقد مر تحقيقه في بحث الميل.

قوله: (أي الدائرة) تفسير لقوله: ما يوازى إلخ. وقوله الكائنة: وقوله الموازية هما صفتان للدائرة العظيمة. وقوله: لمحيطه أي للخلط المستدير الذي هو محيط المعدل. وقوله: فيه أي في خط الاستواء. وقوله: لمروره أي لمرور الأفق. وقوله: هناك أي في خط الاستواء. وقوله: قوسيهما أي قوسي الليل والنهار. وقوله: أحديهما أي أحدي القوسين المذكورين.

(المعدل بنصفين) لكن لا على قوائم لأنهما دائرتان عظيمتان لم تمر إحداهما بقطب الأخرى (فعند كون الشمس على المعدل وهو حين ما يكون في أحد الاعتدالين في أول الليل والنهار يتساوى الليل والنهار ويقطع) الأفق هناك (سائر المدارات اليومية بنصفين) أي بقسمين (مختلفين أعظمهما) أي أعظم القسمين هو الظاهر (الذي) يكون (في جهة القطب الظاهر) والخفي الذي يكون في جهة القطب الخفي، (فالشمس في أي جانب كانت) من جانبي الشمال والجنوب (كان نهارهم) أي نهار الذين في ذلك الجانب الذي فيه الشمس (أطول من ليلهم وفي) الجانب (الآخر) يكون الأمر (بالعكس). فإذا كانت في جانب الشمال كان ليل الجنوبيين أطول، وإذا كانت في الجنوب كان ليل الشماليين أطول، (وفي خط الاستواء تكون الحركة اليومية دولابية) أي منتصبة غير مائلة فالكوكب المتحرك بها يرتفع عن الأفق منتصباً لا يميل إلى شمال أو جنوب ويسمى أفقه مستقيماً، (وتسامت الشمس رأس أهل البلاد التي هي عليه) أي على خط الاستواء (في السنة مرتين وهي) أي المسامتة مرتين (عند كونها في الاعتدالين فلهم صيفان) مبدؤهما الاعتدالان (وتكون غاية بعده) أي بعد رأسهم عن الشمس (عند كونها على الانقلابين فلهم شيئان) مبدؤهما الانقلاباان. (وبين كل شتاء وصيف ربيع وبين كل صيف وشتاء خريف فلهم ثمانية فصول كل فصل) منها (شهر ونصف. وكذلك) الحال (في المواضع الذي بين خط الاستواء ومدار الانقلابين) **من الجانبين، فإن**

(إلى هنا تمت حاشية العالم السيلكوتي والله الهادي إلى الصواب وإليه المرجع والمآب).

قوله: (هناك) أي في غير الموضع الذي تحت المعدل. وقوله: أي بقسمين وإنما فسر النصفين بالقسمين تنبيهاً على أن في العباراة تسامحاً فإن لفظ النصفين يدل على تساوي القسمين مع أنه لا تساوي بين القسمين هاهنا. ولعل مراد المصنف هاهنا أن الأفق كان يقطع هناك مجموع المدارات اليومية نصفين جزماً ومع ذلك يكون كل من النصفين منقسماً إلى قسمين مختلفين أحدهما أعظم من الآخر وأعظم القسمين الظاهرين في جهتي القطبين هو الظاهر الذي يكون في جهة القطب الظاهر، وأعظم القسمين الخفيين في جهتي القطبين أيضاً الخفي الذي يكون في جهة القطب الخفي. ثم إن المراد بالقطب الظاهر والخفي هاهنا هو قطب معدل النهار. وقوله: كان ليل الجنوبين أطول لأنه حينئذ يكون القسم الخفي هناك أعظم من القسم الظاهر.

قوله: (من الجانبين) أي جانبي المعدل وهما الشمال والجنوب. وقوله: وهي أي المسامتة مرتين عند كونها أي كون الشمس في نقطتين إحداهما في الجنوب والأخرى في الشمال. وقوله: ميلهما أي ميل النقطتين عن المعدل. وقوله: انحطاط بالنصب على أنه مفعول يساوي. وقوله: عن سمت رأسه متعلق بانحطاط.

الشمس تسامت رؤوسهم مرتين وهي عند كونها في نقطتين من فلك البروج يساوي ميلهما في جهة البلد انحطاط المعدل من سمت رأسه وكذا فصولهم ثمانية **(إلا أن الفصول لا تكون متساوية)** في المدة وربما كانت النقطتان قريبتين جداً من أحد الانقلابين فتكونان في حكمه فيقل هناك عدد الفصول **ويطول صيفهم** (وفي المواضع التي تحت الانقلابين تسامت رؤوسهم) في السنة (مرة واحدة) وتكون فصولهم أربعة متساوية (وفيما جاوز ذلك لا تسامت رؤوسهم بل تقرب منها) في أحد الانقلابين (وتبعد) عنها في الآخر وفصولهم تلك الأربعة (وفي المواضع الذي المدار الصيفي أبدى الظهور فيها لا تغرب الشمس) هناك (دورة يومية فيكون النهار أربعاً وعشرين ساعة وهي) أي هذه الدورة (حيث ما تكون الشمس في الانقلاب الصيفي). ولا يخفى عليك أن في هذه المواضع أيضاً يكون المدار الشتوي أبدي الخفاء فلا تطلع الشمس فيها دورة واحدة بل تكون مدتها ليلاً على عكس المدار الأول **فلا حاجة في ذلك إلى اعتبار مواضع أخرى كما ذكره بقوله: (وفي المواضع التي المدار الصيفي أبدي الخفاء فيها لا تطلع الشمس فيها دورة)** واحدة **(فيكون) الليل حينئذٍ (أربعاً وعشرين ساعة) على أن المدار** الأبدي الخفاء في موضع آخر لا يخلو عن ركاكة (وفي المواضع التي يمر قطب البروج على سمت رؤوسهم فإذا كان) قطبها (على سمت الرأس تنطبق المنطقة على الأفق إذ يتخذ) حينئذٍ (قطبها وقطب الأفق) وهما عظيمتان على كرة واحدة (فإذا مال القطب) أي قطب البروج بحركة الكل (إلى

قوله: (إلا أن الفصول لا تكون متساوية) أي إذا كان المسكن الموضع الذي يكون بين خط الاستواء وبين مدار أحد الانقلابين فإذا كانت الشمس في جانب الانقلاب الأقرب إلى سمت الرأس يكون فصول ذلك الموضع أقل مدة كان يكون كل فصل شهراً مثلاً، وإذا كانت الشمس في جانب الانقلاب الأبعد من سمت الرأس يكون فصول ذلك الموضع أكثر مدة كأن يكون كل فصل شهرين.

قوله: (ويطول صيفهم) وذلك لأنه إذا كانت النقطتان قريبتين جداً من أحد الانقلابين كان الصيف هناك يبتدئ من النقطة التي هي في سمت الرأس ويستمر حتى يصل الشمس إلى ذلك الأحد من انقلابين ثم يرجع منه حتى ينتهي إلى الاعتدال الذي هو في ذلك الجانب أيضاً ثم لا يذهب عليك أن هذا القدر الزائد في الصيف هو الذي كان مثله ناقصاً من الربيع السابق الذي كان انتهاؤه متصلاً بابتداء هذا الصيف فتأمل.

قوله: (فلا حاجة في ذلك الاعتبار موضع آخر إلى قوله: على أن المدار إلخ) يعني أنه لو غير المصنف رحمه الله عبارته هاهنا فقال: وفي تلك المواضع التي تكون المدار الشتوي أبدى الخفاء فيها لا تطلع الشمس دون إلخ، لم يرد عليها هذان الاعتراضان اللذان ذكرناهما، فتأمل.

الانحطاط) نحو الغرب (ارتفع) عن الأفق (نصف المنطقة الشرقي وانحط) عنه (النصف الغربي دفعة) واحدة إذ حال افتراق القطبين **تتقاطع العظيمتان على التناصف**. واعلم أن المواضع التي يكون المدار الصيفي فيها أبدي الظهور والمدار الشتوي أبدي الخفاء هي بعينها المواضع التي يمر فيها قطب البروج على سمت رؤوسها (وفي المواضع **التي تجاوز** هذه المواضع المذكورة ولم تصل إلى قطب العالم قوس من المنطقة) يتوسطها الانقلاب الصيفي (أبدي الظهور) لا يغرب (وقوس) أخرى منها يتوسطها الإنقلاب الشتوي (أبدى الخفاء) لا يطلع، (وبينهما) من الجانبيين (قوسان أخريان يتوسطهما الاعتدالان إحداهما) وهي التي يتوسطها أول الميزان إن كان القطب الظاهر شمالياً، والتي يتوسطها أول الحمل إن كان القطب الظاهر جنوبياً (تطلع مستقيمة وتغرب معوجة أي تطلع أوائل البروج قبل أواخرها) على الاستقامة، (وتغرب أواخرها قبل أوائلها) على الاعوجاج (و) القوس (الأخرى بالعكس) أي تطلع معوجة وتغرب مستقيمة (وفي هذه المواضيع الثلاثة) لفظة الثلاثة **إما زائدة**، أو أراد بها ما بين خط الاستواء ومدار الانقلابين وما تحت الانقلابين وما جاوز ذلك ولم

قوله: (تتقاطع العظيمتان على التناصف) أي تتقاطع لا على زوايا قائمة إذ لا يتصور ذلك هاهنا. وقوله: واعلم إلخ. وقوله: واعلم إلخ فيه تعريض على المصنف فإن عبارته مشعرة بالتغاير بينهما مع أنه لا تغاير بينهما أصلاً.

قوله: (الذي تجاوز) هذا بالزاي المعجمة أو بالراء المهملة المجاوزة أو المجاورة والمآل واحد لأن الموضعين الذين يكونان تحت قطبي المعدل ومنطقة البروج لم يكونا متباعدين غاية التباعد. وقوله: لم تصل أي ولم تصل تلك المواضع التي تجاوز هذه المواضع المذكورة إلى قطب العالم فكانت هي بين بين. وحاصل الكلام هاهنا أن منطقة البروج في المواضع التي تجاور هذه المواضع هي المذكورة ولم تصل إلى قطب العالم، تنقسم هي على أربع قسي بحيث يكون كل قوس نقطة من النقط الأربع التي هي الاعتدالان والانقلابان. فالقوس التي يتوسطها الانقلاب الصيفي به لا تغيب أبداً بالنسبة إلى تلك المواضع، والقوس التي يتوسطها الانقلاب الشتوي لا تطلع أبداً بالنسبة إلى تلك المواضع أيضاً. والقوسان اللتان يتوسطهما الاعتدالان تطلع إحداهما مستقيمة وتغرب معوجة بالنسبة إلى تلك المواضع أيضاً. وتكون القوس الأخرى بالعكس على ما فصله. وقوله: يتوسطها الانقلاب صفة للقوس. وقوله: يتوسطهما صفة للقوسين. وقوله: يتوسطهما أول الميزان أي يتوسطها الاعتدال الخريفي. وقوله: يتوسطها الحمل أي يتوسطها الاعتدال الربيعي.

قوله: (إما زائدة) لأن المقصود هاهنا هي المواضع المذكورة التي هي غير خط الاستواء وهي أكثر من الثلاثة على ما ذكره المصنف.

يبلغ القطب (تكون الحركة اليومية حمائلية) وتسمى آفاقها مائلة (وحيث يكون قطب العالم على سمت الرأس) وذلك موضعان معينان على وجه الأرض (ينطبق المعدل على الأفق لاتحاد قطبيهما ولكون محوره) أي محور المعدل وهو الخط المستقيم الواصل بين قطبيه ماراً بمركزه (قائماً على) سطح (الأفق) هناك (تكون الحركة اليومية فيه رحوبة ويكون النصف من منطقة البروج) وهو الواقع من المعدل في جهة القطب الظاهر (فوق الأرض دائماً والنصف) الآخر منها (تحته دائماً). ولا تكون هناك للكواكب ولا لشيء من النقط المفروضة على الفلك طلوع ولا غروب بحركة الكل بل بحركاتها الخاصة (فتكون السنة كلها يوماً وليلة) لأن مدة قطع الشمس بحركتها النصف الظاهر من البروج نهار ومدة قطعها النصف الخفي ليل، وهاتان المدتان تتفاوتان بسبب الأوج والحضيض. فالنهار تحت القطب الشمالي أطول من الليل وتحت القطب الجنوبي أقصر (إلا أن الشمس تدور) بحركة الكل (في أربع وعشرين ساعة من موازة نقطة معينة من الأفق) الذي هو المعدل (إلى أن تعود إلى مثلها تلك الموازاة لتلك النقطة. (وتزداد) الشمس (ارتفاعاً) عن الأفق (في ثلاثة أشهر) ويكون غاية ارتفاعها بمقدار الميل الكلي (و) تزداد (انحطاطاً) عن غاية الارتفاع نحو الأفق (في ثلاثة أشهر) أخرى أيضاً (حتى تغرب وتكون تحت الأرض ستة أشهر كذلك) أي يزداد انحطاطها عن الأفق في ثلاثة أشهر إلى غاية الانحطاط التي هي الميل الكلي ثم ترتفع عنها في ثلاثة أشهر أخرى حتى تصل إلى الأفق.

[المقصد الثامن: مدى تأثير الشمس على الأرض]

(سبب الصبح كرة البخار تتكثف بالضوء لأنها تقبل نور الشمس كما تقدم) في آخر مباحث المبصرات، فإذا قربت الشمس من الأفق في جانب الشرق ولم يبق من قوس انحطاطها إلا مقدار ثماني عشرة درجة على ما عرف بالتجربة استنار بضوئها البخار الكثيف الواقع في ذلك الجانب، فيرى ذلك النور المتزايد بزيادة قرب الشمس وهو الصبح (والشفق مثله) لكنه عكسه، في أن أوله كآخر الصبح وآخره كأوله هذا ما يليق بالكتاب وأما تصويرهما على ما ينبغي **فليطلب من موضع آخر** (والحمرة التي

قوله: (فليطلب من مواضع أخر) اعلم أنه إذا كانت الشمس على نصف النهار من تحت كان مخروط ظل الأرض حينئذ، قائماً على سطح الأرض في نصف النهار من فوق ولم يكن ذلك المخروط مائلاً إلى جانب أصلاً. ثم إذا قربت الشمس إلى الأفق الشرقي من تحت مال، ذلك المخروط إلى جهة المغرب من فوق فيكون المرئي أولاً من الشعاع المحيط بذلك المخروط ما هو

توجد في أول الشفق وآخر الصبح) إنما هي (لتكاثف الأبخرة في الأفق وزيادة سمكها بالنسبة إلى الباصرة لأنها) أي تلك الزيادة في غلظ الأبخرة (بقدر ربع دور الأرض) كما يظهر بالتخيل الصادق (وتنقص) تلك الزيادة (في غيرها) أي غير دائرة الأفق شيئاً فشيئاً (حتى يكون) تكاثف الأبخرة (بقدر غلظ البخار) كما بالنسبة إلى سمت الرأس (وقد ذكر أنه اعتبرها) أي كرة البخار (المهندسون فوجدوها) أي غلظها (ستة عشر فرسخاً) أو سبعة عشر.

[المقصد التاسع: التأثير الخارجي على الأرض]

(في الأرض تلال ووهاد لأسباب خارجية ومعدات متلاحقة لا بداية لها) مستندة إلى الاتصالات الفلكية التي لا تتناهى (فسال الماء بالطبع إلى الوهاد) والمواضع الغائرة، (فانكشفت) عن الماء (التلال) والمواضع العالية كجزيرة بارزة من وسط البحر (معاشاً للنبات والحيوان) الذي لا يمكن أن يعيش إلا باستنشاق الهواء. وهذا المنكشف هو المعمور من الأرض الذي كان حقه بمقتضى طبيعة الأرض والماء أن يكون مغموراً فيه كسائر أجزائها (ولم يذكر له سبب إلا عناية اللّه تعالى بالحيوانات والنباتات إذا كان لا يمكن تكونها وبقاؤها إلا بذلك) الانكشاف

أقرب إلى البصر. ولا شك أن الأقرب إلى البصر من جوانب المخروط وهو الجانب الذي يلي الشمس وهو الجانب الشرقي في الصبح فإن جانب الغرب في غاية البعد عن البصر حينئذ. ثم إن الجانب المرئي إلى قرب الذي يلي الشمس لا تكون أولاً متصلاً بالأفق إذا لم يكن النور أولاً منبسطاً على وجه الأرض ولم تكن الخطوط الشعاعية البصرية نافذة إلى منتهى الأفق. فإذن يكون أول ما يرى من نور الشمس هو ما يرى فوق الأفق بخط مستقيم ناشئ من الشمس، وحينئذ يكون ما يقرب من الأفق مظلماً بعد فلذلك يسمى ذلك النور بالصبح الأول وبالصبح الكاذب أيضاً. ثم إذا قربت الشمس جداً انبسط النور فصار الأفق مستنيراً ويصير الصبح صادقاً، وقس على هذا حال الشفق لكنه يكون بعكس الصبح فتأمل. واعلم أنه قد علم بالتجربة أن انحطاط الشمس من الأرض عند أول طلوع الصبح وآخر غروب الشفق يكون ثمانية عشر جزءاً من أجزاء البروج كما ذكر في موضعه. وقوله: بقد ربع دور الأرض وهو من الناظر إلى الأفق الشرقي في الصبح ومن الناظر إلى الأفق الغربي في الشفق فيكون مجموعها بقدر نصف دور الأرض. ولا شك أن الأبخرة التي كانت في جانب المشرقي أو في جانب المغرب ترى أكثر وأطول من الأبخرة التي كانت في جانب المشرق أو في جانب المغرب ترى أكثر وأطول من الأبخرة التي كانت في سمت الرأس أو قريبة منه كما يشهد به الإحساس والتخيل الصادق.

قوله: (إلا باستنشاق الهواء) يقال: استنشقت الماء وغيره إذا أدخلته في الأنف.

والخروج من الماء إلى الهواء (وهذا) الذي ذكروه (رجوع إلى القادر المختار) وإسناد الفعل إلى مجرد مشيئته (فإن اختصاص جزء من البسيط) الذي هو الأرض (باستعداد دون جزء) آخر منه (مع استواء نسبة المعدات إليها) أي إلى أجزائه (مما لا سبيل للعقل إليه) في معرفة سببه. (وإذا كان) الشأن (كذلك) وهو أنه لا بد في الآخرة من الرجوع إلى استناد الأشياء إليه **(فمن طرح هذه المؤونات) التي تكلفوها** (ووفق للاسترواح إليه واستناد الجميع إلى قدرته واختياره فأولئك هم المفلحون) عن الحيرة التي ربما تؤدي إلى الضلالة.

[المقصد العاشر: سبب تكون الجبال]

(قالوا في سبب تكون الجبال: إن الحر الشديد يعقد الطين اللزج حجراً ،تحققه التجربة، وما يرى له من نموذج) أي نموذج (له في كير الخزافين ثم تتواتر السيول الحادثة من الأمطار و) تواتر (الرياح العواصف تتحفر الأجزاء الرخوة فيظهر الحجر قليلاً قليلاً) بتزايد الانحفار من جوانبه شيئاً فشيئاً (حتى يصير جبلاً شامخاً). قال الإمام الرازي: الأشبه أن هذه المعمورة كانت في سالف الزمان مغمورة في البحار فحصل فيها طين لزج كثير فتحجر بعد الانكشاف وحصل الشهوق بحرف السيول والرياح ولذلك كثرت فيها الجبال، ومما يؤكد هذا الظن أنا نجد في كثير من الأحجار إذا كسرناها أجزاء الحيوانات المائية كالأصداف والحيتان. (ولا يخفى أن اختصاص بعض) من أجزاء الأرض (بالصلابة وبعض) آخر منها (بالرخاوة مع استواء

قوله: (فمن طرح هذه المؤونات التي تكلفوها إلخ) إشارة إلى أنه يمكن أن يجيبوا فيقولوا مثلاً: إن معنى عناية الله تعالى هو علمه بما يجب أن يكون عليه كل العالم من حيث هو كل حتى يكون على أبلغ النظام وأحسنه. وكون هذا المعنى سبباً موجباً للأسباب المذكورة في حصول الوهاد والتلال أو في تكون الجبال لا يقتضي أن يكون الباري تعالى فاعلاً مختاراً، بمعنى أنه يصح أن يفعل وأنه لا يفعل. نعم ذلك يقتضي أن يكون هو تعالى فاعلاً مختاراً بمعنى أنه إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، وسيجيء الفرق بين المعنيين بإذن الله. لكن جوابهم هذا يكون مبيناً على تكلفات باردة فإنا ننقل الكلام إلى الأوضاع والاستعدادات التي اعتبروها متسلسلة إلى غير النهاية مع كون الأفلاك بسيطة. ومع تساوي نسبة أجزائها وتساوي نسبة الفاعل الموجب أيضاً إلى تلك الأوضاع والاستعدادات ومع كون الأرض بسيطة أيضاً عندهم فتأمل. وقوله: للاسترواح إليه. يقال: استروح إليه أي استنام. وقوله: أي نموذج الأنموذج من المطعومات شيء قليل يمتحن به طعم الشيء هل هو مناسب للغرض أم لا. وقوله له: أي لعقد الحرارة الطين. وقوله: الخزافين بالخاء والراء المعجمتين من الخزف بالفتحتين بمعنى الجرجمع جرة.

النسبة) أي نسبة تلك الأجزء كلها (إلى الفلكيات) التي زعموا أنها المعدات لها (قطعاً) أي جزماً لا يشوبه شبهة (للمجاورة الملاصقة) الحاصلة بين الأجزاء الصلبة والرخوة (يستدعي سبباً) مخصصاً . (وعنده) أي عند هذا الاستدعاء (يقف العقل ويحيله) أي يحيل ذلك الاختصاص (على سبب من خارج) هو الفاعل المختار (فليت شعري لم لا نفعل ذلك أولاً) حذفاً للمؤونة؟ (نعم لا يبعد أن يكون ذلك) أي تكون الجبال ونظائرها من أسباب تكونها (بإرادة اللّه تعالى عند من يقول) من المليين وغيرهم (بالوسائط لا عندنا) إذ الكل مستند إليه ابتداءً فلا يتصور واسطة حقيقة على رأينا .

[المقصد الحادي عشر : العناصر الأربعة تقبل الاختلاط]

(العناصر الأربعة تقبل الكون والفساد أي تخلع صورة ذلك العنصر) وهو معنى الفساد (وتلبس صورة عنصر آخر) وهو معنى الكون (فينقلب كل) من الأربعة (إلى الآخر) الذي هو أحد الثلاثة الباقية فتكون الانقلابات اثنتي عشرة لكن (بعضها) ينقلب إلى بعض آخر (بلا وسط وهو كل عنصر يشارك) عنصر (آخر في كيفية) واحدة من كيفيتيه اللتين هما من الكيفيات الأربع، (ويخالفه في كيفية) أخرى منهما (فينقلب الأرض والماء كل) منهما (إلى الآخر ابتداء لاشتراكهما في البرد) . وإن اختلفا في اليبوسة (وذلك كما يجعل بعض أهل الحيل) من طلاب الإكسير (الأحجار مياهاً سيالة) فإنهم يتخذون مياهاً حارة ويجعلون فيها أجساداً صلبة حجرية حتى تصير جارية (وينقلب الماء في بعض المواضع حجراً صلباً كعين سيهكوه) وهي قريبة من بلدة مراغة، وماؤها ينقلب حجراً مرمراً، وعين غيره من المواضع (وكذلك الماء والهواء) ينقلب كل منهما إلى الآخر بلا وسط (لاشتراكهما في الرطوبة) وإن كانا متخالفين في الحرارة (كما يصير الماء هواء بالتسخين وهو معنى النشف) في الثياب المبلولة المطروحة في الشمس (.و) كما يصير (الهواء ماء بالتبريد كما في ظاهر كوز لا مسام له يوضع في الجمد) فإنه يحدث على ظاهره (حيث لا يلاقيه الجمد قطرات من الماء وكظاهر الطاس يكب على الجمد مع عدم الملاقاة) بينهما فإنه تركب قطرات منه (وليس ذلك لأن الماء ينتقل إليه) بالرشح (لأنه لا يصعد بالطبع وإذ لو كان كذلك كان باطن الطاس أولى به من ظاهره) . وأيضاً الترشح على سبيل التصاعد أنسب بالماء الحار (وكذلك النار والهواء) ينقلب

قوله : **(تكونها)** متبدأ خبره بإرادة اللّه تعالى، والجملة صفة أسباب . وقوله : ما عرض لها فاعل قوله : يعد .

كل منهما إلى الآخر بلا وسط (لاشتراكهما في الحرارة) وإن اختلفا في اليبوسة (كما يصير الهواء ناراً في كير الحدادين) بالإلحاح في النفخ مع سد المنافذ (ثم تنطفئ النار (فتصير هواء) فهذه ست انقلابات بلا وسط بين المتشاركين في كيفية واحدة من كيفيتهما (وبعضها) ينقلب إلى بعض آخر (بواسطة وهو حيث يختلفان في الكيفيتين) معاً (كالماء والنار والهواء والأرض فإنه لا ينقلب الماء ناراً ابتداء) لشدة تخالفهما. (نعم قد ينقلب هواءِ ثم ناراً) بأن ينقلب ذلك الهواء إلى النار (وعليه فقس) انقلاب النار ماء وانقلاب الهواء أرضاً وعكسه. وأنت خبير بأن ما ذكروه يقتضي أن تنقلب كل واحدة من الأرض والنار إلى الأخرى بلا واسطة لاشتراكهما في اليبوسة. والمشهور أنه بواسطتين فالأولى أن يقال: إن كان العنصران متجاورين كان الانقلاب بغير وسط وإن كان بينهما عنصر ثالث كان بواسطة واحدة وإن توسط بينهما اثنان فلا بد من واسطتين (وهذا كله يدل على أن هيولى العناصر) الأربعة واحدة (مشتركة) بينها (وقابلة لجميع الصور) العنصرية (وإنما يعدها للصور) المختلفة التي هي النارية والهوائية والمائية والأرضية. (والكيفيات الأربع المتنافية ما عرض لها من القرب والبعد بالنسبة إلى الفلك وكل ما كان أقرب إليه كان أسخن والطف. وكلما كان أبعد كان أبرد وأكثف وقد تكلمنا على مثله مراراً (فلا نعيده). أي يمكن أن يقال: إن اختصاص بعض من الهيولى المشتركة بالقرب وبعضها بالبعد يحتاج إلى سبب من خارج فلا بد من الرجوع إلى المختار. على أنا لا نسلم تركب الأجسام من الهيولى والصورة، ولا نسلم الانقلاب بين العناصر. وما ذكروه من الأمثلة الدالة عليه يتطرق إليها احتمالات كثيرة.

[المقصد الثاني عشر: العناصر الأربعة والمركبات]

(زعموا أن هذه) العناصر الأربعة (هي الأركان التي تتركب منها المركبات ويثبتونه بطريق التحليل تارةً والتركيب أخرى. فالأول: أنا إذا جعلنا مركباً في القرع والإنبيق انفصل عنه أجزاء مائية و) أجزاء (أرضية) فدل ذلك على أن هذين العنصرين كانا موجودين فيه مختلطين ففرقتهما الحرارة (ولا شك أن ثمة) أي في ذلك المركب (أجزاء هوائية بها تخلخل الأجزاء) الأرضية والمائية التي فيه (وإلا لكان) ذلك المركب (في غاية الاندماج والرصانة ولكان ما يحصل بالتفريق) من العنصرين (حجمه) إذا ضم بعضه إلى بعض (كالذي) كان للمركب (عند التركيب)، فيثبت وجود الهواء فيه (ولا شك أنها) أي الأركان المذكورة الموجودة في المركب

(مختلفة بالطبع يطلب كل) منها (حيزه) الطبيعي (وذلك يوجب التفرق) في المركب وعدم بقائه. (فلا بد) فيه (من جامع يفيده طبخاً ونضجاً يوجب حصول مزاج يستتبع له صورة نوعية مانعة من التفرق وما هو) أي ذلك الجامع الذي يطبخ وينضج (إلا الحرارة) الشديدة القائمة بالنار فلا بد من وجودها فيه. (قلنا: الحرارة لا تجمع المختلفات **بل تفرقها وتجمع المتماثلات**) كما مر. (ثم الحرارة القائمة بجزء لا تؤثر في الجزء الآخر إلا بمجاورة وله) أي وللجواز بينهما (دوام وذلك) الجوار الدائم (لا بد له من سبب فلم لا يجوز أن يكون ذلك السبب سبباً للاجتماع) في حال بقاء المركب (ومانعاً من التفرق ابتداءً) أي بلا توسط شيء فلا يحتاج حينئذٍ إلى الجزء الناري وحرارته الطابخة المؤدية إلى المزاج المستتبع للصورة النوعية الحافظة للتركيب. على أن اختلاط الرطب باليابس يفيده استمساكاً عن التفرق فلا حاجة إلى جامع آخر، وقد يقال: الهواء حار فجاز أن يكون منضجاً (ووجود الأجزاء الهوائية) في المركب (مما لم يتحقق) إذ يجوز أن يكون تخلخل أجزاء المركب بوقوع الخلاء فيما بينها (وكون تلك الأجزاء) الباقية بعد التحليل (ماءً أو تراباً بالحقيقة غير معلوم) لجواز أن يكون التشابه في الصورة المحسوسة دون الحقيقة. والثاني:) وهو التركيب (أنه يتكون من اجتماع الماء والأرض النبات) وذلك ظاهر (ولا بد) في النبات (من هواء يتخلل) بين أجزائه (و) من (حرارة طابخة إذ لو فقد أحدهما أو لم يكن على ما ينبغي فسد الزرع) كما إذا ألقينا البذر في موضع لا يصل إليه الهواء **وحر الشمس**، أولا يكونان على ما ينبغي فإنه يفسد ولا ينبت. فدل ذلك على أن النبات مركب من الأربعة (ومن النبات يحصل بعض الحيوان لأنه غذاؤه، ومنها يحصل الإنسان) لأنه متولد من المني المتكون من الدم المتكون من الغذاء

قوله: (بل تفرقها) قيل هم يقولون: المفرقة هي الحرارة الشديدة دون المتوسطة. قلنا: نعم لكن القائمة بالنار هي الحرارة الشديدة دون المتوسطة والقول بأن هذه الحرارة كانت شديدة في الأصل ثم انكسرت سورتها ممنوع. إذ هو محل النزاع. وقوله: فلم لا يجوز أن يكون ذلك السبب سبباً للاجتماع؟ إلخ. أي لم لا يجوز أن يكون ذلك السبب سبباً لحدوث المزاج وبقائه معاً كما كان سبباً لبقاء الاجتماع قبل الحدوث كما زعمتم؟.

قوله: (بل تقرفها وتجمع المماثلات كما مر) أي في بحث الحرارة حيث عرفها ابن سينا به وقال آنفاً. فدل ذلك على أن هذين العنصرين كانا موجودين فيه مختلطين ففرقتهما الحرارة.

قوله: (وحر الشمس) فيه أن حر الشمس لا يوجب وجود النار والكلام فيه. وقوله: أولا يكونان عطف على قوله: لا يصل. وقوله: أي ذلك البذر يفسد جواب إذا. وقوله: كالجوارح الجوارح من السباع والطير ذوات الصيد كذا في الصحاح.

الذي هو نبات أو حيوان (و) كذا يحصل منهما (بعض الحيوان) الذي غذاؤه منهما كالجوارح. (فالكل) أي جميع المركبات حتى المعادن فإنها في حكم النبات (آيل) أي راجع (إلى حصولها من العناصر) الأربعة (وأنت تعلم أن ذلك) الذي استدلوا به على تكون النبات من اجتماع هذه الأربعة (استدلال بالدوران وأنه لا يفيد العلية) حتى يعلم أن اجتماعها سبب لتكونه منها (فلم لا يجوز أن يكون) تكونه في حال اجتماعها لامنها بل يخلق الله إياه من العدم في تلك الحال (بأجزاء العادة).

[المقصد الثالث عشر: طبقات العناصر وتعريفها]

(طبقات العناصر سبع أعلاها) الطبقة (النارية الصرفة ومحدبها مماس لمقعر فلك القمر وتحته) أي تحت الأعلى المذكور طبقة (نارية مخلوطة من) النار (الصرفة و) الأجزاء (الهوائية) الحارة تتلاشى في هذه الطبقة الأدخنة المرتفعة، وتتكون فيها الكواكب ذوات الأذناب **والنيازك** وما يشبهها (**ثم**) **الطبقة** (**الزمهريرية** وهي الهواء الصرف) الذي (يرد بمجاورة الأرض والماء ولم يصل إليه أثر انعكاس الأشعة. والمشهور أن هذه الطبقة منشأ السحب والرعد والبرق والصواعق فلا تكون هواءً صرفاً. (ثم) الطبقة (البخارية وهي الهوائية المخلوطة مع المائية ثم) الطبقة (النزية وهي ما فيه أرضية وهوائية ثم) الطبقة (الطينية وهي أرضية مع مائية ثم) الطبقة الأرضية الصرفة التي هي قريبة من المركز، ولم يعد الماء طبقة على حده لأنه مع الأرض ككرة واحدة، وفي طبقات العناصر مختلفة لا فائدة في الاستقصاء عنها.

قوله: (والنيازك) النيزك بفتح النون هو رمح قصير والجمع النيازك. وقوله: فلايكون هواء صرفاً، ولعل المصنف رحمه الله تعالى أراد بالهواء الصرف الخالي عن النار بقرينة ما سبق ولم يرد به الهواء الخالي عن جميع ما سواه حتى يتوجه عليه ما ذكرهُ الشارح.

قوله: (ثم الطبقة النزية) نقل عن الشارح أنه قال: النز بالفتح والكسر ما يتحلب في الأرض من الماء. والطبقة النزية بعضها انكشف من الماء للشعاع المبخر للرطوبات وجفف وجهها الشمس وهو البر والجبل ففيه أرضية وهوائية وبعضها قد استولى عليه البحر، وقد يتوهم أن النزية ليست بالنون والزاي المعجمة بل هي بالباء الموحدة تحت والراء المهملة انتهى كلامه. يقال: تحلب العرق وانحلب اي سال.

[القسم الرابع في المركبات التي لها مزاج وهي الأكثر]

من المركبات لأن مالا مزاج له منها قليل بالقياس إلى ماله مزاج (وهو) أي هذا الأكثر (ينقسم إلى ما له نفس) إما نباتية أو حيوانية (وإلى ما لا نفس له) وهو المعدنيات (وفيه ثلاثة فصول).

[الفصل الأول: في المزاج]

(في المزاج وفيه مقاصد) أي مقصدان.

[المقصد الأول: الصور الحالّة في الجسم]

(قالوا: الصورة الجسمية) أي الصورة الحالة في الجسم التي هي مبدأ الآثار وهي الصورة النوعية (تفعل أولاً في مادتها) التي حلّت هي فيها (ثم في مادة ما يجاورها). فالصورة النارية تسخن مادتها ثم مادة ما يجاورها، وكذا الحال في سائر الكيفيات وباقي العناصر (فالمجاورة شرط للتفاعل) الواقع بين الأجسام. ألا ترى أنّ النار لا تسخن إلا ما له وضع مخصوص وقرب معين بالنسبة إليها فإذا حصلت المجاورة بلا مماسة أمكن التفاعل بين الجسمين، (وأبلغ من ذلك) التفاعل الحاصل بمجرد المجاورة. (ما كان) أي التفاعل الذي كان (بالمماسة) التي هي الغاية في المجاورة (والمماسة إنما تكون بالسطوح و) لا شك في أنه (كلما كان السطوح أكثر كانت المماسة) بها (أتم، وذلك) أي تكثر السطوح (إنما هو بحسب تصغر الأجزاء و) إذا تحققت ما صورناه لك فنقول: (العناصر المختلفة الكيفية) التي هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة (إذا تصغرت أجزاؤها جداً واختلطت اختلاطاً تاماً (حتى حصل التماس) الكامل (بين أجزائها فعل صورة كل) منها (في مادة الآخر فكسرت منه سورة كيفية) المضادة لكيفيتها (حتى نقص) العنصر البارد بفعل صورته

قوله: (فكسرت من سورة كيفيته) هاهنا احتمالان أحدهما وهو الأنسب بظاهر العبارة أن يبقى كيفية كل من العناصر الممتزجة. وإنما تنكسر سورة تلك الكيفية فقط بحيث تلتئم من الكيفيات المنكسرة كيفية متشابهة في جميع الأجزاء. وثانيهما أن ينخلع كيفية كل واحد منها ويفيض على مجموعها من المبدأ الفياض كيفية واحدة متشابهة في جميع أجزاء ذلك الممتزج ومع كل واحد من الاحتمالين كانت صورها النوعية باقية في أنفسها. هذا ثم إن الاحتمال الأول ينسب إلى الأطباء والاحتمال الثاني ينسب إلى الحكماء.

(من حر) العنصر الحار فتزول تلك الكيفية التي هي الحرارة الشديدة عن ذلك الحار (ويحصل) له كيفية (حر أقل تستبرد) هذه الكيفية الحاصلة بل محلها (بالنسبة إلى الحار وتستسخن بالنسبة إلى البارد فإنها كيفية متوسطة بينهما) إلى بين الحرارة الصرفة والبرودة الصرفة، فإذا قيست إلى إحداهما عدت من الأخرى (وكذلك لا ينقض) العنصر الحار بفعل صوته (من برد) العنصر (البارد فيحصل) له (برد أقل مما كان (كما قررنا. فإذا اشتد التأثير) من الجانبين (حتى حصل في جميع الأجزاء) من العنصر الحار والبارد (كيفية متشابهة متوسطة هي في درجة واحدة من الدرجات الغير المتناهية بالقوة) لا بالفعل. أعني الدرجات (ألتي هي بين غاية الحر وغاية البرد) أي هي واقعة بين هاتين الغايتين (وحصل التشابه بينها) أي بين الأجزاء المذكورة (في نفس الأمر) بأن تكون أجزاء العنصر البارد موافقة في الكيفية لأجزاء العنصر الحار بلا تفاوت في الواقع فلا يكون التشابه حينئذٍ بحسب إدراك الحس فقط. كما أشار إليه بقوله: (لا أنها للمجاورة يحس منها بكيفية متوسطة وإن كان كل واحد منها باقياً على صرافته) في كيفيته كما يقول به أصحاب الخليط، وقس على ذلك حال الأجزاء الرطبة واليابسة فإذا استقر الكل على كيفية واحدة متوسطة توسطاً ما بين الكيفيات الأربع (فهذه الكيفية المتشابهة تسمى مزاجاً. وما قبل ذلك الاجتماع) المؤدي إلى الكيفية المذكورة (يسمى امتزاجاً) واختلاطاً لا مزاجاً. (**فحد المزاج**) بناء على ما تقرر (**بأنه كيفية متشابهة** تحصل من تفاعل عناصر متصغرة الأجزاء) المتماسة (بحيث تكسر سورة كل) منها (سورة كيفية الآخر). قال الإمام الرازي: لا شبهة في أن الشيء لا يوصف بكونه مشابهاً لنفسه. وإنما قلنا: للكيفية المزاجية إنها متشابهة لأن كل جزء من أجزاء المركب ممتاز بحقيقته عن الآخر فتكون الكيفية القائمة به غير الكيفية القائمة بالآخر. إلا أن تلك الكيفيات القائمة بتلك الأجزاء متساوية في النوع وهذا معنى تشابهها. وقال أيضاً: الكاسر ليس هو الكيفية لأن انكسار الكيفيتين المتضادتين إما معاً أو على التعاقب، فإن حصل الانكساران معاً والعلة واجبة الحصول مع المعلول لزم أن تكون الكيفيتان الكاسرتان

قوله: (فحد المزاج بأنه كيفية متشابهة) يمكن تطبيق هذا الحد على كل واحد من الاحتمالين المذكورين آنفاً. لكن على الاحتمال الأول يتوجه على هذا الحد النقض بالمجموع المركب من اليبوسة والرطوبة المتوسطتين، أو من الحرارة والبرودة المتوسطتين أو من الثلاثة المتوسطة منها إذ يصدق على كل واحد من هذه المجموعات أنه كيفية متشابهة تحصل من تفاعل عناصر متصغرة الأجزاء مع أن المزاج عندهم هو الحقيقة الملتئمة من الكيفيات الأربع المتوسطة دون الملتئمة من الاثنين أو الثلاث.

موجودتين على صرافتهما عند حصول انكساريهما وهو محال وإن كان انكسار إحداهما متقدماً على انكسار الأخرى لزم أن يعود المكسور المغلوب كاسراً غالباً. وهو أيضاً باطل فوجب أن يكون الكاسر هو الصورة التي هي مبادئ الكيفيات، وأما المنكسر فليس أيضاً الكيفية لأن الكيفية الواحدة بالذات **لا يعرض لها الاشتداد والتنقص**، بل هما يعرضان لمحلها فالانكسار عبارة عن زوال الكيفيات الصرفة عن تلك البسائط (والإشكال عليه). أي على ما قالوه (من وجوه) أربعة: (الأول: لا نسلم أن التفاعل) بين الأجسام (لا يكون إلا بالتماس)، بل قد يكون بلا تماس (كما تؤثر الشمس فيما يقابلها) من الأرض بالتسخين والإضاءة (ولا تماس) بينهما مع أنها لا تؤثر بذلك في الأجسام القريبة منها المتوسطة بينهما (والمبصر ليس في الباصرة قطعاً) مع أنه يؤثر فيها ولا يؤثر فيما بينهما فكيف يجزم بأن الفعل والانفعال بين الأجسام لا يوجدان إلا بالتلاقي) والتماس. (لا يقال المدعى نفي التفاعل) بلا تجاوز وتماس (وما ذكرتم من صورة النقض) لا تفاعل إذ (الفعل من جانب واحد) فقط، لأن الشمس وإن أفادت الأرض سخونة وضوءاً لكنها لم تؤثر في الشمس شيئاً أصلاً، وكذا المرئي أثر في العين ولم تؤثر هي فيه قطعاً (لأنا نقول: الغرض) مما ذكرناه (إنه لا مانع في العقل من تفاعل من غير ملاقاة كما نراه من جانب واحد وإنه) أي ما ذكرناه (يفيد هذا القدر **وهو يكفينا**) وفي المباحث المشرقية الصواب أن يترك هاهنا الاحتجاج ويعول على المشاهدة. فيقال: الكلام إنما وقع في أجزاء الممتزج وهي لا محالة متلاقية ويشاهد أيضاً ويشاهدأيضاً أن بعضها لا يؤثر في بعض ولا يتأثر عنه إلا بالتلاقي والتماس، فلا يتجه أن يقال: لم لا يجوز في العقل تأثير عنصر في آخر من غير ملاقاة ومماسة فإن ذلك غير محتاج إليه فيما نحن بصدده بل الحق أن التأثير بينهما بلا تلاق محتمل وإن كان نادراً. الوجه (الثاني: لم قلتم إن ثمة صوراً غير الكيفيات هي الفاعلة؟ ولم لا يجوز أن تكون الأجسام متجانسة؟) أي متماثلة في الحقيقة (و) يكون (الاختلاف) بينها (بالأعراض) الخارجة عن حقيقتها (دون

قوله: (لا يعرض لهما الاشتداد والتنقص) وذلك لأن الاشتداد هو الحركة من الكيف الأدنى إلى الكيف الأقوى والتنقص بالعكس فيكون كل منها من قبيل الحركة في الكيف ولا شك أن الحركة في الكيف إنما تكون عارضة لمحل الكيف لا لنفس الكيف فإن معروض الحركة لا بد أن يكون باقياً بشخصه من المبدأ إلى المنتهى.

قوله: (وهو يكفينا) إذ نحن بصدد المنع وليس غرضنا إيراد النقض الإجمالي فما ذكر من الاحتمال العقلي يكفينا. وقوله: إن التأثير بينهما أي بين العنصرين بلا تلاق محتمل أي محتمل في غير ما نحن فيه بصدده لا فيما نحن فيه بصدده إذ قد كان حاله مكشوفاً كما ذكره.

الصور) المقومة لها فلا تكون لها صور سوى هذه الكيفيات المتضادة فتكون هي الفاعلة لا أمراً مغايراً لها (**فإن قلت**: الكيفيات كالحرارة والبرودة تشتد وتضعف دون الصور فإن كون الشيء ماءً أو ناراً لا يقبل ذلك) أي الاشتداد والضعف فلا يجوز أن تكون كيفيات الأجسام صورها. (قلنا: مراتب الحرارة والبرودة متخالفة بالنوع فلم لا يجوز أن يقال: ثمة مرتبة معينة) من تلك المراتب (هي النارية وما دون ذلك)، أي مرتبة أخرى معينة دون الأولى (هوائية). الوجه (الثالث:) أن يقال: المحذور الذي يلزم من جعل الكيفية فاعلة لازم أيضاً من نسبة الفعل إلى الصور، إذ (الصورة إنما تفعل) أي تكسر كيفية غير مادتها (بواسطة الكيفية) القائمة بها. فإن الصورة النارية لا تؤثر بذاتها في كسر البرودة بل بواسطة حرارتها (فتكون الكيفية شرطاً في التأثير فيلزم اجتماع الكيفية الكاسرة مع الحادثة المنكسرة)، وذلك لأن الانكسارين لا يجوز أن يكونا متعاقبين وإلا انقلب المغلوب غالباً كما مر بل يكونان معاً والشرط يجب أن يكون المشروط فتوجد الكيفيتان الصرفتان مع الانكسارين فيلزم وجود الصرافة مع الانكسار (وإنه محال) لا يقال: المنكسر هو المادة لا الكيفية فلا محذور. لأنا نقول: انكسار المادة ليس في ذاتها بل في كيفيتها. الوجه (الرابع: الماء الحار إذ خلط بالماء البارد يكسر) الحار من برده **ومن المحال أن يقال للماء صورة توجب الحرارة**) وتكسر البرودة، بل ليس للماءين إلا صورة واحدة (فعلم أن الفاعل)

قوله: (فإن قلت إلخ) الأظهر أن هذا إثبات للمقدمة الممنوعة. وقوله: هي النارية إلخ أي فحينئذٍ لا يكون لها صور سوى هذه الكيفيات ومن قال بتفاوت الكيفيات مع بقاء الصور لا بد لها من دليل. وقوله: الوجه الثالث إلخ نقض إجمالي. وقوله: الوجه الرابع معارضة وكل واحد من هذين الوجهين على تقدير تسليم وجود الصورة وراء الكيفية. وقوله: ومن المحال أن يقال: إلخ فيه أن يقال لم لا يجوز أن يكون الفاعل الحقيقي لكسر برودة الماء هو الصورة لكن بواسطة إعداد الحرارة القسرية العارضة للماء؟ ولا حاجة إلى أن يقال: الفاعل الحقيقي لكسر البرودة هو المبدأ الفياض. وقوله: فإن قيل: نحن إلخ هذا إشارة إلى منع.

قوله: (ومن المحال أن يقال: للماء صورة توجب الحرارة إلخ) فإن قيل: إذا جاز إطلاق الفاعل على الصورة مجازاً بسبب الإعداد المذكور، كان جواز إطلاق الفاعل على الكيفية المعدة مجازاً بسبب ذلك الإعداد بالطريق الأولى، فما وجه اختيار الإطلاق الأول وترك الإطلاق الثاني. قلنا: لعل الوجه في ذلك هو بقاء الصورة عند وجود الكيفية المنكسرة وعدم بقاء الكيفية المعدة عند ذلك وقوله: فإن هذا أهون من المنافاة، ولعل (المصنف) إنما ذكر المنافاة هاهنا لأنها الصورة المائية منافية للحرارة بناءً على أن مقتضاها إنما هي البرودة المنافية للحرارة مطلقاً. وقوله: بل إن جعل الكيفيات أنفسها إلخ. يعني أن قوله: والمعد. قد ينافي في الأثر إنما يناسب

لكسر البرودة (هي الكيفية دون الصورة، (فإن قيل: نحن نطلق عليها) أي على الصورة (الفاعل مجازاً) لا حقيقة فإنها ليست موجدة للكيفية المنكسرة. (وإنما ذلك) أي الحاصل من الصورة (إعداد) لمادة المجاور لقبول الكيفية المنكسرة، (و) أما (الكيفية) المنكسرة (المتوسطة) فإنها (تفيض) على المركب (عن مفيض هذا هو المبدأ الفياض) المسمى عندهم بالعقل الفعال (والمعد قد ينافي الأثر) الصادر من الفاعل بتوسط إعداده (كالحركة والحصول في الطرف) من المسافة فإن الحركة معدة لذلك الحصول مع امتناع اجتماعهما وحينئذٍ نقول: الصورة المائية بتوسط الحرارة العارضة تعد مادة الماء البارد لقبول الحرارة. وإن لم تكن تقتضيها بالذات، فإن هذا أهون من المنافاة بل إن جعل الكيفيات أنفسها معدة لمواد ما يضادها لم يلزم منه محال) مما ذكر إذ المعد قد لا يجامع الأثر. (قلنا: فالنزاع) على هذا التقدير عائد إلى أن المبدأ فاعل (مختار) فلا حاجة إلى إعداد (أو موجب بالذات) فيتوقف تأثيره على الإعداد (وسنقيم الدلالة على أنه فاعل مختار) فيبطل القول: بأن الصورة أو الكيفية معدة لصدور المزاج عن المبدأ. (تنبيه على مذاهب في المزاج) مخالفة لما مر، (الأول: أنه يخلع صورة ويلبس صورة متوسطة) يعني أن العناصر إذا امتزجت وانفعل بعضها عن بعض أدى ذلك بها إلى أن يخلع صورها فلا يبقى لشيء منها صورته المخصوصة به، ويلبس الكل حينئذٍ صورة واحدة هي حالة في مادة واحدة. وتلك الصورة متوسطة بين الصور المتضادة التي للبسائط. المذهب الثاني: (بل يلبس صورة نوعية للمركب) أي ليست الصورة الملبوسة صورة متوسطة بل هي صورة أخرى نوعية، فالقائل **بأحد هذين القولين** يوافق الجمهور بحسب الظاهر في المزاج بالمعنى المذكور سابقاً لكنه يخالفهم في بقاء صور البسائط في المركبات ذوات الأمزجة، ويرد عليه أن ما ذكره فساد ما وكون لا مزاج لأنه إنما يكون عند بقاء الممتزجات بأعيانها (ويبطله) أيضاً (ما حكيناه من حكايات القرع والإنبيق لأن اختلافها ما يظهر فيه) أي في المركب (من الأجزاء يدل على اختلاف الاستعداد فيها) أي في تلك الأجزاء يعني أنا إذا وضعناه فيهما المركب كقطعة لحم مثلاً يميز

أن يكون المعد نفس الكيفية لا أن يكون نفس الصورة كما ذكره المصنف بل المناسب لكون المعد نفس الصورة هو ما ذكره الشارح بقوله: وحينئذٍ يقول.

قوله: (بأحد هذين القولين) أي اللذين ثانيهما هو الأول كما أشار إليه بكلمة بل. وقوله: في المزاج بالمعنى المذكور وهو الكيفية المتوسطة المتشابهة الحاصلة من تفاعل العناصر. وقوله: إن ما ذكره أي ذكره ذلك القائل بأحد القولين.

إلى جسم مائي متقاطر وإلى كلس أرضي لا يتقاطر، فدل ذلك على أن الأجزاء التي في المركب مختلفة في استعداد التقطير وعدمه، إذ لو كانت متفقة فيه لكان الكل قاطراً أو غير قاطر. (وهو) أي اختلاف الاستعداد **(دليل اختلاف الماهية)** لأن القابلية من لوازمها واختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات وإنما لم نقل أن تلك الحكاية تدل على وجود صور البسائط في المركبات وإلا لم تنحل إليها احترازاً عن أن يقال: إنها تكونت بتأثير الحرارة إلا أنها كانت فيه. **(فإن قيل:)** إذا كان جوهر البسائط باقياً في المركب كانت النارية موجودة فيه لكنها مفترة في حرارتها، والصورة النوعية للمركب كاللحمة مثلاً حاصلة في جميع أجزائه فتكون النارية التي عرض لها فتور في المركب قد صارت لحماً وإذا جاز ذلك (فليجز في النار الصرفة) المنفردة عن أخواتها (أن تحدث لها الكيفية المتوسطة) أي الحرارة المفترة (فتصير لحماً) فلا يكون إلى التركيب والمزاج حاجة في حدوث الصور النوعية التي للمركبات (قلنا: المزاج) أي التركيب (شرط فيه) أي ليس مجرد الاستحالة إلى الحرارة المفترة كافياً في حصول تلك الصورة النوعية بل لا بد مع الاستحالة من التركيب على أن هذه الشبهة واردة عليكم أيضاً، لأن خلع البسائط صورها ولبسها صوراً أخرى إنما يكون عند انتهاء كيفياتها إلى حد معين فمن الجائز أن تنتهي كيفية كل واحدة منها حال انفرادها إلى ذلك الحد حتى يفسد عنها صورتها وتحدث فيها الصورة المزاجية. ولا مفر لكم أيضاً سوى ما ذكرناه من اشتراط التركيب. المذهب (الثالث) وقد يجعل هذا مذهباً ثالثاً نظراً إلى تفصيل المذهب الأول كما أشرنا إليه (القول بالخليط وهو أن المركبات موجودة بالفعل وقد يجتمع أجزاء منها فيحس لها قدر وإلا فلا يحس). فإن القائل بالخليط يزعم أن في الأجسام أجزاء على طبيعة اللحم وأجزاء على طبيعة الحنطة وأجزاء على طبيعة الذرة وهكذا. وهي متصغرة مختلطة جداً فإذا اجتمع أجزاء كثيرة متجانسة أحس بها على تلك الطبيعة فليس هناك تغير في الطبيعة، وكذا لا تغير في الكيفيات فالماء إذا تسخن لم يستحل في كيفيته بل كان فيه أجزاء نارية كامنة فبرزت بملاقاة النار. وذهب جماعة إلى أن الأجزاء النارية لم تكن كامنة بل نفذت في الماء من خارج فهؤلاء أصحاب

قوله: (دليل اختلاف الماهية) هذا ممنوع. وقوله: لأن القابلية من لوازم الماهية الحصر المستفاد منه ممنوع أيضاً. فإنه لم لا يجوز أن يكون بعض القابليات من لوازم الهوية دون الماهية وأن يكون اختلاف الاستعداد باعتبار العوارض دون الماهيات.

قوله: (فإن قيل) إشارة إلى المعارضة. وقوله: قد صارت خبر يكون.

الغشو والنفوذ، والأولون أصحاب الكمون والبروز وكلاهما ينكران الاستحالة والكون. والقول بالمزاج مبني على القول بهما **أما على الأول** فلأن حصول المزاج باستحالة الأركان كما عرفت. وأما على الثاني فلأن النار لا تهبط عن الأثير بل تتكون هاهنا.

[المقصد الثاني: في أقسام المزاج]

(في أقسام المزاج قد علمت أن الكيفيات التي يمكن بينها الفعل والانفعال أربع: الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) وهذه الأربع تسمى بالكيفيات. الأول لأن كل واحد من البسائط العنصرية لا يخلو عن اثنين منها كما مر. وهي متضادة فيقع بين كل متضادتين منها كسر وانكسار عند الامتزاج (فالمقادير منها) أي من الكيفيات الأربع (الحاصلة في المركب إن كانت متساوية) بحسب أحجام محالها (متقاومة) في أنفسها بحسب الشدة والضعف (حتى يحصل منها كيفية عديمة الميل إلى الطرفين) المتضادين. (فتكون) حينئذٍ (على حاق الوسط بينهما فهو المعتدل الحقيقي) فقد اعتبر فيه **تساوي البسائط كماً وكيفاً**، وذلك لأن امتناع وجوده كما ذهبوا إليه مبني على تساوي ميول بسائطه ولا بد فيه من تساوي كمياتها لأن الغالب في الكل الكم يشبه أن يكون غالباً في الميل وليس هذا وحده كافياً في ذلك التساوي، لأن الميول قد تختلف باختلاف الكيفيات مع الاتحاد في الحجم كما في الماء المغلي بالنار والمبرد بالثلج فإن ميل الثاني بسبب الكثافة والثقل اللازمين من التبريد أشد وأقوى من ميل الأول **وربما يكتفي فيه** باعتبار **تساوي الكيفيات** وحدها في

قوله: (أما على الأول) أي الاستحالة فقد ظهر لنا مما ذكر في هذا المقصد ان في المزاج ثلاث مذاهب وأن في كل مذهب قولين.

قوله: (تساوي البسائط كماً وكيفاً) فإن قيل: لا شك أن حرارة النار في الشدة تكون أضعاف برودة الماء في الشدة. كما تشهد به المشاهدة. قلنا: لو سلم ذلك فرطوبة الماء في الشدة تكون أضعاف يبوسة النار في الشدة حتى يطفئ الماء القليل أضعافه من النار كما تشهد به التجربة. فعلى هذا يجب أن يعتبر التساوي بين الماء والنار كماً وكيفاً. فإن قيل: لا بد أن يعتبر التساوي في الخفة والثقل هاهنا أيضاً وهو غير تابع لتساوي الكيفيات الأول، ولا لتساوي الحجم أيضاً قلنا: الذي يلوح من كلامهم هو ان الخفة الطبيعية تابعة للحرارة الطبيعية والثقلة الطبيعية تابعة للبرودة الطبيعية فتأمل.

قوله: (وربما يكتفي فيه تساوي الكيفيات) فإن قيل: قد مر آنفاً أن حرارة الماء المغلي بالنار تكون في الشدة مساوية لبرودة الماء بالثلج مع أن ميل الثاني أشد وأقوى من ميل الأول.

قوتها وضعفها لأن ذلك هو الموجب لتوسط الكيفية الحادثة من تفاعلها في حاق الوسط بينها. (قالوا: وإنه لايوجد) في الخارج (إذ أجزاؤه متساوية) في الميل إلى أحيازها متقاومة (فلا يقسر بعضها بعضاً على الاجتماع) لامتناع أن يغلب بعض من الأمور المتساوية المتقاومة بعضاً آخر منها، (وطبائعها داعية إلى الافتراق) بالتوجه إلى أحيازها الطبيعية المختلفة (فيحصل الافتراق قبل حصول الفعل والانفعال فإنه حادث يستدعي مدة) معتداً بها لأنه حركة من كيفية إلى أخرى بعيدة عنها بخلاف الافتراق الذي يكفيه أدنى حركة مع كونه موجوداً في كل آن من زمانها (فلا يحصل بينها مزاج) لتوقفه على حصول تلك الحركة وحدوثه عند انقطاعها. (والجواب: أنه ربما تقع الأجزاء) لأسباب خارجية (بحيث تكون المائلة إلى العلو) كالنار والهواء (في جهة السفل والعكس). أي وتقع الأجزاء المائلة إلى السفل كالأرض والماء في جهة العلو، (فتتمانع) الأجزاء وتتقاوم لتساوي قواها في الميول وتبقى مجتمعة (فيحصل المزاج) بتفاعلها. (نعم يندر) وجود (ذلك) المعتدل ولا يكون باقياً مستمراً إما لسرعة التحلل أو لسرعة غلبة بعض، أجزائه على بعض (وأما الامتناع فلا، كيف وبقاء الاجتماع قد يكون لمنفصل كأصل الاجتماع) الذي لا بد له من مقتض سوى الأجزاء (إذ لسبب) لبقاء الاجتماع (غير منحصر في غلبة عنصر) وهو ظاهر. (ثم قالوا: ومالیس معتدلاً حقيقياً إن غلب عليه من الأجزاء) في الكمية (و) من (الكيفيات) في الشدة (ما ينبغي له) ويليق به في خواصه وآثاره كالحرارة الغالبة في الأسد لشجاعته، والبرودة الغالبة في الأرنب لجبنه (فهو المعتدل بحسب الطب) وهو موجود وليس مشتقاً من التعادل الذي هو التساوي بل من العدل في القسمة على معنى أنه قد توفر على الممتزج من العناصر القسط اللائق به في مزاجه (وإلا). أي وإن لم يغلب عليه ذلك بل غلب ما لا ينبغي فغير المعتدل وكل من القسمين) أي المعتدل الطبي وقسيمه (ينقسم إلى ثمانية أقسام. فالمعتدل لأنه قد يعتبر بالنسبة إلى (أمور أربعة) النوع والصنف والشخص والعضو ويعتبر (كل) من هذه الأربعة (بالنسبة إلى الداخل) تارة (و) إلى الخارج أخرى. فكل نوع) من المركبات

قلنا: المعتبر هاهنا هو التساوي في الكيفيات الطبيعية كما أشرنا إليه. وحرارة الماء ليست بطبيعية فلا عبرة بها هاهنا.

قوله: (ما ينبغي له) فاعل غلب. وقوله: ذلك إشارة إلى ماينبغي. وقوله: فالمعتدل لأنه أي فالمعتدل ينقسم إلى ثمانية أقسام لأنه إلخ.

قوله: (فلكل نوع إلخ) الفاء هاهنا للتفصيل. وقوله: بل له عرض أي لذلك المزاج عرض.

المزاجية (مزاج لايمكن أن توجد فيه الصورة النوعية إلا معه)، وليس ذلك المزاج على حد واحد لايتعداه وإلا كان جميع أفراد النوع الواحد كالإنسان مثلاً متوافقة في المزاج وما يتبعه من الخلق والخُلُق (بل له عرض) فيما بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة ذو (طرفين)، إفراط وتفريط. (إذا خرج عنه لم يكن ذلك النوع فهو اعتداله) النوعي (وأليق أمزجته بالنسبة إلى الأنواع الخارجة عنه) فالمزاج الحاصل لبدن من أبدان الناس هو اللائق به من حيث إنه إنسان دون مزاج الفرس والحمار وغيرهما. وذلك لأنه المناسب لآثاره المطلوبة منه حتى إذا خرج إلى شيء من هذه الأمزجة مات. (وله) أي ولكل نوع (أيضاً مزاج واقع فيما بين ذلك العرض) أي يكون في حاق الوسط فيما بين طرفي المزاج العرضي النوعي (هو أليق الأمزجة الواقعة) في ذلك العرض (به، وبه يكون حاله فيما خلق له) من صفاته وآثاره المختصة به (أجود) ما يتصور منه (وذلك اعتداله) النوعي (بالنسبة إلى ما يدخل فيه من صنف أو (شخص) فالاعتدال النوعي المقيس إلى الخارج يحتاج إلى النوع في وجوده ويكون حاصلاً لكل فرد من أفراده على تفاوت مراتبه. والمقيس إلى الداخل يحتاج إليه النوع في أجودية كمالاته، ولا يكون حاصلاً إلا لأعدل شخص من أعدل صنف من ذلك النوع ولا يكون أيضاً حاصلاً له إلا في أعدل حالاته (وعليه) أي على ما ذكرنا من حال الاعتدال النوعي (قس الثلاثة الباقية) فالاعتدال الصنفي بالقياس إلى الخارج هو الذي يكون لائقاً بصنف من نوع مقيساً إلى أمزجة سائر أصنافه، وله عرض ذو طرفين هو أقل من العرض النوعي إذ هو بعض منه وإذا خرج عنه لم يكن ذلك الصنف وبالقياس إلى الداخل هو المزاج الواقع في حاق وسط هذا العرض، وهو أليق الأمزجة الواقعة فيما بين طرفيه بالصنف إذ به يكون حاله أجود فيما خلق لأجله ولا يكون حاصلاً لأعدل شخص منه في أعدل حالاته سواء كان هذا الصنف أعدل الأصناف أو لا. والاعتدال الشخصي بالنسبة إلى الخارج هو الذي يحتاج إليه الشخص في بقائه موجوداً سليماً وهو اللائق به مقيساً إلى أمزجة الأشخاص الأخر من صنفه، وله أيضاً عرض هو بعض من العرض الصنفي. وبالنسبة إلى الداخل هو الذي يكون به الشخص على أفضل حالاته والاعتدال العضوي مقيساً إلى الخارج

وقوله: إذا خرج عنه أي إذا خرج ذلك المزاج لا عن ذلك العرض. وقوله: لم يكن ذلك النوع فذلك النوع بالنصب على أنه خبر لم يكن ذلك النوع. وقوله: وهو أي ذلك المزاج بقرينة. قوله: وأليق أمزجته. وهو أعني قوله: وأليق أمزجته عطف على قوله: اعتداله النوعي. وقوله: ما يدخل فيه أي في ذلك النوع.

مايتعلق به وجود العضو سالماً، وهو اللائق به دون أمزجة سائر الأعضاء. وله أيضاً عرض إلا أنه ليس بعضاً من العرض الشخصي ومقيساً إلى الداخل. وهو الذي ينبغي للعضو حتى يكون على أحس أحواله وأكمل زمانه (**وأما غير المعتدل فلأنه إما أن** يكون خارجاً) عما ينبغي (في كيفية) واحدة (ويسمى البسيط، وهو أربعة: حار وبارد ورطب ويابس أو) يكون خارجاً عنه (في كيفيتين غير متضادتين ويسمى المركب وهو) أيضاً (أربعة: حار رطب وحار يابس وبارد رطب وبارد يابس. وأما الحار البارد مثلاً أو الرطب اليابس) أي خروج المركب عما هو حقه في كيفيتين متضادتين (أو اجتماع ثلاث أو أربع من تلك الكيفيات (فلا يتصور) إذ يلزم اجتماع المتضادين (لا يقال: إذا كان يجب أن للمركب عشرة أجزاء حارة وخمسة باردة فوجد اثنا عشر حارة وستة باردة فهو أحر مما ينبغي وأبرد منه). وقس على ذلك الأجزاء الرطبة واليابسة والازدواجات العقلية. (لأنا نقول: الاعتبار) فيما ليس معتدلاً طبياً إنما هو (بالكيفية المتوسطة وميلها إلى أحد الطرفين) المتضادين وذلك أي ميلها (لا يكون إلا إلى طرف واحد) منهما (ضرورة) أي إذا مالت الكيفية المتوسطة عما ينبغي فإما أن تميل عنه إلى جانب الحرارة فقط أو إلى جانب البرودة فقط إذ ميلانها إليهما معاً محال بديهة، وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة (وأما الأجزاء فلا عبرة) فيما نحن فيه (بعددها ومقدارها) بل مداره على النسبة بينهما. (وإذا كانت) الأجزاء (الحارة ضعف الباردة أي عدد كان فالمزاج واحد) فإذا فرض أن الاعتدال الطبي مبني على هذه النسبة فالأجزاء الحارة إذا كانت عشرة والباردة خمسة كان المركب معتدلاً، وكذا إذا كانت الحارة عشرين والباردة عشرة إلى غير ذلك من الأعداد التي توجد فيها هذه النسبة. وما قيل: من أن المعتدل هو الذي وفر

قوله: (وأما غير المعتدل فلأنه إلخ) أي وأما انقسام غير المعتدل الطبي إلى ثمانية أقسام فلأنه إلخ. وقوله: لا يقال إما معارضة، لقوله: فلا يتصور وإما منع له مع السند. وقوله: إذا كان يجب إلخ. أي إذا كان الشأن أنه يجب للمركب في اعتداله الطبي عشرة أجزاء حارة وخمسة باردة إلخ. وقوله: فوجد أي فإذا خرج عن الاعتدال الطبي حتى وجد اثني عشر جزءاً حارة وستة باردة إلخ فحينئذ يكون الاثنان من اثني عشر خارجاً عما ينبغي من الحرارة، وكذا الواحد من الستة يكون خارجاً عما ينبغي من البرودة. وقوله: فهو أي ذلك المركب. قوله: والازدواجات العقلية إما باجتماع ثلاثة منها فيكون المركب أحر وأبرد وأرطب مما ينبغي مثلاً. وإما باجتماع أربعة منها فيكون أحر وأبرد وأرطب وأيبس مما ينبغي. وقوله: بل مداره أي مدار ما نحن فيه. وقوله: مبني على هذه النسبة أي النسبة الضعيفة. فما ذكر آنفاً من قوله: فهو أحر ما ينبغي وأبرد منه باطل قطعاً بل ذلك واقع على ما ينبغي كما لا يخفى.

عليه قسطه الذي ينبغي له من العناصر بكمياتها وكيفياتها معناه رعاية النسبة بين كمياتها في العدد وكيفياتها في القوة والضعف، وحينئذ بطل ما توهمه الكاتبي من أن الخارج عن المعتدل بحسب الطب لا ينحصر في ثمانية. ثم إنه ادعى أن الخروج إذ قيس إلى الاعتدال الحقيقي انحصر أقسامه في الثمانية، وفيه أيضاً بحث لأن الحقيقي اعتبر فيه تساوي الكميات والكيفيات معاً على ما عرفت، فالخارج عنه في الكيفية وحدها ثمانية وتبقى هناك أقسام أخر بحسب الكمية وحدها أو بحسبهما معاً. نعم إذا اكتفى في المعتدل الحقيقي باعتبار التساوي في الكيفيات فقط انحصر ما يقابله في ثمانية أيضاً. (تنبيه : اتفقوا على أن أعدل أنواع المركبات أي أقربها) بحسب المزاج (إلى الاعتدال الحقيقي نوع الإنسان لأن النفس الإنسانية أشرف وأكمل ولا بخل في إفاضة المبدأ بل هي بحسب استعدادات القوابل فاستعداد الإنسان بحسب مزاجه أشد وأقوى فيكون إلى الاعتدال الحقيقي أقرب. (واختلفوا في أعدل الأصناف) من نوع الإنسان (فقال ابن سينا) : أعدل أصنافه (سكان خط الاستواء لتشابه أحوالهم (في الحر والبرد) وذلك لتساوي ليلهم ونهارهم أبداً فتكسر كل واحدة من هاتين الكيفيتين الحادثتين **منهما** بالأخرى. ولأن الشمس تلبث على سمت رؤوسهم كثيراً بل تمر به حال اجتيازها عن إحدى الجهتين إلى الأخرى وهناك حركتها في الميل عن المعدل أسرع ما يكون فلا تشتد حرارة صيفهم ولا تبعد الشمس عن سمت رؤوسهم إلا بمقدار الميل الكلي فلا يكون بردهم أيضاً شديداً، فيكون مزاجهم أقرب إلى الاعتدال الحقيقي إذا لم تعرض هناك أسباب أرضية مضادة كالجبال والبحار. (وقال الإمام الرازي: **هم سكان الإقليم الرابع** لأنا نرى أهله أحسن ألواناً وأطل قدوداً وأجود أذهاناً وأكرم أخلاقاً. وكل ذلك) المذكور من الكمالات

قوله: (منهما) أي في ليلهم ونهارهم . وقوله: يمر به أي سمت رؤوسهم. وقوله: حال اجتيازها بالجيم لا بالحاء المهملة أي حال سلوك الشمس. وقوله: إلا بمقدار الميل الكلي وهو قوس من دائرة العرض بين معدل النهار ومنطقة البروج بحيث يكون بينهما غاية الميل. ويقال له: الميل الثاني على ما مر.

قوله: (هم سكان الإقليم الرابع) يعني بلاد خراسان وينسب هذا الإقليم إلى الشمس من الكواكب السيارة. وقوله: هو الاعتدال الطبي فإن الإمام قد نظر هاهنا إلى توفر ما ينبغي من الأحوال والأطوار. فلم لا يجوز في بعض الأصناف أن يوافر ما ينبغي فيكون هو أعدل صنف بحسب الطب ومع ذلك يكون ابعد من سائر الأصناف عن الاعتدال الحقيقي. يعني أن (المصنف) قد غفل عن هذه المقدمة فلذا قال ما قال. والإمام قد لاحظ هذه المقدمة فلم يتوجه عليه ما ذكره المصنف أصلاً. وقوله: لما ينبغي متعلق. بقوله: توافراً. وقوله: للمزاج متعلق بما ينبغي.

البدنية والنفسية (يتبع المزاج) واعتداله، فيكون مزاجهم أعدل. (قلنا:) ما ذكرته (تابع للاعتدال بمعنى آخر) هو الاعتدال الطبي لا الاعتدال الحقيقي الذي كلامنا فيه. وليس هذا الجواب بشيء لأن مزاج الإنسان كما مر أقرب إلى الاعتدال الحقيقي فإذا كان مزاج هؤلاء أكبر توفراً لما ينبغي للمزاج الإنساني كان أقرب إليه وأعدل لا محالة. **(ثم قال) الإمام:** (إنا نرى بلاداً أعرضها بقدر الميل الكلي مرتين يكون صيفهم كشتاء خط الاستواء) في بعد الشمس عن سمت الرأس (ثم صيفهم في غاية الحر فكذا شتاء خط الاستواء) يكون في غاية الحر. (فما ظنك بصيفهم وشدة حره؟ فيكون مزاجهم مائلاً إلى الحرارة، ويدل عليه شدة سواد سكانها من أهل الزنج والحبشة وشدة جعودة شعورهم. (والجواب: إن ذلك) الحر في صيف تلك البلاد قد يكون بسبب طول نهارهم ومكث الشمس فوق أفقهم كثيراً و (قد يكون بواسطة أوضاع) وأحوال (أرضية فإنها تؤثر) في التسخين والتبريد (بأنواع: الأول: المنخفض) من الأرض (أحر) من المرتفع (لانعكاس الأشعة وقلة هبوب الرياح (فيه) بخلاف المرتفع (الثاني: الجبل) المجاور للبلد (قد يعين الشعاع بعكسه) كما إذا كان في المغرب أو في أحد جانبي الشمال والجنوب (وقد يمنعه) كما إذا كان في جانب المشرق، (وقد يعكس) الجبل (الريح وقد يمنه) فيختلف بذلك حال الحر والبرد. (الثالث: البحر فإن مجاورته ترطب) قطعاً (ثم قد يسخن البحر بصقالته وانعكاس الأشعة) منه (وقد يبرد إذا كان شمالياً إذ قد يكتسب الشمال منه برداً. الرابع: النزية والسبخة والكبريتية والزاجية تسخن، والصخرية والرملية تحفظ الحر والبرد. الخامس: الرياح فالشمال تبرد) لمرورها على بلاد باردة فيها ثلوج ومياه منجمدة وتجفف أيضاً ليبوستها إذ لا تمر بالمياه لأن أكثر البحور في جانب الجنوب لا تخالطها الأبخرة الكثيرة (والجنوب تسخن) وترطب بعكس ما مر. (والقبول والدبور بين. السادس: مجاورة الآجام والأشجار والمباقل وغيرها) من المعادن (تؤثر) في الهواء تأثيراً يناسبها (السابع الأوضاع الواقعة في طالع البقعة) من اجتماع كواكب فيه تقتضي سخونتها أو برودتها (و) الأوضاع (الحادثة في كل وقت) بالقياس إلى تلك البقعة كمرور بعض الكواكب بسمت رأسها. وذكر في كليات القانون أن من التغيرات التابعة للأمور السماوية مثل أن يجتمع كثير من الدراري في جزء واحد من

قوله: (قال الإمام الرازي) أي قال معارضاً لابن سينا فيما ذكره آنفاً. وقوله: بعكسه أي بعكس الجبل الشعاع فالمصدر مضاف إلى الفاعل والمفعول متروك، ويحتمل أن يكون الضمير المجرور راجعاً إلى الشعاع فالمصدر مضاف إلى المفعول، والفاعل متروك. وقوله: الدراري الدر هو الثاقب المضيء. وقوله: ما هو مفعول يوجب.

الفلك إما وحدها أو مع الشمس، فيوجب ذلك إفراط التسخين فيما تسامته من الرؤوس أو تقرب منه (وإذا كان ذلك) الذي ذكرناه (محتملاً بطل الاستدلال) لجواز أن يكون الحر في صيف تلك البلاد لبعض هذه الأسباب لا لمجرد قرب الشمس من سمت رؤوسها فلا يلزم أن يكون شتاء خط الاستواء مثله في الحرارة إذا كان خالياً عن الأسباب المذكورة. (ثم لا مانع) من جهة العقل (أن يوجب) في بعض المواضع التي ليس من خط الاستواء ولا من الإقليم الرابع (بعض هذه الأمور) أي في بعض الأوضاع الأرضية (إما مفردة أو مركبة ما هو) أي مزاجاً صنفياً هو (أعدل من الاثنين) أي مزاجي سكان الاستواء والإقليم الرابع، ولما ذكر أعدل الأنواع وأعدل الأصناف أشار إلى أعدل الأشخاص وأعدل الأعضاء بقوله: (وتعرف) أنت على قياس أعدل الأصناف (إن أعدل الأشخاص) النوعية (أعدل شخص من أعدل صنف و) أما (أعدل الأعضاء) فهو (عندهم الجلد سيما) الجلد الذي (للأنملة سيما) الذي للسبابة (ولذلك حكم) جلد أنملة السبابة أو جلد الأنامل. (طبعاً في الفرق بين الملموسات والحاكم ينبغي أن يكون متساوي الميل إلى الطرفين) ليحكم بالعدل. (ولا يخفى) على الفطن (أن شيئاً من ذلك) الذي ذكروه من حال الجلد (غير يقيني) إذ لا دلالة قاطعة عليه وحديث التحكيم إقناعي. (واعلم أن كلاً من) الأمزجة (الثمانية) الخارجة عن الاعتدال (قد يكون مادياً). بأن يغلب على البدن خلط يغلب عليه كيفيه فيخرجه عن الاعتدال الذي هو حقه إلى تلك الكيفية كأن يغلب مثلاً عليه البلغم فيخرجه إلى البرودة أو الصفراء فتخرجه إلى الحرارة، وقد يكون ساذجاً (بأن يخرج عن الاعتدال لا بمجاورة خلط نافذ فيه بل بأسباب خارجية أوجبت ذلك كالمبرد بالثلج والمسخن بالشمس وقد يكون) كل واحد منها (جبلياً) خلق البدن عليه (وعرضياً) عرض له بعد اعتداله في جبلته.

[الفصل الثاني فيما لا نفس له من المركبات]

المزاجية (وتسمى المعادن وتنقسم إلى قسمين منطرقة) أي قابلة لضرب المطرقة بحيث لا تنكسر ولا تتفرق بل تلين وتندفع إلى عمقها فتنبسط. (وغير منطرقة) أي لا تقبل ذلك.

[القسم الأول: الأجسام السبعة]

(المنطرقة وهي الأجسام السبعة) الذهب والفضة والرصاص والأسرب والحديد والنحاس والخارصيني (المتكونة من اختلاط الزئبق والكبريت المتكونين من الأبخرة

والأدخنة) فإن الزئبق بخارية أو مائية صافية جداً خالطها دخانياً كبريتية لطيفة مخالطة شديدة بحيث لا ينفصل منه سطح إلا ويغشاه من تلك اليبوسة شيء، فلذلك لا يعلق باليد ولا ينحصر انحصاراً بشكل ما يحويه ومثاله قطرات الماء الواقعة على تراب في غاية اللطافة فإنه يحيط بالقطرة سطح ترابي حاصر للماء كالغلاف له بحيث يبقى القطرة على شكلها في وجه التراب وإذا تلاقى قطرتان منها فربما ينخرق الغلافان ويصير الماءان في غلاف واحد وبياض الزئبق لصفاء المائية وبياض الأرضية وممازجة الهوائية والكبريت ودخانية تخمر بها بخارية تخمراً شديداً بالحر حتى حصل فيها دهنية ثم انعقدت بالبرد. (وتختلف) هذه السبعة (باختلاطهما على مزاج معد لذلك الاختلاف فإنهما إن كانا صافيين وتم الطبخ) أي انطباخ الزئبق بالكبريت (فإن كان الكبريت) مع صفائه ونقائه (أبيض فالحاصل الفضة وإن كان أحمر وفيه قوة صباغة) لطيفة غير محرقة (فهو) أي الحاصل (الذهب وإن) كانا نقيين وفي الكبريت الأحمر قوة صباغة، لكن (عقده البرد قبل تمام الطبخ فهو الخارصيني وكأنه ذهب فج) أي نيء لم يبلغ تمام النضج (وإن كان الزئبق صافياً والكبريت ردياً محرقاً فهو النحاس، وإن كانا) أي الزئبق النقي والكبريت الرديء (غير جيدي المخالطة فالرصاص وإن كانا معاً رديئين فإن قوي التركيب بينهما والالتئام. فهو الحديد وإلا) أي وإن لم يقو التركيب بينهما مع رداءتهما (فهو الأسرب). ويسمى الرصاص الأسود (وأنت خبير بأن القسمة غير حاصرة) لجواز أن يكونا صافيين مع بياض الكبريت ويعقده البرد قبل تمام النضج وأن يكون الكبريت صافياً والزئبق ردياً أو بالعكس، ولا يكون الكبريت محرقاً إلى غير ذلك من الاحتمالات العقلية (وإن التكون) أي تكون الأجساد منهما على هذا الوجه لا سبيل فيه إلى اليقين، ولايرجى فيه إلا الحدث والتخمين) بأمارات ضعيفة مثل قولهم: يدل على أن الزئبق عنصر المنطرقات أنها عند الذوبان تكون مثل الزئبق أما الرصاص فظاهر. وأما غيره فلأنه عند الذوب زئبق أحمر ويدل عليه أيضاً أن الزئبق يعلق بهذه الأجساد وأنه يمكن أن يعقد برائحة الكبريت حتى يكون مثل الرصاص. فإن أصحاب الإكسير يعقدون

قوله: (وكأنه ذهب فج) قيل: هو جوهر يشبه النحاس يتخذ منه المرايا هو المسمى بالحديد الصيني . وقوله: يعقده البرد قبل تمام النضج فحينئذٍ يكون فضة فجاً أصابها برد عاقد. وقوله المهوسون بالكيمياء. الهوس بالتحريك ضرب من الجنون، والهوس بالسكون الدق كذا في الصحاح. وقوله: الأرواح هي كالزئبق وهذا من مصطلحات أهل الإكسير. وقوله: وفيه أي في المباحث المشرقية. وقوله: والرزانة أي الثقل.

الزئبق بالكباريت انعقادات محسوسة فيحصل لهم ظن بأن الأمور الطبيعية مقارنة للأحوال الصناعية، (وإن سلم) تكونها منهما وإنه على هذا الوجه (فتكونها) من غيرهما أو منهما (على غير هذا الوجه مما لم يقم على امتناعه دليل. كيف والمهوسون بالكيمياء لهم في الأجساد) السبعة (والأرواح) التي تفيد الصورة الذهبية والفضية (تفنن) لأنهم لا يقتصرون على أخلاط الكبريت والزئبق (والكل عندنا للفاعل المختار) بلا إحالة على شيء مما ذكروه كما مر مراراً.

[القسم الثاني غير المنطرقة]

من المعادن (وعدم انطراقها إما للين) وفرط الرطوبة (كالزئبق أولا، وحينئذٍ إما أن تنحل بالرطوبات كالأملاح والزاجات أولا) تنحل (كالطلق والزرنيخ). وفي المباحث المشرقية الآن أجسام المعدنية إما قوية التركيب وحينئذٍ إما أن يكون منطرقاً وهو الأجساد السبعة، أو غير منطرق إما لغاية رطوبته كالزئبق أو لغاية يبوسته كالياقوت ونظائره، وإما ضعيفة التركيب فإما أن تنحل بالرطوبة وهو الذي يكون ملحي الجوهر كالزاج والنوشادر والشب أولا تنحل وهو الذي يكون دهني التركيب كالكبريت والزرنيخ، وفيه أيضاً أن الأجساد السبعة متشاركة في أنها أجسام ذائبة صابرة منطرقة. فالذائب يميزها عن الأكلاس والأحجار التي لا تذوب والصابر عما يذوب ويتنجز كالشمع والقير والمنطرق عما ليس بمنطرق كالزجاج والميناء. فإن قيل: الحديد لا يذوب وإن كان يلين قلنا: يمكن إذابته بالحيلة ويمتاز الذهب عن أخواته بالصفرة والرزانة، والفضة بالبياض والرزانة بالقياس إلى ما سوى الذهب.

[الفصل الثالث في المركبات التي لها نفس
وفيه مقدمة وثلاثة أقسام]

[المقدمة : في تعريف النفس]

(في تعريف النفس وهي ثلاث: الأولى:) النفس (النيابة وهي كمال أول لجسم طبيعي آلي من حيَث يتغذى وينمو، فالكمال جنس) يتناول المحدود وغيره لأنه عبارة عما يتم به النوع إما في ذاته ويسمى كمالاً أول ومنوعاً كصورة السرير مثلاً فإنها كمال للخشب السريري لا يتم السرير في حد ذاته إلا بها. وإما في صفاته كالبياض فإنه كمال للجسم الأبيض لا يكمل في صفته إلابه ويسمى كمالاً ثانياً. (وبأول يخرج) عن الحد (الكمالات الثانية) **المتأخرة عن تحصل النوع** في نفسه (كتوابع) الكمال (الأول) المحصل للنوع (من العلم والقدرة) وغيرهما من الصفات المتفرعة على تحصل الأنواع في ذواتها، (وبالجسم يخرج) عنه (كمال المجردات) أي منوعها، (وبالطبيعي يخرج) الجسم (الصناعي) أي يخرج صور الأجسام الصناعية (كالسرير والكرسي) فإن صورتهما لا تسمى نفساً، (وبالآلي) يخرج (العناصر) أي صورها (إذ لا يصدر عنها أفعالها بواسطة الآلات)، وكذلك الصور المعدنية فلفظ آلي يجوز رفعه على أنه صفة لكمال أول أي كمال ذو آلة ويجوز جره على أنه صفة لجسم أي جسم مشتمل على الآلة، **وهذا أظهر** وعلى

قوله: (المتأخرة عن تحصل النوع) فإن قيل: فعلى هذا يلزم أن تكون الأمزجة النباتية والحيوانية والإنسانية كمالات أول لعدم تاخرها عن تحصل تلك الأنواع مع ان المزاج لا يسمى نفسا. قلنا: المراد بالكمال الأول للشيء هو ما كان محصلاً في نفسه وداخلاً في قوامه. كما أشار إليه بقوله: ما يتم به النوع في ذاته، وظاهر أن الأمزجة المذكورة ليست بداخلة في قوام تلك الأنواع. وإنما هي شروط لتحصلها في أنفسها. وقوله: أي منوعها المشهور بينهم أن المجردات أمور بسيطة في الخارج. وإن كان بها فصول متنوعة لها في الذهن لكن المتبادر من الكمال الأول هاهنا ما هو المنوع الخارجي.

قوله: (وهذا أظهر) لأن كون الجسم ذا آلة ولأن الموصوف حينئذٍ يكون أقرب في اللفظ لكنه لا يناسب أن يكون طبيعي مرفوعاً كما هو الأقرب. لأنه حينئذٍ يقع الفصل بالأجنبي بين الموصوف والصفة. وقوله: ذا أجزاء متخالفة فقط. وإلا يلزم أن تكون المعادن البتة فإن لها أجزاء متخالفة مع أنها ليس بآلية إذ ليس لها إلا قوة حافظة.

التقديرين فليس المراد بالآلي أن يكون الجسم ذا أجزاء متخالفة فقط بل وأن يكون أيضاً ذا قوى مختلفة كالغاذية والنامية وغيرهما، فإن آلات النفس بالذات هي القوى ويتوسطها الأعضاء (ومنهم من رفع طبيعيٍ صفة للكمال احترازاً عن الكمال الصناعي (فإن الكمال الأول قد يكون صناعياً يحصل بصنع الإنسان كما في السرير والصندوق، وقد يكون طبيعياً لا مدخل لصنعه فيه. قال الإمام الرازي: وقد جعل بعض المتأخرين الطبيعي صفة للكمال الأول هكذا النفس كمال أول طبيعي لجسم آلي وزعم أن الكمال الأول قد يكون طبيعياً كالقوى التي هي مبادئ الآثار وقد لا يكون كالتشكيلات الصناعية وهذا أقرب، (وبالحيثية) يخرج (كل كمال لايلحق من هاتين الحيثتين). يعني أن قوله: من حيث يتغذى وينمو يدل على أن النفس النباتية ليست كمالاً أول للجسم المذكور مطلقاً بل من الحيثية المذكورة فيخرج به عن الحد كل كمال لا يلحقه من هذه الحيثية كالنفس الحيوانية والإنسانية. (الثانية:) النفس (الحيوانية وهي كمال أول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يحس ويتحرك بالإرادة. (الثالثة:) النفس (الإنسانية وهي كمال أول لجسم طبيعي آلي من حيث يعقل الكليات (ويستنبط بالرأي) وفوائد القيود في هذين الحدين قد ظهرت مما مر. هذا إذا عرفنا كل واحدة من النفوس الثلاث على حدة (وإن أردنا تعريف النفس مطلقاً) أي بحيث يتناول جميع ما ذكرناه (قلنا:) النفس (كمال أول لجسم طبيعي آلي ما يتغذى وينمو ويحس ويتحرك لإرادة أويعقل الكليات ويستنبط بالرأي) فإن هذا الترديد راجع إلى أقسام المعرف ومتناول إياها. والتحقيق أنه بحسب المعنى تعريفات ثلاثة لتلك الأقسام مع وجازة في العبارة (وقد يعبر عنها) أي عن الحيثيات المذكورة **على سبيل الترديد** (بلازم واحد) شامل لها (وهو من حيث أنه ذو حياة بالقوة). فيقال: النفس كمال أول لجسم طبيعي آلي ذي حياة بالقوة فقيد الآلي احتراز عن صور العناصر والمعادن فإنها وإن كانت كمالات أولية أجسام طبيعية إلا أنها غير آلية كما مر. ويخرج به أيضاً النفوس الفلكية على رأى من ذهب إلى أن لكل

قوله: (على سبيل الترديد) متعلق بالمذكورة. وقوله: إلى أن لكل فلك من الأفلاك أي من الأفلاك الكلية والجزئية. وقوله: بمنزلة آلات يعني أن كل واحد من الأفلاك الجزئية ليس له نفس على حدة. بل النفس الناطقة إنما تكون للأفلاك الكلية إذ الحركة الإرادية تكون بعض أفعال الحياة. وإنما يخرج الفلك بقوله: بالقوة بخلاف تفسير الإمام رحمه الله. فإن الفلك على تفسيره يخرج أولاً بقوله: ذي حياة، إذ لا يتصور في الفلك النشوء والتغذي. وقوله: فسرهما الإمام أي المعنيين المذكورين. أو فسر القولين المذكورين والمآل واحد.

فلك من الأفلاك نفساً. وأما على رأى من ذهب إلى أن النفوس للأفلاك الكلية فقط والأفلاك الجزئية كالخارج والتدوير بمنزلة آلات لها فلا تخرج به فاحتيج إلى القيد الأخير لتخرج عن التعريف على المذهبين وذلك لأن النفوس الفلكية وإن كانت كمالات أولية أجسام طبيعية آلية، لكنها ليس يصدر عنها أفاعيل الحياة بالقوة بل يصدر عنها ما يصدر من أفاعيل الحياة كالحركة الإرادية مثلاً دائماً بخلاف النفوس الحيوانية، فإن أفعالها قد تكون بالقوة إذ ليس لحيوان في التغذية والتنمية وتوليد المثل والإدراك والحركة دائماً بل قد يكون كل واحد من هذه الأفعال فيه بالقوة وكذا حال النفس الإنسانية بالقياس إلى تعقل الكليات والاستنباط بالآراء وحال النفس النباتية بالنسبة إلى ما يصدر عنها. فمعنى قوله: ذي حياة أنه يصدر عنه بعض أفاعيل الحياة ومعنى قوله: بالقوة أن ذلك الصدور لا يكون بالفعل دائماً. وفسرها الإمام الرازي بقوله: أي من شأنه أن يحيا بالنشوء ويبقى بالغذاء وربما يحيا بالإحساس والتحريك. (تنبيهات) على فوائد يتحقق بها المرام في هذا المقام. (الأول أنا نشاهد أجساماً **يصدر عنها** آثار لا على نهج واحدكما ذكرنا) من الحس والحركة والتغذي والنمو وتوليد المثل، (وليس ذلك) الصدور عنها (للجسمية المشتركة) بين الأجسام كلها (للتخلف) أي تخلف تلك الآثار عن الأجسام الأخر المشاركة إياها في الجسمية، (فهي) أي تلك الآثار (لمبادئ) في تلك الأجسام (غير جسميتها) وليست هذه المبادئ أجساماً. وإلا عاد الكلام فيها بل هي قوى متعلقة بالأجسام. (وتسمى نفساً فالنفس) لها اعتبارات ثلاثة وأسماء بحسبها فإنها (من حيث هي مبدأ الآثار) المذكورة (قوة وبالقياس إلى المادة التي تحملها صورة و) بالقياس (إلى طبيعة الجنس التي بها يتحصل) ويتكمل (كمال وتعريفها) أي تعريف النفس (بالكمال أولى من الصورة إذ هي) أي الصورة هي (المنطبقة) الحالة (في المادة و) النفس (الناطقة ليست كذلك) لأنها مجردة فلا يتناولها اسم الصورة إلا مجازاً من حيث إنها متعلقة بالبدن ويقوم به إمكانها قبل وجودها (لكنها) مع تجردها في ذاتها

قوله: (يصدر عنها آثار إلخ) الظاهر أن هذا الكلام يشعر أن جميع تلك الآثار صادرة عن تلك الأجسام. وكذا قوله: فهي لمبادئ في تلك الأجسام مشعر بظاهره أن جميع تلك الآثار لها مبادئ في الأجسام المذكورة مع أن بعض الآثار كالإدراكات العقلية إنما تصدر عندهم من المبدأ الفياض فيكون هو مبدأ لها. ويمكن أن يقال: لعل المراد بمصدرية الشيء ومبدئية لها ما هو أعم من كونه فاعلاً لها أو محلاً لها. وظاهر أن النفس الإنسانية محل لإدراكاتهما وإن لم تكن فاعلة لها، أو يقال: إن النفس الإنسانية بحركاتها الاختيارية في المعقولات تكون منشأ لاستعدادات موجبة لتلك الإدراكات فبهذا الاعتبار تجعل هي مبدأ لها.

كمال للبدن كما أن الملك كمال للمدنية) باعتبار التدبير والتصرف وإن لم يكن فيها (ولأنه) أي الكمال (مقيس الى النوع وهو) أي النوع (أقرب إلى طبيعة الجنس) لصحة الحمل بينهما (من المادة التي تقاس إليها الصورة) إذ لا حمل بينهما **ولا شك أن وضع المنسوب** إلى ما هو أقرب إلى الجنس مكانه أولى من وضع المنسوب إلى ما ليس أقرب (كيف؟) أي كيف لا يكون تعريفها بالكمال أولى (والمادة يتضمنها النوع من غير عكس؟) فإذا دل بالكمال على النوع فقد دل ضمناً على المادة بخلاف ما إذا دل بالصورة على المادة، **إذ لا دلالة حينئذ على النوع**. فالدلالة الأولى أكمل من الثانية، (وكذا) تعريف النفس بالكمال أولى (من القوة لأنها للانفعال وللقوة الفعل ليست بمعنى واحد) يعنى أن لفظة القوة تطلق بالاشتراك اللفظي على معنيين قوة الفعل وقوة الانفعال، وللنفس قوة الإدراك وهي انفعالية، وقوة التحريك وهي فعلية، وليس اعتبار إحداهما أولى من اعتبار الأخرى ولا يجوز اعتبارهما معاً فيفسد الحد بخلاف لفظ الكمال فإنه يتناولهما بمعنى واحد فلا محذور فيه. (ولأن القوة اسم لها) أي للنفس (من حيث هي مبدأ الآثار وهو بعض جهاته) أي جهات هذا المعرف فتعرفه من هذه الجهة فقط، (والكمال اسم لها من حيث يتم بها الحقيقة) النوعية المستتبعة لآثارها (فتعرفها من جميع جهاته). ولا ريب في أن تعريف الشيء بجميع جهاته أولى من تعريفه ببعضها. التنبيه (الثاني: النفس في بعض الأشياء) كالإنسان (قد تتبرأ عن البدن) بأن تكون مجردة غير حالة فيه (لكن لا يتناوله اسم النفس إلا باعتبار تعلقها به) حتى إذا انقطع ذلك التعلق أو قطع النظر عنه لم يتناوله اسم النفس إلا باشتراك اللفظ بل الاسم الخاص بها حينئذٍ هو العقل، (وقد يكون للشيء باعتبار ذاته) وجوهره (اسم، وباعتبار تعلقه) وإضافته إلى غيره (اسم

قوله: (ولا شك أن وضع المنسوب) أي وضع الكمال مثلاً المنسوب إلى ما هو أقرب أي إلى النوع الذي هو اقرب إلى الجنس مكانه. اي مكان الجنس أولى من وضع المنسوب أي من وضع الصورة مثلاً المنسوبة إلى ما ليس أقرب أي إلى المادة التي ليست أقرب إلى الجنس كما لا يخفى.

قوله: (إذ لا دلالة حينئذٍ على النوع) وذلك لأنه المتبادر من إطلاق الصورة هو الصورة الجسمية على ما هو الكثير الشائع أو مطلق الصورة المتناول للصورتين أي النوعية والجسمية وأياً ما كان فلا دلالة حينئذٍ للنوع، ولا يتبادر الصورة النوعية من إطلاق اللفظ حتى يتصور هناك دلالة على النوع. وقوله: وللنفس قوة الإدراك وهو مثل القوة النظرية للنفس الإنسانية. وقوله: فتعرفه أي فتعرف القوة. وقوله: اسم لها أي للنفس. وقوله: فيعرفه اي يعرف الكمال هذا المعرف.

آخر فإذا أردنا تعريفه من الجهة الثانية فلا بد أن يأخذ فيه المضاف إليه وهي) أي الأمور المضاف إليها (وإن لم تكن ذاتية لها) أي للأشياء التي أريد تعريفها (في جوهرها فهي ذاتية) لها (من جهة التسمية) . وتوضيحه ما في المباحث المشرقية من أن الشيء قد يكون له في ذاته، وجوهره اسم يخصه وباعتبار إضافته إلى غيره اسم آخر كالفاعل والمنفعل والأب والابن وقد لا يكون له اسم إلا باعتبار إضافته إلى غيره كالرأس واليد والجناح. فمتى أردنا أن نعطيها حدودها من جهة أسمائها بما هي مضافة أخذنا الأشياء الخارجة عن جواهرها في حدودها لأنها ذاتيات لها بحسب الأسماء التي لها تلك الحدود. التنبيه (الثالث : هذا الحد) الذي ذكروه للنفس على الإطلاق (لا يتناول النفوس الفلكية) لأن أفعالها إن لم تكن بالآلات كما هو المشهور فقد خرجت عن التعريف بقيد الآلي، وإن كانت بالآلات كما ذهب إليه جمع فقد خرجت عنه بقيد ذي حياة بالقوة على ما مر. **وكذا لا يتناولها** الحد المستفاد مما ذكرناه في التنبيه الأول (لما عرفت أنا أعطيناها اسم النفس من حيث (يختلف أفعالها) والنفوس (الفلكية ليست كذلك) فإن أفعالها غير مختلفة بل هي على نهج واحد، والاختلافات المشاهدة فيها مستندة إلى تركب حركات كل واحدة منها على وتيرة واحدة (ولا تعلم رسماً يتناولها) أي ويتناول النفوس الثلاث معاً عن النباتية والحيوانية والفلكية. (فإنا لو قلنا :) النفس ما يكون (مبدأ للأفعال) أي ما يصدر عنه فعل (كان كل قوة كالطبيعة) العنصرية والصورة المعدنية (نفساً. ولو شرطنا) مع صدور الفعل (القصد خرجت) النفس (النباتية)، والحاصل أن الاكتفاء بصدور الفعل يبطل طرد الحد واعتبار اختلاف الأفعال يخرج النفوس الفلكية. واعتبار القصد يخرج النباتية فلم يتحقق عندنا رسم صحيح يتناول النفوس الثلاث. فإطلاق النفس على النفوس الأرضية والسماوية ليس إلا بحسب الاشتراك اللفظي هذا. وقد صرح ابن سينا في الشفاء بأن كل ما يكون مبدأ لصدور أفاعيل ليست على وتيرة واحدة **عادمة للإرادة** فإنا نسميه نفساً وهذا المعنى مشترك بين النفوس كلها لأن

قوله: (وكذا لا يتناولها) أي لا يتناول النفوس الفلكية الحد المستفاد إلخ. وذلك الحد المستفاد. وهو ما ذكره بقوله: ما يصدر عنها آثار لا على نهج واحد.

قوله: (عادمة للإرادة) الظاهر أن قوله: عادمة مجرور، وأن الضمير المستتر فيه راجع إلى الوتيرة لا إلى الأفاعيل كما يوهمه ظاهر عبارته في حاشية شرح التجريد حيث قال: أو يكون مبدأ الأفاعيل تكون على وتيرة واحدة لكن لا يكون عادمة للإرادة. وإنما قلنا: لا إلى الأفاعيل لأنه حينئذ يلزم خروج النفوس الفلكية عن هذا الرسم، وعلى تقدير رجوع الضمير إلى الوتيرة كما هو الظاهر. يكون إسناد عادمة إلى الضمير فيه إسناداً مجازياً ويكون المقصود ونفي المجموع. ثم إن

ما يكون مبدأ لأفاعيل موصوفة بما ذكر إما أن يكون مبدأ لأفاعيل مختلفة، وهو النفس الأرضية أعني النباتية والحيوانية أو يكون مبدأ لأفاعيل على وتيرة واحدة لكن لا تكون عادمة للإرادة بل واجدة لها وهو النفس الفلكية فقد علمنا رسماً يتناولها بأسرها.

[القسم الأول: النفس النباتية]

(في النفس النباتية) سلك في ذكر النفوس أولاً وبيان قواها ثانياً **طريقة الترقي** من الأدنى إلى الأعلى فقدم النفوس النباتية (وقواها تسمى طبيعية) بناء على أن الطبيعة تطلق على ما يفعل بغير إرادة. وهذه القوى تشترك فيها النباتات والحيوانات كلها. (وهي أربع) مخدومة لأربع أخرى خادمة لها (منها) أي من الأربع المخدومة (اثنتان يحتاج إليهما لبقاء الشخص)، وتكميله في ذاته (وهي) أي القوة المحتاج إليها لأجل الشخص (الغاذية والنامية) والقياس المنمية إلا أنه روعي المزاوجة فأسند الفعل إلى السبب (فالغاذية) التي لا بد منها في بقاء الشخص مدة حياته (تشبه الغذاء بالمتغذي أي تحيل جسماً آخر إلى مشاكلة الجسم الذي تغذوه بدلاً لما يتحلل عنه) فيتم فعلها بأمور ثلاثة. الأول: تحصيل الخلط الذي هو بالقوة القريبة من الفعل شبيه بالعضو وقد يخل به عند عدم الغذاء في نفسه أو لضعف الجاذبة. الثاني: الألزق وهو أن يلصق ذلك الحاصل بالعضو ويجعله جزءاً منه بالفعل. وقد يخل به كما في الاستسقاء اللحمي فإن الغذاء فيه منبري عن العضو ولذلك يصير البدن مترهلاً أي مسترخياً. الثالث: أن يجعله بعد الإلصاق شبيهاً به من كل جهة حتى في

نفي هذا المجموع إما بنفي كونها على وتيرة واحدة أو بنفي كونها عادمة للإرادة أو بنفي هذين المذكورين معاً. فالأول في النباتات والثاني في الأفلاك والثالث في الحيوانات. وقد خرج عن هذا التعريف الطبائع العنصرية أو المعدنية فإن الأفعال الصادرة عنها تكون على وتيرة واحدة عادمة للإرادة. وقوله: موضوفة بما ذكر أي موصوفة بأنها ليست على وتيرة عادمة للإرادة.

قوله: (طريقة الترقي) مفعول سلك. وقوله: يغدوه الضمير المستتر فيه راجع إلى الجسم الموصوف بالموصول المذكور، والضمير البارز راجع إلى الجسم الآخر، وقوله: الذي هو بالقوة إلخ هو مبتدأ وخبره قوله: شبيه. وقوله يخل هذا الفعل في المواضع الثلاثة كان على صيغة بناء المفعول. وقوله: مترهلاً، يقال: رهل لحمه بالكسر أي اضطرب واسترخى كذا في الصحاح وقوله: وضرورة الموت بالرفع عطفاً على وقوفها. وقوله: بان القوى إلخ. متعلق بقوله: ثبت وقوله: أيضاً أي كما أن القوى الجسمانية متناهية. وقوله: في تحليلها أي تحليل الرطوبة حتى تنحل أي تنحل الرطوبة وقوله: ويحل عطف على قوله: فيغلب.

قوامه ولونه. وقد يخل به كما في البرص والبهق (وقد يثبت وقوفها) أي وقوف الغاذية عن فعلها (ضرورة الموت)، وحينئذ لفساد المزاج (بأن القوى الجسمانية متناهية) في آثارها (كما تقدم). وفي بعض النسخ وقد يثبت وقوفها بضرورة الموت وبأن القوى الجسمانية يعني أن ضرورة الموت تدل على وقوفها أيضاً. وإنما كان ضرورياً لأن الرطوبة الغريزية تنتقص بعد بنفس الوقوف وذلك أن الحرارة الغريزية والحرارة الخارجة والحركات النفسانية والبدنية تتعاضد في تحليلها حتى تنحل بالكلية فتغلب اليبوسة والرطوبة الغريبة وتنطفئ الحرارة الغريزية كانطفاء المصباح عند انتفاء الدهن وغلبة الماء ويحل الموت (والنامية) التي لا بد منها في وصول الشخص إلى كماله (تداخل الغذاء بين الأجزاء فتضمه إليها فتزيد في الأقطار الثلاثة بنسبة طبيعية) أي تزيد في تلك الأقطار بنسبة تقتضيها طبيعة ذلك الشخص الذي له تلك القوة (إلى غاية ما) هي غاية النشو في ذلك الشخص (ثم تقف) عن فعلها (لا كالورم) فإنه ليس على النسبة الطبيعية بل خارج عن المجرى الطبيعي. (والسمن) فإنه قد يكون بعد حال النشو أيضاً كالورم وقد مر ما قيل من أن السمن لا يكون إلا في قطرين ومن أنه مخصوص باللحم وما في حكمه دون الأعضاء الأصلية كالعظم ونظائره (وذلك) أي بيان وقوف النامية أنه لما كان البدن متولداً من الدم والمني (فهو في الأول رطب) في الغاية فيتأتى حينئذٍ نفوذ الغذاء بين أجزائه بسهولة (ثم يجف يسيراً يسيراً) ويتعسر النفوذ قليلاً (ونفوذ الغذاء لا يكون إلا بتمدد الأعضاء فإذا جفت) الأعضاء جفافاً كاملاً (لم تقبل ذلك) التمدد فلم يتصور نفوذ الغذاء فيها (فوقفت) النامية عن فعلها (ضرورة) وهل تبطل حينئذ بالكلية أو تبقى ذاتها فيه تردد والغاذية عدم النامية بتحصيل ما يتعلق به فعلها وهو ما زاد من الغذاء على بدل مايتحلل فإذا ساواه الغذاء أو نقص عنه فات محل فعل النامية. قالوا: والغاذية في الأعضاء متخالفة الماهية فإن غاذية العظم تحيل الغذاء إلى ما يشبهه، وكذا غاذية اللحم وسائر الأعضاء فلو اتحدت طبائعها لاتحدت أفعالها. (ومنها) أي من الأربع المخدومة (اثنتان يحتاج إليهما لبقاء النوع) فقط مع كون بقائه محتاجاً إلى الأولين أيضاً بتوسط الشخص. (وهما المولدة والمصورة فالمولدة تفصل من الغذاء) بعد الهضم الأخير. (ما يصلح أن يكون مادة للمثل) أي لمثل ذلك الشخص الذي فصلت منه البذر (وهي في كل البدن) كما ذهب إليه بقراط وأتباعه فإن المني عندهم يخرج من جميع الأعضاء فيخرج من العظم مثله ومن اللحم مثله. وعلى هذا فالمني متخالف الحقيقة متشابه الامتزاج لأن الحس لا يميز بين تلك

الأجزاء. وعند أرسطو أن تلك القوة لا تفارق الاثنتين فيكون المني المتولد هناك متشابه الحقيقة وفي كليات القانون أن المولدة نوعان نوع يولد المني في الذكر والأنثى. ونوع يفصل القوى التي في المني أي الكيفيات المزاجية **لأن أجزاءه متخالفة الأمزجة** فيمزجها تمزيجات بحسب عضو عضو فيخص للعصب مزاجاً خاصاً وكذا للعظم والشريان وغيرهما وذلك من مني متشابه الأجزاء أو متشابه الامتزاج (والمصورة وهي توجد) في المني عند كونه (في الرحم خاصة تفيد تلك الأجزاء) أي الأجزاء المتخالفة الحقيقة أو الاستعداد التي في المنيٍ (الصور والقوى والأشكال والمقادير (التي بها تصير مثلاً بالفعل بعد ما كانت مثلاً بالقوة وهاتان القوتان أعني المولدة والمصورة تخدمهما الغاذية وهو ظاهر، والنامية أيضاً وذلك بأن تعظم الأعضاء وتوسع مجاريها حتى تصير إلى الهيئة الصالحة للتوليد. ولذلك لا يتكون المني إلا بعد عظم الأعضاء (وهذه الأربع تخدمها أربع أخرى) جعلها خادمة للأربع السابقة كلها لأنها تخدم الغاذية للنامية مع كونهما خادمتين للباقيتين كما مر. (الأولى: الجاذبة وهي التي تجذب المحتاج إليه) من الغذاء (وتدل على وجودها وجوه) خمسة. (الأول: حركة الغذاء من الفم إلى المعدة ليست طبيعية وإلا لامتنع) تحركه (إلى جهة العلو) بل كان يجب أن يتحرك إلى السفل وحده لكونه ثقيلاً (والتالي باطل إذا قد يزدرد) أي يبتلع (المنتكس) الغذاء ابتلاعاً تاماً. وحينئذ تكون حركته إلى علو (ولا إرادية إما من الغذاء فإذ لا شعور له) فلا يتصور منه إرادة،

قوله: (لأن الحسن لا يميز) متعلق بقوله متشابة الامتزاج. وقوله: في كليات القانون إلخ أي فيه إشارة إلى المذهبين المذكورين. وقوله: أي الكيفيات المزاجية تفسير للقوى التي كانت في المعنى.

قوله: (لأن أجزاءه متخالفة الأمزجة) فكيف يصح ما ذكره من كون أجزائه متشابهة الحقيقة؟ قلنا: يجوز اختلاف أجزاء المني في الأمزجة مع كونها متشابهة في الحقيقة لما عرفت أن مزاج كل نوع له عرض عريض فيتصور هناك اختلاف في الأمزجة مع عدم خروجها عن ذلك الغرض فبهذا الاعتبار يكون بعضه صالحاً لأن يكون عظماً وبعضه صالحاً لأن يكون لحماً إلى غير ذلك. وقوله: فيمزجها أي يمزج ذلك النوع من المولدة تلك الأجزاء تمزيجات بحسب عضو عضو إلخ. وقوله: تفيد فاعل هذا الفعل هو الضمير المستتر راجع إلى المصورة، ومفعوله الأول هو قوله تلك الأجزاء، ومفعوله الثاني هو قوله: الصور، وقوله: جعلها أي جعل هذه الأربع الأخرى. وقوله: لأنها أي لأن هذه الأربع الأخرى. وقوله: كما مر أي مر آنفاً من قوله: وهاتان القوتان إلخ. وقوله: فيجب أن تكون أي حركة الغذاء. وقوله: حتى تخرج أي المعدة. وقوله: عن قريب تفسير في المعنى لقوله: بعيد وهو تصغير بعد. وقوله: ويليق به أي بذلك العضو.

(وإما من المغتذى فإذ قد ينقلب الغذاء من الفم إلى المعدة عند شدة الحاجة إليه بلا إرادة) من المغتذى (بل قد يريد الإنسان منعه) ليمضغه (فيغلبه) الغذاء وينجذب إلى داخل فوجب أن تكون قسرية فلا بد من قاسر، وهو إما دفع من فوق بأن يقال: الحيوان يدفعه باختياره وقد ظهر بطلانه وإما جذب من تحت وهو أن تجذبه المعدة بقوة جاذبة فيها وهو المطلوب. الوجه (الثاني: أنه متى تغذى الإنسان بغذاء ثم يتناول بعده) شيئاً (حلواً واستعمل القيء وجد آخر ما يخرج بالقيء الحلو وليس) ذلك (إلا لجذب المعدة له) أي للحلو (إلى قعرها) بواسطة محبتها إياه طبعاً (وإذا تناول) الإنسان دواءً (مراً كريهاً فالمريء والمعدة يرومان نفضه ولفظه ولا يزدردانه إلا بعسر فربما اندفع بالقيء بلا اختياره). الوجه (الثالث: قد تصعد المعدة لجذب الغذاء في بعض الحيوان) القصير المريء (كالتمساح حتى تخرج) عند الاغتذاء بحيث تلاقي فمه لكونه واسعاً وما ذلك إلا لشوقها إلى اجتذاب الغذاء. فدلت هذه الوجوه الثلاثة على أن في المعدة قوة جاذبة. الوجه (الرابع: الرحم بعد) انقطاع (الطمث) عن قريب (إذا خلا عن الفضول يشتد شوقه إلى المني حتى يحس كأنه يجذب الإحليل إلى داخله جذب المحجمة الدم) إلى داخلها وقد سمى بعضهم الرحم حيواناً مشتاقاً المني. فثبت بهذا الوجه وجود الجاذبة في الرحم. الوجه (الخامس: الدم الذي يكون في الكبد مخلوطاً بالفضلات الثلاث) أعني البلغم والصفراء والسوداء (ثم تتمايز) تلك الأمور المختلطة (وينصب إلى كل عضو نوع من الرطوبة يليق به، فلولا أن في كل عضو قوة جاذبة لتلك الرطوبة) اللائقة به (لامتنع ذلك) التمايز وانصباب كل رطوبة إلى عضو على حده دائماً أو أكثرياً وهذه حجة واضحة على وجود القوة الجاذبة في جملة الأعضاء. (الثانية) من الأربع الخادمة (الهاضمة وهي تعد الغذاء إلى أن يصير جزءاً بالفعل) من العضو (فهي غير الغاذية أعني صيرورتها) أي أعني القوة التي تقتضي صيرورة الأغذية (جزءاً بالفعل) من الأعضاء، وفي كليات القانون وأما الهاضمة فهي التي تحيل ما جذبته الجاذبة وأمسكته الماسكة إلى قوام مهيئاً لفعل القوة المغيرة فيه وإلى مزاج صالح للاستحالة إلى الغذائية بالفعل. قال الإمام الرازي: هذا الكلام نص في أن القوة الهاضمة غير القوة الغاذية ويؤيده أنه جعل الغاذية مخدومة للقوى الأربع التي منها الهاضمة فلنتكلم في الفرق. فنقول: إذا جذبت جاذبة عضو شيئاً من الدم وأمسكته ماسكته فللدم صورة نوعية وإذا صار شبيهاً بالعضو فقد بطلت عنه هذه الصورة وحدثت صورة أخرى عضوية، فهناك كون للصورة العضوية، وفساد للصورة الدموية وإنما يحصلان إذا كان هناك من الطبخ ما لأجله ينتقص استعداد المادة للصورة الدموية ويشتد استعدادها

للصورة العضوية إلى أن تزول عنها الأولى وتحدث فيها الأخرى، فهاهنا حالتان إحداهما سابقة وهي تزايد استعداد قبول الصورة العضوية، والأخرى لاحقة وهي حصول هذه الصورة، فالحالة الأولى فعل القوة الهاضمة، والثانية فعل القوة الغاذية وهذا معنى قوله: (وهي) أي الهضم الذي هو فعل الهاضمة (استحالات ما) واقعة (بين تمام فعل الجاذبة وابتداء حصول فعل الغاذية التي هي كون ما) أعني حصول الصورة العضوية، ثم اعترض الإمام عليه أولاً بما أشار إليه المنصف بقوله: (ويمكن أن يقال: المحرك إلى مشابه العضو هو القوة الموصلة إليه). وتقريره على ما في المباحث المشرقية أن القوة الهاضمة محركة للغذاء في الكيف إلى الصورة المشابهة لصورة العضو وكل ما حرك شيئاً إلى شيء آخر فهو الموصل إلى ذلك الآخر، فيكون الفاعل للفعلين قوة واحدة. أما الصغرى فظاهرة إذ لا معنى للهضم إلا التحريك عن الصورة الغذائية إلى الصورة العضوية وأما الكبرى فظاهرة أيضاً لأن ما حرك شيئاً إلى شيء كان المتوجه إليه غاية للمحرك. والمعنى بكونه غاية أن المقصود الأصلي هو فعل ذلك الشيء. وقد اعترف ابن سينا بذلك حيث احتج على أن بين كل حركتين سكوناً، فقال: محال أن يكون الواصل إلى حد ما واصلاً إليه بلا علة موجودة موصلة. ومحال أن تكون هذه العلة غير التي أزالت عن المستقر الأول، هذاكلامه وهو يقتضي أنه لما كان المزيل عن الصورة الدموية هو الهاضمة وجب أن يكون الموصل إلى العضوية أيضاً الهاضمة، فهي الغاذية لا غير، واعترض ثانياً بما ذكره المصنف بقوله: (كيف والمراد بالقوة هنا المعدة) للمادة لفيضان الصورة عليها (والمفيض) لها وهو (واهب الصور و) القوة (الهاضمة هي المفيدة) بطبخها ونضجها (للاستعدادات المختلفة بالقوة) أي الشدة (والضعف التي من جملتها ما يعد) المادة (لفيضان الصورة العضوية وتلك) القوة المفيدة لهذه الاستعدادات (مغنية عن قوى أخرى في الأعضاء) لأنه إذا تم الإعداد وكمل الاستعداد فاضت الصورة وتمت التغذية، فإذن لا فرق بين الهاضمة والغاذية، ولذلك لم يذكر جالينوس) في شيء من كتبه (الغاذية) سوى هذه الأربع التي سميناها الخوادم. (وقال ابن سينا:) بل المسيحي على ما في

قوله: (واعترض ثانياً) أي اعترض الإمام ثانياً. وقوله: وقال ابن سينا عطف على قوله: لم يذكر أي، ولذلك قال ابن سينا: وقوله: والأظهر وإنما قال: والأظهر ولم يقل: والظاهر أو الصواب لأن عد الأربعة من الغاذية يتضمن عد الهاضمة من الغاذية أيضاً لكن مع انضمام زيادة لا يحتاج إليها هاهنا وتلك الزيادة هي عد الثلاثة للأخرى من الغاذية. وقوله: بترقيق الغليظ متعلق بقوله: تعد الفضل أما ترقيق الغليظ فكما في البول والعرق وأما تغليظ الرقيق فكما في الغائط والقيء.

المباحث (الغاذية أربع) وعد هذه (الأربع منها). والأظهر أن يقال: وعد الهاضمة منها حيث قال في باب القوى والأفعال والأرواح من كتاب المائة الغاذية: أربع الجاذبة والماسكة والهاضمة وهي التي تغير الغذاء وتجعله شبيهاً بالعضو المغتذى، والرابعة الدافعة (واعلم) أن الغذاء مركب من جوهرين أحدهما صالح لأن يشبه بالمغتذي، والثاني غير صالح له و (أن الهاضمة كما تعد الغذاء الصالح للجزئية) على ما مر. (تعد الفضل) الذي لا يصلح للتشبيه (منه) أي من الغذاء (للدفع بترقيق الغليظ) حتى يندفع (وتغليظ الرقيق) فإنه قد يتشربه جرم العضو لرقته فلا تندفع تلك الأجزاء المتشربة فيه. فإذا غلظ لم يتشربه العضو واندفع بالكلية (وتقطيع اللزج) فإنه يلتزق بالعضو فلا يندفع إلا إذا قطع، والإعداد الصادر من الهاضمة (إما بذاتها كما في الجوارح) مثل البازي فإن حرارتها تذيب الغذاء الوارد عليها بلا احتياج إلى ماء وفي الحية فإنها ربما تأكل التراب وتجعله كيلوساً من غير استعانة بماء، وفي الجمل فإنه يأكل أياماً نباتاً يابساً ولا يشرب ماء (أو بمخالطة رطوبة) مائية (كما في الآدمي وأكثر الحيوانات، ثم للهضم) الذي هو فعل الهاضمة (مراتب أربع: الأولى: في المعدة بأن تجعل الغذاء كيلوساً وهو جوهر كماء الكشك **الثخين** في بياضه وقوامه. وهذه المرتبة تبتدئ في الفم لاتصال سطحه بسطح المعدة) حتى كأنهما سطح واحد على طريقة السطح الباطن من القرع الذي له عنق طويل ورأس مدور، (ولذلك تفعل الحنطة الممضوغة في إنضاج الدماميل ما لا تفعله المطبوخة منها) ولا المدقوقة المخلوطة بالريق فدل ذلك على استحالة كيفيتها المضغ. المرتبة (الثانية: في الكبد فإن الغذاء) بعد ما صار كيلوساً (إذا اندفع كثيفه إلى الأمعاء للدفع انجذب لطيفه من المعدة ومنها) أي ومن تلك الأمعاء التي اندفع إليها الكثيف مختلطاً باللطيف (إلى الكبد بطريق ماساريقا وهي عروق) دقاق (صلبة ضيقة) تجاويفها واصلة بين الكبد وآخر المعدة وجميع الأمعاء (كالمصفاة، قالوا: وإذا اندفع إلى ماساريقا صار إلى العرق المسمى بالكبد، وهو عرق كبير يتشعب كل واحد من طرفيه إلى شعب كثيرة دقيقة. فشعب طرفه الخارجي يتصل فوهاتها بفوهات الماساريقا وشعب طرفه الآخر تتصغر وتتضاءل وتدق جداً في الانشعاب والانقسام وتنفذ في الكبد بحيث لا يخلو شيء من أجزائه عن شعب هذا العرق فإذا

قوله: (الثخين) صفة ماء الكشك وليس صفة الكشك كما يتوهم. وقوله: في بياضه متعلق بالتشبة في قوله: كماء أي هو شبيه في بياضه بماء الكشك والدماميل جمع دمل بتشديد الميم وهو القرح، وقوله: كالمصفاة وهي آلة التصفية. وقوله: طرفه الخارجي أي الخارج من الكبد ويتضاءل يقال: رجل متضائل أي شخت دقيق. وقوله: هذا العرق أي العرق الكبير.

نفذ لطيف الكيلوس.فيها صار كل الكبد ملاقياً لكله (فينطبخ فيها) أي في الكبد انطباخاً تاماً **ويصير كيموساً** (وتتميز الأخلاط الأربعة) المتولدة هناك بعضها عن بعض (وذلك لأن الأجزاء اللطيفة النارية منه) أي ما كان من أجزائه لطيفاً فيه نارية أي حرارة ويبس (تتجاوز نضجه) وتميل إلى الاحتراق (ولخفته يعلوها) أي ولخفة ما يجاوز نضجه يعلو سائر الأجزاء الغذائية (كالرغوة وهي الصفراء فيها حرافة) لما مر من أن فاعل الحرافة الحرارة المفرطة وحاملها الجسم اللطيف. قالوا: والطبيعي من الصفراء رغوة الدم وسببه الفاعلي هو الحرارة المعتدلة، وأما المحترق منها ففاعله الحرارة النارية في الغاذية (و) الأجزاء (الكثيفة الأرضية) أي التي فيها برودة ويبس. (إما لطبعها وإما لشدة احتراقها وصيرورتها إلى طبيعة الرماد يرسب فيها) أي في الأجزاء الغذائية (كالعكر وهي السوداء وفيها حموضة). قالوا: والطبيعي من السوداء عكر الدم وطعمه بين الحلاوة والعفوصة. وما ينصب منها إلى فم المعدة ليدغدعها وينبه على الجوع حامض أعفص، وسببه الفاعلي حرارة معتدلة وأما المحترق فيها ففاعله حرارة مجاوزة عن الاعتدال والسبب المادي للسوداء هو الشديد الغليظ القليل الرطوبة من الأغذية (وما يبقى بينهما) أي بين الرغوة والعكر (منه ما قدتم نضجه وهو الدم وهو حلو) أي مائل إلى الحلاوة فيكون حلواً بالقياس إلى المرتين (ومنه ما هو فج) أي نيء لم يطبخ انطباخاً تاماً (بعد كأنه دم غير تام النضج وهو البلغم وفيه حلاوة ما) لكونها دماً غير نضيج (وكلما كان) البلغم (أقرب إلى النضج كان أحلى) لزيادة قربه حينئذٍ من الدم (وكل واحد من هذه الأربعة إما طبيعي وإما غير طبيعي، وذلك) أعني كونه غير طبيعي (إما لتغير مزاجه في نفسه عن الاعتدال الواجب له الذي به يصلح لأن يصير جزءاً) من الأعضاء. (وإما لمخالطة مخالط) إياه من أخلاط أخر غير طبيعية أو رطوبة غريبة ترد عليه من خارج. (ولها) أي

قوله: (ويصير كيموساً) قيل: هذا اللفظ سرياني بمعني الخلط سواء كان صالحاً لأن يحصل منه ما ينبغي للبدن أو لم يكن صالحاً لذلك بل كان فاسداً في نفسه. وقوله: منه أي من الغذاء، وكلمة من هاهنا تبعيضية. وقوله: وأما المحترق منها أي من الصفراء. وقوله: ترسب فيها أي تسفل فيها والعكر دردى الزيت وغيره ودردى الزيت ما يبقى في أسفله كذا في الصحاح. وقوله: إلى المرتين أي إلى الصفراء والسوداء وهو يروى بضم الميم وتشديد الراء على أن يكون فيهما مرارة في الجملة لأن الحرافة أو العفوصة لا تخلو عن مرارة ما، وقد يروى بكسر الميم وتشديد الراء أيضاً على تغليب الصفراء على السوداء إذ المرة هي الصفراء. وقوله: الواجب له الضمير في له راجع إلى مزاجه أي مزاج كل واحد، والضمير في يصلح راجع إلى كل واحد أيضاً. وقوله: من جانبه المحدب أي الجانب المحدب للكبد.

للأخلاط الغير الطبيعية (أسماء يعرفها الأطباء لسنا) هاهنا (لبيانها) فإن اشتهيت أن تعرف تفاصيلها فارجع إلى الكتب الطبية. المرتبة (الثالثة: في العروق فإن الأخلاط الأربعة) بعد تولدها في الكبد تنصب إلى العرق الثابت من جانبه المحدب المسمى بالأجوف المقابل للعرق النابت من مقعره المسمى بالباب، ثم (تندفع) الأخلاط (في العروق) المتشعبة من الأجوف (مختلطة) بعضها ببعض (وفيها) تنهضم الأخلاط انهضاماً تاماً فوق ما كان لها في الكبد. وهناك (يتميز ما يصلح غذاء لكل عضو) عضو (فيصر مستعداً لأن تجذبه جاذبة العضو). المرتبة (الرابعة: في الأعضاء فإن الغذاء إذا سلك في العروق الكبار إلى **الجداول** ثم) منها (إلى السواقي ثم إلى الرواضع ثم إلى العروق الليفية ترشح) الغذاء (من فوهاتها). أي فوهات الليفية الشعرية (على الأعضاء وحصل لها في الأعضاء كل عضو) أي حصل غاذية كل عضو للأغذية المترشحة عليها (التشبه به التصاقاً وقد يخل به كفي الذبول ولوناً وقد يخل به كفى البرص والبهق وفي القوام، وقد يخل به كفي الاستسقاء اللحمي). والصواب الموافق للمباحث المشرقية ما قدمناه من أن الإخلال في الاستسقاء اللحمي بالالتصاق، وفي الذبول في تحصيل بدل ما يتحلل وفي البرص والبهق في التشبه من حيث القوام والماهية. (تنبيهان) الأول: إن لكل مرتبة من مراتب الهضم فضلاً) لا يصلح أن يصير جزءاً من المغتذي فيحتاج إلى دفعة. (فللأولى التي في معدة (الثفل) الذي يندفع من طريق الأمعاء. (وللثانية) التي في الكبد البول وهو الأكثر (و) الباقي (المرتان السوداء والصفراء) المندفعتان من الطحال والمرارة. (وللثالثة) التي في العروق (الرطوبة المائية المندفعة بالبول والأبخرة التي تصير

قوله: (إلى الجداول) هي في اللغة الأنهار الصغار، والمراد هاهنا العروق المتوسطة بين الكبار والسواقي أي هي متوسطة بينهما في الغلظ والدقة، والسواقي من السقاية جمع ساق وهي العروق المتوسطة بين الجداول والرواضع، وهي أعني الرواضع من الرضاع جمع راضع أو رضيع وهي هاهنا العروق المتوسطة في الغلظ والدقة بين الجداول والليفية. وقوله: ترشح جواب إذ والجملة الشرطية خبر إن في قوله: فإن الغذاء. وقوله: غاذية كل عضو إشارة إلى أن المضاف مقدر في كلام (المصنف) رحمه الله. وقوله: للأغذية إشارة إلى أن الضمير في لها راجع إلى الأغذية التي دل عليها إسناد لتراشح المذكور إلى الغذاء المذكور. وقوله: عليها أي على الأعضاء. وقوله: التشبه منصوب على أنه مفعول حصل بتشديد الصاد. وقوله: به أي بكل عضو. وقوله: كفى الذبول أي كما في الذبول. وقوله: في الاستسقاء صلة الإخلال. وقوله: في الإلصاق خبر أن وكذا الكلام في الذبول في تحصيل بدل ما يتحلل وكذا في البرص والبهق وفي التشبيه إلخ. وقوله: وهو الأكثر أي البول هو الأكثر من المرتين.

عرقاً) وجعل البول فضلة للمرتبة الثالثة مخالف لما في المباحث المشرقية والمشهور فيما بين الأطباء). وللرابعة (المني ولذلك) أي ولكونه فضلاً للهضم الأخير المعد لصيرورة الغذاء جزءاً من المغتذي بالفعل بل من أعضائه الأصلية المتكونة من المني (يضعف استفراغ القليل منه ما لا يضعف مثله) أي مثل ذلك الإضعاف (استفراغ أضعافه من الدم) أو سائر الأخلاط، وذلك لأن استفراغه يورث وهناً في جواهر الأعضاء الأصلية المتولدة من المني دون غيره من الأخلاط. التنبيه (الثاني: الغذاء ما يقوم بدل ما يتحلل من الشيء بالاستحالة إلى نوعه. ويقال لما هو غذاء بالفعل وبالقوة القريبة والبعيدة) هذه العبارة توهم أن للغذاء معاني أربعة، وعبارة الإمام الرازي في كتابيه هكذا: الغذاء هو الذي يقوم بدل ما يتحلل عن الشيء بالاستحالة إلى نوعه. وقد يقال: له غذاء وهو يعد بالقوة غذاء كالحنطة. ويقال له غذاء إذا لم يحتج إلى غير الالتصاق في الانعقاد. ويقال له غذاء عند ما صار جزءاً من المغتذى تشبيهاً به بالفعل. فقوله: وقد يقال له تفصيل لما قبله بلا شبهة فلو كان بالفاء لكان أظهر ولم يشتبه على أحد أن معانيه ثلاثة. (والمشهور) فيما بين الأطباء (أن البسيط لا يصير غذاء) للحيوان (ولا برهان عليه) بل فيه إشكال إذ لا شك أن النبات يجذب الماء إلى نفسه ويصير ذلك الماء جزءاً منه. فلم لا يجوز مثله في الحيوان؟ (الثالثة) من الأربع الخادمة (الماسكة وهي) القوة (التي تمسك الغذاء ريثما تفعل فيه الهاضمة فعلها) فالأنسب أن يقدم ذكرها على الهاضمة كما فعله الإمام الرازي وابن سينا، وكأنه إنما أخرها لأخذه الهاضمة في تفسيرها (ويثبتها) أي يثبت وجود الماسكة (في المعدة احتواؤها على الغذاء من كل الجوانب) وليس ذلك لامتلاء المعدة فإنها

قوله: (مخالف لما في المباحث المشرقية) أي المناسب له ولما هو المشهور بينهم أيضاً هو أن يذكر البول فضله للمرتبة الثانية على ما ذكره الشارح آنفاً. وقوله: القليل منه أي من المني. قوله: نصب على أنه مفعول مطلق. وقوله: استفراغ بالرفع على أنه فاعل لا يضعف.

قوله: (بدل ما يتحلل) بالنصب على أنه مفعول فيه أو مفعول له أي يقوم مقام ما يتحلل أو يقوم بدلاً لما يتحلل ولك أن تجعل قوله: يقوم من الأفعال الناقصة أي يصير بدل ما يتحلل.

قوله: (ولم يشتبه) عطف على قوله: لكان أظهر وهنا بحث ظاهر وهو أنه كيف لا يكون أربعة مع أن المراد من قوله: الذي يقوم إلخ هو الذي من شأنه أن يقوم إلخ سواء قام بالفعل أو بالقوة القريبة أو البعيدة وهذا معنى أعم بحيث يتناول المعاني الثلاثة وللنظر إلى هذا المعنى لم يذكر الإمام الفاء بل قال: وقد يقال له إلخ. وقد مر نظيره في تقسيم العلوم حيث قال: هناك أي من شأنه أن يعلم فيتناول المعلوم بالفعل والمعلوم بالقوة. وقوله: بحيث متعلق بقوله: احتوارها. وقوله: القراقر هي أصوات البطن. وقوله: إحساء الحس: تمر مخلوط بلبن أو دهن.

تحتوي (وإن قل الغذاء بحيث ليس بينهما فضاء) أصلاً (وإذا ضعفت المعدة لم يحصل) ذلك الاحتواء المذكور فلا يحسن الهضم (وإن كثر الغذاء) مع ضعف المعدة (حصلت القراقر) والنفخ ببطء الاستمرار، (وبالتشريح نشاهده) هذا موجود في بعض النسخ، ومعناه ما ذكره الإمام في المباحث المشرقية من أنا إذا أعطينا حيواناً غذاءً رطباً كالأشربة والأحساء الرقيقة، وشرحنا في ذلك الوقت بطنه وجدنا معدته محتوية عليه من كل جانب. قال: ووجدنا البواب منطبقاً بحيث لا يمكن أن يسيل منه شيء من ذلك الغذاء الرطب. ولو أن حيواناً تناول عظماً أعظم من سعة البواب فإنه يندفع، فلما رأينا الرقيق الذي من شأنه النزول غير نازل، والكثيف الذي ليس من شأنه النزول نازلاً علمنا أن هناك قوة تمسك شيئاً غير شيء (و) يثبتها (في الرحم احتواءها على الزرع) الذي هو الولد وأطواره (بحيث لا ينزل)، ولو شق الحيوان الحامل من أسفل السرة إلى جانب الفرج وكشف عن الرحم برفق لوجد الرحم منضمة من جميع الجوانب منطبقة الفم بحيث لا يمكن أن يدخل فيه الميل فلو لم يكن في جواهر الرحم قوة تمسكه لما كان الأمر كذلك. وأيضاً جرم المني يقتضي بطبعه الحركة إلى أسفل فلولا أن في الرحم قوة تمسكه لما وقف، (وكذلك) يثبت بهذا الطريق القوة الماسكة (في الأعضاء) كلها فإنها تمسك الرطوبات التي هي أغذيتها (وبالجملة فلما رأينا الرقيق والثقيل) أي الجسم الجامع بين الرقة والثقل كالمشروبات والأحساء الرقيقة في المعدة على ما مر، والمني في الرحم والأخلاط في الأعضاء (الذي من شأنه النزول لاينزل و) رأينا (خلافه) أي الغليظ الخفيف (الذي ليس من شأنه النزول) كالعظم الكبير الحجم الخفيف الوزن على ما تقدم (ينزل علمنا أن) ثمة أي في كل واحد من المعدة والرحم والأعضاء (قوة ماسكة. الرابعة) من القوى الخادمة. (الدافعة إما للغذاء المهيأ للعضو إليه) فتعين بدفعها جاذبة العضو في جذب الغذاء، (وإما للفضل عنه) فإن الدم الوارد على الأعضاء مخلوط بالأخلاط الثلاثة فيأخذ كل عضو ما يلائمه ويدفع ما ينافيه، ولولا دفعه إياه لم يخل شيء من الأعضاء عن الأخلاط التي تفسده (و) أيضاً (يجده) ترك هذه الكناية أولى أي يجد (كل أحد من نفسه عند التبرز) إذا كان البراز معتقلاً وكان في الأمعاء فضل لداغ (كأنه معدته وأمعاءه) وسائر أحشائه (تنتزع) من موضعها وتتحرك إلى أسفل لدفع الفضل، حتى أنه ربما انخلع المعاء المستقيم عن موضعه لقوة الحركة الدافعة بمنزلة

قوله: (الدافعة) جعل الألف واللام هاهنا بمعنى التي تدفع الغذاء إليه أي إلى العضو. وقوله: للفضل أي التي تدفع الفضل عنه أي عن العضو عند التبرز أي عند التغيط. وقوله: فضل

ما يعرض له في الزحير. (ويدل عليه) أيضاً (القيء من غير اختيار وما نراه) حينئذ ((في المعدة من الانتزاع عن موضعها) إلى فوق بحيث يتحرك معها عامة الأحشاء (و) كذا يدل عليه (سائر الاستفراغات البحرانية وغيرها) إذ لا بد لها من دافع يدفعها (تنبيه: إثبات تعدد القوى وتغايرها) بالذوات على رأي الحكماء (بناء) أي مبني (على أصلهم إلى من أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، ولا جاز أن يستند الكل) أي جمع الأفعال المذكورة (إلى قوة واحدة) بالذات (وقد ثبت) فيما مر (ضعفه) أي ضعف هذا الأصل وفساده فلا يصح ما بني عليه من تعدد القوى وتغايرها (ثم) إن سلمنا صحته قلنا: (شرطه عدم تعدد الآلات والقوابل) ومع تعددها يجوز أن يصدر عن الواحد أشياء متكثرة اتفاقاً (وأنه) أي عدم تعدد الآلة والقابل فيما نحن بصدده (غير معلوم) فجاز حينئذٍ أن لا يكون هناك إلاقوة واحدة تجذب الطعام بآلة وتمسكه بأخرى وتهضمه بثالثة وتدفع الفضل بآلة رابعة وتورد الغذاء تارةً أكثر من المتحلل وتارة أنقص أو مساوياً فلا تعدد في هذه القوى إلا بالاعتبار. (وما يقال) في بيان تعدد القوى (أنا نرى العضو قوياً في إحداها) أي إحدى القوى (وضعيفاً في الأخرى) منها (فهما) أمران (متغايران) قطعاً لامتناع اجتماع المتنافيين في ذات واحدة (ضعيف لجواز أن يكون ذلك) الاختلاف في العضو (لضعف الآلة واختلاف فيها) لا لضعف وقوة في ذات القوة. (ثم) نقول في إبطال القوى لا سيما القوة المصورة كما زعموه: إن (من تأمل في عجائب الأفعال الحادثة في علم الطبيعة) من النباتات المتخالفة الأنواع والحيوانات المتباينة الحقائق (البالغة) تلك الأفعال العجيبة (من الإتقان) والإحكام (أقصى الغاية وكان) ذلك التأمل (راجعاً إلى فطنة وإنصاف باقياً على فطرة اللّه تعالى التي فطر الناس عليها) من الذكاء والميل إلى الصواب، (لم يعم بصيرته التقليد) من أهل الأهواء (ولم يكن

لذاع أي فضل موجع. وقوله: وسائر أحشائه أي الأمور التي هي في جوفه وهو من الحشو والمعاء بكسر الميم وهو مفرد والجمع الأمعاء، والزخير بالزاي المعجمة والحاء المهملة وهو استطلاق البطن والاستفراغات البحرانية هي التي حصلت بشدة الحر.

قوله: (ولم يعم) بكسر الميم من التعميم وبصيرته مفعوله والتقليد فاعله. وقوله: من أهل الأهواء حاله من الضمير المستتر في قوله: لم يعم فيكون الحال هاهنا قيداً للمنفي دون، والمطمورة الحفرة فلذا فسرها بالسجن. وقوله: علم خبر أن والتحطيطات يروى بالحاء المهملة والطاءين المهملتين من حط الرحل أي نزل فتحطيط الشيء جعله في منزلته ومرتبته من جهة مقداره ووضعه وشكله وقد يروى بالظاءين فمعنى تحظيظ الشيء أن يعطي حظوظها من المقدار والوضع والشكل. وقوله: على الرأي الأصوب يعني أن المختار في المني كونه متشابه الأجزاء لا كونه متخالف الأجزاء وعلى هذا فإسناد أطواره إلى الفاعل المختار العليم الحكيم يكون أظهر.

أسيراً في مطمورة الوهم) أي في سجنه بأن لا يغلب وهمه على عقله، (علم) ذلك المتأمل (بالضرورة أنها) أي تلك الأفعال العجيبة البالغة تلك الدرجة العالية (لا يمكن أن تستند إلى قوى بسيطة) أو مركبة (عديمة الشعور) بما يفرض صادراً عنها (سيما ما يحدث) في الحيوانات (من الصور) والأشكال والتحطيطات المقدارية والأوضاع المتلائمة (في الرحم وما يفاض) فيه (من الصور) النوعية (والقوى) التابعة لها (على تلك المادة المتشابهة الأجزاء) على الرأي الأصوب (وما يراعى فيها) أي في تلك الأمور الحادثة والمفاضة (من) حكم و (مصالح قد تحيرت فيها الأوهام وعجزت عن إدراكها) العقول و (الأفهام، قد بلغ المدون منها) أي من تلك الحكم والمصالح (مما علم) في الكتب التي دون فيها منافع أعضاء الحيوانات وأشكالها ومقاديرها وأوضاعها (خمسة آلاف وما لا يعلم) منها (أكثر) مما علم كما لا يخفى على ذي حدس كامل (وعلم) ذلك المتأمل أيضاً (علما ضرورياً لا يشوبه ريبة ولا يحتمل النقيض بوجه) من الوجوه (أنها) أي تلك الأفعال المذكورة (لا تصدر إلا عن عليم) كامل علمه، (خبير) ببواطن الأشياء وما يخفى منها، (حكيم) يتقن أفعاله مطابقة للمنافع التي يتصور ترتبها عليها، (قدير) على كل ما تعلقت به مشيئته بعد علمه المحيط (كما نطق به الكتاب) الكريم (في عدة مواضع في معرض الاستدلال) على عظمة الصانع وكماله، منها قوله تعالى: ﴿هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء﴾ [آل عمران: ٦]، فدل إيراده في معرضه على أنه علم ضروري يستدل به على غيره. هذا هو الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه (على أن في الاعتراف بالفاعل المختار) وإسناد الأشياء إليه إبتداءً كما مرت إليه الإشارة مرة بعد أخرى فائدة جليلة هي أن فيه (لمندوحة عن كثير من) أمثال (هذه التمحلات التي يكذبها العقل الصريح ويأباها الذهن الصحيح ولا يقبلها طبع سليم ولا يذعن لها ذهن مستقيم ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب﴾ [آل عمران:٨]) منك المبدأ وإليك المآب.

(تنبيهان) آخران على أمرين متفرعين على ثبوت القوى وتعددها (الأول قالوا: وهذه) القوى (الأربع) الخادمة للأربع الأولى (**تخدمها الكيفيات الأربع** فأشد القوى

قوله: (تخدمها الكيفيات الأربع) هذه الكيفيات الاربع تخدم تلك القوى الأربع سواء كانت هي حاصلة في محال تلك القوى وهي الكيفيات الغريزية أو حاصلة في الاغذية أو في الهواء، لكن لو كانت هي في غاية الإفراط تكون مضرة كما في برودة الأفيون وحرارة الصيف في بعض المواضع الغائرة .وقوله: حركتان إلخ كيفية راسخة وهي استحالة الغذاء في الكيف على ما

حاجة إلى الحرارة الهاضمة) لأن الهضم عبارة عن إحالة الغذاء في الكيف وهي لا تحصل إلا بتفريق الأجزاء الغليظة وجمع الأجزاء الرقيقة ولا يحصلان إلا بحركة مكانية. ففعل الهاضمة حركتان: كيفية وأينية وكل واحد من الجذب والدفع حركة واحدة أينية. والإمساك وإن لم يكن في نفسه حركة بل هو منع عن الحركة إلا أنه لا يحصل إلا بتحريك الليف الموربِ إلى هيئة الاشتمال فلا بد فيه أيضاً من الحركة الأينية وإذا ثبت أن أفعال هذه القوى لا تتم إلا بالحركة، ولا شك أن البرودة مميتة مخدرة فلا ينفع بالذات شيئاً من القوى بل هي محتاجة في أفعالها وحركاتها إلى الحرارة التي تعاونها فما كانت الحركة فيها أكثر كالهاضمة كانت حاجتها إلى الحرارة أشد، (ثم الجاذبة) لأنها تحتاج إلى حركات في الأين كثيرة قوية. قالوا: والاجتذاب إما بفعل القوة كما في المغناطيس وإما باضطرار الخلاء كانجذاب الماء في الزراقات وإما بالحرارة كما في السراج، وإن كان هذا الأخير راجعاً في الحقيقة إلى ذلك الاضطرار. فإذا كان مع الجاذبة معاونة حرارة كان الجذب أقوى (ثم الدافعة) لأن فعلها تحريك محض (ثم الماسكة) لما مر من أن فعلها لا يحصل إلا بتحريك الليف، لكن لما كانت مدة تسكين الماسكة للغذاءِ أكثر من مدة تحريكها لليف كان احتياجها أقل (وأشد القوى حاجة إلى اليبوسة الماسكة) لأن فعلها بالذات هو الإمساك والتسكين واليبوسة نافعة في ذلك جداً، (ثم الجاذبة) لأن حاجتها إلى التحريك أمس من حاجتها إلى تسكين أجزاء آلتها وتقبيضها باليبوسة لتتمكن من التحريك، (ثم الدافعة) وذلك لأن فعلها أيضاً التحريك واليبوسة تفيد زيادة تمكن للروح وآلتها من الاعتماد الذي لا بد منه في الحركة ولو كان في جوهر الروح أو الآلة

أشير ليها آنفاً. وقوله: الليف المورب هو من باب التفعيل يقال: ورب العرق أي فسد والمراد هاهنا هو الليف المرخي المرسل. وقوله: الممتنة من آمتنه أي جعله متيناً صلباً. وقوله: مخدرة بالخاء المعجمة أي مؤدية للكسلان والفتور، وفي بعض النسخ بالحاء المهملة يقال: حدر جلد الرجل أي ورم بكسر الراء وأحدرته أنا الحارة مغلظة للأغذية ومخلخلة لها. وقوله: في الزراقات وقد مر تفسير الزراقات في آخر مباحث المكان في مرصد الكم من موقف الأعراض لأنه حاجتها إلى التحريك أمس هذا وجه الترتيب الذي أشار إليه هاهنا بكلمة ثم يعني أن الحاجة إلى اليبوسة إنما هو لأجل التسكين وظاهر أن التسكين في فاعلية الماسكة يكون مقصوداً بالذات وفي فاعلية الجاذبة يكون مقصوداً لأجل التمكن من التحريك من بعض مساكن الأغذية إلى مسكن آخر لها فتكون حاجة الماسكة إلى اليبوسة أكثر من حاجة الجاذبة إلى التحريك كانت أمس من حاجتها إلى تسكين الأغذية.

استرخاء بسبب الرطوبة لتعسر الحركة. **وحيث كانت الحركة في الجاذبة أقوى** كانت حاجتها إلى اليبوسة أشد (والهاضمة لا حاجة لها إلى اليبس بل إلى الرطوبة) المعينة إياه في التفريق والجمع والطبخ والإنضاج والبرودة مع كونها منافية بالذات لأفعال هذه تخدم بالعرض الماسكة بإعانتها على حبس الليف المورب على هيئة الاشتمال الصالح للإمساك، وتخدم كذلك الدافعة بأنها تمنع تحليل الريح المعينة على الدفع وأيضاً تغلظها. وكلما كانت الريح أغلظ كانت أعون وأيضاً تجمع الليف العاصر وتكثفه فتكون أقوى في الدفع فظهر ما ذكر أن الحرارة تخدم جميع هذه القوى، والبرودة لا تخدم إلا الماسكة والدافعة وأن اليبوسة تخدم ما سوى الهاضمة، والرطوبة تخدمها فقط. التنبيه (الثاني: قد تتضاعف هذه القوى في بعض الأعضاء فالمعدة فيها جاذبة إليها ما يصلح لها وجاذبة) أيضاً (لغذاء البدن من خارج، وبالجملة فقد تفعل) المعدة (تارة للإعداد) وتهيئة الغذاء لسائر الأعضاء (وتارة للاغتذاء وكذا كثير من الأعضاء) كالكبد وسائر أدوات الغذاء. وفي المباحث المشرقية: قال بعض الحكماء: إن هذه القوى الأربع توجد في المعدة مضاعفة **إحداهما** التي تجذب غذاء البدن من خارج إلى تجويف المعدة والتي تمسكه هناك والتي تغيره إلى ما يصلح أن يكون دماً والتي تدفعه إلى الكبد، والثانية: التي تجذب إلى المعدة غذاءها على الخصوص وتمسكه هناك وتغيره إلى جوهرها وتدفع الفضلات عنها، وكذا الحال في الكبد لأن التغيير إلى الدم غير التغيير إلى جوهر الكبد كما أن التغيير إلى العصارة غير التغيير إلى جوهر المعدة، وهذه الثانية موجودة بأجزائها الأربعة في جميع أعضاء البدن على اختلاف جواهرها. وأما في المعدة والكبد فيوجد معها أيضاً الأولى بأجزائها الأربعة، ثم قال: قال الإمام الرازي: إن كان هذا حقاً وجب أن يحكم به في الفم واللسان والمري والأمعاء والعروق المسماة بماساريقا بالجملة في جميع أعضاء الغذاء.

قوله: (وحيث كانت الحركة في الجاذبة أقوى) هذا إشارة إلى وجه الترتيب بين الجاذبة والدافعة كما دل عليه بكلمة ثم، وحاصله أن حاجة كل منهما إلى اليبوسة إنما هو لأجل التسكين الممكن للتحريك فما كان تحريكه أقوى كان حاجته إلى اليبوسة أكثر. وقوله: وتخدم أي تخدم البرودة. وقوله: كذلك أي بالعرض. وقوله: تغلظها من التغليظ أي تغلظ البرودة الريح المنحنية وهذا من الإعانة.

قوله: (إحداهما) أي إحدى الجملتين وهما وإن لم تكونا مذكورتين صريحاً لكنهما كانتا مفهومتين من وقوع قوله: مضاعفة حالاً مقيدة لما قبلها ولكل واحدة من الجملتين أجزاء أربعة كما ذكره.

[القسم الثاني: النفس الحيوانية]

(في النفس الحيوانية وتسمى قواها) التي لا توجد في النبات (نفسانية وهي إما مدركة وإما محركة) لأن امتياز الحيوان عن مشاركاته **في القوى الطبيعية** بهاتين القوتين، (والمدركة إما ظاهرة وإما باطنة) فهذه أنواع ثلاثة: (النوع الأول: القوى المدركة الظاهرة) قدم المدركة على المحركة لأن تحريكها إنما هو بالإرادة المتوقفة على الإدراك، وقدم الظاهرة على الباطنة لظهورها (وهي المشاعر) أي الحواس (الخمس: الأول البصر وللحكماء فيه) أي في الإبصار (قولان) بل أقول ثلاثة مشهورة إلا أن الثالث قريب من الثاني فذكره المصنف في قرنه وعدهما قولاً واحداً. (الأول: وهو مذهب أرسطو) وأتباعه من الطبيعيين (أنه إنما يحصل) الإبصار (بانعكاس صورة المرئي بتوسط الهواء المشف) الذي لا لون له فلا يستر ما وراءه (إلى الرطوبة الجليدية) التي في العين (وانطباعها في جزء منها) أي من تلك الجليدية (وذلك الجزء) الذي تنطبع فيه الصورة (زاوية) رأس (مخروط) متوهم لا وجود له أصلاً، (قاعدته سطح المرئي) ورأسه عند الباصرة (ولذلك) أي ولأن الإبصار بالانطباع على الوجه المذكور دون خروج الشعاع (يرى القريب أعظم) من البعيد مع تساويهما في المقدار بحسب نفس الأمر بل مع اتحاد المرئي في حالتي القرب والبعد، وذلك (لأن الوتر الواحد الذي هو امتداد سطح المرئي (كلما قرب) من النقطة التي خرج منها إليه خطان مستقيمان محيطان بزاوية (كان أقصر ساقاً فأوتر) عند تلك النقطة (زاوية أعظم، وكلما بعد) عنها (كان أطول ساقاً فأوتر) عندها (زاوية أصغر) كما تشهد به الفطرة السلمية (والنفس إنما تدرك الصغر والكبر) في المرئي (وباعتبار تلك الزواية) فإنها إذا كانت صغيرة كان الجزء الواقع من الجليدية فيها صغيراً فترتسم صورة المرئي فيه فيرى صغيراً، وإذا كانت كبيرة كان الجزء الواقع فيها كبيراً فترتسم صورته فيه فيرى كبيراً. ومن المعلوم أن هذا إنما يستقيم إذا جعلت الزاوية موضعاً للإبصار كما ذهبنا إليه وأما إذا جعل موضع الإبصار

قوله: (في القوى الطبيعية) وهي القوى التي كانت للنفس النباتية على ما مر في صدر القسم الأول، وقد عرفت أن سائر الحيوانات مشاركة للنباتات في القوى الطبيعية. وقوله: قريب من الثاني على ما سيجيء في هذه الورقة إن شاء اللّه تعالى. وقوله: فذكره المصنف في أقرنه أي شده في حبل واحد.

قاعدة المخروط كما يقتضيه القول بخروج الشعاع، فيجب أن يرى الجسم كما هو سواء خرجت الخطوط الشعاعية من زاوية ضيقة أو غير ضيقة، هكذا قالوا وفيه بحث، **لأن الإبصار ليس حاصلاً** بمجرد القاعدة بل لرأس المخروط فيه مدخل أيضاً فجاز أن يتفاوت حال المرئي صغراً وكبراً بتفاوت رأسه دقة وغلظاً. ألا ترى أن الإبصار إن كان بالانطباع كما زعموه كان الظاهر أن لا يتفاوت حال المرئي في الصغر والكبر بالقرب والبعد، لكن لما كان الانطباع على ما صوروه من توهم المخروط جاز أن يظهر التفاوت فيه بحسبهما. (و) يدل على صحة القول الأول أن (من نظر إلى الشمس) بتحديق وإمعان (نظراً طويلاً ثم أعرض عنها) وغمض عينيه (فإنها تبقى صورتها في العين مدة ما) حتى كأنه بعد التغميض ينظر إليها وكذا من نظر إلى الروضة المخضرة جداً ساعة طويلة نظراً بتدقيق، فإن عينيه يتكيفان بتلك الخضرة حتى إذا نظر إلى لون آخر لا يبصره خالصاً بل مخلوطاً بالخضرة أو غمض عينيه فإنه يجده كأنه ناظر إليها فلولا أن الإبصار بانطباع صورة المرئي لما كان الأمر كذلك (و) مما يدل على صحته أيضاً. أن يقال: (له) أي للبصر في إدراكه (أسوة بسائر الحواس) الظاهرة (إذ ليس إدراكها) لمدركاتها (بأن يخرج منها شيء ويتصل) ذلك الشيء (بالمحسوس، بل) إدراكها إياها إنما هو لأن المحسوس يأتيها) فوجب أن لا يكون الإحساس بالبصر لخروج شيء منه إلى المبصر بل لأن صورته تأتيه فدل ذلك على صحة الانطباع وفساد الشعاع، (ويمكن أن يقال على) الدليل (الأول: لعله) أي لعل ما ذكرتموه من تفاوت المرئي الواحد في الكبر والصغر بالقرب والبعد (لسبب آخر) لا لانطباعه في جزء أكبر أو أصغر فإن عدم العلم به لا يوجب عدمه (و) أن يقال (على الثاني: إن الصورة) أي صورة الشمس أو الروضة (إنما تبقى في الخيال) دون الجليدية، ألا ترى أنه لا يتفاوت الحال بالتغميض والإبصار في هذه الحالة قطعاً (و) أن يقال (على الثالث أنه تمثيل) وقياس للبصر على الحواس الأخر (بلا جامع) معتبر إذ من الجائز أن يكون إدراك هذه الحاسة بخروج شيء منها إلى مدركها دون باقي الحواس الظاهرة. (احتج النفاة) للانطباع (بوجوه، والعمدة) في الاحتجاج عليه (ما ذكره جالينوس وهو أن الجسم لا ينطبع فيه من الأشكال إلا ما يساويه) في المقدار (فوجب) على تقدير كون الإبصار نفس الانطباع أو مشروطاً به (أن لا يبصر) من

قوله: (لما الإبصار ليس حاصلاً إلخ) لأنه الإبصار في صورة خروج الشعاع إلخ. وقوله: فيه أي في الإبصار. قوله: فيه بحسبهما أي في حال المرئي بحسب القرب والبعد بناء على خروج الشعاع المتوهم. وقوله: أسوة أي مساواة.

الأشياء (إلا قدر نقطة الناظر منها) وهو السواد الأصغر الذي فيه إنسان العين (لكنا نبصر نصف كرة العالم. والجواب: إنه لا يمتنع حصول شبح الكبير في الصغير إنما المحال حصول ذلك الشكل) الكبير (بعينه) في الصغير (والحاصل) مما ذكرنا في الجواب (أن هذا) الذي أورده جالينوس (إنما يرد على من يرى) ويعتقد (أن المبصر نفس الشبح) المنطبع في الجليدية كما توهمه المتأخرون من كلام المعلم الأول وحكوه عنه، (وأما من يزعم أن حصول الشبح شرط للإبصار) وأن المبصر هو ذلك الأمر الخارجي (فلا يردعليه ذلك) الذي أورده فإن شبح الشيء قد لا يساويه في المقدار وإن كان موجباً لإبصاره على ما هو عليه، (وهذا) الأخير (هو الحق) على القول بالانطباع. وفي الملخص: إن المتأخرين لم يفهموا كلامه فحكوه على ما لا ينبغي، فتارة قالوا: إن هذه الصورة نفس الإبصار وأخرى قالوا: إنها الإبصار والمبصر معاً، وأما الموجود الخارجي فغير مرئي أصلاً، ثم إنهم تعصبوا لهذه الخرافات وعرضوا معلمهم لطعن الطاعنين فهم كالرواة السوء للشاعر الجيد. (القول الثاني: إنه يخرج من العين جسم شعاعي على هيئة) مخروط متحقق (رأسه يلي العين وقاعدته تلي المبصر والإدراك التام إنما يحصل من الموضع الذي هو موضع سهم المخروط) وهو مذهب جمهور الرياضين، ثم إنهم اختلفوا فيه على وجوه ثلاثة: الأول: إن ذلك المخروط مصمت. الثاني: إنه ملتئم من خطوط مستقيمة شعاعية هي أجسام دقاق قد اجتمع أطرافها عند مركز البصر وامتدت متفرقة إلى المبصر فما وقع عليه أطراف تلك الخطوط أدركه البصر وما وقع بين أطرافها لم يدركه، ولذلك يخفى على البصر الأجزاء التي في غاية الصغر. الثالث: إنه يخرج من العين جسم شعاعي رفيع **كأنه خط واحد مستقيم** ينتهي إلى المبصر ثم يتحرك على سطحه حركة سريعة جداً في طول المرئي وعرضه، فيحصل الإدراك به. واحتجوا على مذهبهم بأن الإنسان إذا رأى وجهه في المرآة فليس ذلك لانطباع صورته فيها وإلا كانت منطبعة في موضع معين منها ولم تختلف باختلاف أمكنة الرائي من الجوانب، بل لأن الشعاع خرج من العين إلى المرآة ثم انعكس منها لصقالتها إلى الوجه. الا يرى أنه إذا قرب الوجه منها تخيّل أن صورته مرتسمة في سطحها وإذا بعد عنها توهم أنها غائرة فيها مع علمنا بأن المرآة ليس لها غور بذلك المقدار. وهاهنا مذهب

قوله: (كأنه خط واحد مستقيم إلخ) وإطلاق المخروط عليه إنما يكون باعتبار ما يتخيل مخروطاً من حركته السريعة جداً. وقوله: على مذهبهم وهو القول بخروج الشعاع على الوجوه الثلاثة المذكورة. وقوله: وإلا كانت إلخ فيه منع. وقوله: الا يرى أنه إذا قرب وفيه بحث أيضا.

ثالث: هو أنه ليس يخرج من العين شعاع لكن الهواء الذي بينها وبين المرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذي فيها ويصير ذلك آلة في الإبصار، ولما كان هذا أيضاً مبنياً على الشعاع كان في حكم المذهب الثاني كما مر. (ويبطله) أي المذهب الثاني (أنه إذا كان) هناك (ريح) عاصفة (أو اضطراب في الهواء وجب أن تتشوش تلك الشعاعات) الخارجة من العين (وتتصل بالأشياء الغير المقابلة للوجه، فوجب أن يرى الإنسان ما لايقابله لاتصال شعاعه به كما أنه لما كان الصوت عبارة عن الكيفية التي يحملها الهواء المتموج لا جرم أنه يضطرب عند هبوب الرياح ويميل من جهة إلى جهة) وأشار إلى إبطاله وإبطال المذهب الثالث معاً بقوله: وأيضاً فتعلم ضرورة أن النور الذي يخرج من عين العصفور يستحيل أن يؤثر فيما بينه وبين الكواكب الثابتة) أي يستحيل أن يقوى ذلك النور على خرق الهواء والأفلاك بحيث يصل إلى الثوابت ويتصل بنصف كرة العالم، ويستحيل أيضاً أن يقوى نور عينه على إحالة ما بينهما إلى كيفيته. (بل نقول: ذلك العصفور أو الإنسان أو الفيل إن كان كله نوراً لما امتد ولا أحال) إلى كيفيته (من الهواء عشرة فراسخ وإن لم يكن هذا جلياً في العقل فلا جلّي عنده) وإذا كان الأمر كذلك لم يتصور امتداده إلى الثوابت ولا إحالة الشعاع الذي في العين ما بينهما إلى جوهره فبطل القول بالشعاع وتوسطه في الإبصار مطلقاً. قال الإمام الرازي في المباحث المشرقية: حاصل الكلام في هذا المقام أن نقول: إنا نعلم علماً ضرورياً بأن العين على صغرها لا يمكن أن تحيل نصف كرة العالم إلى

قوله: (الذي بينها، وقوله: الذي فيها) الضمير في بينها وقوله فيها راجع إلى العين. وقوله: كان في حكم المذهب الثاني لا يخفى عليك ان المذهب الثاني مبني على ان يكون الشعاع المخروطي جوهراً جسمانياً واستحالته ظاهرة كما ذكره بقوله: وأيضاً فيعلم إلخ. وان المذهب الثالث مبني على ان يكون الشعاع المخروطي عرضاً. ولا استحالة عقلية معاً في ان يحدث من المبدأ الفياض ذلك الشعاع في الهواء أو في الأفلاك بواسطة استعدادات وشرا ئط موجبة لذلك كتقليب الحدقة وسلامة العينين مثلاً ولا يلزم من حدوثه أو زواله تبدل سائر كيفيات الهواء والأفلاك بل هي أعني تلك الكيفيات باقية على حالها كما كانت هي عليه قبل ذلك فتأمل.

قوله: (وجب أن يتشوش) هذا ممنوع والقياس على الصوت كما ذكره في إبطال المذهب الثاني قياس مع الفارق فإن الصوت كيفية قائمة بالهواء والشعاع المذكور جوهر قائم بذاته. وقوله: ويستحيل أيضاً إلخ. إشارة إلى إبطال المذهب الثالث، وقد عرفت آنفاً ما يدفع هذا الاعتراض عن المذهب الثالث. وقوله: بل نقول: ذلك العضو إلخ إنما يرد أيضاً على المذهب الثاني ويمكن دفعه عن المذهب الثالث كما ذكرنا وقس على هذا ما قاله الإمام هاهنا. وقوله: ولا إحالة الشعاع المصدر مضاف إلى الفاعل ومفعوله هو قوله: ما بينهما.

كيفيتها ولا أن يخرج منها ما يتصل بنصف كرته ولا أن يدخل فيها صورة نصفه. فالمذاهب الثلاثة ظاهرة الفساد بتأمل قليل في هذا الذي ذكرناه وإني لأتعجب من اشتهارها فيما بين الناس وإقبالهم على قبولها. قال: ومن المحتمل أن يقال: الإبصار شعور مخصوص وذلك الشعور حالة إضافية فمتى كانت الحساة سليمة وسائر الشرائط حاصلة والموانع مرتفعة حصلت للمبصر هذه الإضافة من غير أن يخرج من عينه جسم أو ينطبع فيها صورة فليس يلزم من إبطال الشعاع أو الانطباع صحة الآخر إذ ليسا على طرفي النقيض (تنبيه: سواء قلنا الإبصار بالانطباع أو بخروج الشعاع فإنه ينفذ في الجسم الشفاف) المتوسط فيما بين الرائي والمرئي كالهواء **مستقيماً** وينفذ في الشفاف الذي شفيفه مخالف لشفيف الهواء كالماء والبخار منعطفاً) هذا إنما يظهر على القول بخروج الشعاع فإن الخطوط الشعاعية التي على سطح المخروط كما مرت إليه إشارة في صدر الكتاب تنفذ إلى المرئي على الاستقامة إلى طرفيه إذا كان الشفاف المتوسط متشابه الغلظ والرقة، فإن فرض هناك تفاوت بأن يكون ما يلي الرائي هواء وما يلي المرئي ماء مثلاً فإن تلك الخطوط إذا وصلت إلى ذلك الماء انعطفت ومالت إلى سهم المخروط ثم وصلت إلى طرفي المرئي فتكون زاوية رأس المخروط هاهنا أكبر منها في الصورة الأولى فلذلك يرى المرئي أعظم ولو انعكس الفرض مالت الخطوط إلى خلاف جانب السهم فترى أصغر. وأما على القول بالانطباع فليس هناك مخروط ولا خطوط مستقيمة نافذة في الشفاف على الاستقامة أو الانعطاف إلا على سبيل التوهم المحض والتخيل الصرف فيختلف حال زاوية رأس المخروط والجزء الواقع فيها من الجليدية فيتفاوت أيضاً المرئي الواحد صغراً وكبراً، ثم إن الانعطاف إلى جهة السهم أو خلافها إنما يكون (بزاوية أصغر من زاوية الرؤية بكثير ومن تصور أنها مثل زاوية الرؤية **فقد أخطأ**، وموضع بيانه غير هذا الموضع) وقد بينه بعض من عاصره المصنف من محققي صناعة المناظر أنه ينعكس الشعاع البصري

قوله: (مستقيماً) وكذا قوله: منعطفاً حال من الضمير المستتر في ينفذ وهذا الضمير المستتر راجع إلى الإبصار المذكور نظراً إلى اعتبار الشعاع فيه محققاً أو موهوماً على ما أشار إليه الشارح، وقوله: هناك أي في صورة التفاوت المذكور منها أي من زاوية رأس المخروط حال كونها في الصورة الأولى أي في صورة تشابه الغلظ والرقة.

قوله: (فقد أخطأ) فإن زاوية الانعطاف كانت مساوية لزاوية الرؤية فإذا فرضنا أن يكون الشعاع النافذ بما على سطح المرئي مثلاً. لزم أن يرى ذلك المرئي أضعاف أضعاف مقداره في صورة الانعطاف إلى جهة السهم ولزم أن لا يرى ذلك المرئي أصلاً في صورة الانعطاف إلى خلاف جهة السهم وذلك لأن زاوية الرؤية على الفرض المذكور آنفاً تكون هي الزاوية القائمة ثم إنه لو

وغيره من السطح الصقيل كالمرآة والماء إلى ما يقابله بزاوية مساوية لزاوية الرؤية يعني زاوية الشعاع، وليكن لتصوير انعكاس الحدقة وح ك سطح الماء و ح ب هو المرئي من سطحه و هـ مقابل المرئي بحيث يكون وضعه منه كوضعه من الحدقة، ف ا ب هو الخط الشعاعي النافذ إلى المرئي، و هـ ب الشعاع المنعكس، وزاوية ا ب ج زاوية الشعاع على سطح المرئي من جانب ح، وزاوية هـ ب كزاوية الانعكاس عليه وهي مساوية للزاوية الأولى ولما تساويا وجب أن **يتساوى أيضاً زاويتا ا ب كـ هـ ب ج**، وأما زاوية ا ب هـ فهي الواقعة بين خطي الشعاع النافذ والمنعكس، وقد تنتفي هذه الزاوية كما إذا كان الخط النافذ قائماً على سطح المرئي فينطبق عليه الخط المنعكس، وأما تصوير الانعطاف فهو أن تفرض هـ الحدقة و ا ب المرئي. فإذا كان الشفاف المتوسط على قوام واحد فالواصل إلى طرفي المرئي الخطان الأحمران المستقيمان، وإذا كان مختلفاً بحيث يكون ما يلي المبصر أغلظ فالواصل إليهما الخطان الأسودان المنعطفان عن الاستقامة إلى سهم المخروط وزاوية الانعطاف هي الزاوية المتوهمة من الخط المنعطف مفروضاً على الاستقامة والانعطاف كزاوية ح كـ (ولهذا) الذي ذكرناه من الانعطاف والانعكاس على زاوية مساوية لزاوية الشعاع (لوازم) كثيرة (من رؤية الشجر على الشط منتكساً و) رؤية (العنبة في الماء

فرضنا وقوع زاوية الانعطاف فلا بد أن تحدث في كل من جانبي السهم المخروط زاوية انعطاف، فعلى تقدير مساواة زاوية الانعطاف لزاوية الرؤية يلزم أن تحدث في جانبي السهم زاويتان هما القائمتان وظاهر أن ما بين ضلعي زاوية الانعطاف يكون مرئياً في صورة الانعطاف إلى جهة السهم ويكون غير مرئي في صورة الانعطاف إلى خلاف جهة السهم، وظاهر أيضاً أن القائمتين لو كانتا مجتمعتين في سطح الماء الذي تحته العنبة فرضاً لم تبق هناك زاوية أصلاً فيلزم أن يرى المرئي في الماء بقدر عرض الماء بالغاً ما بلغ في الصورة.الأولى فيكون ذلك المرئي مرئياً أضعاف أضعاف مقداره مراراً كثيراً هذا خلف، وأن لا يرى ذلك المرئي أصلاً في صورة الثانية إذ المفروض إن زاد في الانعطاف قد كانتا قائمتين وإنه لم يكن ما بين ضلعي كل من الزاويتين المذكورتين مرئياً أصلاً في الصورة الثانية فتأمل والله الموفق.

قوله: (أنه ينعكس إلخ) عطف على قوله: فإنه ينفذ إلخ. وقوله: بزاوية مساوية لزاوية الرؤية وهي زاوية الانعكاس فإنها مساوية لزاوية الرؤية التي هي زاوية الشعاع كما بينه.

قوله: (وجب أن يتساوى أيضاً زاويتا ب د. و. هـ ب ج) وذلك لأن زاوية (ا ب هـ) قدر مشترك بين زاوية (ا ب د) وزاوية (هـ ب ج) فلما كانت الزاويتان المذكورتان متساويتين بدون اعتبار القدر المشترك يلزم أن تكونا متساويتين أيضاً مع اعتبار انضمام القدر المشترك إلى كل واحدة منهما.

كالإجاصة ونحوهما لسنا الآن بصدد بيانها فإنه خروج عن الصناعة) الكلامية بالكلية. أما رؤية العنبة كذلك فمن لوازم الانعطاف لأن زاوية الخطين الأسودين عند الحدقة أكبر من زاوية الأحمرين كما مر ذلك في المرصد الرابع من الموقف الأول، وأما رؤية الشجر منتكساً فمن لوازم تساوي زاويتي الشعاع والانعكاس، ولنشر إليه هاهنا إشارة خفية وهي أن نفرض خط ا ب عرض النهر وخط ح ب الشجر القائم على شطه و ، هـ الحدقة ونفرض على ا ب نقطتي كـ و، و على ح ب نقطتي ح ط فإذا خرج من هـ خط شعاعي إلى و، وآخر إلى كـ وجب أن ينعكس الأول إلى نقطة ط مثلاً فتكون الزاوية الشعاعية أعني زاوية هـ و ا كالزاوية الانعكاسية أعني زاوية ط و ب وأن ينعكس الآخر إلى نقطة ح فيتساوى أيضاً شعاعية هـ و ا وانعكاسية ح ك ب حتى تكون الخطوط المنعكسة من سطح الماء إلى الشجر كأوتار الآلة الحدباء المسماة بجنك على ما مر في ذلك المرصد، فيكون المنعكس إلى رأس الشجر أطول من المنعكس إلى ما تحته، ولا شعور للنفس بالانعكاس لاعتيادها الرؤية بخروج الأشعة على الاستقامة فيكون رأس الشجر عندها أدخل في عمق الماء، وهكذا إلى أسفله فتراه منتكساً رأسه أبعد من سطح الماء غائر فيه جداً، ولا يجوز أن ينعكس الخط من ك إلى ط، ومن و إلى ح وإلا كانت شعاعية هـ و ا كانعكاسية ط و ب وهذه **الانعكاسية أصغر من زاوية ح و ب الخارجة عن مثلث ر ك و** فشعاعية هـ و ا أصغر أيضاً من هذه الخارجة. ثم نقول زاوية هـ ك ا أكبر للعلة المذكورة من زاوية هـ و ا المساوية لزاوية ح ب و فتكون أكبر منها أيضاً فيلزم أن يكون كل من زاويتي هـ كـ ا ح و ب أكبر من الأخرى هذا خلف. وإما أنه لا يجوز أن ينعكس من نقطة واحد كـ ك مثلاً خطان إلى نقطتين من الشجر كنقطتي ح ط فلاستلزامه مساواة الكل والجزء لشيء واحد كما لا يخفى (المشعر الثاني: السمع) أي القوة السامعة (وإنما يحصل) الإدراك السمعي كما سلف (بوصول الهواء المنضغط بين القارع والمقروع إلى الصماخ لقوة حاصلة

قوله: (وهذه الانعكاسية أصغر من زاوية (ج د ب) الخارجة عن مثلث (ز د و)) وذلك لأنه لو لم تكن هذه الانعكاسية أصغر من زاوية (ج د ب) لم يوجد المثلث المذكور لأنه حينئذ لم يوجد أضلاع ذلك المثلث إذ لم يكن خط (و ح) ضلعاً له بل يقع نقطة (ح) بين نقطتي (ط ب) فيكون الانعكاس صحيحاً والمقدر خلافه. وقوله: للعلة المذكورة أي لمثل العلة المذكورة يعني أن زاوية (هـ د ا) يكون ح أكبر من زاوية (هـ و ا) لأنها خارجة عن مثلث (هـ و د) فلو لم تكن أكبر منها لم تكن خط (دو) ضلعاً من أضلاع هذا المثلث كما لا يخفى على من له تخيل صحيح.

في العصبة المفروشة في مؤخره التي فيها هواء محتقن كالطبل) فإذا وصل الهواء الحامل للصوت إلى تلك العصبة وقرعها أدركته القوة المودعة فيها، (فإذا انحرفت تلك العصبة أو بطل حسها بطل السمع. (المشعر الثالث: الشم) وهو قوة مستودعة في زائدتين في مقدم الدماغ كحلمتي الثدي، وزعم بعضهم أن الرائحة تتأدى إليه) أي إلى هذا المشعر (بتحلل أجزاء من الجسم ذي الرائحة وتبخره ومخالطته للمتوسط) من الهواء بين القوة الشامة وذلك الجسم، (وزعم آخرون أن الهواء) المتوسط (يتكيف بتلك الكيفية) الأقرب فالأقرب إلى أن يصل إلى ما يجاور محل هذه القوة فيدركها (من غير أن يخالطه شيء من أجزاء ذي الرائحة) **وأيد ذلك بأن ذا الرائحة** كلما كان أبعد كانت الرائحة المدركة أضعف لأن كل جزء من الهواء إنما ينفعل بالرائحة من مجاوره ولا شك أن كيفية المتأثر أضعف من كيفية المؤثر (وهذا هو الحق لأن المسك) القليل (يعطر مواضع كثيرة ويدوم ذلك مدة بقائه ولا يقل وزنه) مما كان، (**ولو كان ذلك يتحلل منه لامتنع ذلك**). وأنت تعلم أن هذا إنما يبطل انحصار الشم في الوجة الأول ولا ينافي حصوله على كل واحد من الوجهين تارة معاً وتارة بدلاً عن الآخر كما ذكره بعض المحققين. (احتج الأولون بوجهين. الأول: إن الحرارة تهيج الروائح) وتثيرها وكذلك كل من الدلك والتبخير يذكيها وينشرها (والبرد يكثفها) ويخفيها فدل ذلك على أن الشم بالتحلل. (قلنا:) لا نسلم ما ذكرتم (بل) الحرارة وأخواتها (تعدها) أي تعد الشامة والأهوية المتوسطة بينها وبين ذي الرائحة (لقبول الرائحة) إدراكاً واتصافاً وذلك إما (لتأثيرها في الهواء) وإعدادها إياه للاتصاف بالرائحة (أو) تأثيرها (في الآلة) وإعدادها للشم. (الثاني التفاحة تذبل من كثرة الشم) فلولا أنه يتحلل شيء منها لم يكن كذلك. (قلنا:) ليس ذبولها من كثرته (بل من وصول النفس إليها. وكثرة اللمس) فإنهما يحللانها (وأما مجرد) انتشار (الرائحة) منها (فلا) يحللها (وإلا لم يتفاوت) مع الانتشار (الشم وعدمه) وهو باطل قطعاً. (المشعر الرابع: الذوق: وهو قوة منبثة) أي منتشرة

قوله: (وأيد ذلك بأن ذا الرائحة) وهذا غير ظاهر فإن مثل ذكر يوجد في صورة تحلل أجزاء ذي الرائحة وتبخره ومخالطته للأقرب فالأقرب من الهواء كما لا يخفى.

قوله: (ولو كان ذلك يتحلل منه لامتنع ذلك) قيل: هذا ممنوع لم لا يجوز أن يحصل في ذلك المسك أجزاء من خارج وتكون تلك الأجزاء منضمة إلى المسك بدلاً لما يتحلل منه ومتكيفه بكيفية المسك.

قوله: (يدكها) الدك الدق والكسر، وقوله: إدراكاً واتصافاً نشر على ترتيب اللف المذكور أعني قوله: بعد الشامة والأهوية المتوسطة.

من بثه إذا نشره (في العصب المفروش على جرم اللسان وإنما تدرك) هذه القوة الطعوم (بواسطة الرطوبة) المنبعثة عن الآلة المسماة بالملعبة (العذبة) أي الخالية في نفسها عن الطعوم كلها (المخالطة للمذوق) فيحتمل أن يكون توسطها بأن ينتشر فيها أجزاء من ذي الطعم ثم يغوص في اللسان فتدرك الذائقة طعمها فلا فائدة حينئذٍ في تلك الرطوبة إلا تسهيل وصول المحسوس الحامل للطعوم إلى القوة الحاسة، ويكون الإحساس بملامسة المحسوس من غير واسطة وأن يكون توسطها بأن تتكيف تلك الرطوبة بالطعوم من غير مخالطة، فالمحسوس بالحقيقة حينئذٍ هو الرطوبة المحسوسة بلا واسطة (فإذا كانت الرطوبة) اللعابية (عديمة الطعم) كما هو حالها في ذاتها (أدت الطعوم) من الأجسام إلى الذائقة (بصحة) فتدركها كما هي (وإن خالطها طعم) إما بأن تتكيف به أو يخالطها أجزاء من حامله (لم تؤدها بصحة) بل مخلوطة بذلك الطعم (كما للمرضى) الذين تغير لعابهم على أحد الوجهين، (ولذلك كان المرور) الذي غلبت عليه المرة الصفراء (يجد الماء) التفه (والسكر) الحلو (مراً. ومن ثمة) أي ومن أجل أنها إذا خالطها طعم لم تؤد الطعوم بصحة بل مخلوطة بما خالطها. (قال بعضهم: الطعوم لا وجود لها في ذي الطعم) أي فيما اشتهر بأنه ذو طعم كالعسل مثلاً (وإنما توجد) الطعوم (في القوة الذائقة) والآلة الحاملة لها (وكذلك سائر الكيفيات، فالحرارة إنما يعلم وجودها بالحس) والذي يعطيه الحس ويشهد به وجودها في العضو الذي فيه القوة اللامسة (عند مماسة النار، وأما وجودها في النار فوهم مستفاد من أنها) أي النار (لا تعمل) ولا تؤثر في غيرها (إلا بالتشبيه) أي إحداث شبيه هو موجود فيها (و) على هذا (لو لم تكن النار حارة) في نفسها (لما سخنت) غيرها (وهو) أي هذا الوهم (يضمحل) ويتلاشى (بالتأمل في تسخين الحركة) للمتحرك (مع عدم حرارتها) في نفسها. (والجوب أنه إنكار للمحسوسات) التي علم وجودها في محالها بلا شبهة (وسفسطة) ظاهرة البطلان (لا تستحق الجواب) بإظهار الخلل في مقدماتها لأن متصادمتها للضرورة كافية في ذلك (المشعر الخامس: اللمس: وهو قوة مبثوثة في العصب المخالط لأكثر البدن سيما الجلد) فإن العصب يخالطه كله ليدرك به أن

قوله: (بالملعبة) هذا من اللعاب لا من اللعب. وقوله: ثم يغوص في اللسان يقال: غاص في الماء أي نزل في قعره والضمير البارز في خالطها والمستتر في تتكيف راجع إلى الرطوبة اللعابية. وقوله: والآلة الحاملة لها أي المحل الحامل لها. وقوله: فإنه متفرغ أي منصب يقال: فرغ الماء أي انصب. وقوله: شديداً خبر كان.

الهواء المجاور للبدن محرق أو مجمد فيحترز عنه كيلا يفسد المزاج الذي به الحياة. (ومن الأعضاء ما ليس فيه قوة لامسة كالكلية فإنها ممر الفضلات الحادة فاقتضت الحكمة) الإلهية (أن لا يكون لها حس لئلا تتأذى بمرورها عليها) وكالكبد إذ يتولد فيه الأخلاط الحادة، وكالطحال فإنه مفرغة للسوداء، وكالرئة فإنها دائمة الحركة لترويح القلب فلا حس في شيء من هذه الأعضاء بل في أغشيتها، ليدرك بها ما يعرض لها من الآفات، (وكذلك العظم) ليس فيه قوة لامسة (لأنه أساس البدن) وعموده (وعليه أثقاله) فلو كان له حس لتأذى بالحمل، وقد يقال: إن له حساً إلا أن في حسه كلالاً، ولذلك كان إحساسه بالألم إذا أحس شديداً جداً. (تنبيهان:) الأول منهم من قال أن القوة اللامسة أربع: متغايرة بالذوات (الحاكمة بين الحار والبارد و) الحاكمة (بين الرطب واليابس و) الحاكمة (بين الصلب واللين و) الحاكمة (بين الأملس والخشن. ومنهم من أثبت) قوة خامسة تحكم بين الثقيل والخفيف **ولا يبعد كون الآلة** الحاملة للقوة (واحدة) مع تعدد القوى اللامسة الحالة فيها فلا يلزم من سريان اللامسة في البدن وانتشارها فيه كونها قوة واحدة. (كما أن الرطوبة الجليدية فيها قوة باصرة و) قوة (لامسة) وإذا جاز اجتماعهما في محل واحد جاز اجتماع اللامستين فيه أيضاً إذ ليستا متماثلتين (وكله بناء **على أن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد** فلا بد من قوى متعددة إما أربع أو خمس لإدراك تلك الملموسات. (وليت شعري لم لا يجعلون الذائقة أيضاً) قوى (متعددة لتعدد المذوقات؟) كما يجعلون اللامسة متعددة لتعدد الملموسات. قال الإمام الرازي: لهم أن يجيبوا عن هذا بأنا إنما أوجبنا أن يكون الحاكم على نوع واحد من التضاد قوة واحدة على حده ليتم الشعور بهما والتميز بينهما، ولا شك أن بين الحرارة والبرودة نوعاً من المضادة **مغايراً للنوع الذي** بين الرطوبة واليبوسة، وكذا الحال في بواقي الملموسات بخلاف الطعوم

قوله: (ولا يبعد كون الآلة إلخ) هذا جواب سؤال مقدر يدل عليه السياق. أعني قوله: فلا يلزم من سريان اللامسة إلخ.

قوله: (وكله بناء على أن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد) فعلى هذا يلزم أن يكون إدراك الحرارة مستنداً إلى قوله: لامسة وإدراك البرودة مستنداً إلى قوله: أخرى لامسة أيضاً وأن يكون الحاكم بالتضاد بينهما هو العقل دون القوتين المذكورتين فإن كل واحد منهما منفردة لا تقوى على إدراك الكيفتين المتضادتين معاً فإن كان إدراك كل واحدة منهما يتغاير بالنوع إدراك الأخرى وأما كون التضاد بينهما نوعاً واحداً فلا يقتضي أن يكون إدراكها نوعاً ولو جعل إدراكها نوعاً واحداً فليجعل سائر الإدراكات اللمسية نوعاً واحداً.

قوله: (مغايراً للنوع الذي إلخ) هذا غير مسلم هناك هو المغايرة الصنفية دون المغايرة

فإنها مع كثرتها ليس بينها إلا نواع واحد من التضاد فيكفيها قوة واحدة. ولم يلتفت إليه المصنف لظهور ضعفه. (الثاني) من التنبيهين: (قوة الذوق) في إدراكها (مشروطة باللمس) إذ لا يتصور إدراك ذوقي بلا ملامسة بين اللسان والمذوق فربما يتوهم من ذلك اتحاد الذائقة باللامسة، فدفعه بقوله: (ولا شك أنها غيرها إذ لا يكفي فيها) أي في إدراك الذائقة (اللمس) وحده (بل يحتاج) معه إلى توسط الرطوبة اللعابية واختلاطها على ما مر فلا بد من التغاير. وكيف لا؟ والذوق (يضاده) أي اللمس باعتبار الغاية (لأن الذوق) إنما (خلق للشعورد بما يلائم) من المطعومات التي تستبقى بها الحياة (ليجتلب، واللمس خلق للشعور بما لا يلائم ليجتنب). وتلخيصه أن الحيوان مركب من العناصر الأربعة فصلاحه باعتدالها وفساده بغلبة بعضها على بعض فلا بد له من قوة يدرك بها ما ينافي مزاجه ويخرجه عن اعتداله، وهي اللامسة الدافعة للمضرة كما لا بد له من قوة جاذبة للمنفعة. فبهذا الاعتبار كان بينهما تضاد وتخالف، ولما كان الاجتناب عن جميع المنافيات واجباً دون اجتلاب جميع الملائمات عمت اللامسة البدن. قال الحكماء: لا يمكن وجود حاسة سادسة لأن الطبيعة لا تنتقل من درجة الحيوانية إلى درجة فوقها إلا وقد استكملت ما في الدرجة الأولى فلو كان في الإمكان حس آخر لكان حاصلاً للإنسان. (وهاهنا أبحاث) أي بحثان (نختم بها هذا النوع) أي الأول من الأنواع الثلاثة. (أحدها أن الحواس الظاهرة مختلفة بالقوة والضعف) في إدراكاتها، (وتفاوتها) في ذلك إنما هو (بحسب القوة الممانعة وضعفها) **فكل ما كان أقوى ممانعة لمدركه كان أقوى إحساساً به**، (وذلك) أي التفاوت في الممانعة قوة وضعفاً إنما هو (لغلظ الآلة ورقتها) فما هو أغلظ آلة كان أشد ممانعة (و) على هذا (أضعفها) في الإحساس (البصر إذ آلتها النور وهو ألطف) من آلات سائر الحواس، (ثم السمع وآلتها الهواء ثم

النوعية. وقوله: وكذا الحال في البواقي إلخ، هناك أيضاً ممنوع، وكذا قوله: ليس بينهما إلا نوع واحد من التضاد بين الحلاوة والمرارة مثلاً يغاير بالنوع التضاد بين الحموضة والقبض، ولو سلم ذلك ولا نسلم أنه يكفي في إدراك المضادين قوة واحدة حتى يكفي في إدراك التضاد بينهما قوة واحدة وقد أشار إلى هذا المنوع بقوله: لظهور ضعف.

قوله: (وكل ما كان أقوى ممانعة لمدركه كان أقوى إحساساً به) ويعلم هذا باعتبار زيادة اللذة والألم أو نقصانهما بسبب تعلق تلك الحواس بمتعلقاتها كما أشار إليه الشارح بقوله: فلذا كانت ملائماته ألذ ومنافراته أشد إيلاماً. وقوله: فلو وجب إلخ إشارة إلى المعارضة وقوله: وقد يجاب إلخ. إشارة إلى منع الملازمة المذكورة. وقوله: ولذلك اي ولأجل كونها محسوسة بالعرض أو وللاستعانة المذكورة.

الشم وآلتها البخار، ثم الذوق وآلتها الماء ثم اللمس وآلتها الأعضاء الصلبة الأرضية) فذلك كانت ملائماته ألذ ومنافراته أشد إيلاماً. (وثانيها: هاهنا محسوسات مشتركة) أي يشترك في إدراكها الحواس الظاهرة فلا يحتاج في الإحساس بها إلى قوى أخرى (كالمقادير والأعداد والأوضاع) والأشكال والحركة والسكون والقرب والبعد والمماسة، فلو وجب لكل نوع محسوس قوة) على حده كما ذهب إليه جمع (لوجب إثبات قوى أخرى) لإدراك هذه الأمورلأنها أنواع متخالفة، (وقد يجاب عنها بأنها محسوسة بالعرض لا بالذات) أي بالتبعية لا بالأصالة فلا حاجة فيها إلى قوة أخرى كما أشرنا إليه إنما ذاك فيما هو محسوس بالذات. وقد بين كونها محسوسة بالعرض بقوله: (وأنها إنما تحس بواسطة اللون والضوء والحرارة والبرودة ونحوها) وتفصيله أن يقال: إن البصر يحس بالعظم والعدد والوضع والشكل والحركة والسكون والمماسة بتوسط الضوء واللون، واللمس يدرك جميعها بتوسط حر أو برد وصلابه أو لين، والذوق يدرك العظم بأن يذوق طعماً كثيراً، والعدد بأن يجد طعوماً مختلفة، والشم يدرك العدد بضرب من القياس وهو أن يعلم أن الذي انقطعت رائحته غير الذي حصلت رائحته ثانياً، ويدرك الحركة والسكون بواسطة اللمس إدراكا ضعيفاً وأما السمع فإنه لا يدرك العظم ولكنه قد يدل عليه أحياناً من جهة أن الأصوات العظيمة إنما تحصل في الأغلب من أجسام عظيمة، (وقد يستعان فيه) أي في إدراك بعضها (بالعقل) كما في إدراك الحركة والسكون لأن الجسم المتحرك لا بد أن تختلف نسبته إلى أجسام أخرى كأن يصير قريباً من جسم كان بعيداً عنه وبالعكس. فإذا حصل الإحساس بذلك الاختلاف من جهته حصل الشعور بكونه متحركاً، ولذلك قد لا يدرك في بعض الأوقات كراكب السفينة يراها ساكنة مع كونها متحركة حركة سريعة (و) يرى (الشط متحركاً) مع كونه ساكناً فإنه لما لم يشعر بأن اختلاف نسبتها إلى الشط إنما هو من جهتها لم يشعر بحركتها بل أسنده إلى الشط فتوهمه متحركاً. وقد مر استعانة الشم والسمع بالعقل في العدد والعظم ثم أشار إلى معنى آخر للمحسوس بالعرض بقوله: (وقد يقال: المحسوس بالعرض ما لا يحس به أصلا لكن يقارن المحسوس بالحقيقة كإبصارنا أبا عمرو، فإن المحسوس ذلك الشخص وليس كونه أبا عمرو محسوساً أصلاً) لا أصالة ولا تبعاً بخلاف الأمور السابقة فإنها محسوسة بالتبعية فإطلاق المحسوس بالعرض على هذين المعنيين بالاشتراك اللفظي، وبهذا خرج الجواب عما ذكره في المباحث المشرقية من أن هذه الأمور ليست محسوسة بالعرض، لأن المحسوس بالعرض ما لا يحس به حقيقة، لكنه مقارن للمحسوس الحقيقي، وإن شئت حقيقة الحال فاستمع لهذا المقال، ألست قد سمعت

أن البياض مثلاً قائم بالسطح أولاً وبالذات، وقائم بالجسم ثانياً وبالعرض، ولا شبهة في أنه ليس معنى ذلك أن للبياض قيامين أحدهما بالسطح والآخر بالجسم، بل معناه أن له قياما واحداً بالسطح، لكن لما قام السطح بالجسم صار ذلك القيام منسوباً إلى السطح أولاً وبالذات، وإلى الجسم ثانياً وبالعرض فقس على ذلك معنى كون الشيء مثلاً مرئياً بالذات والعرض. فإذا قلنا: اللون مرئي بالذات كان معناه أن الرؤية متعلقة به بلا توسط تعلق تلك الرؤية بغيره وذلك لا ينافي كون رؤيته مشروطة برؤية أخرى متعلقة بالضوء فيكون كلاً منها مرئيين بالذات، لكن رؤية أحدهما مشروطة برؤية الآخر. وإذا قلنا: المقدار مرئي بالعرض بواسطة اللون كان معناه أن هناك رؤية واحدة متعلقة باللون أولاً وبالذات، والمقدار ثانياً وبالعرض. وهكذا الحال في سائر الأمور التي سماها مشتركة بين الحواس فهي محسوسة تبعاً قطعاً، وأما كون الشخص أبا عمرو فلا تعلق للإحساس به البتة، والمنصف إذا رجع إلى نفسه وجد تفرقة ضرورية بينهما، وعلم أن المقدار مثلاً له انكشاف في الحس ليس ذلك الانكشاف للأبوة فاتضح الفرق بين معنى المحسوس بالعرض، واندفع ما ذكره الإمام بل نقول: إطلاق هذا الاسم على المعنى الأول أولى كما أشار إليه المصنف بإيراد كلمة قد في المعنى الآخر.

[النوع الثاني القوة المدركة الباطنة]

أي القوى التي يكمل بها الإدراك الباطني سواء كانت مدركة أو معينة في الإدراك (وهي أيضاً خمس: الأولى: الحس المشترك وهي القوة التي ترتسم فيها صور الجزئيات المحسوسة بالحواس الخمس) الظاهرة التي هي الجواسيس لها (فتطالعها النفس من ثمة فتدركها) ولما كانت هذه القوى آلة للنفس في إدراكها سميت مدركة لها (ويثبتها) أي يدل على ثبوت الحس المشترك (ثلاثة أوجه: الأول: لولا أن فينا قوة) واحدة (مدركة للمحسوسات كلها) بحيث ترتسم فيها بأسرها (لما أمكننا الحكم ببعض المحسوسات على بعضها إيجاباً ولا سلباً مثل أن نحكم بأن هذا الملموس هو هذا الملون)، أو ليس هذا الملون. (فإن القاضي) الحاكم بالنسبة (لا بد أن يحضره الخصمان) أي المحكوم عليه والمحكوم به حتى يمكنه ملاحظة النسبة بينهما وإيقاع أحد طرفيها وليس شيء من القوى الظاهرة كذلك فلا بد من قوة باطنة. (فإن قيل: الحاكم هو العقل) فلا حاجة إلى قوة أخرى (قلنا: سنبين أن الجزئيات لا يدركها إلا قوى جسمانية) فلا يدركها العقل فلا يحكم عليها بل لا بد من قوة جسمانية تدركها برمتها وتحكم فيما بينها (ولقائل أن يقول: فما قولك في أن حكمنا بأن زيداً إنسان إن كان المدرك لهما واحداً فالمدرك للجزئي هو المدرك للكلي أعني العقل) إذ لا يمكن للقوى الجسمانية إدراك الكليات، وحينئذ فقد جاز أن يكون الحاكم بين الجزئيات المحسوسة هو العقل (وإلا) أي وإن لم يكن مدركهما واحداً (بطل أصل الدليل)، وهو أن الحاكم لا بد أن يحضره الطرفان فإن قيل: الحاكم هو العقل كما أشرتم إليه أولاً، لكنه يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب أن يكون هناك قوة جسمانية ترتسم فيها صورها كلها حتى يتصور حضورها عنده. أجيب: بأن الحضور عندالعقل لا يجب أن يكون باجتماعها في قوة واحدة بل ربما يكفيه ارتسامها في آلات متعددة للعقل كالحواس الظاهرة. الوجه

قوله: (سواء كانت مدركة) أي كما هو عند البعض. **وقوله: أو معينة** أي كما هو عند البعض الآخر. **وقوله: كالجواس** يقال: جسست الأخبار وتجسستها أي تصفحت عنها من الجاسوس، وحكي عن الخليل الجواس.

قوله: (كالحواس الظاهرة) إن قيل: كون ارتسام صور المحسوسات كافياً في الحضور عند العقل إنما يكون إذا كانت المادة حاضرة عند تلك الحواس الظاهرة. وقد فرض هاهنا كون المادة غائبة عن تلك الحواس فحينئذ لا يتصور أن يكون ذلك الارتسام كافياً في الحضور عند

(الثاني: القطرة النازلة نراها خطاً) مستقيماً (والشعلة التي تدار بسرعة) شديدة (نراها كالدائرة وليستا) أي القطرة والشعلة (في الخارج) عن القوى المدركة (خطاً ودائرة فهو) أي كونهما كذلك إنما يكون (في الحس المشترك وليس في الباصرة لأنها إنما تدرك الشيء حيث هو) حتى إذا زال عن مكانه لم تدركه فيه بل في مكان آخر فقط (فهو لارتسامهما) على الوجه المذكور (في قوة أخرى) سوى الباصرة، (وليست) تلك القوة (هي النفس) الناطقة لاستحالة اتصافها بما له مقدار (فهي قوة جسمانية) باطنة ترتسم فيها صور المحسوسات. (ولقائل أن يقول: يجوز أن يكون ذلك لارتسامه في القوة الباصرة) وما ذكرتموه من أن الباصرة لا تدرك الشيء إلا حيث هو ممنوع، إذ لا دليل عليه سوى الاستقراء الذي لا يفيد اليقين. فنقول: لم لا يجوز أن ينطبع في الباصرة صورة الجسم في حيز وقبل أن تنمحى هذه الصورة عنها تنطبع فيها صورته في حيز آخر، وإذا اجتمعت الصورتان في الباصرة شعرت بهما معاً على أنهما صورة واحدة لشيء واحد ممتد على الاستقامة أو الاستدارة، ويؤيد ذلك أن ابن سينا يسلم أن البصر يدرك الحركة ويستحيل إدراكها إلا على الوجه الذي صورناه، **وأيضاً** ارتسام ما له امتداد في النفس إنما يستحيل إذا كان حلول الصور فيها كحلول الأعراض في محالها وهو مما ينازع فيه لأن الأعراض متمانعة دون الصور. الوجه (الثالث: ما يراه النائم والمبرسم والكاهن موجود) فإن كل واحد منهم يشاهد صوراً محسوسة ويدرك أصواتاً مسموعة بحيث لا يرتاب فيها ويميز بينها وبين غيرها فلا بد أن يكون لتلك الصور والأصوات وجود إذ العدم المحض يستحيل أن يتميز عن غيره ويشاهد على حسب ما تشاهد الأمور الموجودة (وليس) وجودها (في الخارج وإلا رآها كل سليم الحس فهو في المدرك وهو) أي ذلك المدرك (جسماني) لا عقلي (لما مر). من أن الجزئيات لا تدركها إلاقوى جسمانية وليس حساً ظاهراً لتعطله في النوم ولأن الرائي ربما كان مغموض العينين فوجب أن يكون

العقل فوجب أن يكون هناك قوة أخرى ترتسم فيها تلك الصور عند كون المادة غائبة. قلنا: ذلك ممنوع أيضاً إذ لا يرى الناقصة من نظر إلى الشمس نظراً في زمان ممتداً وإلى روضة مخضرة ساعة طويلة كما مر في صدر النوع الأول، فإن تلك القصة تدل على أن في الحواس الظاهرة نوعاً آخر للارتسام بحيث لا يقتضي حضور الماهية وإنه يجوز أن يرتسم في الحواس الظاهرة صور لا منه قبل المحسوس أصلاً كما ارتسم في الحس المشترك على ما زعمتم ولا بد لنفي ذلك من دليل.

قوله: (وأيضا) إشارة إلى أنه يجوز أن يكون ذلك لارتسامه في النفس المجردة. وقوله: لأن الأعراض ممانعة دون الصور فإن حصول السواد في محل ينافي حصول البياض في ذلك المحل مع أنه لا يتصور التنافي بين صورتيهما أصلاً.

حساً باطناً. (ولقائل أن يقول: لعل المدرك لها النفس كما مر) من أنها تدرك الكلي والجزئي أيضاً وامتناع ارتسام الصور التي لها مقدار فيها غير مسلم عندنا لما عرفت آنفاً، (واحتج الخصم) النافي للحس المشترك (بوجهين: الأول: أن حصول جبل من ياقوت وبحر من زئبق) كما يرى في النوم (في جزء من بدن النائم ضروري البطلان. قلنا: قد ينطبع شبح الكبير في الصغير) إنما الممتنع أن يرتسم عين الكبير في الصغير (كما مر. الثاني: كما نعلم أنا لا نشم) الروائح (ولانذوق) الطعوم (ولا نسمع) الأصوات (ولا نبصر) الألوان (بالأيدي والأرجل)، كذلك (نعلم أنا لا نذوق ولا نلمس) ولا نعقل شيئاً مما ذكرناه (بالدماغ، ومنكره مكابرٌ) لإنكار ما يجده كل عاقل من نفسه. (قلنا: عدم توسط الدماغ فيه) أي في الإدراك الحسي (ممنوع) وما ذكرتموه لا يدل عليه (وأما أنه) أي الدماغ (ليس آلة جرمية) أي ليس جرمه آلة للإحساسات المذكورة كما اقتضاه دليلكم. (فنعم) إذ لا نزاع لنا فيه. (الثانية: من القوى المدركة الباطنة) الخيال وهو يحفظ الصور المرتسمة في الحس المشترك) إذا غابت المحسوسات عن الحواس الظاهرة فهو (كالخزانة له وبه يعرف من يرى) في زمان (ثم يغيب ثم يحضر، ولولا هذه القوة) وحفظها لصور المحسوسات الغائبة (لامتنع معرفته) أي لامتنع أن يعرف من شيء أنه الذي رؤي فيما سبق من الزمان، (واختل النظام) إذ يحتاج الإنسان حينئذٍ في كل ما يحس به أن يتعرف حاله في المرة الثانية وما بعدها كما في المرة الأولى فلا يتميز عنده الضار من النافع والصديق من العدو ويختل أمر المعاش والمعاد. (وأثبت) وجود الخيال (بوجوه ثلاثة: الأول: قوة القبول غير قوة الحفظ) فمدرك الصور القابل لها أعني الحس المشترك غير حافظها الذي هو الخيال. (قلنا:) ما تمسكتم به (هو فرع قولكم: الواحد لايصدر عنه إلا واحد) وقد مر بطلانه. (وإن سلم) ذلك (فالحفظ مشروط بالقبول) بديهة فلا بد أن يجتمع القبول مع الحفظ (فكيف تقول: القابل غير الحافظ) البتة حتى يثبت أن مدرك المحسوسات يجب أن يكون مغايراً لما يحفظها؟ (الثاني: الحس المشترك حاكم) على المحسوسات كما سلف (دونها) أي دون القوة الخالية لأن فعلها الحفظ ولا شك أن ما ليس بحاكم مغاير لما هو حاكم. (قلنا:) يجوز أن يكون هناك قوة واحدة (قد تحكم تارة ولا تحكم أخرى) فلا يلزم إلا التغاير بالاعتبار دون الذات. (الثالث: الصور) المحسوسة (إذا كانت) مرتسمة (في الحس المشترك فهي مشاهدة) كما في المحسوسات الحاضرة عندنا (بخلاف ما إذا كانت) مرتسمة (في الخيال) فإنها ليست كذلك. كما إذا غابت المحسوسات عنا فلا بد من تغير القوتين بحسب الذات (قلنا: قد يعود) ما ذكرتم من الاختلاف

بالمشاهدة وعدمها (إلى ملاحظة النفس وعدمها) بأن تكون الصورة مرتسمة في قوة واحدة فتارة تلتفت النفس إليها فتشاهدها وتارة تعرض عنها فلا تشاهدها. (الثالثة:) من تلك القوى هي (القوة الوهمية وهي التي تدرك المعاني الجزئية) المتعلقة بالصور المحسوسة (كالعداوة) الجزئية (التي تدركها الشاة من الذئب) فتهرب منه. (والمحبة) الجزئية (التي تدركها السخلة من أمها) فتميل إليها. فإن هذه المعاني لا بد لها من قوة مدركة سوى الناطقة. قالوا: (وهي التي تحكم بأن هذا الأصغر) هو (هذا الحلو) ويتجه عليه أن النسبة التي بينهما وإن كانت معنى جزئياً مدركاً للقوة الوهمية إلا أن طرفيها محسوسان ومدركان بالحس المشترك والحكم لا بد أن يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن من الحكم عليها فلا يجوز أن يكون الحكم المذكور للقوة الوهمية ولا للحس المشترك. (الرابعة:) منها (القوة الحافظة وهي الحافظة للمعاني التي تدركها) القوة (الوهمية كالخزانة لها ونسبتها إلى الوهمية نسبة الخيال إلى الحس المشترك، فاستغنى) في إثباتها (بما ذكرناه، ثم) الخامسة: القوة (المتخيلة وهي) القوة (التي تتصرف في الصور المحسوسة والمعاني) الجزئية المنتزعة منها وتصرفها فيها (بالتركيب) تارة (والتفصيل) أخرى (مثل إنسان ذي رأسين وإنسان عديم الرأس وحيوان نصفه إنسان ونصفه فرس) وهذا التصرف غير ثابت لسائر الحواس والقوى فهو لقوة أخرى، (وهذه القوة إذا استعملها العقل) في مدركاته بضم بعضها إلى بعض أو فصله عنه (سميت مفكرة) كما أنها إذا استعملها الوهم في المحسوسات مطلقاً سميت متخيلة. فإن قيل: كيف يستعملها الوهم في الصور المحسوسة مع أنه ليس مدركاً لها؟ أجيب: بأن القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فينعكس إلى كل منها ما ارتسم في الأخرى والوهمية هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها واستعمال ما هو آلة فيها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فتنازعها فيها وتحكم عليها بخلاف أحكامها فمن سخرها للقوة العقلية بحيث صارت مطاوعة لها فقد فاز فوزاً عظيماً (ولنختم هذا النوع:) الثاني (بأبحاث: الأول: عرف وجود هذه القوى) الخمس الباطنية (بتعدد الأفعال) الخمسة التي هي إدراك المحسوسات وإدراك المعاني الجزئية المتعلقة بها وحفظهما والتصرف فيهما (لما اعتقدوا أنه لا يصدر عن الواحد إلا الواحد، وقد عرفت مافيه)

قوله: (مزرد) بالزاي المعجمة والراء المهملة وهو هاهنا من باب التفعيل يقال: زرده أي خنقه وهذا بالخاء المعجمة وبالنون والقاف. وقوله: لتصادفه بالفاء من المصادفة. وقوله: إذ لا حارس هناك أي لا حافظ هناك.

من الفساد (ثم) إن سلمنا صحته قلنا: (لم لا يجوز أن تكون القوة واحدة والآلات متعددة أو الشرائط) فتصدر تلك الأفعال عنها بحسب تعددها كما جوزتموه في مواضيع أخرى (الثاني: محل الحس المشترك والخيال) هو (البطن الأول من الدماغ) المنقسم إلى بطون ثلاثة. أعظمها الأول ثم الثالث وأما الثاني فهو كمنفذ فيما بينهما منفرد على شكل الدودة (فالحس المشترك في مقدمه) أي مقدم البطن الأول (لتصادفه المحسوسات) بالحواس الظاهرة (أولاً والخيال في مؤخره) لأنه خزانتها التي تحفظها (ومحل الوهمية والحافظة) هو (البطن الأخير منه والوهمية في مقدمه والحافظة في مؤخره) على قياس حال الحس المشترك والخيال في البطن الأول (ومحل المتخيلة) هو (الدودة الحاصلة في وسط الدماغ الموضوعة بين البطنين لتأخذ من هذه) المحسوسات التي في أحد جانبيها (و) من (هذه) المعاني الجزئية التي في الجانب الآخر (فتتصرف) بالتركيب والتفصيل (فيما فيهما) أي في البطنين الأول والأخير من الصور والمعاني. والمشهور في الكتب المعول عليها أن المتخيلة في مقدم الدودة، والوهمية في مؤخرها والحافظة في مقدم البطن الأخير وليس في مؤخره شيء من هذه القوى إذ لا حارس هناك من الحواس فتكثر مصادماته المؤدية إلى الاختلال (وإنما عرف محالها) المذكورة (بالآفة فإنه إذا تطرق آفة إلى محل من هذه المحال اختل فعل القوة المخصوصة به دون غيرها) أي دون فعل غيرها من أفعال سائر القوى. (ولولا اختصاص كل) من هذه القوى (بمحله لما كان) الأمر كذلك (خاتمة لأبحاث النوع الثاني وهي البحث الثالث: أكثر الكلام) الذي نقلناه عنهم (في) إثبات (هذه القوى) وتعددها (بعد) بنائه على (نفي القادر المختار) الموجد لجميع الأشياء ابتداءً بمجرد إرادته مبني (على أن النفس) الناطقة (ليست مدركة للجزئيات كما أشرنا إليه) في أثناء الكلام المنقول (فلنتكلم في ذلك فنقول: المدرك لجميع أصناف الإدراكات) هو (النفس لوجوه: الأول: ما ذكرناه من الحكم بالكلي على الجزئي) في مثل قولنا: زيد إنسان (وبكل جزئي على أنه غير الآخر) أي والحكم بسلب أحد الجزأين عن الآخر كما في قولك: زيد ليس بعمرو، فلا بد من قوة تدرك الكليات وجميع أنواع الجزئيات من المحسوسات مشاهدة ومتخيلة، والمعاني الجزئية متوهمة ومحفوظة، ولا يجوز أن تكون هذه القوى جسمانية اتفاقاً فهي القوة العاقلة. (الثاني: وجداني) بلا شبهة (إني واجد أسمع وأبصر وأجوع وأشبع) وأدرك المعقولات فالمدرك للكل واحد وليس إلا النفس. (الثالث: أن النفس مدبرة للبدن) المعين (فهو) أي النفس بتأويل الإنسان (فاعل للجزئيات) من الأفعال التدبيرية (ولا بد له فيه) أي في كونه فاعلاً للأفعال الجزئية

(من إدراك الجزئيات) الصادرة عنه (إذ الرأي الكلي نسبته إلى الكل) من آحاد ذلك الكلي (واحد فلا يصلح) الرأي الكلي (لكونه مصدراً للبعض دون البعض) فالنفس مدركة للجزئيات. وفي المباحث المشرقية: هي مدبرة لبدن شخص وتدبير الشيء للشخص من حيث هو ذلك الشخص يستحيل إلا بعد العلم به من حيث هو هو فإذن هي مدركة للبدن الجزئي (وللخصم) القائل بأن النفس لا تدرك الجزئيات (وجوه: الأول: نعلم ضرورة أن إدراك المبصرات حاصل للبصر و) إدراك (الأصوات للسمع وعلى هذا) إدراك سائر المحسوسات فإنه حاصل للحواس المخصوصة (وإنكار ذلك مكابرة) مصادمة للبديهة فلا يلتفت إليه. (الثاني: آفة كل عضو) هو محل لقوة (توجب آفة فعله) الذي نسب إليه فلولا أنه فعله حقيقة لما كان كذلك، وهذا إنما يظهر في الحواس الظاهرة وأما في الباطنة فيستبان بالتجارب الطبية من أن الآفة متى حدثت في مقدم البطن الأول اختل الإحساس دون تخيل المحسوسات السابقة، ومتى حدثت في مؤخره اختل التخيل دون الإحساس، وهكذا الحال في سائر القوى الباطنة. (الثالث: إذا أدركنا الكرة) الشخصية مثلاً (فلا بد له) أي لإدراكنا إياها (أن ترتسم في المدرك) منا (صورتها) المتصفة بمقدار مخصوص ووضع معين وحيز لازم لهما. (ومن المحال ارتسام ما له وضع وحيز فيما لا وضع ولا حيز له) أعني إن النفس المجردة بل لا بد أن يكون ارتسامه في قوة جسمانية. (الرابع: إذا تصورنا مربعاً) مشخصاً على مقدار مخصوص (مجنحاً بمربعين) مشخصين على وضع معين (هكذا) (فإنا نميز بين المربعات الثلاثة، ونشير إلى وضع كل من الآخر على معنى أين هو من صاحبه) وأحد الجناحين عن يمين المجنح والآخر عن يساره (فلو كان محله) أي محل ارتسام هذا المتصور هو (النفس لزم كونه) أي كون هذا المحل الذي هو النفس (منقسماً انقساماً في الكم وأنه باطل لأنها مجردة عن المادة) فلا تقبل الانقسام المقداري. (والجواب) عن وجوه الخصم: (أن شيئاً من ذلك) الذي ذكره (لا ينفي كون الحواس آلات، والنفس هي المدركة) فترتسم الجزئيات في تلك الآلات وتدركها النفس لملاحظتها في آلاتها فلا يلزم انقسام النفس ولا كونها ذات وضع وحيز وتكون آفة الفعل باختلال الآلات دون المدرك ويصح إسناد الإدراك إلى تلك الآلات وإن لم تكن مدركة حقيقة، (وهذا القدر) الذي لا ينفيه شبه الخصم (كاف) للمستدل (في إثبات القوى المذكورة إذ) يعلم بالضرورة أنه (لولا اختصاص كل عضو) من تلك الأعضاء (بقوة) مخصوصة (لما اختص بكونه آلة لنوع من المدركات دون الآخر) وبذلك يثبت وجود القوى) وتعددها وهو

المطلوب ((النوع الثالث: القوى الفاعلة) هي التي عبر عنها فيما سبق بالمحركة على معنى أن لها مدخلاً في الحركة إما بالتحريك أو الإعانة على قياس ما مر في المدركة، **وفائدة العدول ظاهرة** (وتنقسم إلى) قوة (باعثة) على الحركة (و) قوة (محركة) مباشرة للتحريك. (أما الباعثة) وتسمى شوقية ونزوعة (فإما لجلب النفع وتسمى شهوية وإما لدفع الضرر وتسمى غضبية. وأما المحركة فهي التي تمدد الأعصاب) بتشنيج العضلات (فتقرب الأعضاء إلى مباديها كما في قبض اليد) مثلاً (وترخيها) أي ترخي الأعصاب بإرخاء العضلات (فتبعد الأعضاء عن مبادئها كما في البسط) أي بسط اليد، (وهذه القوة) المنبتة في العضلات (هي المبدأ القريب للحركة والمبدأ البعيد) هو (التصور وبينهما الشوق والإرادة) فهذه مبادئ أربعة مترتبة للأفعال الاختيارية الصادرة عن الحيوان. (فإن النفس تتصور الحركة) أولاً، (فتشتاق إليها) ثانياً، بناءً على اعتقاد نفع فيها (فتريدها) ثالثاً، (إرادة قصد) إليها (وإيجاد) لها فتحصل الحركة بتمديد الأعصاب وإرخائها رابعاً، وقال بعضهم: الشوق إنما يوجد فيمن ليس قدرته تامة فتردد وتشتاق وأما الذي يثق بقدرته فلا شوق له.

قوله: (وفائدة العدول ظاهرة) ولعل فائدة العدول هي التنبيه على أن تلك القوى كما سميت محركة سميت أيضاً فاعلة، والأولى من ذلك أن يقال: الفاعلية كما تتناول أيضاً نفيس الأخذ والبطش والقبض والبسط مثلاً يترتب على المحركية والمحركية لا تتناول نفس الأخذ والبطش ونحوهما فتكون الفاعلية أشمل من المحركة. وقوله: نزوعة يقال: نزع إلى أهله أي اشتاق. وقوله: بتشنيج العضلات الشنج بفتح الشين المعجمة وسكون النون هو تقبض في الجلد وشنجه تشنيجاً كذا في الصحاح.

[القسم الثالث : النفس الإنسانية العقلية]

من الأقسام الثلاثة التي في الفصل الثالث المعقود لبيان المركبات التي لها نفس (في النفس الإنسانية) أي في بيان قواها ولذلك قال : (وقواها) يعني المخصوصة بها (تسمى القوة العقلية، فباعتبار إدراكها للكليات والحكم بينها بالنسبة الإيجابية أو السلبية تسمى القوة النظرية) والعقل النظري (وباعتبار استنباطها للصناعات الفكرية ومزاولتها للرأي والمشورة) في الأمور الجزئية مما ينبغي أن تفعل أو تترك (تسمى القوة العملية) والعقل العملي فهاتان قوتان متغايرتان إما بالذات أو بالاعتبار اختص بهما الإنسان من بين سائر الحيوان فالأولى للأحكام الكلية صادقة كانت أو كاذبة، والثانية للأحكام المتعلقة بأفعال جزئية سواء كانت خيرات أو شروراً، جميلة أو قبيحة، وهذه القوة مستمدة من القوة النظرية لأن استخراج الآراء الجزئية إنما يكون بضرب من التأمل والقياس، فلا بد هناك من مقدمة كلية كأن يقال مثلاً : هذا الفعل كذا وكذا وكل ما هو كذا فهو جميل ينبغي أن يفعل، أو قبيح ينبغي أن يترك فتكون صغرى القياس شخصية وكبراه كلية فيحصل منهما رأي في أمر جزئي مستقبل من الأمور الممكنة، فإن الواجبات والممتنعات لا تروى في كيفية إيجادها وإعدامها وكذا الماضي والحاضر لا تروى فيهما أيضاً للإيجاد أو الإعدام بل ذلك مخصوص بالأمور المستقبلة، وإذا حكمت هذه القوة بهذا الرأي الجزئي تبع حكمها حركة القوة الاجتماعية إلى تحريك البدن (ويحدث فيها) أي في النفس الإنسانية (من القوة) العملية الشوقية (هيئات انفعالية) تتبعها أحوال بدنية (هي الضحك) التابع للتعجب الحادث في النفس من إدراك الأمور الغريبة الخفية لأسباب (والخجل والحياء وأخواتها) من الخوف والحزن والحقد وغيرها من الانفعالات المختصة بالإنسان فظهر أن النفس تتأثر من قواها كما أنه يؤثر فيها .

قوله : (القسم الثالث من الأقسام الثلاثة إلخ) لا يذهب عليك أن المصنف قد ذكر في المرصد الأول من هذا الموقف في الجوهر فصلين، وذكر في الفصل الثاني منهما أقساماً خمسة، وذكر في القسم الرابع منهما فصولاً ثلاثة وذكر في الفصل الثالث منهما أقساماً ثلاثة أيضاً. فالقسم الثالث الذي ذكره هاهنا هوالثالث من هذه الأقسام الثلاثة، والقسم الخامس الذي يذكره عقيب هذا هو الخامس من تلك الأقسام الخمسة. وقوله : اختص بها الباء هاهنا داخلة على المقصور دون المقصور عليه. وقوله : لا تروى التروي على وزن الترقي بمعنى التفكر.

[القسم الخامس: من المركبات البخار والدخان]

من الأقسام الخمسة التي ينطوي عليها الفصل الثاني **من فصول المرصد الأول** من موقف الجواهر فلا يستبعد ورود الخامس عقيب الثالث (في المركبات التي لا مزاج لها. اعلم أن حر الشمس) وغيرها (يصعد) إلى الجو (أجزاء إما هوائية ومائية) مختلطتين (وهو البخار) وصعوده ثقيل (وإما نارية وأرضية وهو الدخان) وصعوده خفيف، وليس ينحصر الدخان كما تعورف في الجسم الأسود الذي يرتفع مما يحترق بالنار، وقلما يصعد البخار والدخان ساذجاً بل يتصاعدان في الأغلب ممتزجين (ومنهما يتكون جميع الآثار العلوية، أما البخار فإن) قل و (اشتد الحر) في الهواء (حلل) الأجزاء (المائية) وقلبها إلى الهوائية (وبقي الهواء الصرف وإلا) أي وإن لم يكن الأمر كذلك بل كان البخار كثيراً ولم يكن في الهواء من الحرارة ما يحلله (فإن وصل) ذلك البخار بصعوده (إلى) الطبقة (الزمهريرية) التي هي الهواء البارد كما عرفت (عقده ببرده) وتكاثف (فصار سحاباً وتقاطرت الأجزاء المائية إما بلا جمود) إذا لم يكن البرد شديداً (وهو المطر وإما مع جمود) إذا كان البرد شديداً فإن كان الجمود قبل الاجتماع) والتقاطر وصيرورته حبات كباراً (فهو الثلج وإن كان) الجمود (بعده فهو البرد وإنما يستدير) ويصير كالكرة (بالحركة) السريعة الخارقة للهواء بمصادمته فتنمحي الزوايا عن جوانب القطرات المنجمدة (وإن لم يصل) البخار بالتصاعد (إلى الزمهريرية) فإما أن يكون كثيراً أو قليلاً، فالكثيرة قد تنعقد سحاباً ماطراً كما حكى ابن سينا أنه شاهد البخار قد صعد من أسافل بعض الجبال صعوداً يسيراً وتكاثف حتى **كأنه مكبة** موضوعة على وهدة فكان هو فوق تلك الغمامة في الشمس، وكان من تحتها من أهل القرية التي كانت هناك يمطرون وقد لا ينعقد (فهو) أي هذا البخار الكثير المتكاثف الذي لم ينعقد سحاباً ماطراً (الضباب) المجاور لوجه الأرض (و) أما (قليله) أي قليل البخار الذي لم يصل إلى تلك الطبقة

قوله: (من فصول المقصد الأول) هكذا وجدنا في النسخ والصواب أي يقال: من فصول المرصد الأولى أي من فصل المرصد الأول فتأمل.

قوله: (كأنه مكبة) أي كان ذلك البخار عمامة مكبة أو داية مكية وهو متراكم على وجهه، وقوله: وعلى وهدة الوهدة المكان المطمئن. وقوله: وكان هو أي ابن سينا. وقوله: يمطرون على صيغة المبني للمفعول.

فإنه (قد يتكاثف ببرد الليل فينزل) نزولاً ثقيلاً في أجزاء صغار لا يحس بنزولها إلا عند اجتماع شيء يعتد به (إما بلا جمود) بعد النزول (وهو الطل، أو معه وهو الصقيع) ونسبته إلى الطل كنسبة الثلج إلى المطر، وقد يتكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد الشديد فيحصل حينئذ منه الأقسام المذكورة. قال الإمام الرازي: إن تكون هذه الأشياء في الأكثر من تكاثف البخار وفي الأقل من تكاثف الهواء (وأما الدخان فربما يخالط السحاب) بأن ترفع أبخرة وأدخنة كثيرة مختلطة إلى الطبقة الزمهريرية، فيتكاثف البخار وينعقد سحاباً فينحبس ذلك الدخان في جوف السحاب (فيخرقه إما في صعوده بالطبع) لبقائه على حرارته المقتضية لتصعيده، (أو عند هبوطه للتكاثف) أي لتكاثفه (بالبرد) الشديد الواصل إليه (فيحدث من خرقه له) أي خرق الدخان وتمزيقه للسحاب صاعداً أو هابطاً (ومصاكته إياه صوت هو الرعد، وقد يشتعل) الدخان (بقوة التسخين) وذلك لأنه شيء لطيف وفيه مائية وأرضية عمل فيهما الحرارة والحركة والخلخلة المازجة عملاً قرب مزاجه من الدهنية، فصار بحيث يشتعل بأدنى سبب مشتعل، فكيف لا يشتعل بالتسخين القوي (الحاصل من الحركة) الشديدة (والمصاكة) العنيفة وإذا اشتعل (فلطيفه ينطفئ سريعاً وهو البرق وكثيفه لا ينطفئ إلى أن يصل إلى الأرض وهو الصاعقة) وإذا وصل إليها فربما صار لطيفاً ينفذ في المتخلخل ولا يحرقه ويذيب الأجسام المندمجة فيذيب الذهب والفضة في الصرة مثلاً ولا يحرقها إلا ما احترق من الذوب. وقد أخبرنا أهل التواتر بأن الصاعقة وقعت بشيراز على قبة الشيخ الكبير أبي عبد اللّه بن خفيف قدس سره، فأذاب قنديلاً فيها، ولم يحرق شيئاً منها وربما كان كثيفاً غليظاً جداً فيحرق كل شيء أصابه، وكثيراً ما يقع على الجبل فيدكه دكاً. ويحكى أن صبياً كان في صحراء فأصاب ساقيه صاعقة فسقط رجلاه ولم يخرج منه دم لحصول الكي بحرارتها. (وأنه أعني الدخان قد يصل إلى كرة النار) وذلك لأنه أجزاء أرضية يابسة جداً فيحفظ الحرارة التي يصعدها بخلاف البخار (فيحترق) الدخان حينئذٍ (كالشمعة التي تطفأ

قوله: (والخلخلة المازجة) الأول بالحاءين المهملتين والثاني بالراء المهملة والجيم. يقال: حلحت أي أزعجتهم وقلعتهم عن موضعهم. يقال: مرج الدين والأمر اختلط اضطرب، وفي بعض النسخ والخلخة المازجة على أن يكون الأول بالخائين المعجمتين، والثاني بالزاي المعجمة. وقوله: المندمجة الاندماج ضد التخلخل. وقوله: ولا يحرقها أي لا يحرق هو الصرة إلاان تكون تلك الصرة محترقة بالذوب. وقوله: على صورة ذؤابة بضم وفتح الهمزة على وزن ذبابة وهي أعني الذؤابة أنه من الشعر والجمع ذوائب. وقوله: والنيازك أي الرماح.

ويحاذى بها من تحت شمعة مشتعلة فيشتعل الدخان) الواصل إلى الشمعة الفوقانية (وتتصل) النار التي وقعت في ذلك الدخان (بالشمعة السفلانية فتشتعل) بهذه النار (فما كان منه) أي من الدخان (لطيفاً صار مشتملاً ونفذ فيه النار بسرعة فيرى ذلك) المشتعل (كأنه كوكب ينقض وهو الشهاب وما كان منه كثيفاً) لا في الغاية (تعلق به النار تعلقاً تاماً من غير اشتعال) بل ثبت فيه الاحتراق (ودام متصلاً لا ينطفئ) أياماً وشهوراً ويكون على صورة ذؤابة أو ذنب أو رمح أو حيوان له قرون، كما أشار إليه بقوله: (وهو الذؤابات والأذناب والنيازك وذوات القرون وما كان) من البخار (غليظاً) أي كثيفاً جداً (تعلق به النار تعلقاً ما) لا تعلقاً تاماً (فيحدث في الجو علامات سود أو حمر) على حسب غلظ المادة فإذا كانت غليظة ظهرت الحمرة، وإذا كانت أغلظ ظهر السواد (وقد تقف الذؤابات ونحوها بجنب كوكب فيديرها الفلك معه مشايعة إياه فترى كان لذلك الكواكب. ذؤابة أو ذنباً أو قرناً) واحداً (أو أكثر) من واحد (وهذه الأقسام) التي ذكرناها للدخان الواصل إلى كرة النار (إذا اتصلت بالأرض أحرقت ما عليها وتسمى الحريق) وفي المباحث المشرقية: **إذا ارتفع بخار دخاني لزج دهني** وتصاعد حتى وصل إلى حيز النار من غير أن ينقطع اتصاله عن الأرض اشتعلت النار فيه نازلة فيرى كأن تنيناً ينزل من السماء إلى الأرض. فإذا وصلت إلى الأرض أحرقت تلك المادة بالكلية وما يقرب منها وسبيل ذلك سبيل السراج المطفأ إذا وضع تحت السراج المشتعل فاتصل الدخان من الأول إلى الثاني فانحدر اللهب إلى فتيلته (وأيضاً) نقول: (فالدخان قد ينكسر حره عند الوصول إلى الكرة الزمهريرية) فيثقل (فيرجع بطبعها) إلى الأرض (أو) لا ينكسر وحينئذ (يصعد ويصادم) كرة النار لا (الفلك) على ما وقع في النسخ لأن نفوذه في النار البسيطة العالية على الإحالة إلى طبيعتها غير معقول بحسب الظاهر (فيرجع) ويرتد بمصادمته كرة النار المتحركة بحركة الفلك رجوعاً على جهات مختلفة كما يرد بعصا دائرة سهام على جهات شتى. (وعلى التقديرين فيتموج الهواء) ويضطرب (وهو الريح). قيل: قد وقع في كلام أرسطو أن الريح يحد بأنه متحرك وهو هواء لا بأنه هواء متحرك. قال الإمام الرازي: والذي يمكن أن يقال فيه: إن الهواء مادة الريح

قوله: (إذا ارتفع بخار لدخ ذهني) أي في دخ دهني ويجوز أن اللام في قوله: لدخ للتعدية أي إذا رفع البخار دخاناً دهنياً إلخ، بضم الدال وتشديد الخاء لغة في الدخان كذا في الصحاح. وقوله: دائرة صفة عصا ولا شك أن العصا إذا تحرك على محور نفسها حركة سريعة مستديرة كانت بحيث ترد السهام على جهات متفرقة.

وموضعها فلا يجوز وضعها موضع الجنس، (ولذلك) الذي ذكرناه من حال الدخان في توليد الريح (كان أكثر مبادئ الرياح فوقانية كما تشهد به التجربة والريح كما يحدث بهذا الطريق) في الأغلب (فقد يحدث) أيضاً (بأن يتخلخل الهواء فيندفع) عن مكانه بواسطة عظم مقداره (فيدافع ما يجاوره فيطاوعه) ويدافع ذلك المجاور أيضاً مجاوره فيتموج الهواء، (وتضعف) تلك (المدافعة) شيئاً فشيئاً (إلى غاية ما فيقف وقد يحدث رياح مختلفة الجهة دفعة فتدافع) تلك الرياح (الأجزاء الأرضية فتنضغط) الأجزاء الأرضية (بينها مرتفعة كأنها تلتوي على نفسها، وهي الزوابع) **جمع زوبعة** وهي الريح المستديرة على نفسها (والإعصار) المسمى في الفارسية بكرد باد، هذا وقد قيل: بين الريح والمطر تمانع وتعاون أما االتمانع فلأن الريح في الأكثر تلطف مادة السحاب بحرارتها وتفرقها بتحريكها والمطر يبل الأدخنة ويصل بعضها ببعض فيثقل حينئذ ولا يتمكن من الصعود. فكل سنة يكثر فيها المطر تقل فيها الريح، وبالعكس، وأما التعاون فلأن المطر يبل الأرض فيعيدها لأن يصعد منها دخان إذ الرطوبة تعين على تحلل اليابس وتصعده والريح تجمع السحاب وتهرب برودة السحاب إلى باطنه فيشتد البرد المكثف، وأما مهاب الرياح فغير منحصرة حقيقة في عدد إلا أنهم جعلوا أصولها أربعة هي نقط المشرق والمغرب والشمال والجنوب، والعرب تسمي الرياح التي تهب منها بالقبول والدبور والشمال والجنوب، وتسمي التي تهب مما بينها نكباء. (وأيضاً) نقول: (فقد يحدث في الجو أجزاء) رطبة (رشية صقيلة كدائرة تحيط) تلك الأجزاء (بغيم رقيق) لطيف (لا يحجب ما وراءه) عن الأبصار (فينعكس منها) أي من تلك الأجزاء الواقعة على ذلك الوضع (ضوء البصر لصقالتها إلى القمر فيرى) في تلك الأجزاء (ضوء دون شكله، فإن الصقيل) الذي ينعكس منه شعاع البصر (إذا صغر جداً) بحيث لا ينقسم في الحس (أدى الضوء واللون دون الشكل والتخطيط كما في المرآة الصغيرة)، وتلك الأجزاء الرشية مرايا صغار متراصة على هيئة الدائرة (فيرى جميع تلك الدائرة كأنها منورة

قوله: (جمع زوبعة) هي بفتح الزاي المعجمة والباء الموحدة والعين المهملة على وزن الدحرجة مثلاً. والإعصار ريح يثير الغبار ويرتفع إلى السماء كأنه عمود. وقوله: نكباء على وزن صحراء، والنكباء أيضاً أربع من الرياح بحيث يهب كل واحد منها بين موضعي جنوب، اثنين من تلك الأربعة المذكورة أولاً ولكل واحد من هذه الأربعة أيضاً اسم مخصوص على حده كما ذكر في الصحاح. وقوله: والتخطيط بحسب المقدار والوضع بين أجزاء المرئي. وقوله: متراصة بتشديد الصاد المهملة. يقال: تراص القوم في الصف أي تلاصقوا.

بنور ضعيف وتسمى الهالة) وإنما لا يرى الجزء الذي يقابل القمر من ذلك الغيم، لأن قوة الشعاع تخفي حجم السحاب الذي لا يستره، فلا يرى فيه خيال القمر، كيف والشيء إنما يرى على الاستقامة نفسه لا شبحه بخلاف أجزائه التي لا تقابله فإنها تؤدي خيال ضوئه كما عرفت قبل، وأكثر ما تتولد الهالة عند عدم الريح فإن تمزقت من جميع الجهات دلت على الصحو وإن ثخن السحاب حتى بطلت دلت على المطر لأن الأجزاء المائية قد كثرت، وإن انحرفت من جهة دلت على ريح تأتي من تلك الجهة. وإذا اتفق أن توجد سحابتان على الصفة المذكورة إحداهما تحت الأخرى حدثت هناك هالة تحت هالة وتكون التحتانية أعظم لأنها أقرب إلينا. وزعم بعضهم أنه رأى سبع هالات معاً. واعلم أن هالة الشمس وتسمى الطفاوة بضم الطاء نادرة جداً، لأن الشمس تحلل السحب الرقيقة، ومع ذلك فقد زعم ابن سينا أنه رأى حول الشمس هالة تامة في ألوان قوس قزح ورأى بعد ذلك هالة فيها قوسية قليلة، وإنما تنفرج هالة الشمس إذ كثف السحاب وأظلم. وحكى أيضاً أنه رأى حول القمر هالة قوسية اللون لأن السحاب كان غليظاً فتقوس في أجزاء الضوء وعرض ما يعرض للقوس (وقد يحدث مثل ذلك) الذي ذكرناه من الأجزاء الرشية الصقيلة على هيئة الاستدارة (في خلاف جهة الشمس وهو قوس قزح) وتفصيله أنه إذا وجد في خلاف جهة الشمس أجزاء رشية لطيفة صافية على تلك الهيئة، وكان وراءها جسم كثيف إما جبل أو سحاب كدر وكانت الشمس قريبة من الأفق فإذا أدبر على الشمس ونظر إلى تلك الأجزاء انعكس شعاع البصر عنها إلى الشمس، ولما كانت صغيرة جداً لم يؤد الشكل بل اللون الذي يكون مركباً من ضوء الشمس ولون المرآة (وتختلف ألوانها) أي ألوان قوس قزح (بحسب) اختلاف (أجزاء السحاب) في ألوانها (و) بحسب ألوان (ما وراءها) من الجبال (و) ألوان (ما ينعكس منها الضوء من الأجرام الكثيفة، ورأيت بعض فضلاء زماننا ممن له في علم المناظر كعب عال) وهو المولى الفاضل كمال الملة والدين الحسن الفارسي برد الله مضجعه (يدعي بطلان ذلك) الذي ذكرناه من أسباب الهالة وقوس قزح (لكنه) أي ما ذكرناه فيها (رأي الجمهور قد ذكرناه متابعة لهم) وفي المباحث المشرقية: زعم بعضهم أن السبب في حدوث أمثال هذه الحوادث اتصالات فلكية وقوى روحانية اقتضت وجودها، وحينئذ لا تكون من قبيل الخيالات، وهو أن يرى صورة شيء مع صورة شيء آخر مظهر له

قوله: (وهي قوس قزح) يقال: قزح الكلب بوله ورشه، وقوس قزح التي في السماء غير متصرفه كذا في الصحاح. وقوله: وهو أن يرى إلخ اي ما يكون من قبيل الخيالات هو أن يرى. وقوله: وهذا الذي ذكره ذلك البعض. وقوله: لكن هذ الوجه الذي ذكره ذلك البعض.

كالمرآة في ظن أن الصورة الأولى حاصلة في الشيء الثاني ولا يكون فيه بحسب نفس الأمر. قال الإمام الرازي: وهذا الذي ذكره لا ينافي ما ذكرناه، فإن الصحة والمرض قد يستندان إلى أسباب عنصرية تارة وإلى اتصالات فلكية وتأثيرات نفسانية أخرى، لكن هذا الوجه يؤيده أن أصحاب التجارب شهدوا بأن أمثال هذه الحوداث في الجو تدل على حدوث حوادث في الأرض، فلولا أنها موجودات مستندة إلى تلك الاتصالات والأوضاع لم يستمر هذا الاستدلال (وأيضاً) نقول: (فالبخار المحتقن في الأرض يخرج القليل من مسامها وينقلب الكثير بمعونة البرد) الذي في باطن الأرض (ماء ويشفها) فيخرج منها (ومنه العيون) السيالة (إذا كان البخار كثيراً فحصل المدد بعد المدد كان الفائض يحدث الثاني ضرورة امتناع الخلاء) فإن البخار الذي انقلب ماء وفاض إلى وجه الأرض وجب أن ينجذب إلى مكانه ما يقوم مقامه لئلا يكون خلاء فينقلب هو أيضاً ماء ويفيض، وهكذا يستتبع كل جزء منه جزءاً آخر. قال الإمام الرازي: ومياه العيون الراكدة تحدث من أبخرة بلغت من قوتها أن اندفعت إلى وجه الأرض ولكن لم تبلغ من كثرة مددها وقوتها **أن يطرد تاليها** سابقها وهذا الكلام ينافي ما ذكره المصنف من التعليل بامتناع الخلاء ويقتضي أن يعلل السيلان بكثرة الأبخرة المقتضية للاندفاع إلى فوق والركود بقلتها، فتأمل. قال: ومياه القنى والآبار متولدة من أبخرة ناقصة القوة عن أن تشق الأرض فإذا أزيل ثقل الأرض عن وجهها صادفت منفذاً تندفع إليه بأدنى حركة، فإن لم يحصل هناك مسيل فهو البئر وإن حصل فهو القناة ونسبة القنى إلى الآبار كنسبة العيون السيالة إلى الراكدة. واعلم أن النزح من الآبار والعيون الراكدة سبب لنبوع الماء فيها لأن ثقل الماء الظاهر يمنع سائر الأبخرة عن الظهور فإذا نزح قويت تلك الأبخرة واندفعت إلى خارج وفيها اختلفوا في أن هذه المياه متولدة من أجزاء مائية متفرقة في عمق الأرض إذا اجتمعت، أو من الهواء البخاري الذي ينقلب ماء وهذا الثاني وإن كان ممكناً إلا أن الأول أولى لأن مياه العيون والقنوات والآبار تزيد بزيادة الثلوج والأمطار. (وأيضاً) نقول: (فالبخار والدخان اللذان في الأرض قد يكثران ويزيدان الخروج منها) بقوة (ومسامها متكاثفة فيزلزلانها بحركتيهما ومنه تتكون الزلازل) وإذا كانا قليلين أو كان مسامها مفتوحة لم يكن زلزلة، ولذلك قلت: الزلازل في الأراضي الرخوة وإذا كثرت الآبار والقنى في أرض صلبة قلت زلزلتها (وقد يخرج البخار والدخان) الممتزجان امتزاجاً

قوله: (أن يطرد تاليها) الطرد الإبعاد يقال: طرده عن موضع كذا أي أبعده عنه. وقوله: والركود بقلتها أي بعلل الركون بقلتها. وقوله: ومياه القنى هذا جمع قناة بضم القاف فيها ومعناه معلوم في الشرح. وقوله: وهدة بفتح الواو وسكون الهاء أي أرض مطمئنة غايرة كما مر.

مقرباً إلى الدهنية وقد صارا ناراً لشدة الحركة) المقتضية للاشتعال والانقلاب إلى النارية وربما قويت المادة على شق الأرض فتحدث أصوات هائلة، ثم إن وقع هذا الشق في بلدة جعل عاليها سافلها. وربما كان في موضع الانشقاق وهدات فيسقط ما فوق الأرض في تلك الوهدات، قليلاً ما تتزلزل الأرض بسقوط تلك الجبال عليها بتواتر المطر وشدته (وأيضاً) نقول: (فيحدث في الأرض قوة كبريتية وفي الهواء رطوبة يختلط بخار الكبريت بأجزاء الهواء الرطب فيفيد مزاجاً فيصير دهناً) أي في طبيعة الدهن (وربما يشتعل بأنوار الكواكب وبغيرها) فيرى بالليل في ذلك الموضع شعل مضيئة غير محترقة احتراقاً يعتد به وذلك للطفها. (ملخص) بعبارة جامعة وافية (ما ذكرناه) في الفصل الثاني أو في المرصد الأول (كله آراء الفلاسفة حيث نفوا القادر المختار) كما سبقت إليه الإشارة في إسناده الكلام مرة بعد أخرى (فأحالوا اختلاف الأجسام بالصور إلى استعدادها) في موادها يقتضي اختلاف الصور الحالة فيها (و) أحالوا (اختلاف آثارها إلى صورها المتباينة وأمزجتها) المتخالفة (و) أحالوا (كل ذلك) في الأجسام العنصرية وأسندوه بالآخرة (إلى حركات الأفلاك وأوضاعها. وأما المتكلمون فقالوا: الأجسام متجانسة بالذات) أي متوافقة الحقيقة (لتركبها من الجواهر الأفراد وإنها متماثلة لا اختلاف فيها وإنما يعرض الاختلاف للأجسام لا في ذواتها بل بما يحصل فيها من الأعراض بفعل القادر المختار) فالأجسام على رأيهم متوافقة في الحقيقة متخالفة بالأمور الخارجية عن ذواتها (هذا ما قد أجمعوا عليه إلا النظام فإنه يجعل الأجسام نفس الأعراض) الملتئمة منها الأجسام (والأعراض) التي تركب منها الجسم (مختلفة بالحقيقة) قطعاً (فتكون الأجسام) أيضاً (كذلك) أي مختلفة بالحقيقة. وقد سبق في المقصد الثاني من الفصل الأول من هذا المرصد أنه لا محيص لمن يذهب إلى تجانس الجواهر الأفراد **من جعل الأعراض داخلة في حقيقة الجسم** وهو مبني على أن الأجسام متخالفة الحقائق بالضرورة فيكون منافياً لما قد أجمعوا عليه من تماثلها في الحقيقة وتخالفها بالأمور الخارجة الحالة فيها.

قوله: (من جعل الأعراض داخلة في حقيقة الجسم) الجار والمجرور متعلق بقوله: لا محيص وقد عرفت أن لهم محيصاً من جعل الأعراض فحينئذ حقيقة الجسم بأن يجعل الأعراض شروطاً لامتيازه لأجزاء داخلة في حقيقته. وقوله: وهو مبني إلخ أي جعل الأعراض داخلة في حقيقة الجسم مبني إلخ. فإن قيل: هاهنا دون فإن كون الأجسام متخالفة الحقائق مبني على جعل الأعراض داخلة في حقيقة الجسم فلو كان جعل الأعراض داخلة في حقيقة الجسم مبنياً على أن يكون الأجسام متخالفة الحقائق كما زعمتم يلزم الدور. قلنا: المراد بجعل الأعراض داخلة في حقيقة الجسم مبنياً على أن يكون الأجسام متخالفة الحقائق كما زعمتم يلزم الدور قلنا: المراد

[المرصد الثاني في عوارض الأجسام]

وأحوالها (وفيه مقاصد) ثمانية.

[المقصد الأول: الأجسام المحدثة أربعة أقسام]

(في أن الأجسام محدثة) وضبط الكلام في هذا المقام أن يقال: (إنها إما أن تكون محدثة بذواتها وصفاتها أو قديمة بذواتها وصفاتها، أو قديمة بذواتها محدثة بصفاتها أو بالعكس، فهذه أربعة أقسام) مقيسة إلى نفس الأمر. (ثم إما أن نقول: بواحد منها أولا نقول) بل نتردد ونتوقف (فهذه خمسة احتمالات، الأول: إنها محدثة بذاتها) الجوهرية (وصفاتها) العرضية (وهو الحق وبه قال المليون:) كلهم (من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس. الثاني: إنها قديمة بذواتها وصفاتها وإليه ذهب أرسطو ومن تبعه من متأخري الغلاسفة كالفارابي وابن سينا، وتفصيل مذهبهم أنهم قالوا: الأجسام تنقسم كما علمت إلى فلكيات وعنصريات، أما الفلكيات فإنها قديمة بموادها وصورها) الجسمية والنوعية (وأعراضها) المعينة من المقادير والأشكال وغيرها (إلا الحركات والأوضاع المشخصة فإنها حادثة) قطعاً ضرورة أن كل حركة شخصية مسبوقة بأخرى لا إلى نهاية وكذا الأوضاع المعينة التابعة لها، وأما مطلق الحركة والوضع فقديم أيضاً لأن مذهبهم أن الأفلاك متحركة مستمرة من الأزل إلى الأبد بلا سكون أصلاً. (وأما العنصريات فقديمة بموادها وبصورها الجسمية بنوعها) وذلك لأن المادة لا تخلو عن الصورة الجسمية التي هي طبيعة واحدة نوعية لا تختلف إلا بأمور خارجة عن حقيقتها فيكون نوعها مستمر الوجود بتعاقب أفرادها أزلاً وأبداً، (وبصورها النوعية بجنسها) وذلك لأن مادتها لا يجوز

بجعل الأعراض داخلة في حقيقة الجسم هو الحكم بكون الأعراض داخلة في حقيقته لا كونها داخلة في حقيقته في نفس الأمر حتى يلزم الدور، فإنه لما كانت الأجسام متخالفة الحقائق بالضرورة مع أن الجواهر الفردة متجانسة عندهم لزمهم أن يحكموا بأن الأعراض داخلة في حقائقها. وقوله: فيكون منافياً لما أجمعوا عليه إلخ. ويمكن تأويل كلامهم بأنهم لما رأوا أن الجواهر الفردة هي الركن الأعظم للجسم وأن الأعراض تابعة لها جعلوا الجواهر الفردة حقائق الأجسام مسامحة منهم في ذلك.

خلوها عن صورها النوعية بأسرها بل لا بد أن يكون معها واحدة منها لكن هذه الصور متشاركة في جنسها دون ماهيتها النوعية فيكون جنسها مستمر الوجود بتعاقب أنواعه (**نعم الصور المشخصة فيهما**) أي في الصورة الجسمية والنوعية (والأعراض المختصة) المعينة (محدثة ولا امتناع في حدوث بعض الصور النوعية) العنصرية **كأن يكون مثلاً نوع الإنسان حادثاً** غير مستمر الوجود تتعاقب أفراده الشخصية، إذ يجوز حصوله من عنصر آخر بطريق الكون والفساد ولا امتناع أيضاً عندهم في استمراره كذلك ولا في استمرار أنواع المركبات في ضمن أفرادها المتعاقبة بلا نهاية. (الثالث:) أنها (قديمة بذواتها محدثة بصفاتها وهو قول من تقدم أرسطو من الحكماء، وهؤلاء قد اختلفوا في تلك الذوات فمنهم من قال: إنه جسم واختلف في ذلك الجسم أي الأجسام هو) فقال ثاليس الملطي: إنه الماء الذي هو المبدع الأول ومنه أبدع الجواهر كلها من السماء والأرض وما بينهما. قال: صاحب الملل والنحل: وكأنه أخذ مذهبه من الكتب الإلهية (ففي التوراة أن الله تعالى خلق جوهرة ونظر إليها نظر الهيبة فذابت) وصارت ماء (فحصل البخار) وظهر على وجهها بسبب الحركة زبد (و) ارتفع منها دخان فحصل (من زبدها الأرض ومن دخانها السماء، وقيل: الأرض وحصلت البواقي بالتلطيف وقيل: النار وحصلت البواقي بالتكثيف وقيل: البخار وحصلت العناصر) بعضها (بالتلطيف و) بعضها (بالتكثيف. وقيل: الخليط من كل شيء لحم وخبز وغير ذلك فإذا اجتمع من جنس منها شيء له قدر محسوس ظن أنه قد حدث ولم يحدث إنما تحدث الصورة التي أوجبها الاجتماع). وقد سبق كلام في هذه الاختلافات في بيان عدد العناصر.

قوله: (نعم الصور المشخصة فيهما) هذا من تتمة قوله: أنهم قالوا إلخ ولا يذهب عليك أن الصورة المشخصة لا يتصور أن يكون قديمة بنوعها أو بجنسها وإلا لكانت محتاجة إلى صورة أخرى مشخصة أو منوعة وهلم جراً فيلزم التسلسل وإنما المتصور هو أن يكون قديمة بالعرض العام ولا عبرة بذلك.

قوله: (كأن يكون نوع الإنسان حادثاً) مع أن نوع الإنسان كان قديماً عندهم وأن امتزاجه كانت مركبة من العناصر الأربعة فيلزم أن يكون نوعاً النار في ضمن تلك الأفراد قديماً عندهم، هذا ولعلهم أرادوا بحدوثه حدوث كرة النار بحركات الأفلاك بطريق الكون والفساد وأن هذه الكرة مخالفة بالنوع للأجزاء النارية التي في المركبات أو ردوا بقولهم: وبصورها النوعية بجنسها أن المقطوع عندهم هو أن يكون الصور النوعية للعنصريات قديمة بجنسها لا أن يكون قديمة بأنواعها على ما يشعر به قول (المصنف) ولا امتناع في حدوثه إلخ. وكذا قول الشارح: ولا امتناع أيضاً عندهم.

(ومنهم من قال: إنه ليس بجسم واختلف فيه ما هو فقالت الثنوية) من المجوس: (النور والظلمة) فإنهما قديمان وتولد العالم من امتزاجهما، (و) قال (الحرنانيون) منهم القائلون بالقدماء الخمسة (النفس والهيولى) وقد (عشقت النفس بالهيولى لتوقف كمالاتها) الحسية والعقلية (عليها فحصل من اختلاطهما أنواع المكونات) وتعدية العشق بالباء لتضمين معنى اللصوق أو الولوع وإلا فهو متعد بنفسه. (وقيل: هي الوحدة فإنها تجزأت فصارت) الوحدات (نقطاً) ذوات أوضاع (واجتمعت النقط فصارت (خطاً و) اجتمعت (الخطوط) فصارت (سطحاً و) اجتمعت (السطوح) فصارت (جسماً). وقد يقال: إن أكثر هذه الكلمات رموز وإشارات لا يفهم من ظواهرها مقاصدهم. (الرابع: إنها حادثة بذواتها قديمة بصفاتها وهذا لم يقل به أحد لأنه ضروري البطلان) فجعله من الأقسام العقلية والاحتمالات بالنظر إلى بادئ الرأي. (الخامس: التوقف في الكل) أراد به ما عدا الاحتمال الرابع إذ لا يتصور من عاقل أن يتردد ويتوقف فيه بل لا بد أن ينفيه ببديهته (وهو مذهب جالينوس). إذ يحكى عنه أنه قال في مرضه الذي توفي فيه لبعض تلامذته: اكتب عني أني ما علمت أن العالم قديم أو محدث وأن النفس الناطقة هي المزاج أو غيره. وقد طعن فيه أقرانه بذلك حين أراد من سلطان زمانه تلقيبه بالفيلسوف إذا عرفت هذا، (فنقول: لنا في حدوث الأجسام:) بذواتها وصفاتها (مسالك) ستة: المسلك (الأول: وهو المشهور) المبسوط في إثبات هذا المطلوب (الأجسام لا تخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث) بذاته وصفاته، فالأجسام حادثة كذلك، أما المقدمة الثانية فظاهرة لأن قدم ما لا يخلو عن الحوادث يستلزم قدم الحادث وفيه كلام سيرد عليك (وأما المقدمة الأولى فلوجهين:) الأول: أن الأجسام لا تخلو عن الأعراض لما مر) إشارة إلى ما عرف به أن الأجسام لا تخلو عن الأكوان والتأليف (وما يتبعهما من الأعراض، والأظهر أن يقال لما سيجيء أي في المقصد

قوله: (وقال الحرنانيون إلخ) هذا بفتح الحاء وسكون الراء المهملتين وبالنون وذكر في الصحاح أن حرنان اسم بلد، والنسبة حرناني على غير قياس والقياس حرأني بتشديد الراء.

قوله: (والأظهر أن يقول: لما سيجيء إلخ) وإنما لم يقل كذلك أو قد مر في المرصد الرابع من موقف الأعراض ان كل جوهر يقتضي لذاته أو لصفة من صفاته الحصول في الحيز البتة، وانه اي الحصول في الحيز موجود ضرورة، وكذا أنواعه الأربعة أي أن الحركة والسكون والاجتماع والافتراق موجودة قطعاً، هذا حاصل كلامهم هناك وقد عرفت ايضاً في هذا الموقف أن الجسم لا يخلو عن التأليف فقد ظهر انه قد مر بيان كون الأجسام لا تخلو عن الأعراض، وظاهر ان الحوالة على السابق أولى من الحوالة على الآتي. وقوله: وإذا لا توجد الأجسام عطف على قوله: لما مر.

السادس من هذا المرصد وإذ لا توجد) الأجسام (بدون التمايز) بينها لأن كل موجود لا بد أن يكون متميزاً عن موجود آخر بالضرورة (وقد بينا أن التمايز) بين الأجسام إنما هو (بالأعراض) بناء على تماثل الجواهر الفردة التي تألفت الأجسام منها (ثم الأعراض حادثة لأنها لا تبقى زمانين) وكل ما هو كذلك فهو حادث (وقد مر بيانهما) أي بيان أن التمايز بين الأجسام لا يكون إلا بالأعراض، وبيان أن الأعراض لا تبقى زمانين **ولو اقتصر على ذكر بيان الثاني** لكان أولى لقوله: وقد بينا (الثاني:) من الوجهين أن يقال: (الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون وهما حادثان) فالجسم لا يخلو عن الحوادث. (إنما قلنا: إن الجسم لا يخلو عنهما لأنه لا يخلو عن الكون في حيز) بالضرورة (فإن كان) كونه في ذلك الحيز (مسبوقاً بالكون) أي بكون آخر (في ذلك الحيز فهو ساكن) لأن السكون هو الكون الثاني في المكان الأول (وإلا) أي وإن لم يكن كونه في ذلك الحيز مسبوقاً بالكون فيه (فهو متحرك، لا يقال:) دليلكم (منقوض بالجسم في أول) زمان (حدوثه) لجريانه فيه مع أنه ليس متحركاً ولا ساكناً إذ لم يتصف حينئذٍ بكون ثان لا في المكان الأول ولا في المكان الثاني (لأنا نقول: الكلام في الجسم الباقي) فيدعي أنه لا يخلو عن الحركة أو السكون لا في الجسم الحادث فلا نقض وإذ ا أورد هذا السؤال على طريق المناقضة كان منعاً لايضر المعلل، إذ مقصوده حدوث الجسم. (وإنما قلنا: إن الحركة حادثة لوجوه: الأول: ماهية الحركة هي المسبوقة بالغير) أي ماهيتها تقتضي المسبوقية لذاتها لأنها الانتقال من حال إلى حال أخرى بل نقول: هي الكون الثاني في مكان آخر فتكون مسبوقة بالحالة الأولى والكون الأول. (وماهية الأزلية عدم المسبوقية بالغير وبينهما منافاة بالذات فلا تكون الحركة أزلية وذلك معنى الحادث. الثاني: الماهية لا توجد إلا في ضمن الجزئيات) لأن المطلق لا يتصور وجوده منفرداً عن التعينات بأسرها (ولا شك أن شيئاً من جزئيات الحركة لا يوجد في الأزل) لأن كل جزء منها منقسم إلى أجزاء لا يمكن اجتماعها فلا توجد إلا متعاقبة (فلا توجد ماهيتها) أيضاً (فيه) أي في الأزل فماهيتها حادثة كجزئياتها (الثالث: كل حركة من الحركات الجزئية مسبوقة بعدم أزلي فتجتمع العدمات) أي عدمات جميع الحركات الجزئية (في

قوله: (ولو اقتصر على ذكر بيان الثاني إلخ) أي ولو اقتصر على ذلك فقال مثلاً: وقد مر بيان الثاني لكان أولى. من قوله: وقد بينا، وذلك لأن قوله: وقد بينا بمنزلة أن يقال: وقد مر بيان الأول فلا حاجة إلى أن يقال ثانياً: وقوله: وقد مر بيانها أي بيان الأول والثاني فإنه حينئذ يكون بالنسبة إلى الأول تكراراً. اللّهم إلا أن يقصد التأكيد فلذا قال أولى ولم يقل صواباً.

الأول وحينئذٍ فلا توجد في الأزل حركة) أصلاً (وإلا جامعت) تلك الحركة (عدمها هذا خلف). واعترض عليه بأن الأزل ليس وقتاً محدوداً وزماناً مخصوصاً اجتمع فيه عدم الحركات كلها حتى إن وجد فيه شيء منها جامع عدمه فيلزم اجتماع النقيضين بل معنى كونها أزلية أن تلك العدمات لا بداية لها ولا ترتب بينها بخلاف وجوداتها فإن لها بداية وترتباً فليس يفرض شيء من أجزاء الأزل إلا وينقطع فيه شيء من تلك العدمات التي لا بداية لها بوجود من تلك الوجودات وليس لأجزاء الأزل انقطاع في جانب الماضي فإذا وجد في كل جزء منها حركة وانقطع فيه عدمها لم يكن هناك محذور إلا أن الوهم قاصر عن إدراك الأزل فيحسب أنه وقت معين اجتمع فيه وجود الحركة مع عدمها (وقد يذكر هاهنا) لبيان حدوث الحركة (وجوه أخر مآلها إلى ما ذكرنا وإنما تختلف العبارة) دون المعنى (فتركناها). وذلك مثل ما قيل من أنه إن لم يوجد شيء من الحركات في الأزل كانت أفرادها كلها حادثة وإن وجد فيه شيء منها فإن كان مسبوقاً بالغير كان الأزلي مسبوقاً بغيره وإن لم يكن مسبوقاً بغيره كان ذلك أول الحركات فيلزم تناهيها، ومآله إما إلى الوجه الثاني وهو أن جزئيات الحركة مع إذا كانت حادثة كانت ماهيتها كذلك وإما إلى الوجه الثالث، واعلم أن الذاهبين إلى قدم الجسم لم يذهبوا إلى أنه موصوف بحركة جزئية أزلية بل قالوا: إنه متصف بحركات متعاقبة لا نهاية لها، وكل جزئي منها يوجد في جزء من الأزل على ما صورناه، وهذا معنى قولهم: ماهية الحركة قديمة وإن كان كل واحد من آحادها حادثاً. قالوا: وعدم خلوه عن مثلِ هذه الحوادث التي لا نهاية لإعدادها، لا يستلزم حدوثه ولا كون الحادث قديماً فلا بد لنا إبطال كلامهم عن بيان امتناع تسلسل الحوادث في المتعاقبة بلا نهاية حتى يتيسر لنا أن نقول: الجسم لا يخلو عن حوادث متناهية وكل ما لا يخلو عن حوادث كذلك كان حادثاً وإلا لزم قدم الحادث أو خلوه عن تلك الحوادث، فلذلك قال: (الرابع) من وجوه حدوث الحركة وامتناع تعاقب أفرادها إلى غير النهاية (طريقة لتطبيق وقد عرفتها) في مباحث إبطال التسلسل. (وتقريرها هاهنا) أن نقول: لو تسلسلت الحركات متعاقبة بلا نهاية كان لنا (أن نفرض من حركة ما) كدورة معينة مثلاً (إلى ما لا بداية له جملة) واحدة (و) نفرض أيضاً من (حركة قبلها بمقدار متناهٍ) كعشر دورات مثلاً (جملة أخرى ثم نطبق الجملتين الجزء الأول) من إحداهما (بالأول) من الأخرى (والثاني بالثاني) وهكذا (لا إلى نهاية، فإن كان بإزاء كل من أجزاء الجملة الزائدة جزء من أجزاء الجملة الناقصة كان الشيء مع غيره كهو لا مع غيره) فيكون الزائد مساوياً للناقص. (هذا خلف وإلا وجد في أجزاء الزائدة ما كان لا يوجد بإزائه من الناقصة جزء فتنقطع الناقصة ضرورة

فتكون متناهية والزائدة إنما تزيد عليها بمتناه والزائد على المتناهي بالمتناهي متناه) بلا شبهة (فتكون الزائدة أيضاً متناهية) فيلزم تناهيهما وهو خلاف المفروض). أعني عدم تناهيهما في تلك الجهة فلو كانت الحركات غير متناهية كانت متناهية وما استلزم وجوده عدمه كان محالاً قطعاً. (وقد عرفت الكلام عليه) أي على الاستدلال بالتطبيق (في إبطال التسلسل سؤالاً وجواباً فلا نعيده) دفعاً للإملال.

(الخامس:) من تلك الوجوه (طريقة التضايف) وقد عرفتها أيضا هناك (وتقريرها هنا أن الحركات تتألف من أجزاء بعضها سابقة وبعضها مسبوقة ولنجعلها أياماً مثلاً فلو كانت تلك الأيام غير متناهية أمكن لنا أن نجعل من يوم ما وهو اليوم الذي نحن فيه جزءاً أخيراً فنقول: هذا الجزء في هذه السلسلة) التي لا تتناهى (مسبوق) أي موصوف بالمسبوقية (وليس بسابق وكل جزء من أجزائها الأخر سابق ومسبوق بحسب الفرض) إذ المفروض لا تناهي السلسلة فكل واحد من أجزائها الأخر موصوف بالمسبوقية والسابقية معاً إذ لو وجد فيها سابق غير موصوف بالمسبوقية لانقطعت السلسلة به وعلى هذا التقدير (فكل سابق مسبوق من غير عكس كلي كالأخير المذكور فيكون عدد المسبوق) أي المسبوقية (أزيد من عدد السابق) أي السابقية (بواحد وأنه محال لأنهما متضايفان) حقيقيان (يجب تكافؤهما في الوجود وتساويهما في العدد وأن يكون بإزاء كل واحد) من أحدهما (واحد) من الآخر. وأما تساوي عدد المشهوريين فغير لازم، كأب واحد له أبناء إلا أن يعتبر التغاير الاعتباري بحسب الوصف، ولو كانت السلسلة متناهية كان هناك سابق ليس بمسبوق فيتكافأ الإضافيان، (وإنما قلنا: السكون حادث لأنه لو كان قديماً لامتنع زواله واللازم باطل، أما الملازمة فلأنه وجودي لما تقدم) في مباحث الأين من أن وجود الكون ضروري معلوم بمعاونة الحس وكذا أنواعه الأربعة لأن حاصلها عائد إلى الكون، والمميزات أمور اعتبارية مثل كونه مسبوقاً بكون آخر أو غير مسبوق وإمكان تخلل ثالث وعدمه (وكل وجودي) أي موجود (قديم يمتنع زواله) ومن ثمة قيل: القدم ينافي العدم (لأنه) أي القديم (إن كان واجباً) بذاته (فظاهر) امتناع عدمه وإن كان ممكنا كان مستنداً إلى واجب) بالذات (لما سيأتي) في إثبات الواجب تعالى (ولا يكون ذلك الواجب) الذي استند إليه الممكن القديم (مختاراً لما مر) من (أن القديم لا يستند إلى المختار بل) يكون (موجباً فإن لم يتوقف تأثيره) أي تأثير الواجب في ذلك القديم (على شرط أصلاً) بل كان ذاته كافياً في إيجاده (لزم من عدمه عدم الواجب) لأنه يلزم ذاته من حيث هي هي وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم فيكون عدمه محالاً (وإن توقف تأثيره فيه على شرط (فلا يكون ذلك الشرط

حادثا وإلا لكان القديم المشروط به أولى بالحدوث بل) يكون ذلك الشرط أيضاً (قديماً ويعود الكلام فيه) وفي صدوره عن الواجب هل هو بشرط أو بغير شرط (ويلزم الانتهاء إلى ما يجب صدوره عن الواجب بغير شرط دفعاً للتسلسل) في الأمور المترتبة الموجودة معاً (فلو عدم) هذا الصادر المنتهي إليه (عدم الواجب هذا خلف) فإذا امتنع عدم هذا الشرط مع امتناع عدم الموجب الواجب امتنع عدم مشروطه أيضاً. وهكذا إلى القديم الذي كلامنا فيه وهو المطلوب. (وأما بطلان اللازم فبالاتفاق والدليل. أما الاتفاق فلأن الأجسام عند الحكماء منحصرة في الفلكيات وحركاتها واجبة) عندهم (وفي العنصريات وحركاتها جائزة فلا شيء من الأجسام يمتنع عليه الحركة، وأما الدليل فلأن الأجسام متساوية) في الماهية لتركبها من الجواهر الفردة المتماثلة كما عرفت (فيصح على كل) من الأجسام (من الحيز ما صح على الآخر وما ذلك إلا بخروجه عن حيزه، أو نقول: الأجسام إما بسيطة ويجوز على كل جزء منه) أي من البسيط (ما يصح على الآخر فيصح أن يماس بيساره ما يماسه بيمينه وبالعكس، وما هو إلا بالحركة وإما مركبة من البسائط فيصح على بسائطها من يماسها الآخر وما هو إلا بالحركة وبالجملة فنعلم بالضرورة أن مقولة الوضع غير واجبة للبسائط (لأن أجزاءها متحدة في الماهية فيجوز تبدل أوضاعها نظراً إلى طبيعتها (وكذا للمركبات) لأن تبدل أوضاع البسائط التي فيها يستلزم تبدل أوضاعها (و) نعلم أيضاً بالضرورة (أنه ما من جسم إلا ويمكن للقادر المختار) الذي خلقه (أن يغير وضعه فيجعل يمينه يساره وبالعكس، وإنكاره مكابرة) لا يعتد بها. (المسلك الثاني وهو لبعض المتأخرين كالاختصار للمسلك الأول أنه لو وجد جسم قديم لزم إما كون) واحد (قديم وإما أن يكون قبل كل كون كون) آخر لا إلى نهاية، والتالي باطل بقسميه (أما الملازمة فلأنه لا بد للجسم من كون) في حيز لكونه متحيزاً بالذات (فإن وجد له كون غير مسبوق بآخر) أي بكون آخر (لزم القسم الأول) لأن ذلك الكون يجب أن يكون ثابتاً للجسم القديم على الاستمرار فيكون قديماً. (وإلا) أي وإن لم يوجد له كون غير مسبوق بآخر (لزم القسم الثاني) لأن كل كون له فإنه مسبوق بكون آخر فوجب أن يكون قبل كل كون كون لا إلى نهاية (إذ على ذلك التقدير) الذي نحن فيه (لو وجد كون لا كون قبله لزم خلو الجسم عن الكون) وأنت خبير بأن القسم الثاني لا يحتاج إلى هذا البيان لأنه إذا لم يوجد له كون غير مسبوق بآخر كان كل كون له مسبوقاً بكون قبله لا إلى نهاية إنما المحتاج إلى البيان هو القسم الأول، بأن يقال: ذلك الكون الذي ليس مسبوقاً بمثله يجب أن يكون مستمراً أزلاً وإلا لزم خلو الجسم عن الكون، نعم لو قيل: إن

وجد له كون قديم فهو القسم الأول، وإلا فلا بد أن يكون قبل كل كون كون آخر إذ لو وجد له كون لا كون قبله لزم خلو الجسم عن الكون لانتظم الكلام. (وأما بطلان التالي فأما القسم الأول) وهو قدم الكون (فبمثل ما بينا به حدوث السكون، وأما القسم الثاني) وهو تعاقب الأكوان إلى ما لا نهاية له (فبالتطبيق وطريقة التضايف وغيرهما) من أدلة بطلان التسلسل. (ولا يخفى عليك أن في هذا المسلك طرحاً لمؤونات كثيرة) كانت في المسلك الأول (من بيان كون السكون وجودياً) إذ قد اختلف فيه فذهب الحكماء إلى أنه عدم الحركة عما من شأنه الحركة فيجوز حينئذ زواله لأن إعدام الحوادث تزول بوجوداتها مع كونها أزلية (فإن الكون) الذي ذكر في هذا المسلك (لا شك في أنه وجودي) بل خلاف (ومن بيان أن الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون فإن لقائل أن يقول: هو في الأزل لا متحرك ولا ساكن لأن كلاً منهما يقتضي المسبوقية بالغير) فلا يصح اتصافه بشيء منهما في الأزل (ومن سقوط قولهم: السابقية والمسبوقية في الحركة بالفرض إذ لا أجزاء لها إلا بالوهم، وفي الخارج هو أي الحركة (كون واحد مستمر) بين المبدأ والمنتهى لما مر من أن الحركة تطلق على الأمر الممتد ولا وجود له في الخارج بل يمتنع وجوده فيه وعلى الأمر المستمر الموجود الذي لا انقسام له في مأخذ الحركة وهو الذي يدعي أنه قديم لا المعنى الأول، فتأمل. (المسلك الثالث للإمام الرازي:) ذكره في المحصل ونسبه الآمدي إلى بعض المتأخرين من الأشاعرة (وهو أيضاً مأخوذ من المسلك الأول والمؤونات) التي كانت فيه باقية هاهنا (بحالها) سوى قليل منها كما لا يخفى (وتقريره أنه لو وجد جسم قديم لكان في الأزل إما متحركاً أو ساكناً والتالي باطل بقسميه وأنت بمعرفة بيانه بعد ما قررناه في المسلكين السابقين خبير) فلا نشتغل به حذفاً للمؤونة (المسلك الرابع له أيضاً كل جسم ممكن لأنه مركب) إما من الجواهر الفردة أو الهيولى. والصورة (وكثير) أي وتشاركه في ماهيته أمور متعددة (وسيأتي) في الإلهيات (أن الواجب) الوجود (واحد) لا شريك له في حقيقته (وغير مركب) فلا يكون الجسم واجباً بل ممكناً (وكل ممكن هو موجد فله موجد ولا يتصور) الإيجاد إلا عن عدم وهو مبني على ما ذكرنا في مباحث القدم من أنه لايجوز) الإمام الرازي (استناد القديم إلى السبب الموجب) كما لم يجوزوا استناده إلى المختار (و) قد (نبهناك على مأخذه فتذكره. المسلك الخامس: الأجسام فعل الفاعل المختار لما سيأتي في الصفات) أي في صفاته تعالى (فتكون) الأجسام (حادثة لما بينا أن القديم لا يستند إلى المختار وهذا الوجهان) أي الرابع والخامس (يثبتان حدوث العالم) كله (من الأجسام والمجردات وصفاتهما بخلاف الأولين

فإنهما لا يعطيان إلا حدوث الأجسام) وصفاتها (ويحتاج في تعميمها إلى نفي المجردات) ولم يتعرض للمسلك الثالث لأنه جعله عين الأول لبقاء المؤونات وأما السادس فهو في حكم الأولين بلا اشتباه (المسلك السادس:) الجسم يقوم به الحادث وهو ضروري لما نشاهده من) حدوث (الحركات) القائمة به (وتجدد الأعراض الحالة فيه كالأضواء والألوان والأشكال وغيرها (ولا شيء من القديم كذلك لما سنبرهن عليه في (الإلهيات) من أن القديم لا يكون محلاً للحوادث. (احتج الخصم) على القدم (بشبه) أربع (الأولى) وهي مستخرجة من العلة المادية أن يقال: (المادة قديمة وإلا احتاجت إلى مادة أخرى) لما عرفت من أن كل حادث مسبوق بالمادة (وتسلسل) أي لزم التسلسل في المواد (وإنها) أي المادة (لا تخلو عن الصورة الجسمية والنوعية أيضا (لما تقدم فيلزم قدم الجسم لكون أجزائه بأسرها قديمة. (والجواب منع تركب الجسم من المادة والصورة و) إن سلمنا ذلك (لا نسلم كون المادة قديمة فإنه) أي كونها قديمة (يثبت بوجود اختلاف الاستعداد المقرب إلى وجود الحوادث كما سلف (وإنه فرع الإيجاب بالذات وسنبطله) بإثبات قدرة الصانع في الموقف الخامس (ولا نسلم) أيضاً (أنها لا تخلو عن الصورة وقد مر ضعف دليله) الشبهة (الثانية) وقد نسبها الإمام الرازي إلى العلة الصورية أن يقال: (الزمان قديم وإلا كان عدمه قبل وجوده قبلية لا يجامع فيها السابق المسبوق وهو) السبق (الزماني فيكون موجوداً حين ما فرض معدوماً، هذا خلف) وإذا كان الزمان قديماً كانت الحركة التي هو مقدارها قديماً فكذا الجسم الذي هو محل الحركة، (والجواب منع أن التقدم بالزمان) أي لا نسلم تحقق التقدم الزماني فإنه فرع وجود الزمان وهو غير مسلم (وإن سلم) تحققه في الجملة (فليس) تقدم عدم الزمان على وجوده (بالزمان) حتى يلزم اجتماع النقيضين (بل هو كتقدم أجزاء الزمان بعضها على بعض) أعني التقدم بالذات لا بأمر زائد عليها فلا محذور حينئذ الشبهة (الثالثة: وهي العمدة) عندهم في إثبات مطلبهم ومأخوذة من العلة المؤثرة أن يقال: (فاعلية الفاعل للعالم) أي تأثيره فيه وإيجاده إياه (قديمة ويلزم منه قدم العالم بيانه) أنه (لو كانت) فاعليته (حادثة) مخصوصة بوقت معين (لتوقفت على شرط حادث) مختص بذلك الوقت (وإلا) أي وإن لم تتوقف على شرط كذلك لزم الترجيح بلا مرجح) لأن اختصاص حدوث الفاعلية حينئذ بذلك الوقت دون ما قبله وما بعده مع تساوي نسبتها إلى جميع الأوقات تخصيص بلا مخصص (والكلام في ذلك الشرط) الحادث واختصاصه بوقت معين (كما في) الحادث (الأول) فلا بد له أيضاً من شرط آخر حادث. (ويلزم التسلسل) في الشروط الحادثة وإذا كانت فاعليته قديمة كان

الأثر قديماً أيضاً إذ لا يتصور تحق تأثير وإيجاد حقيقي في زمان مع عدم حصول الأثر فيه وقد تقرر هذه الشبهة بعبارة أخرى أبسط. فيقال: جميع ما لا بد منه في الإيجاد إن كان حاصلاً أزلاً كان الإيجاد حاصلاً فيه إذ لو لم يحصل لكان حصوله بعده إما أن يتوقف على شرط حادث فلا يكون جميع ما لا بد منه حاصلاً وهو خلاف المفروض، أولا يتوقف فيلزم الترجيح بلا مرجح، وإذا كان الإيجاد أزلياً كان وجود الأثر الذي لا يتخلف عنه كذلك وإن لم يكن جميع ما لا بد منه في الإيجاد حاصلاً في الأزل كان بعضه حادثاً قطعاً فننقل الكلام إليه ونقول: وإن لم يحتج هذ الحادث إلى إيجاد لزم استغناء الحادث عن المؤثر المخصص، وإن احتاج فإما أن يكون جميع ما لا بد منه في إيجاده حاصلاً في الأزل فيلزم قدم الحادث أولا يكون حاصلاً فبعضه حادث بالضرورة فيلزم التسلسل في الأسباب والمسببات وهو محال.
(وقد ذكر في الجواب عنه وجوه، والذي يصلح للتعويل عليه وجهان: الأول: النقض بالحادث اليومي) إذ لا شبهة في وجوده فنقول: فاعلية الفاعل القديم لهذا الحادث قديمة إذ لو كانت حادثة لوقفت على شرط حادث حذراً من الترجيح بلا مرجح والكلام في هذا الشرط الحادث كما في الأول فتتسلسل الحوادث المترتبة إلى ما لا نهاية له فلو صح دليلكم لكان الحادث اليومي قديماً (لا يقال: إنه) أي الحادث اليومي (يستند إلى الحوادث الفلكية) من الحركات والاتصالات الكوكبية (وكل منها مسبوق بآخر لا إلى نهاية) ومثل هذا التسلسل جائز بخلاف التسلسل في الأمور المترتبة المجتمعة (لأنا نقول: ابتداء الفارق) بين صورة النقض ومحل النزاع على الوجه الذي ذكرتموه (لا يدفع النقض) لأن التسلسل في الأمور التي ضبطها وجود سواء كانت مجتمعة أو متعاقبة محال كما وقفت عليه. (وأيضاً فنقول:) إذا سلم جواز التسلسل في الحوادث المتعاقبة (فلم لا يجوز أن يكون حدوث العالم مشروطاً بشرط مسبوق بآخر لا إلى نهاية) فيكون حدوث العالم عن المبدأ القديم بتسلسل الحوادث المتعاقبة كما في الحادث اليومي عندكم (فإن قيل: ذلك) أي تسلسل الشروط المتعاقبة (إنما يتصور فيما له مادة بتزايد استعدادها بتوارد تلك الشروط عليها لقبول الحادث المشروط بتلك الشروط حتى إذا كمل الاستعداد فاض عليها من المبدأ القديم ما هي مستعدة له (وما سوى العالم) أي ما هو خارج عنه (ليس له مادة) حتى يتصور توارد الشروط المعتبرة في حدوث العالم عليها (قلنا: لا نسلم ذلك) الذي ذكرتموه من أن الشروط والحوادث المتعاقبة إنما يتصور في الماديات (إذ قد تكون تصورات متعاقبة لأمر مجرد) عن المادة وتوابعها (كل سابق منها شرط للاحق إلى أن تنتهي) فيما يزال (إلى ما هو شرط) أي إلى تصور هو شرط (لحدوث

العالم) الجسماني فلا يتم الاستدال بما ذكرتم على قدمه (إلا أن يقال: لكل حادث مادة) وتلك المادة لا تخلو عن الصورة (فيكون هذا رجوعاً إلى الطريقة الأولى وقد أجبنا عنها). الوجه (الثاني: إن ترجيح الفاعل المختار عندنا لأحد مقدوريه) على الآخر (إنما هو بمجرد الإرادة ولا حاجة فيه) أي في ذلك الترجيح (إلى) داع (مرجح ينضم إليه كما تقدم تحقيقه في مثال طريقي الهارب من السبع وقد حي العطشان). فنقول: الفاعلية حادثة بمجرد الإرادة المتعلقة بالمقدور. وقد يقال: هذه الإرادة المستلزمة لوجود المقدور إن كانت قديمة لزم قدم المقدور وإن كانت حادثة احتاجت إلى إرادة أخرى أو شيء آخر حادث فيلزم التسلسل. ويجاب: إما بجواز ترتب الإرادات أو ترتب تعلقات إرادة واحدة قديمة إلى ما لا يتناهى، وإما بجواز حدوث تعلقها في وقت معين بلا سبب مخصص لكون التعلق أمراً اعتبارياً فعليك بالتدبر فيها والتثبت في مزال الأوهام في أمثال هذه المقامات الشبهة (الرابعة: صحة العالم) أي إمكان وجوده (لا أول لها وإلا لزم الانقلاب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي وأنه يرفع الأمان عن البديهات) كجواز الجائزات واستحالة المستحيلات (وكذلك صحة تأثير الباري فيه) أي وكذا إمكان تأثيره تعالى والعالم لا أول له وإلا لزم الانقلاب المذكور وحينئذٍ (فيجب أن يجزم بإمكان وجود العالم في الأزل) من الصانع (وهو يبطل دلائلهم) أي دلائلِ المتكلمين على امتناع وجوده فيه (ثم) أي بعد ثبوت إمكان وجوده وصدوره أزلاً (نقول: ترك الجود) الذي هو إفاضة الوجود عليه (زماناً غير متناه لا يليق بالجواد المطلق) الكامل من جميع الجهات في كونه جواداً. فوجب قدم وجوده وإلا لزم تعطله. (والجواب: إنه) أي ما ذكرتموه من حديث الجود ولزوم التعطل كلام (خطابي) لا يجدي نفعاً فيما نحن فيه من البرهانيات (ثم إنه لا يلزم من أزلية الصحة صحة الأزلية كفي الحادث بشرط كونه حادثاً) فإن إمكانه أزلي لما ذكرتم وليست أزليته ممكنة لاستحالة الأزلية مع شرط الحدوث وقد عرفت أنه إذا أخذ ذات الحادث من حيث هو كان إمكانه أزلياً وأمكن أزليته أيضاً وإذا أخذ بشرط الحدوث لم يكن له إمكان من هذه الحيثية فضلاً عن أن يكون إمكانه أزلياً.

[المقصد الثاني: في صحة فناء العالم]

(في صحة فناء العالم) بعد وجوده (وهو فرع الحدوث فمن قال: إنه قديم قال: لا يجوز عدمه لما تقدم) في بيان حدوث السكون من أن القديم لا يجوز عدمه (وأما من قال: إنه حادث فقد قال بجواز فنائه لكون ماهيته من حيث هي قابله للعدم)

حيث كانت متصفة به (والعدم قبل) أي قبل الوجود (كالعدم بعد) أي بعده (لا تمايز بينهما ولا اختلاف فيهما فما جاز عليه أحدهما جاز عليه الآخر) فقد ثبت جواز الفناء وأما وقوعه فقد توقف فيه بعضهم، وأول الآيات الدالة عليه (لم يخالف في ذلك أحد إلا الكرامية فإنهم مع اعترافهم بحدوث الأجسام قالوا: إنها أبدية ممتنع فناؤها، ودليلهم) على ذلك (ما أشرنا إليه في امتناع بقاء الأعراض، والكرامية طروده في الأجسام) فقالوا: لو عُدِم الجسم بعد بقائه لكان عدمه إما لذاته وإما لامر آخر وجودي أو عدمي إلى آخر ما مر هناك، والكل باطل فلا يصح عدمه (فالتفت إليه تجده مع جوابه) المذكور هناك (محضراً عندك) فلا حاجة إلى إعادتهما.

[المقصد الثالث: الأجسام باقية خلافاً للنظام]

(الأجسام باقية خلافاً للنظام) فإنه ذهب إلى أنها متجددة آنا فآناً كالأعراض. وقيل: هذا النقل عنه غير معتمد عليه لأنه قال باحتياج الأجسام إلى المؤثر حال البقاء فتوهمت النقلة أنه لا يقول ببقائها، (ومن أصحابنا) أي ومن الأشاعرة (من ادعى فيه الضرورة) أي البداهة، قال الآمدي: نحن نعلم بالضرورة العقلية أن ما شاهدناه بالأمس من الجبال الراسيات والأرضين والسماوات هو عين ما نشاهده اليوم، وكذا نعلم بالاضطرار أن من فاتحناه بالكلام هو عين من ختمناه معه. وإن أولادنا ورفقاءنا الآن هم الذين كانوا معنا من قبل (لا يقال: ليس ذلك) أي جزمنا ببقائها ضرورة (إلا لبقائها في الحس) فإنه يشهد باستمرار الأجسام (ولا يصلح) الحس وشهادته بالبقاء (للتعويل عليه) والوثوق به (إذ الأعراض كذلك) لأن الحسن شاهد ببقائها. (وقد قلتم:) أيها الأشاعرة (بأنها لا تبقى) زمانين بل هناك أمثال متجددة لم يدرك الحس تفاوتها فحسبها أمراً واحداً مستمراً فكيف تقبلون شهادته في الأجسام دون الأعراض؟ (قلنا:) أي لأنا نقول: (لا نسلم أن ذلك) الجزم منا (ليس إلا للبقاء في الحس) حتى يتجه عليه ما ذكرتموه (بل الضرورة العقلية حاصلة) بلا شبهة (والضروري) البديهي (لا يطلب مستنده بل هو ما يجزم به مجرد الفطرة) عند تصور الطرفين وملاحظة النسبة فإن ذلك هو معنى البديهي المرادف للأولى (ومنهم من استدل عليه بأنه لو لم تكن الأجسام باقية لارتفع الموت والحياة) أي لم يكن أن يقال لموت حي أو حياة ميت لأن محلهما يجب أن يكون واحداً وعلى ذلك التقدير فالجسم حال حياته غير الجسم حال مماته فلا يكونان واردين على موضوع واحد (و) لارتفع (التسخن والتبرد والتسود والتبيض) ونظائرها، أي لم يكن القول بالاستحالة أصلاً بأنها مشروطة باتحاد المحل (وكل ذلك باطل بالضرورة) العقلية

(حجة النظام أنها لو بقيت لامتنع عدمها بالدليل الذي ذكرناه لبقاء الأعراض) أي في امتناع عدمها على تقدير بقائها (واللازم باطل اتفاقاً. تنبيه:) على منشأ مذاهب النظام والكرامية وغيرهم، (ذلك الدليل لما قام في الأعراض) ودل على امتناع بقائها (طرده النظام في الأجسام فقال بعدم بقائها أيضاً). قال الآمدي: وذلك لأنه بني على أصله وهو أن الجواهر مركبة من الأعراض حتى إن كانت الأعراض مختلفة كانت الأجسام مختلفة. قال: ولهذا فإنا ندرك الاختلاف في بعض الجواهر كالماء والنار بالضرورة كما ندرك الاختلاف بين الحرارة والبرودة كذلك (ولما كان بقاؤها ضرورياً) أولياً (التزم الكرامية أنها لا تفنى) أصلاً بناء على اعتقادهم صحة ذلك الدليل. (وفرق قوم) فقالوا: بتجدد الأعراض وبقاء الأجسام وإنما فرقوا بينهما (بأن الأعراض) على تقدير فنائها بعدم الشرط بعد بقائها (مشروطة بالجواهر المشروطة بها فيدور). وتلخيصه أن عدمها بعد بقائها لا يجوز أن يكون بعدم الشرط لأن شرط بقائها لا يجوز أن يكون عرضاً لامتناع التسلسل بل لا يكون ذلك الشرط إلا الجوهر مع كونه مشروطاً بالأعراض في البقاء فيلزم الدور فبطل هذا القسم في الأعراض كسائر الأقسام فثبت أنها لو بقيت لامتنع عدمها لكنها جائزة العدم بالضرورة فلا تكون باقية (وأما الجواهر فيحفظها الله تعالى بأعراض متعاقبة يخلقها فيها فإذا أراد) الله (أن يفني) الأجسام (لم يخلق فيها العرض) فتنتفي بانتفاء شرط بقائها ولا محذور فيه، وهذا مذهب الأشاعرة، (أو يخلق فيها عرضاً منافياً للبقاء) وهو الفناء مثلاً فينتفي بذلك، وهذا مذهب المعتزلة فلا يتم في الأجسام الدليل الدال على امتناع الفناء بعد البقاء فلا يلزم كونها غير باقية.

[المقصد الرابع: الجواهر وامتناع التداخل عليها]

(الجواهر يمتنع عليها التداخل) أي دخول بعضها في حيز بعض آخر بحيث يتحدان في المكان والوضع ومقدار الحجم وهذا الامتناع ليس معللاً بالتحيز كما ذهب إليه المعتزلة من أن الحيز له باعتبار وجود أحد الجوهرين فيه كون مضاد لكونه باعتبار وجود الآخر فيه بل هو (لذاتها بالضرورة) البديهية (إذ لو جاز ذلك) أي تداخل الجواهر (لجاز أن يكون هذا الجسم المعين أجساماً) كثيرة متداخلة (و) جاز أن يكون (الذراع الواحد من الكرباس مثلاً ألف ذراع، بل) جاز (تداخل العالم كله في حيز خردلة) واحدة، وجاز أيضاً أن ينفصل عنها عوالم متعددة مع بقائها على هيئتها (وصريح العقل) ببداهته (يأباه)، وقد اتفق العقلاء على امتناع التداخل

(وأما النظام فقيل: إنه جوزه، والظاهر أنه لزمه ذلك فيما صار إليه) من أن الجسم المتناهي المقدار مركب من أجزاء غير متناهية العدد إذ لا بد حينئذ من وقوع التداخل فيما بينها (وأما أنه التزمه وقال به) صريحاً (فلم يعلم) كيف؟ وهو جحد للضرورة فلا يرتضيه عاقل لنفسه، (وإن صح) أنه قال به (كان مكابراً) لمقتضى عقله.

[المقصد الخامس: تلازم وحدة الجوهر ووحدة حيزه]

(وحدة الجوهر ووحدة حيزه متلازمتان، فكما لا يجوز كون جوهرين في حال واحد في حيز واحد) كما مر آنفاً (فلا يجوز) أيضاً (كون الجوهر الواحد في آن واحد في حيزين وهذا ضروري) أيضاً كالأول. (وقال بعض الأئمة في إثباته لو جاز ذلك لم يكن لنا (الجزم بأن الجسم الحاصل في هذا الحيز غير) الجسم (الحاصل في الحيز الآخر، وأيضاً فلا يبقى فرق بين الجسم الواحد والجسمين ولعل ذلك) الذي أورده في إثباته (تنبيه على الضرورة بعبارات) مختلفة (تصور المطلوب في الذهن) تصويراً واضحاً (فإن شيئاً من ذلك) الذي جعله دليلاً (ليس بأوضح من المطلوب) فكيف يصح الاستدلال به. (تنبيه:) هل يسمى الجسمان باعتبار امتناع اجتماعهما في حيز) واحد (ضدين كما يسمى العرضان باعتبار امتناع اجتماعهما في محل) واحد (ضدين). كما عرفت (فيه خلاف بين المتكلمين) فمنع القاضي من إطلاق اسم الضد على الجواهر فكأنه راعى في التضاد تعاقب الضدين على المحل المقوم وذلك غير متصور في الجواهر بخلاف الأعراض، وجوزه الاستاذ أبو إسحاق (وهو) بحث (لفظي عائد إلى مجرد الاصطلاح) في إطلاق الألفاظ (ولكل أن يصطلح في لفظ الضدين على ما يشاء) من المعاني إذ لا حجر في ذلك. (واعلم أن للحكماء خلافاً قريباً منه في الصور النوعية كالنارية والمائية هل هما ضدان أم لا). فقال بعضهم: نعم. وقال آخرون: لا (وهو أيضاً) بحث (لفظي مرجعه إلى اشتراط توارد الضدين على موضوع أو محل فإن شرط تواردهما على موضوع لم يكونا ضدين) إذ لا موضوع لهما (وإن اكتفى بالمحل) الذي هو أعم من الموضوع (فهما ضدان) لتواردهما على المادة العنصرية. (والاصطلاح المشهور على الأول).

[المقصد السادس: في خلو الجسم عن العرض وضده]

(الجسم هل يخلو عن العرض وضده اتفق المتكلمون) من الأشاعرة (على منعه). وقالوا: كل عرض مع ضده يجب أن يوجد أحدهما في الجسم (وجوزه بعض الدهرية في الأزل)، وقالوا: إن الجواهر كانت خالية في الأزل عن جميع أجناس

الأعراض ولم يجوزوا خلوها عنها فيما لا يزال (وهم بعض القائلين بأن الأجسام قديمة بذواتها محدثة بصفاتها وجوزه) أي خلو الجسم عن العرض (الصالحية) من المعتزلة (فيما لا يزال). فقالوا: يجوز فيه خلو الجسم عن جميع الأعراض (وللمعتزلة) الباقين (تفصيل فالبصرية منهم يجوزونه في غير الأكوان والبغدادية يجوزونه في غير الألوان وأما المتكلمون) أي الأشاعرة (فمنعهم منه بناء على أن الأجسام متجانسة) عندهم لتركبها من الجواهر الأفراد المتماثلة، (وإنما تتميز الأجسام بعضها عن بعض (بالأعراض) الحالة فيها (فلو خلا) الجسم (عنها) بأسرها (لم يكن) ذلك الجسم (شيئاً من الأجسام المخصوصة) المتميزة عن غيرها (بل كان (جسماً مطلقاً) غير مخصوص معين (والمطلق لا وجود له بالاستقلال ضرورة) إنما الموجود في الخارج هو الأمور المتعينة الممتازة ويرد على هذا الاستدلال أنه ربما كان الامتياز ببعض الأعراض فلا يلزم أن الجسم لا يخلو عن شيء من الأعراض وضده معاً (وموافقة النظام في ذلك) أي في امتناع الخلو (لهم) أي للمتكلمين (أمر ظاهر) يعني أنه وإن خالفهم في تماثل الأجسام لكنه يوافقهم في امتناع خلوها عن الأعراض بناء على ما مر من مذهبه في تركب الجسم من العرض وذلك ظاهر لاسترة به، (ومنهم من احتج عليه) أي على امتناع الخلو (بامتناع خلوه عن الحركة والسكون كما مر، وهو ضعيف لأن الدعوى عامة) في كل عرض مع ضده (وهذا) الاحتجاج (لا تعميم فيه ورب عرض) سوى الحركة والسكون (يخلو الجسم عنه وعن ضده) فإن الهواء خال عن الألوان والطعوم وأضدادهما، نعم يصلح رداً على البغدادية حيث جوزوا الخلو عن الأكوان، وعلى الصالحية حيث جوزوا الخلو عن الجميع فيما لا يزال (وأما قياس البعض على البعض و) قياس (ما قيل الاتصاف بما بعد وبالعكس فأضعف) من ذلك الضعيف يعني أن بعضهم حاول التعميم في الاحتجاج المذكور. فقال: لما ثبت امتناع الخلو عن الأكوان ثبت امتناعه عن سائر الأعراض بالقياس عليها، وهو فاسد جداً فساداً ظاهراً إذ لا جامع فيه أصلاً وبعضهم أراد إثبات المدعى، فقال: اتفقت الأشاعرة والمعتزلة على امتناع الخلو بعد الاتصاف وذلك لإجراء العادة من اللّه تعالى بخلق المثل أو الضد بعده عند الأشعري وامتناع زوال العرض إلا بطريان ضده عند المعتزلي فكذا يمتنع الخلو قبله قياساً عليه. وهو أيضاً خال عن الجامع مع ظهور الفارق وإنما كانا أضعف من التمسك بالحركة والسكون لأنه يثبت بعضاً من المطلوب بخلافها (احتج المجوز) للخلو (بوجوه) ثلاثة: (الأول: لو لزم من وجود الجوهر وجود العرض لكان الرب تعالى مضطراً إلى إحداث العرض عند إحداث الجوهر وأنه ينفي الاختيار. والجواب أن هذا لازم عليكم

في امتناع وجود العرض دون الجوهر و) امتناع وجود (العلم دون الحياة و) امتناع وجود (العلم بالمنظور فيه دون النظر) فإنكم لا تجوزون انقلاب العلم النظري بصفاته تعالى ضرورياً وحصوله بلا نظر فيلزم كونه مضطراً إلى إحداث الجوهر والحياة والنظر عند إحداث الأمور الموقوفة عليها (فما هو عذركم في صور الإلزام فهو عذرنا في محل النزاع) ولا يخفى عليك أن الإلزام الثالث لا يتجه على من يسند النظر والعلم المستفاد منه إلى قدرة العبد وكذا إذا أبدل الثالث بما ذكره الآمدي من لزوم العلم بالمنظور فيه عند انتفاء الآفات المانعة منه. الوجه (الثاني: ما من معلوم إلا ويمكن أن يخلق اللّه تعالى في العبد علماً به. والمعلومات) أي المفهومات التي يمكن أن يتعلق العلم بها (في نفسها غير متناهية) لشمولها الواجب والممكنات والممتنعات فكذا العلوم المتعلقة بها غير متناهية. (والحاصل) من تلك العلوم (للعبد متناه) لاستحالة وجود ما لا يتناهى (فإن انتفى) والظاهر أن يقال: فقد انتفى (عنه علوم غير متناهية فكان يجب) على تقدير امتناع الخلو عن العرض وضده (أن يقوم به بإزاء كل علم منتف عنه ضد له فيلزم) حينئذ (قيام صفات غير متناهية) بالعبد، (وكذا) الحال (في المقدورات ونحوها) كالمرادات. (وأنه محال) لما عرفت. (والجواب أن المنتفي) عن العبد هو (تعلق العلم) بما لا يتناهى من المعلومات (وأنه) أي ذلك التعلق (ليس بعرض) بل هو أمر اعتباري (وهذا) الإلزام الذي ذكرتموه (إنما يلزم من يحوج كل معلوم إلى علم) على حده ويجعله مع ذلك أمراً موجوداً لا نفس التعلق الاعتباري (ونحن لا نقول به) بل يجوز أن يتعلق علم واحد بمعلومات متعددة أو نجعله نفس التعلق لا صفة موجودة. (وأجاب الأستاذ أبو إسحاق بناء على أصله من تضاد العلوم المتعددة) وإن كانت مختلفة لا متماثلة أن) أي بأن (ضد العلوم المنتفية) التي لا تتناهى (هو العلم الحاصل) سواء كان متعدداً أو واحداً فلا محذور. (والزم) الأستاذ على أصله (امتناع اجتماع علمين) مطلقاً في محل واحد لكونهما متضادين عنده (فالتزمه، وزعم أن لكل علم محلاً من القلب غير ما للآخر فلا يجتمع علمان في محل واحد أصلاً (وأجاب ابن فورك) فقال: (المعلومات وإن كانت غير متناهية فالإنسان لا يقبل منها إلا علوماً متناهية لامتناع وجود ما لا يتناهى مطلقاً) وإذا لم يقبل ما لا يتناهى من العلوم لم يلزم على تقدير خلوه من العلوم التي لا تتناهي أن يتصف بأضداد غير متناهية لأن قيام الضد إنما يكون بدل ما كان المحل قابلاً له. قال الآمدي وهذا أشد من جواب الأستاذ. قال المصنف: (وإنما يصح) هذا الجواب (لو امتنع وجود ما لا يتناهى بدلاً كما يمتنع وجوده معاً) لكنه لم يثبت، وأجيب عنه: بأن اللازم حينئذ اتصاف العبد بصفات

غير متناهية على سبيل البدل وليس بمستحيل لأن الحاصل للعبد في كل وقت مع ما قبله من الأوقات متناهٍ قطعاً. (وأجاب القاضي) الباقلاني (بأنه قد يكون انتفاء ما انتفى) عنه (من العلوم) التي لا تتناهى(بضد عام) هو صفة واحدة مضادة لجميع تلك العلوم المنتفية ولا استحالة في مثل ذلك (كالموت والنوم) فإنهما ضدان (لجميع العلوم) على الإطلاق. وإذا جاز ذلك جاز أيضاً أن تضاد صفة واحدة ما عدا العلوم الحاصلة. الوجه (الثالث: الهواء و) كذا (الماء خالٍ عن اللون) المخصوص كالسواد مثلاً (و) عن (ضده) أيضاً إذ لا لون له أصلاً وكذا هو خالٍ عن الطعوم المتضادة كما مرت الإشارة إليه (والجواب منع عدم اللون) فيه (بل) له لون ما لكنه (لا يدرك لضعفه أو التزم أن الشفيف) الثابت للهواء والماء أمر وجودي هو (ضد اللون) المطلق (لا عدمه. تنبيه: منهم) أي من المتكلمين (من قال قبول الأعراض) الثابت للجواهر (معلل بالتحيز للدوران) فإنه إذا وجد التحيز وجد القبول، وإذا عدم عدم والمدار علة للدائر (وقيل: لا لدوران كل) منهما (مع الآخر فليس إسناد أحدهما إلى الآخر أولى من العكس والحق التوقف) لأن كل واحد من المذهبين ممكن ولا قاطع في شيء منهما.

[المقصد السابع: الأبعاد]

(الأبعاد) الموجودة (متناهية) من جميع الجهات (سواء كانت) تلك الأبعاد (في ملاء) كالأبعاد المقارنة المادة الجسمية (أو خلاء) كالأبعاد المجردة عنها (إن جاز) الخلاء، والمراد أن تناهي الأبعاد لا يتوقف على امتناع الخلاء (خلافاً للهند) فإنهم ذهبوا إلى أنها غير متناهية. وإنما قلنا بتناهيها (لوجوه: الأول: لو وجد بعد غير متناه) لو من جهة واحدة (فلنا أن نفرض) من مبدأ معين (خطاً غير متناهٍ وخطاً آخر متناهياً) بحيث (يوازيه) في وضعه الأول أي يكون بحيث لا يلاقية أصلاً، وإن أخرج إلى غير النهاية (ثم يميل) الخط المتناهي بحركته مع ثبات أحد طرفيه الذي في جانب المبدأ (من الموازاة مائلاً إلى جهته) أي جهة الخط الغير المتناهي (فيسامته أي يصير بحيث يلاقيه بالإخراج، وذلك أعني حصول المسامتة بتلك الحركة معلوم، (ضرورة، والمسامتة) المذكورة (حادثة) لكونها معدومة حال الموازاة المتقدمة عليها (فلها أول) إذ كل حادث كذلك (وهي) أي مسامتته إياه (بنقطة) لأن تقاطع الخطين لا يتصور إلا عليها (فيكون في الخط الغير المتناهي نقطة هي أول نقطة المسامتة وأنه محال إذ ما من نقطة تفرض على الخط الذي فرض

غير متناه (إلا والمسامتة مع ما قبلها) أي فوقها من جانب لا تناهي الخط (قبل المسامتة معها). وذلك (لأن المسامتة) مع أية نقطة تفرض (إنما تحصل بزاوية مستقيمة الخطين) عند الطرف الثابت من الخط المتناهي فأحد الخطين هو هذا المتناهي مفروضاً على وضع الموازاة، والآخر هو بعينه أيضاً لكن حال كونه على وضع المسامتة فكان هناك خطاً آخر كان منطبقاً عليه فزال بحركته انطباقه مع بقاء أحد طرفيه على حاله، ويزداد اتضاحه بأن نفرض الخط المتناهي خارجاً من مركز كرة موازياً لغير المتناهي ثم نفرض حركتها حتى يصير مسامتاً فيحدث عند مركز الكرة زاوية، مستقيمة الخطين وأنها تقبل القسمة إلى غير النهاية) إذ قد بين إقليدس في الشكل التاسع من المقالة الأولى من كتابه أن كل زاوية مستقيمة الخطين يمكن تنصيفها بخط مستقيم ولا شك أن كل واحد من النصفين زاوية مستقيمة الخطين فيقبل التنصيف أيضاً، وهكذا إلى ما لا نهاية له، على أن الزاوية المسطحة إما كم أو كيفية حالة فيه سارية في جهة واحدة منه فتكون قابلة للانقسام أبداً كالمقادير. (وكلما كانت الزاوية أصغر كانت المسامتة مع النقطة الفوقانية) يعني إذا فرض أن نقطة ما هي أول نقط المسامتة لم تكن تلك النقطة كذلك لأن المسامتة معها إنما تكون بحدوث زاوية منقسمة إلى نصفين، ولا شك أن حدوث نصفها قبل حدوث كلها وفي حال حدوث النصف توجد المسامتة لزوال الموازاة حينئذ قطعاً وتلك المسامتة مع نقطة فوقانية بلا شبهة فلا تكون النقطة الأولى في أول نقطة المسامتة وهكذا فلا يمكن أن يوجد هناك ما هو أول تلك النقط وقد تبين ذلك بأن المسامتة إنما تكون بالحركة وكل حركة منقسمة إلى جزء سابق وجزء لاحق فحال ما يوجد الجزء السابق تكون المسامتة مع نقطة أخرى وهكذا. قال المصنف: (تلخيصه) أي: تلخيص هذا الوجه أنه (لو وجد بعد غير متناه لأمكن الفرض) أي المفروض (المذكور واللازم باطل لأنه مستلزم إما لامتناع المسامتة أو لوجود نقطة هي أول نقط المسامتة) إذ مع ذلك الفرض إما أن تمتنع المسامتة وهو أحد الأمرين أولا تمتنع فيجب أن يوجد أول نقط المسامتة وهو الأمر الآخر (والقسمان باطلان) أما وجود تلك النقطة فلما مر من استحالته واستلزام وجودها تناهي ما لا يتناهى أيضاً وأما امتناع المسامتة فلأن زوال الموازاة بالحركة يستلزم وجودها فلا يتصور امتناعها على ذلك الفرض كما لا يخفى، ومنهم من فرض الخط المتناهي أولاً مسامتاً ثم تحرك إلى أن صار موازياً، قال: فلا بد من نقطة هي آخر نقط المسامتة لأنها كانت ثم زالت فيكون لها نهاية لكنه باطل لمثل ما مر وسماه برهان الموازاة. (واعترض عليه بمنع إمكان الفرض) أي لا نسلم أنه لو وجد بعد غير متناه لأمكن وجود خط غير

متناه مع وجود خط آخر متناه فيكون موازياً للأول، أولاً مسامتاً له بسبب حركته، ثانياً إذ يجوز أن يكون بعض هذه الأمور محالاً في نفسه أو يكون كل واحد منها ممكناً واجتماعها محالاً كاجتماع قيام زيد مع عدمه وحينئذٍ جاز أن يكون البعد الغير المتناهي ممكناً والفرض ممتنعاً على أحد الوجهين ويكونّ المحال ناشئاً منه لا من البعد الذي لا يتناهى أو يكون كلاهما ممكناً ويلزم المحال من اجتماعهما. (وجوابه دعوى الضرورة) أي نحن نعلم ببديهة العقل أن كل واحد من الأمور المفروضة ومجموعها أيضاً ممكن على تقدير لاتناهي الأبعاد فلو كان لا تناهيها ممكناً في نفس الأمر لم يكن هناك ممتنع لا بسيط ولا مركب فلا يتصور لزوم محال ولما لزم علم أن المحال هو اللاتناهي وحده. (واعلم أن من المفروض ما يحكم العقل بجوازه) بديهة (كالفروض الهندسية مثل تطبيق خط على خط وفصل خط من خط وإدارة دائرة) بتحريك خط مستقيم مع ثبات أحد طرفيه إلى أن يعود إلى وضعه الأول (وليس لأحد أن يمتنعه إلا مكابرة) وما نحن فيه من قبيل هذه الفروض كما نبهنا عليه فلا يتجه عليه منع إمكانه على ذلك التقدير (وقد يقال عليه) أيضاً: (لا نسلم لزوم نقطة هي أول نقط المسامتة لعين ما ذكرتم في بطلان التالي) أي نستدل به على بطلان الملازمة، فنقول: إذا تحرك نصف قطر الكرة كما ذكرتم وجب أن لا يوجد في الخط الذي لا يتناهى نقط هي أول نقط المسامتة لأن المسامتة إنما تكون بزاوية وحركة مقسمين فلا يوجد هناك ما هي أول نقطها لأن كل نقطة تفرض كذلك كانت المسامتة مع ما فوقها قبلها. (والجواب) عن هذا (أنا بينا لزوم ذلك بأن المسامتة لها أول) لكونها حادثة (وهو يكون بنقطة ضرورة) فالنقطة التي حدثت المسامتة معها في ذلك الأول هي أول نقطها (ودليل امتناع اللازم) في نفسه (لا يدل على عدم ملازمته لجواز أن يكون الملزوم أيضاً ممتنعاً كيف ولو دل على ذلك لما تم الأقيسه الاستثنائية التي استثني فيها نقيض التالي واستدل عليه وإليه أشار بقوله: (وإلا جاء في كل قياس استثنائي يستثنى فيه نقيض التالي) وقد يجاب أيضاً: بأنا نستدل هكذا لو كانت الأبعاد غير متناهية وتحرك الخط المتناهي من الموازاة إلى المسامتة فإما أن يوجدأول نقط المسامتة أو لا يوجد، وكلاهما محال بدليلكم ودليلنا وعلى هذا بطل اعتراضكم بالكلية لكن بقي هاهنا بحث، وهو أنا لا نسلم أن المسامتة ببعض الزاوية أو الحركة قبل المسامتة الحاصلة بكلها وإنما يلزم ذلك إذا كان بعضهما موجوداً بالفعل حتى يمكن أن يوجد به مسامتة لكنهما ينقسمان بالقوة لا بالفعل، ولو صح ما ذكرتموه لامتنع حركة نصف قطر الدائرة على قوس منها لأن الحركة إلى نصف القوس قبل الحركة إلى كلها والحركة إلى نصف الزاوية قبل

الحركة إلى كلها، وهكذا بل تمتنع الحركة مطلقاً، فالشبهة إنما وقعت من موضع ما بالقوة مكان ما بالفعل ودفعه بعض الأفاضل بأن ما ذكرناه أحكام وهمية إلا أنها صحيحة، إذ الوهم إنما يحكم بها على طاعة من العقل كسائر الهندسيات، فليس المدعى إلا أنه لا بد للمسامتة الحادثة من أول نقطة في الوهم لكن الخط الغير المتناهي لا يتعين فيه نقطة للأولية بخلاف الخط المتناهي وفيه نظر. إذ ليس يلزم من حدوث المسامتة إلا أن يكون لها زمان هو أول أزمنة وجودها فلا تكون المسامتة الحادثة فيه مسبوقة بمسامتة في زمان سابق عليه، وهذا اللازم لايستلزم أن يوجد هناك نقطة هي أول نقط المسامتة في الوهم. بيانه أن نقول: لا مسامتة حال الموازاة بل لا بد لحدوثها من حركة واقعة في زمان، فإذا وجدت كانت المسامتة حاصلة في كل آن يفرض في ذلك الزمان وتلك الآنات المفروضة فيه غير متناهية أي لا تقف عند حد، فكذا المسامتات المتوهمة فيها وكل واحدة منها إنما هي مع نقطة أخرى فلا تتعين نقطة أولى يقف الوهم عندها وهل هذا إلا مثل أن يقال: لو حدثت الحركة لكان لها أول زمان توجد فيه وحينئذٍ فلا بد أن يتعين لها ولمسامتتها جزء أول في الوهم لكنه محال لا يقال: المسامتة آنية فلا بد لها من نقطة غير مسبوقة بأخرى في الوهم لأنا نقول: مسامتة الخط للنقطة آنية وأما المسامتة المذكورة أعني مسامتة الخط للخط فلا يتصور حدوثها إلا بوجود حركة في زمان كما ذكرناه فليس هناك مسامتة إلا وهي مسبوقة في الوهم بأخرى إلى غير النهاية فلا يتعين فيه نقطة غير مسبوقة ويمكن أن يقال: نحن ندعي أنه إذا وقع ذلك المفروض في الخارج فلا بد أن يتعين فيه نقطة هي أول نقط المسامتة إذ لا بد هناك من مسامتة غير مسبوقة فيه بأخرى وإلا لزم وجود مسامتات غير متناهية العدد بالفعل في زمان متناه وهو محال فتلك المسامتة إنما هي بأولى النقط، ولك أن تحمل ذلك الدفع على هذا المعنى بأن تجعل تعين النقطة في الوهم عبارة عن تعينها في الخارج على تقدير وقوع المفروض فيه فيندفع النظر عنه. (وقال بعض فضلاء المتأخرين) وهو صاحب لباب الأربعين: هذا الدليل مقول عليكم لدلالته على عدم تناهي الأبعاد بأن يقال: (إن أطول خط يفرض) في البعد المتناهي الموجود (هو محور العالم) فإذا فرضنا خطاً يوازيه ثم يتحرك حتى يسامته على طرفه، (والمسامتة مع النقطة التي فوقه) خارج العالم (قبل المسامتة معه) لما ذكرتم بعينه فيلزم أن يكون على سمته نقط لا تتناهى وبعد غير متناه ينفرض فيه تلك النقط (وهذا) الذي ذكره (مما لا ورود له كيف والمسامتة مع نقطة لا وجود لها لا تعقل) لأنه لا يمكن إخراج خط إلى خارج العالم إذ لاخلاء موجوداً هناك ولاملأ فكيف يتصور ملاقاته لنقطة معدومة فيه (والوهم

البحث) الذي لا يساعده العقل (لا عبرة به) وتحقيقه أن اللازم مما ذكره نقط موهومة غير متناهية في خط موهوم غير متناهٍ، والكلام في تناهي الأبعاد الموجودة في الخارج دون الموهومة الصرفة. الوجه (الثاني: وهو عكس الأول) في أنه فرض فيه أولاً المسامتة والتقاطع بين الخطين، وثانياً الموازاة وعدم الملاقاة واعتبر فيه آخر نقط التقاطع (و) هو (لزيادة تقرير) وتحقيق (له) أي للوجه الأول (أن نفرض خطين غير متناهيين متقاطعين ثم ينفرجان كأنهما مائلان إلى الموازاة فلا بد في الموازاة (من أن يتخلص أحدهما عن الآخر ولا يتصور ذلك إلا بنقطة هي نهايتهما ويلزم الخلف) وهو تناهيها على تقدير اللاتناهي وقد ذكره صاحب التلويحات واشتهر ببرهان التخلص، وإنما يتضح إذا فرض كرة خرج من مركزها خط غير متناه يقاطع لآخر غير متناه أيضاً فإذا تحركت الكرة فقبل تمام الدورة لا بد أن يصير الخط الخارج من مركزها موازياً للآخر فيلزم تناهيهما، وبرهان الموازاة على ما مر مأخوذ منه بفرض أحد الخطين متناهياً ومسامتاً أولاً فظهر أن براهين المسامتة والموازاة والتخلص راجعة إلى أصل واحد. الوجه (الثالث: أنا نفرض من نقطة ما خطين ينفرجان كساقي مثلث متساوي الأضلاع بحيث يكون البعد بينهما بعد ذهابهما ذراعاً ذراعاً وبعد ذهابهما ذراعين ذراعين وعلى هذا) يتزايد البعد بينهما بقدر ازديادهما ولو ترك ذكر تساوي الأضلاع واكتفى بالحيثية المفسرة له لكان الكلام أخصر وأظهر ومحصوله أن يكون الانفراج بينهما بقدر امتدادهما (فإذا ذهبا إلى غير النهاية كان البعد بينهما غير متناهٍ) أيضاً (بالضرورة واللازم محال لأنه محصور بين حاصرين والمحصور بين حاصرين يمتنع أن لا يكون له نهاية ضرورة، وهذا) البرهان في الحقيقة (هو الذي يسميه ابن سينا البرهان السلمي مع زيادة تلخيص عجز عنه الفحول البزل) واهتدى إليه صاحب المطارحات، وذلك التلخيص هو فرض الانفراج بين الخطين بقدر الامتداد إذ قد سقط به مؤونات كثيرة يحتاج إليها في السلمي الذي أورده في إشاراته كما تطلع عليها في شروحها. (واعلم أن هذا) الوجه الثالث (يدل على بطلان عدم تناهي الأبعاد من جميع الجهات) كما هو مذهب الخصم ومن جهتين أيضاً لا من جهة واحدة إذ لا يمكن حينئذٍ فرض الانفراج بقدر الامتداد وإليه الإشارة بقوله: (ولو جوز مجوز أسطوانة غير متناهية) في طولها (لم يتم ذلك) في إبطالها بخلاف الأولين فإنهما ببطلان لا تناهي الأبعاد على الإطلاق. الوجه (الرابع:) وهو البرهان السلمي على الإطلاق وقد لخصه المصنف تلخيصاً شافياً (نفرض ساقي مثلث) خرجا من نقطة واحدة (كيف اتفق) أي سواء كان الانفراج بقدر الامتداد كما مر تصويره أو أزيد بأن يكون الانفراج ذراعين إذا كان الامتداد ذراعاً أو أنقص كما إذا

انعكس الحال بينهما (فللانفراج إليهما) أي إلى الساقين (نسبة محفوظة بالغاً ما بلغ) وذلك لأن الخطين مستقيمان فلا يتباعدان إلا على نسق واحد فإذا امتدا عشرة أذرع مثلاً، وكان الانفراج حينئذٍ ذراعاً فإذا امتدا عشرين ذراعاً كان الانفراج ذراعين قطعاً وإذا امتدا ثلاثين كان ثلاثة أذرع، وعليه فقس وهذا معنى حفظ نسبة الانفراج إليهما وحينئذٍ تكون نسبة الامتداد الأول أعني العشرة إلى الثاني أعني العشرين كنسبة الانفراج الأول أعني الذراع إلى الثاني أعني الذراعين، وكذا الحال في نسبة الثالث إلى الثالث والرابع إلى الرابع وما بعدهما، (فلو ذهبا) أي الساقان (إلى غير النهاية لكان ثمة بعد متناهٍ) هو الامتداد الأول (نسبته إلى غير المتناهي) وهو الامتداد الذاهب إلى غير النهاية كنسبة المتناهي) وهو الانفراج الأول (إلى المتناهي) وهو الانفراج بينهما حال ذهابهما إلى غير النهاية لما عرفت من أن نسبة الامتداد إلى الامتداد وكنسبة الانفراج إلى الانفراج. (هذا خلف) لأن نسبة المتناهي إلى المتناهي المذكورين بجزئية معينة ويستحيل ذلك بين المتناهي وغير المتناهي. لا يقال: جاز أن يكون الانفراج الحاصل حال الذهاب غير متناهٍ أيضاً لأنا نقول: فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين. الوجه (الخامس: أنا نقسم) جسماً على هيئة الدائرة وليكن (ترساً بستة أقسام) متساوية بأن نقسم أولاً محيط دائرته إلى ست قطع متساوية ثم نصل بين النقط المتقابلة بخطوط متقاطعة على مركزه فينقسم حينئذ إلى أقسام ستة متساوية (يحيط بكل قسم) منها (ضلعان، ثم نخرج الأضلاع) بأسرها (إلى غير النهاية) حتى تنقسم الأبعاد كلها في طولها وعرضها أعني سعة العالم بهذه الأقسام ثم نردد في كل قسم فنقول: هو) في عرضه (إما غير متناهٍ فينحصر ما لا يتناهى بين حاصرين) هما الضلعان المحيطان به (وإما متناهٍ فكذا الكل) متناهٍ أيضاً (لأنه ضعف المتناهي) الذي هو أحد الأقسام (بمرات متناهية) هي الستة. (وهذا) البرهان المسمى بالترسي (كالتتمة والتوضيح للبرهان) الذي هو تلخيص (السلمي لأن كل قسم من الستة كمثلث متساوي الأضلاع) لأنك إذا فرضت على ضلعي كل قسم نقطتين متساويتي البعد عن المركز ووصلت بينهما بخط كان ذلك الخط مساوياً لكل واحد من الضلعين، وذلك لأن الزاوية التي عند المركز ثلثا قائمة إذ المحيط بكل نقطة أربع قوائم وقد قسمت هاهنا بست زوايا متساوية، وكذا كل واحدة من الزاويتين الباقيتين ثلثا قائمة لأنهما متساويتان لتساوي وتريهما وإذا كانت زوايا المثلث متساوية كانت الأضلاع كذلك فظهر أن الانفراج بين كل ضلعين بقدر امتدادهما كما في ذلك البرهان، إلا أن هاهنا تصويراً ومزيد توضيح لإمكان خروج خطين من نقطة بحيث ينفرجان على قدر امتدادهما، وكان يكفيه هاهنا أن يخرج

من نقطة واحدة خطوطاً ستة على أن تكون جميع الزوايا متساوية إلا أن في إمكان ذلك نوع خفاء ففرض دائرة لا شبهة في إمكان تقسيم محيطها إلى أقسام ستة متساوية وحينئذٍ يلزم تساوي الزوايا المركزية وكون كل واحدة ثلثي قائمة فينكشف مساواة البعد فيما بين الخطين لامتدادهما انكشافاً تاماً وهذه الوجوه أعني الثالث والرابع والخامس كما لا يخفى راجعة إلى برهان واحد. الوجه (السادس: التطبيق) الدال على تناهي الأبعاد من جميع الجهات (وطريقه) هاهنا (أن نفرض من نقطة ما إلى غير النهاية خطاً و) نفرض (من نقطة قبلها بمتناه خطاً آخر) إلى غير النهاية أيضاً (ثم نطبق الخطين فالناقصة إما مثل الزائدة) واستحالته ظاهرة (أو تنقطع فينقطعان) فلا يكونان غير متناهيين (كما تقدم مرتين). مرة في بطلان التسلسل ومرة في تناهي القوى الجسمانية. الوجه (السابع: أنا نفرض خطاً غير متناهٍ من الجانبين ثم نعين عليه نقطتين بينهما بعد متناهٍ، ونشير إلى نقطة ما) من هاتين النقطتين (فنقول: هي إما المنتصف أولا فإن كانت المنتصف كان منها في الجانب الآخر مثله فيكون من النقطة الأخرى في ذلك الجانب أقل منه فنطبق أحدهما بالآخر ونتم الدليل، وإن لم تكن المنتصف كان أحدهما أقل من الآخر ونمضي) في إتمام الدليل ولا يذهب عليك أن هذا تقرير آخر للتطبيق فقد عادت الوجوه السبعة إلى أدلة ثلاثة، اثنان منها يدلان على امتناع اللاتناهي مطلقاً وواحدة على امتناعه في جهتين أو أكثر. (احتج الخصم) على عدم التناهي (بوجوه: الأول:) أن (ما وراء العالم متميز فإن مايلي يمينه) أي يمين العالم (غير ما يلي يساره ضرورة). ألا ترى أن بديهة العقل شاهدة بأن ما يلي القطب الشمالي غير ما يلي القطب الجنوبي، وما يلي المشرق غير ما يلي المغرب إلى غير ذلك (والمتميز لا يكون عدماً محضاً، فهو إذن) موجود و(بعد) لقبوله التقدير سواء كان مادياً أو مجرداً (والجواب منع) ثبوت (التميز) فيما وراء العالم بحسب نفس الأمر، (وإنما ذلك) التميز الذي ذكرتموه (وهم) محض لا عبرة به أصلاً (الثاني: أنه) أي ما وراء العالم (متقدر فإن ما يوازي ربع العالم أقل مما يوازي نصفه وكل متقدر فهو) موجود و (كم والجواب أن التقدر) الذي صورتموه (وهم) باطل لا يلتفت إليه قطعاً (الثالث: أنا لو فرضنا واقفاً على طرف العالم فإن أمكنه مد يده فيما وراءه فثمة فضاء) موجود لاستحالة مد اليد في العدم الصرف (متقدر إذ ما يسع) منه (إصبعاً أقل مما يسع اليد كلها، وإن لم يمكنه) مد يده فيه (فثمة جسم مانع) لليد من النفوذ (وعلى التقديرين فثمة بعد) إما مجرد أو مادي. (والجواب: لا نسلم أنه لو لم يمكنه مد يده فيه فثمة جسم مانع لجواز أن يكون ذلك لا لوجود المانع بل لعدم الشرط وهو الفضاء الذي يمكن مد

اليد فيه. الرابع: الجسم ماهية كلية فيمكن لها أفراد غير متناهية عقلاً) فإذا وجدت تلك الأفراد كانت الأبعاد غير متناهية. (والجواب أن الكلية) وإن لم تمنع من وقوع جزئيات لا تتناهى إلا أنها (لا تقتضي الوجود) أي وجود شيء من الجزئيات (ولا التعدد) في الجزئيات (ولا عدم التناهي) فيها بل يجوز أن يكون الكلي ممتنع الوجود فلا يوجد شيء من أفراده أو ممتنع التعدد فلا تتعدد أفراده أو ممتنع اللاتناهي في أفراده فلا يوجد له أفراد غير متناهية كل ذلك لأمور خارجة عن مفهوم الكلية وعدم تناهي أفراد الجسم ممتنع للأدلة السابقة.

[المقصد الثامن: جواز وجود عالم آخر]

جوز المتكلمون وجود عالم آخر مماثل لهذا العالم لأن الأمور المتماثلة تتشارك في الأحكام وإليه الإشارة في الكلام المجيد ﴿أو ليس الذي خلق السماوات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم﴾ [يس:٨١]، (وقال الحكماء: لا عالم غير هذا العالم أعني ما يحيط به سطح محدد الجهات لثلاثة أوجه: الأول: لو وجد خارجه عالم آخر لكان في جانب من المحدود) كان (المحدد في جهة منه، فتكون الجهة قد تحددت قبله) ليتصور وقوعه فيها (لا به) كما هو الواقع (هذا خلف. والجواب أن الذي ثبت بالبرهان تحدد حتى العلو والسفل بالمحدد) كما مر. (وأما تحدد جميع الجهات به فلا، ولم لا يجوز أن يكون هاهنا جهات غير هاتين الجهتين تتحدد لا بهذا المحدد) بل بمحدد آخر فيجوز وقوع هذا في جهة منها (فإن حصر الجهات المتحددة (في هاتين لم يقم عليه دليل. الثاني: لو وجد عالم آخر لكان بينهما خلاء سواء كانا) معاً (كرتين أولا) وذلك لأن هذا العالم كروي فإن كان الآخر كروياً أيضاً لم يتصور الملاقاة بينهما إلا بنقطة فلا بد أن يقع بينهما خلاء سواء تلاقيا أولا، وإن لم يكن كروياً وقع الخلاء أيضاً لأن ملاقاة الكرة لما ليس بكرة لا تكون إلا مع فرجة. (والجواب) بعد تسليم امتناع الخلاء أن نقول: (لا نسلم ذلك لجواز أن يملأهما) أي يملأ ما بينهما (مالىء ولو أردنا ذكر مستند للمنع تبرعاً، قلنا: قد يكونان) أي العالمان (تدويرين) مركوزين (في ثخن كرة) عظيمة يساوي ثخنها قطريهما أو يزيد عليهما (وربما تتضمن) تلك الكرة (ألوفاً من الكرات كل واحدة) منها (أعظم من المحدد بما فيها) من الأفلاك والعناصر (ولا استبعاد) في ذلك (فإنهم قالوا: تدوير المريخ أعظم من ممثل الشمس بما فيها) من الأفلاك الثلاثة والعناصر الأربعة ثلاث مرات (وإذا جاز ذلك فلم لا يجوز فيما هو أعظم منه؟ ومن أين لكم أنه

ليس في جوف تدوير المريخ عناصر ومركبات مماثلة لما عندنا؟) في الحقيقة (أو مخالفة له) فيها (الثالث: لو وجد عالم آخر لكان فيه عناصر لها فيه أحياز طبيعية فيكون لعنصر واحد) كالماء مثلاً (حيزان طبيعيان) وقد عرفت بطلانه. (والجواب منع تساوي عناصرهما وكائناتهما) المركبة منهما (صورة) أي لا نسلم تساويهما في الصورة النوعية، وإن كانت متشاركة في الآثار والصفات كاشتراك ناريهما في الإحراق والإشراق. (ولئن سلمنا) الاشتراك في الصورة النوعية (فلا نسلم تماثلهما حقيقة) لجواز الاختلاف في الهيولى الداخلة في حقيقتهما، (وإن سلمنا) التماثل أيضاً (فلم لا يجوز أن يكون وجوده في أحدهما) أي حصوله في أحد الحيزين (غير طبيعي) ولا نسلم أن القمر لا يكون دائماً.

[المرصد الثالث في مباحث النفوس]

المجردة وأحكامها، شرع في بيانها بعد الفراغ من مباحث الأجسام وعوارضها (وفيه مقاصد) أربعة.

[المقصد الأول: في النفوس الفلكية]

(في النفوس الفلكية وهي مجردة) عن المادة وتوابعها (لأن حركات الأفلاك إرادية فلها نفوس مجردة. أما الأول) وهو كون حركاتها إرادية (فلأنها إما طبيعية أو قسرية أو إرادية) لما مر من أن أقسام الحركة الذاتية منحصرة فيها (والأولان باطلان) فتعين الثالث، (أما كونها طبيعية فلأن الحركة الدورية كل ما وضع فيها فهو مطلوب ومتروك فلو كان ذلك) التحرك الدوري (مقتضى الطبيعة) ومستنداً إليها (لكان الشيء الواحد) وهو الوضع المخصوص (مطلوباً بالطبع ومتروكاً بالطبع وإنه محال) وقد وجه هذا الدليل بأن كل وضع يتوجه إليه المتحرك بالاستدارة يكون ترك ذلك الوضع هو عين التوجه إليه، فيكون المهروب عنه بالطبع بعينه مطلوباً بالطبع في حالة واحدة بل يكون الهرب عن الشيء عين طلبه وأنه محال بديهة. ورد عليه بأنه ترك وضع ليس توجهاً إليه بعينه لانعدامه بتركه بل غايته أنه توجه إلى مثله فلا يكون المتروك نفس المطلوب، فالأولى أن يوجه بأن المتحرك بحركته المستديرة يطلب وضعاً ثم يتركه ومثله لا يتصور من فاقد الإرادة لأن طلب الشيء المعين وتركه لا يكون إلا باختلاف الأغراض الموقوفة على الشعور والإرادة. (وأما كونها قسرية فلما تقدم أن القسر إنما يكون على خلاف الطبع وذلك) لأنه تقدم في مباحث الاعتمادات ما هو بمعناه أعني (أن عديم الميل الطبيعي لا يتحرك) قسراً (وهاهنا لا طبع فلا قسر، وأيضاً فلو كان) تحرك الأفلاك على الاستدارة (بالقسر لكان على موافقة القاسر فوجب تشابه حركاتها) في الجهة والسرعة والبطء وتوافقها في المناطق والأقطاب إذ لا يتصور هناك قسر إلا من بعضها لبعض لكن حركاتها كما شهدت به الأرصاد ليست متشابهة ولا متوافقة. (وأما الثاني) وهو أنه إذا كانت حركاتها إرادية كانت لها نفوس مجردة (فلأن إرادتها) المتعلقة بحركاتها (ليست) ناشئة (عن تخيل محض) من قوة جسمانية تدرك أموراً جزئية (وإلا امتنع دوامها) أي دوام

الحركات الفلكية (على نظام واحد دهر الداهرين) أي أزلاً وأبداً (لا يختلف ولا يتغير) لا في الجهة ولا في السرعة. ألا ترى أن الحركات الحيوانية المستندة إلى الإدراكات الجزئية تختلف وتنقطع (فهي) أي إرادتها التي تترتب عليها الحركات السرمدية على وتيرة واحدة (إذن ناشئة عن تعقل كلي) يندرج فيه أمور غير متناهية (ومحل التعقل الكلي مجرد لما سيأتي في النفوس الإنسانية برهانه، والاعتراض) على هذا الدليل أن يقال: (لا نسلم أنها ليست طبيعية وأنه يلزم) من ذلك (كون المطلوب بالطبع مهروباً عنه بالطبع لجواز أن يكون المطلوب) في الحركة الطبيعة (نفس الحركة) لا حصول وضع معين. فإن قيل: حقيقة الحركة هي التأدي إلي شيء آخر فلا تطلب لذاتها بل لغيرها. قلنا: الحركة عندنا عبارة عن كون الجوهر في آنين في مكانينَ فجاز كونها مطلوبة لذاتها (سلمناه) أي سلمنا أن الحركات الفلكية ليست طبيعية (لكن لا نسلم أنها ليست قسرية، قولكم: القسر على خلاف الطبع) أي ما ليس فيه ميل طبيعي لا يقبل حركة قسرية (ممنوع وقد مر ما في دليله) من الخلل على أنه ليس يلزم من عدم كون حركاتها المستديرة طبيعية أن لا يكون لها ميل طبيعي مخالف لهذه الحركة ولا نسلم أيضاً أن القاسر هناك منحصر في الأفلاك حتى يلزم التشابه بل نقول: الحركة الحاصلة من بعضها في بعض تكون حركة عرضية لا قسرية (سلمناه لكن لا نسلم أن التخيل لا ينتظم) على حالة واحدة ولا يدوم سرمداً (ولم لا يجوز أن يكون تخيله) أي تخيل الفلك (خلاف تخيلنا؟) فلا يختلف ولا ينقطع بل يستمر أزلاً وأبداً بتعاقب أفراد غير متناهية متعلقة بحركات متوافقة متماثلة. فإن قيل: القوى الجسمانية كما مر متناهية مدة وعدة وشدة فلا تستند إليها الحركات التي لا تتناهى. قلنا: قد مر أيضاً ما فيه ولو صح ذلك تعذر عليكم إثبات النفوس المنطبعة في الأجسام الفلكية. (سلمناه لكن لا نسلم أن محل العقل مجرد و) ما سيأتي من برهانه (سنتكلم عليه). هناك (تفريعان) على القول بأن للأفلاك نفوساً مجردة وأنها أحياء ناطقة (الأول: لها مع القوة العقلية) التي نسبتها إليها كنسبة النفس الناطقة إلينا (قوى جسمانية هي) بتخيلاتها (مبدأ للحركات الجزئية) الصادرة عنها (فإن التعقل الكلي لا يصلح لذلك) أي لكونه مبدأ لوقوع الحركة الجزئية (فإن نسبته إلى جميع الجزئيات سواء فلا يصلح مبدأ لتخصيص البعض) بالوقوع (دون البعض) بل لا بد في وقوعه من إرادة جزئية متفرعة من إدراك جزئي لا يتصور إلا من قوة جسمانية، وهذه القوى في الأفلاك كالخيال فينا إلا أنها سارية في جميع أجزائها بسيطة وتسمى نفوساً منطبعة. (الثاني: ليس للأفلاك حس) من الحواس الظاهرة (ولا شهوة ولا غضب لأن الاحتياج إليهما لجلب النفع

ودفع الضر، المقصود بهما حفظ الصورة عن الفساد وصورها) الجسمية والنوعية (لا تقبل ذلك) لامتناع الخرق والالتئام والكون والفساد عليها (والمقدمات) المذكورة (كلها ممنوعة) إذ لا نسلم أن هذا القوى إنما خلقت لما ذكر، فإنه يجوز أن يكون خلقها لكونها كمالاً للجسم ولا نسلم أيضاً انحصار النفع والدفع في حفظ الصورة عن الفساد، ولئن سلم فلا نسلم أن صورة الفلك لا تقبل الفساد وما استدل به عليه مدخول، وفي الملخص أن لكلام ابن سينا اضطرب في الحواس الباطنة فحيث نفاها استدل عليه بأنها متعلقة بالحواس الظاهرة، لأن التخيل لحفظ صور المحسوسات، والتوهم لدرك أحوالها الجزئية، والتفكر للتصرف فيها، فإذا لم يوجد الأصل وجب أن لا يوجد التبع، ويرد على هذا الاستدلال أنا لا نسلم انحصار فائدتها في حفظ صور المحسوسات وأحوالها الجزئية والتصرف فيها إذ يجوز أن يكون فيها فوائد أخرى وإن سلم فلا نسلم أنه لا معطل في الوجود.

[المقصد الثاني : في النفوس الإنسانية]

(في أن النفوس الإنسانية مجردة) أي (ليست) قوة (جسمانية) حالة في المادة (ولا جسماً) بل هي لامكانية لا تقبل إشارة حسية (وإنما تعلقها بالبدن تعلق التدبير والتصرف) من غير أن تكون داخلة فيه بالجزئية أو الحلول (هذا مذهب الفلاسفة) المشهورين من المتقدمين والمتأخرين (ووافقهم على ذلك من المسلمين الغزالي والراغب) وجمع من الصوفية المكاشفين (وخالفهم فيه الجمهور بناء على ما مر من نفي المجردات على الإطلاق) عقولاً كانت أو نفوساً (احتجوا) أي المثبتون لتجريدها (بوجوه) خمسة: (الأول: أنها تعقل البسيط) الذي لا جزء له بالفعل (فتكون مجردة أما الأول فلأنها تعقل حقيقة ما) من الحقائق أي معنى ما من المعاني (فإن كانت) تلك الحقيقة (بسيطة فذاك) أي ثبت المطلوب أعني تعقلها للبسيط (وإلا كانت) تلك الحقيقة (مركبة من البسائط) بالفعل لأن الكثرة متناهية كانت أو غير متناهية يجب فيها الواحد بالفعل لأنه مبدؤها (وتعقل الكل بعد تعقل أجزائه) بالضرورة لا يقال: هذا إذا كان الكل معقولاً بالكنه فإن تعقله بوجه ما لا يستلزم تعقل شيء من أجزائه لأنا نقول كلامنا في ذلك الوجه المعقول فإن كان بسيطاً فذاك، وإن كان مركباً كان له بسائط كل واحد بالفعل. (وأما الثاني) وهو أنها إذا تعلقت بالبسيط كانت مجردة (فلأن محل البسيط لو كان جسماً أو جسمانياً) أي لو كان ذا وضع أصالة أو تبعاً (لكان منقسماً وانقسام المحل يوجب انقسام الحال

فيه لأن الحال في أحد جزئيه غير الحال في) الجزء (الآخر وإنه) أي انقسام الحال الذي هو العلم (ينافي البساطة) في المعلوم إذ يجب أن يكون العلم مطابقاً لمعلومه. (أجيب عنه بأنه: مبني على أن النفس محل للمعقول) لأن التعقل عبارة عن حصول الصورة في القوة العاقلة (وهو ممنوع فإن العلم) عندنا (مجرد تعلق) بين العالم والمعلوم يمتاز به المعلوم عند العالم وذلك التعلق أمر اعتباري اتصف به العالم لا أمر موجود حال فيه (وإن سلم) ان العلم بحصول صورة المعلوم (فمحل) أي فالنفس حينئذٍ محل (لصورة البسيط) الذي تعلقه لا لذات البسيط (ولا يلزم المطابقة) بين الصورة وذي الصورة (من جميع الوجوه فقد لا تكون) صورة البسيط (بسيطة) ألا ترى إلى ما قالوه من أنه يجوز أن يكون للبسيط الخارجي صورتان عقليتان أو أكثر كما مر في مباحث الحال (وإن سلم) أن صورة البسيط يجب أن تكون بسيطة (فلا نسلم أن كل ذي وضع منقسم فإنه بناء على نفي الجزء الذي لا يتجزأ) وهو ممنوع وحينئذ جاز أن تكون النفس جوهر أفراد كما قال به بعض (وإن سلم) أن كل ذي وضع منقسم (فلا نسلم أن الحال في المنقسم منقسم كالسطح) الحال عندكم في الجسم المنقسم في جيمع الجهات مع أنه لا ينقسم في العمق وكالخط الحال في السطح مع عدم انقسامه في العرض وكالنقطة الحالة في الخط مع أنها لا تنقسم أصلاً. وبالجملة إنما يلزم انقسام الحال إذا كان الحلول سريانياً وهو فيما نحن بصدده غير مسلم (وإن سلم أنه) أي الحال في المنقسم (منقسم فبالقوة كالجسم لا بالفعل وإنه لا ينافي البساطة لجواز أن تكون جهة انقسامه غير جهة بساطته) فإن الجسم البسيط عندكم منقسم بالقوة إلى ما لا يتناهى مع كونه بسيطاً بالفعل إذ ليس فيه مفاصل متحققة فليس فيه انقسام فعلي ولا منافاة بين الانقسام وعدمه من جهتي القوة والفعل لأنهما جهتان متغايرتان (الثاني:) من الوجوه الخمسة (أنها) أي النفس الإنسانية (تعقل الوجود وإنه بسيط لما مر) في مباحثه من أن أجزاءه وجودات أو عدمات إلى آخر الكلام (والجواب ما تقدم) من المنوع الواردة. على مقدمات أدلة بساطته والمنوع المذكورة في الوجه الأول الذي هو أعم منه (الثالث:) من تلك الوجوه (أنها تعقل المفهوم الكلي فتكون مجردة أما الأول فظاهر) لأنها تحكم بين الكليات أحكاماً إيجابية وسلبية فلا بد من تعقلها. (وأما الثاني فلأن) النفس إذا كانت ذات وضع كان المعنى الكلي حالاً في ذي وضع ولا شك أن (الحال في ذي الوضع يختص بمقدار) مخصوص (ووضع) معين ثابتين لمحله (فلا يكون) ذلك الحال (مطابقاً لكثيرين مختلفين بالمقدار والوضع بل لا يكون مطابقاً إلا لما له ذلك المقدار والوضع) فلا يكون حينئذٍ كلياً، هذا خلف لأن المقدر خلافه. (والجواب

يعرف مما مر) إذ لا نسلم أن عاقل الكلي محل له لابتنائه على الوجود الذهني وأيضاً الحال فيما له مقدار وشكل ووضع معين لا يلزم أن يكون متصفاً بها لجواز أن لا يكون الحلول سريانياً (ويرد هاهنا منع عدم مطابقته لكثيرين إذ قد يخالف الشيخ لما له الشيخ في الصغر والكبر) كالصور المنقوشة على الجدار وكصورة السماء في الحس المشترك مع وجود المطابقة بينهما وتحقيقه أن معنى المطابقة هوأن الصورة إذا جردت عما عرض لها بتبعية المحل كانت مطابقة لكثيرين. ألا ترى أنه يجب تجريدها عن التشخص العارض لها بسبب المحل. (الرابع:) منها (أنها تعقل الضدين) إذ تحكم بينهما بالتضاد (فلو كان) مدركها (جسماً أو جسمانياً لزم اجتماع السواد والبياض مثلاً في جسم واحد وانه محال) بديهة، (والجواب أن صورتي الضدين لا تضاد بينهما لأنهما يخالفان الحقيقة الخارجية) فليس يلزم من ثبوت التضاد بين الحقيقتين ثبوته بين الصورتين (ولولا ذلك لما جاز قيامهما بالمجرد) أيضاً لأن الضدين لا يجتمعان في محل واحد مادياً كان أو مجرداً (وإن سلمنا) تضاد صورتي الضدين (فلم لا يجوز أن يقوم كل) منهما (بجزء من الجسم) الذي يعقلهما معاً غير الجزء الذي قام به الأخرى فلا يلزم اجتماع المتضادين في محل واحد. (الخامس: منها أن نبطل) كونها جسماً بما مر ثم نقول: (لو كان العاقل منها جسمانياً) حالاً في جميع البدن أو في بعضه (لعقل محله دائماً أو لم يعقله دائماً والتالي باطل أما الملازمة فلأن تعقله لمحله إن كفى فيه حضوره لذاته كان حاصلاً دائماً) يعني أن الصورة الخارجية التي للمحل حاضرة بذاتها عند العاقل دائماً فلو كفى ذلك في تعقله إياه كان تعقله مستمراً دائماً (وإلا احتاج) تعقله له (إلى حصول صورة أخرى) مننتزعة (منه) حاصلة فيه (وأنه محال لأنه يقتضي اجتماع المثلين) لأن الصورتين متماثلتان في الماهية (فلا يحصل) ذلك التعقل دائماً (وأما بطلان التالي فبالوجدان إذ ما من جسم فينا يتصور أنه محل للعلم) والقوة العاقلة (كالقلب والدماغ وغيرهما) من أجزاء البدن (إلا ونعقله تارة ونغفل عنه أخرى. والجواب منع الملازمة) بمنع ما ذكر في بيانها (لجواز أن لا يكفي) في تعقله (حضوره) بصورته الخارجية (ولا يحتاج) أيضاً (إلى حصول صورة أخرى بل يتوقف على شرط غير ذلك) لأن كون التعقل بحصول الصورة ممنوع عندنا، (سلمناه لكن لا نسلم أن حصول صورة أخرى فيه اجتماع للمثلين وإنما يلزم ذلك أن لو تماثل الصورة الى الخارجية والصورة الذهنية وهو ممنوع) سلمنا تماثلهما لكن لا اجتماع بينهما في محل واحد لأن إحداهما محل للعاقلة والأخرى حالة فيها. (خاتمة: وفي رواية مذاهب المنكرين لتجرد النفس الناطقة) التي يشير إليها كل

أحد بقوله: أنا (وهي) كثيرة لكن المشهور منها (تسعة: الأول: لابن الراوندي أنه جزء لا يتجزأ في القلب لدليل عدم الانقسام مع نفي المجردات) يعني أنها جوهر لظهور قيامها بذاتها وغير منقسمة لما مر من تعقلها للبسائط وليست مجردة لامتناع وجود المجردات الممكنة فتكون جوهراً فرداً هو في القلب لأنه الذي ينسب إليه العلم. (الثاني: للنظام أنه أجزاء) هي أجسام (لطيفة سارية في البدن) سريان ماء الورد في الورد (باقية من أول العمر إلى آخره لا يتطرق إليها تخلل وتبدل) حتى إذا قطع عضو من البدن انقبض ما فيه من تلك الأجزاء إلى سائر الأعضاء (إنما المتخلل والمتبدل) من البدن (فضل ينضم إليه وينفصل عنه إذ كل أحد يعلم أنه باق) من أول عمره إلى آخره ولا شك أن المتبدل ليس كذلك. (الثالث: أنه قوة في الدماغ وقيل: في القلب. الرابع: أنه ثلاث قوى إحداها في القلب وهي الحيوانية، والثانية في الكبد وهي النباتية، والثالثة في الدماغ وهي النفسانية، الخامس: أنه الهيكل المخصوص) وهو المختار عند جمهور المتكلمين. (السادس: أنه الأخلاط) الأربعة (المعتدلة كماً وكيفاً، السابع: أنه اعتدال المزاج النوعي. الثامن: أنه الدم المعتدل إذ بكثرته واعتداله تقوى الحياة وبالعكس، التاسع: أنه الهواء إذ بانقطاعه طرفة عين تنقطع الحياة) فالبدن بمنزلة الزق المنفوخ فيه. (واعلم أن شيئاً من ذلك) الذي رويناه (لم يقم عليه دليل وما ذكروه لا يصلح للتعويل) عليه.

[المقصد الثالث: في النفس الناطقة]

(في أن النفس الناطقة حادثة اتفق عليه المليون إذ لا قديم عندهم إلا اللّه وصفاته) عند من أثبتها زائدة على ذاته (لكنهم اختلفوا في أنها هل تحدث مع) حدوث (البدن أو قبله فقال: بعضهم تحدث معه لقوله تعالى بعد تعداد أطوار البدن ﴿ثم أنشأناه خلقاً آخر﴾ [المؤمنون: ١٤]، والمراد) بهذا الإنشاء (إفاضة النفس) على البدن (وقال بعضهم: بل قبله لقوله عليه الصلاة والسلام: «خلق اللّه الأرواح قبل الأجساد بألفي عام» وغاية هذه الأدلة الظن) دون اليقين الذي هو المطلوب (أما الآية فلجواز أن يريد بقوله: ثم أنشأناه جعل النفس متعلقة به وإنما يلزم) من ذلك (حدوث تعلقها لا حدوث ذاتها وأما الحديث فلأنه خبر واحد فتعارضه الآية وهي مقطوعة المتن مظنونة الدلالة والحديث بالعكس) فلكل رجحان من وجه فيتقاومان (هذا) كما ذكرناه (و) أما (الحكماء) فإنهم (قد اختلفوا في حدوثها فقال به أرسطو ومن تبعه، ومنعه من قبله وقالوا بقدمها، احتج أرسطو بأنها لو قدمت فإما أن

تكون قبل التعلق بالبدن) متعددة (متمايزة أولا فإن كانت متمايزة فتمايزها) وتعينها (إما بذواتها أولا بذواتها فإن كان بذواتها) أو بلوازمها (فتكون كل نفس) من النفوس البشرية (نوعاً منحصراً في الشخص) الواحد (فيلزم اختلاف كل نفسين بالحقيقة. وإنه باطل إذ لو لم نقل بأن كلها متماثلة فلا أقل من أن يوجد) فيما بين الجميع (نفسان متماثلان وإن كان) تمايزها (لا بذواتها كان بالقابل وما يكتنفه كما تقدم) من أن تعدد أفراد النوع الواحد معلل بقابله والأعراض المكتنفة به (ومادتها البدن فتكون متعلقة قبل هذا البدن ببدن آخر ويلزم التناسخ) أي انتقالها من بدن إلى آخر (وسنبطله وإن لم تكن) قبل التعلق (متمايزة) بل كانت واحدة (فبعد التعلق إن بقيت) على وحدتها (كما كانت، كانت نفس زيد هي بعينها نفس عمرو فيلزم أن يشتركا في صفات النفس من العلم والقدرة واللذة والألم) وسائر الصفات وأنه باطل بالضرورة (وإن لم تبق كما كانت) بل تكثرت (لزم التجزؤ والانقسام ولا يتصور هذا إلا فيما له مقدار) وحجم فلا تكون مجردة بل مادية (وأيضاً فقد عدمت) بذلك التجزؤ والانقسام (تلك الهوية) الواحدة القديمة (وحصلت هويتان أخريان حادثتان ويلزم المطلوب) وهو أن النفوس المتعلقة بالأبدان حادثة (احتج الخصم) على قدمها (بوجوه) ثلاثة : (الأول : إن كل حادث له مادة) فلو كانت النفس حادثة كانت مادية لا مجردة (قلنا :) بعد تسليم الملازمة تلك المادة التي يستلزمها الحدوث (أعم من مادة يحل) الحادث (فيها أويتعلق بها) والمتعلق بالمادة يجوز أن يكون مجرداً بحسب ذاته (الثاني : لو لم تكن) الناطقة (أزلية لم تكن أبدية) أيضاً والتالي باطل اتفاقاً وأما الملازمة فلأنها إذا كانت حادثة يزول وجودها لأن كل كائن فاسد. (والجواب : المنع) ومعنى القضية المذكورة أن كل حادث فهو في حد ذاته قابل للعدم وليس يلزم منه طريانه عليه لجواز أن يمتنع عدمه لغيره أبداً. (الثالث : يلزم عدم تناهي الأبدان) والصواب عدم تناهي النفوس وذلك لأنها إذا كانت حادثة كان حدوثها بحدوث الأبدان التي هي شرط فيضانها من المبدأ القديم، والأبدان غير متناهية لا استنادها إلى اقتضاء الأدوار الفلكية التي لا تتناهى فتكون النفوس البشرية غير متناهية أيضاً لكن لا استحالة في لاتناهي الأبدان والأدوار لأنها متعاقبة بخلاف النفوس فإنها باقية بعد المفارقة فيلزم اجتماع أمور موجودة غير متناهية وهو محال بالتطبيق. (والجواب شرط امتناعه الترتب) الطبيعي أو الوضعي (كما مر). والنفوس الناطقة وإن كانت موجودة مجتمعة إلاأنها غير مُترتبة فيجوز لا تناهيها. (تنبيه :) قال أرسطو : كل حادث لا بد له) من استناده إلى المبدأ القديم الواجب (من شرط حادث) فقوله : (دفعاً للدور والتسلسل) تعليل لما هو المقدر في الكلام وأما

الاحتياج إلى الشرط فلئلا يلزم تخلف المعلول عن علته التامة (فلحدوث النفس) من المبدأ المفيض (شرط وهو حدوث البدن) لأنه القابل المستعد لتدبيرها وتصرفها (فإذا حدث البدن فاضت عليه نفس من المبدأ الفياض ضرورة عموم الفيض ووجود القابل المستعد، وبه أبطل التناسخ) حيث قال: إن صح التناسخ (فإذا حدث بدن تعلق به نفس متناسخ وفاض عليه نفس أخرى) حدثت الآن (لما ذكرنا من حصول العلة) المؤثرة بشرطها كملا فتكون للبدن الواحد نفسان وهو باطل بالضرورة فإن كل أحد يجد أن نفسه واحدة واعلم أن هذا) الذي ذكره أرسطو في حدوث النفس وبطلان التناسخ (دور صريح فإنه بين حدوث النفس بلزوم التناسخ) على تقدير قدمها (وإبطاله ثم بين بطلان التناسخ بحدوث النفس وإنما يصح له ذلك لو بين أحدهما بطريق آخر مثل مايقال في إبطال التناسخ أنه يلزم تذكرها لأحوالها في البدن الآخر أو أن استعداد الأبدان للنفوس وتكونها) أي حدوث النفوس (على وتيرة واحدة فإنه كلما استعد بدن حدث نفس (بخلاف مفارقة النفوس) مع حدوث الأبدان (إذ قد يتفق وباء) أي فساد هواء (أو جانحة) أي حادثة مستأصلة كالطوفان (أو قتل عام يهلك فيها من النفوس) دفعة (ما يعلم بالضرورة أنه لم يحدث في ذلك الزمان بخلاف العادة ذلك المبلغ من الأبدان) كما نقل من أنه وقع حرب في أرض يونان فقتل في يوم واحد مائتا ألف من الجانبين. ومن المعلوم أنه لم يحدث في ذلك اليوم أبدان بهذا العدد في جوانب العالم لتتعلق بها تلك النفوس المفارقة عن أبدانها فلو كان تعلق النفوس على طريقة التناسخ لزم تعطل بعضها إلى أن يحدث بدن تتعلق به (وليس شيء منها) والأظهر منهما أي من هذين الطريقين الآخرين (يصلح للتعويل) إذ لا نسلم لزوم التذكر لأحوالها في البدن السابق لجواز كونه مشروطاً بالتعلق به على أنه قد نقل عن بعضهم أنه قال: إني لأتذكر كوني في صورة الجمل. ولا نسلم أن عدد أبدان الحيوانات الصغيرة والكبيرة في البحور والبراري لا يساوي عدد تلك النفوس المفارقة (وعلى أصل الدليل) الذي أبطل به التناسخ (اعتراضات تعرفها إن كان ما مهدنا لك من الأصول على ذكر منك فلا نعيدها حذراً من الإطناب) مثل أن يقال: لا نسلم أن كل حادث لا بد له من شرط حادث فإن الفاعل المختار له أن يخصص الحوادث بأوقاتها من غير أن يكون هناك داع، وليس هذا مستلزماً للتخلف عن العلة المستلزمة سلمناه لكن لا نسلم أن شرط حدوث النفس هو البدن ولم لا يجوز أن يكون له شرط غيره سلمناه لكن لا نسلم أنه إذا حدث بدن وجب أن يفيض عليه نفس إنما يجب ذلك إذا لم يتعلق به نفس مستنسخة وقد يقال: أراد بأصل الدليل ما ذكره أرسطو على حدوث النفس فإنه أصل لدليله على إبطال التناسخ

فيعترض عليه بأنا لا نسلم أن علة التمايز إما الذات أو غيرها، لأن التمايز أمر عدمي، فلا يحتاج إلى علة، ولا نسلم تماثل النفوس كلها ولا تماثل نفسين منها والاستعداد لا يجدي نفعاً، ولا نسلم أن تمايز أفراد نوع واحد إنما يكون بالقابل، وما تقدم في بيانه قد ظهر لك هناك فساده إلى غير ذلك مما لا يخفى على الفطن.

[المقصد الرابع : تعلق النفس بالبدن]

(تعلق النفس بالبدن) ليس تعلقاً ضعيفاً يسهل زواله بأدنى سبب مع بقاء المتعلق بحاله كتعلق الجسم بمكانه وإلا تمكنت النفس من مفارقة البدن بمجرد المشيئة من غير حاجة إلى أمر آخر وليس أيضاً تعلقاً في غاية القوة بحيث إذا زال التعلق بطل المتعلق مثل تعلق الأعراض والصور المادية بمحالها لما عرفت من أنها متجردة بذاتها غنية عما تحل فيه بل هو تعلق متوسط بين كتعلق الصانع بالآلات التي يحتاج إليها في أفعاله المختلفة، ومن ثمة قيل: هو (تعلق العاشق بالمعشوق) عشقاً جبلياً إلهامياً فلا ينقطع ما دام البدن صالحاً لأن تتعلق به النفس. ألا يرى أنها تحبه ولا تمله مع طول الصحبة ولا تكره مفارقته وذلك (لتوقف كمالاتها ولذاتها) العقلية والحسية (عليه) فإنها في مبدأ خلقتها خالية عن الصفات الفاضلة كلها، فاحتاجت إلى آلات تعينها على اكتساب تلك الكمالات وإلى أن تكون تلك الآلات مختلفة، فيكون لها بحسب كل آلة فعل خاص حتى إذا حاولت فعلاً خاصاً كالإبصار مثلاً التفت إلى العين فتقوى على الإبصار التام، وكذا الحال في سائر الأفعال ولو اتحدت الآلة لاختلطت الأفعال ولم يحصل لها شيء منها على الكمال، وإذا حصلت لها الإحساسات توصلت منها إلى الإدراكات الكلية ونالت حظها من العلوم والأخلاق المرضية وترقت إلى لذاتها العقلية بعد احتظائها باللذات الحسية، فتعلقها بالبدن على وجه التصرف والتدبير كتعلق العاشق في القوة بل أقوى منه بكثير، (و) إنما تتعلق من البدن (أولاً بالروح القلبي المتكون في جوفه الأيسر من بخار الغذاء ولطيفه) فإن القلب له تجويف في جانبه الأيسر ينجذب إليه لطيف الدم فيبخره بحرارته المفرطة، فذلك البخار هو المسمى بالروح عند الأطباء، وعرف كونه أول متعلق للنفس بأن شد الأعصاب يبطل قوى الحس والحركة مما وراء موضع الشد ولا يبطلها مما يلي جهة الدماغ، وأيضاً التجارب الطبية تشهد بذلك (وتفيده) أي تفيد النفس الروح بواسطة التعلق (قوة بها تسري) الروح (إلى جميع البدن فتفيد) الروح الحامل لتلك القوة (كل عضو قوة بها يتم نفعه من القوى التي فصلناها فيما قبل، وهذا كله عندنا للقادر المختار ابتداء ولا حاجة إلى إثبات القوى) كما مر مراراً.

[المرصد الرابع في العقل]

والمراد به كما مر موجود ممكن ليس جسماً ولا حالاً فيه ولا جزءاً منه بل هو جوهر مجرد في ذاته مستغنٍ في فاعليته عن الآلات الجسمانية (وفيه مقاصد) ثلاثة.

[المقصد الأول: في إثبات العقل]

(في إثباته قال الحكماء: أول ما خلق اللّه تعالى العقل كما ورد نص الحديث) قال بعضهم: وجه الجمع بينه وبين الحديثين الآخرين أول ما خلق اللّه القلم وأول ما خلق اللّه نوري أن المعلول الأول من حيث إنه مجرد يعقل ذاته ومبدؤه يسمى عقلاً ومن حيث أنه واسطة في صدور سائر الموجودات ونفوس العلوم يسمى قلماً، ومن حيث توسطه في إفاضة أنوار النبوة كان نوراً لسيد الأنبياء (واحتجوا عليه) أي على إثبات العقل (بوجهين: الأول: اللّه تعالى واحد) حقيقي لا تكثر فيه أصلاً بوجه من الوجوه (فلا يصدر عنه ابتداء إلا الواحد ويمتنع أن يكون ذلك) الصادر عنه (جسماً لتركبه) فلو صدر أولاً لزم تعدد الصادر في المرتبة الأولى (ولتقدم الهيولى والصورة عليه ضرورة) لأن الجزء متقدم على الكل فلو كان هو الصادر الأول لتقدم على أجزائه، (ولا) يجوز أيضاً أن يكون الصادر الأول (أحد جزأيه إذ لا يستقبل بالوجود دون الآخر) فلا يستقل بالتأثير أيضاً والصادر الأول مستقل بالوجود والتأثير معاً (ولا عرضاً إذ لا يستقل بالوجود دون الجوهر) الذي هو محله فكيف يوجد قبله (ولا نفساً إذ لا تستقل بالتأثير دون الجسم) الذي هو آلتها (فيمتنع أن يكون سبباً لما بعده). ويجب ذلك فيما صدر أولاً (فتعين أن يكون الصادر الأول) هو العقل. تلخيصه أول صادر عنه تعالى واحد مستقل بالوجود والتأثير، وغير العقل ليس كذلك لانتفاء القيد الأول في الجسم، والثاني في الهيولى والصورة والعرض، والثالث في النفس الثاني الموجد للجسم) كالفلك مثلاً (لا يجوز أن يكون هو الواجب لذاته وإلا لأوجد جزأيه) لأن موجد الكل حقيقة يجب أن يكون موجداً لكل واحد من أجزائه (فيكون) الواجب تعالى (مصدر الأثرين) في مرتبة واحدة (ولا جسماً للآخر إذ الجسم إنما يؤثر فيما له وضع) مخصوص (بالقياس إليه) إما بالمجاورة والقرب أو المحاذاة والمقابلة. علم ذلك (بالتجربة) فإن النار لا تسخن أي جسم

كان بل ما يقاربها والشمس لا تضيء إلا ما يقابلها (فلو) أوجد جسم جسماً آخر لوجب أن يفيض صورته على هيولاه، ولو (أفاض الصورة على الهيولى لكان للهيولى وضع قبل الصور وأنه محال) لأن وضع الهيولى مستفاد من الصورة التي هي ذات وضع بالذات لكونها في حد نفسها ممتداً في الجهات (ولا نفساً لتوقف تأثيرها عليه) فإن النفس لا تؤثر إلا بآلات جسمانية فيكون تأثيرها متأخراً عن الجسم فكيف يتصور إيجادها إياه (ولا أحد جزأيه وإلا لكان) ذلك الجزء الموجد للجسم (علة للآخر. وقد أبطلناه لعدم استقلاله بالوجود) دون الآخر فلا يتصور كونه علة موجدة للآخر (ولا عرضاً لتأخره عنه) في الوجود(فهو) أي الموجد للجسم (العقل الاعتراض بناء على) تسليم (أن الواحد لايصدر عنه إلا الواحد أما على الوجه (الأول فلم لا يجوز أن يكون أول صادر هو الجسم بأن يصدر أحد جزأيه) عن الواجب تعالى ابتداءً (وبواسطته يصدر الآخر) وقد صرحوا بأن الصورة جزء لعلة الهيولى وليس يلزم من كونها غنية في مدخلية التأثير عن الهيولى كونها غنية في وجودها متشخصة عنها.(وإن سلم) ذلك (فلم لا يجوز أن يكون) الصادر الأول (نفساً ولا يلزم من توقف تصرفها في البدن على تعلقها به توقف إيجاده مطلقاً) على ذلك التعلق فيجوز أن يوجد الجسم بلا تعلق هو منشأ للتصرف والتدبير (وإن سلم فلم لا يجوز أن يكون) الصادر الأول (صفة قائمة بذات اللّه تعالى ودليلهم على عدم زيادة الصفات سنبطله وأما على) الوجه (الثاني فلم لا يجوز أن يكون الموجد للجسم جسماً. قوله: إنما يؤثر) الجسم (فيما له وضع بالنسبة إليه ممنوع والاستقراء) على سبيل التجربة كما ذكرتم (لا يفيد العموم) لأنه استقراء ناقص (سلمناه لكن قد يكون الموجد نفساً توجده أولاً ثم تتعلق به سلمناه لكن قد يكون هو الواجب) بأن يوجد أحد جزأيه ابتداء وبتوسطه الجزء الآخر (لما مر) في الاعتراض على الوجه الأول.

[المقصد الثاني: في ترتيب الموجودات]

(في ترتيب الموجودات على رأيهم. قالوا: إذا ثبت أن الصادر الأول عقل فله اعتبارات ثلاثة: وجوده في نفسه، ووجوبه بالغير، وإمكانه لذاته، فيصدر عنه بكل اعتبار أمر. فباعتبار وجوده) يصدر (عقل وباعتبار وجوبه بالغير) يصدر (نفس، وباعتبار إمكانه) يصدر (جسم) هو الفلك الأول. وإنما قلنا: إن صدورها عنه على هذا الوجه (إسناد للأشراف إلى الجهة الأشرف والأخس إلى الأخس فإنه أحرى وأخلق، وكذلك) يصدر (من) العقل (الثاني عقل) ثالث (ونفس) ثانية (وفلك) ثان

وهكذا (إلى) العقل (العاشر) الذي هو في مرتبة التاسع من الأفلاك أعني فلك القمر (ويسمى العقل الفعال) المؤثر في هيولى العالم السفلي (المفيض للصور) والنفوس (والأعراض على العناصر) البسيطة (و) على (المركبات) منها (بسبب ما يحصل لها من الاستعدادات المسببة عن الحركات الفلكية) والاتصالات الكوكبية (وأوضاعها الاعتراض) أن يقال: (هذه الاعتبارات إن كانت وجودية فلا بد لها من مصادر) متعددة (وإلا بطل قولكم: الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد فيبطل) حينئذ (أصل دليلكم) وإن كانت اعتبارية امتنع أن تصير جزءاً مصدراً للأمور الوجودية) وقد يجاب عنه بأنها ليست جزءاً من المؤثر بل هي شرط للتأثير والشرط قد يكون أمراً اعتبارياً لكن مثل هذه الاعتبارات من السلوب والإضافات عارضة للمبدأ الأول فيجوز أن تكون بحسبها مصدراً لأمور متعددة كالمعلول الأول، وذلك مناف لمذهبهم الذي بنوا عليه كلامهم في ترتيب الموجودات، (وحديث إسناد الأشراف إلى الأشراف خطابي) لا يتلفت إليه في المطالب العلمية (وإسناد الفلك الثامن مع ما فيه من الكواكب المختلفة) المقادير المتكثرة كثرة لا تحصى (إلى جهة واحدة) في العقل الثاني كما زعموه (مشكل) جداً. (وكذلك إسناد الصور والأعراض التي في عالمنا هذا مع كثرتها) الفائتة عن الحصر (إلى العقل الفعال) مشكل أيضاً (وبالجملة فلا يخفى) على الفطن المنصف (ضعف ما اعتمدوا عليه في هذا المطلب التالي) وفي الملخص إنهم خبطوا فتارة اعتبروا في العقل الأول جهتين: وجوده، وجعلوه علة العقل، وإمكانه، وجعلوه علة الفلك، ومنهم من اعتبر بدلهما تعقله لوجوده وإمكانه علة لعقل وفلك، وتارة اعتبروا فيه كثرة من ثلاثة أوجه كما ذكر في متن الكتاب وتارة من أربعة أوجه فزادوا علمه بذلك الغير وجعلوا إمكانه علة لهيولى الفلك وعلمه علة لصورته فظهر أن العقول عاجزة عن إدراك نظام الموجودات على ما هي عليه في نفس الأمر.

[المقصد الثالث: في أحكام العقول]

(في أحكام العقول وهي سبعة: الأول: إنها ليست حادثة لما تقدم أن الحدوث يستدعي مادة. الثاني: ليست كائنة ولا فاسدة إذ ذاك عبارة عن ترك المادة صورة ولبسها صورة أخرى) فلا يتصور إلا في المركب المشتمل على جهتي قبول وفعل (وأما البسيط فلا يكون فيه جهتا قبول وفعل) فلا تكون العقول لبساطتها فاسدة بل أبدية. (الثالث: نوع كل عقل منحصر في شخصه إذ تشخصه بماهيته وإلا لكان بالمادة وما يكتنفها كما تقدم. الرابع: ذاتها جامعة لكمالاتها أي ما يمكن لها فهو

حاصل) بالفعل دائما (وما ليس حاصلاً لها فهو غير ممكن لما علمت أن الحدوث يستدعي مادة يتجدد استعدادها بحركة دورية سرمدية فلا يتصور إلا في مادي هو تحت الزمان) والعقول مجردة غير زمانية. (الخامس: إنها عاقلة لذواتها إذ التعقل حضور الماهية المجردة) عن الغواشي الغريبة (عند الشيء) المجرد القائم بذاته (ولا شك أن ماهيتها حاضرة لذواتها فإن حضور الماهية أعم من حضور الماهية المغايرة وغير المغايرة) والتغاير الاعتباري كاف في تحقق الحضور. (وفيه نظر لجواز أن يكون شرط التعقل حضور الماهية المغايرة كما في الحواس) فإن الإحساس إنما يكون بحصول صورة مغايرة عند الحاسة لا بحصول صورة مطلقاً وإلا كانت الحواس مدركة لصورها الخارجية وهو باطل. (السادس: إنها تعقل الكليات وكذا كل مجرد) من المجردات القائمة بذواتها فإنه يعقل الكليات (إذ كل مجرد) كذلك (يمكن أن يعقل) لأن ذاته منزه عن العلائق الغريبة عن ماهيته والشوائب المادية المانعة عن التعقل فماهتيه لا تحتاج إلى عمل يعمل بها حتى تصير معقولة فإن لم تعقل كان ذلك من جهة العاقل فكل مجرد فهو في حد نفسه يمكن أن يعقل (وكل ما يمكن أن يعقل فيمكن أن يعقل مع غيره إذ) نعلم بالضرورة أنه (لا تضاد في التعقلات) فكل معقول يمكن أن يعقل مع كل واحد من سائر المعقولات، وأيضاً كل ما يعقل فإنه لا ينفك عن صحة الحكم عليه بالأمور العامة كالوحدة والإمكان وغيرهما، والحكم بين شيئين يستدعي تعلقهما معاً فكل معقول يمكن أن يعقل مع غيره في الجملة، وحينئذ (فيمكن أن يقارنه) أي المجرد (الماهية المجردة) أي الماهية الكائنة التي (للغير في العقل) لأن التعقل عبارة عن حصول ماهية المعقول في العاقل، فإذا تعقل المجرد مع ماهية غيره كانا معاً حاصلين في العقل فيكون كل منهما مقارناً للآخر فيه، فإذا أمكن أن يقارن ماهية الغير المجرد في العقل (فيمكن أيضاً أن يقارنها) أي يقارن ماهية الغير ماهية المجرد (مطلقاً) أي سواء كان المجرد موجوداً في العقل أو في الخارج (إذ كونها) أي حصول ماهية المجرد (في العقل ليس شرطاً للمقارنة) المطلقة وصحتها (لأنه لو كان شرطاً) للمقارنة على الإطلاق وصحتها (لكان مقارنته) أي مقارنة المجرد (للعقل) التي هي أخص من مطلق المقارنة (مشروطة) أيضاً (بكونها) أي بكون ماهية المجرد (في العقل) لأن الأخص لا بد أن يكون مشروطاً بما شرط به الأعم (و) حينئذ (يلزم الدور) لأن كون ماهية المجرد في العقل هو عين مقارنته له المشروط به) وإذا لم يكن كون المجرد في العقل شرطاً للمقارنة بينه وبين ماهية الغير جازت المقارنة بينهما إذا كان المجرد موجوداً في الخارج (وإذا جاز مقارنة) الماهية الكلية (المجردة) التي للغير (إياها) يعني ماهية

المجرد حال كونها موجودة في الخارج (أمكن تعقلها) أي تعقل الماهية الكلية (له) أي للمجرد إذ لا معنى لتعقله للماهية الكلية إلا مقارنة تلك الماهية له في وجوده الخارجي (وكل ما هو ممكن له فهو حاصل له بالفعل) دائماً لما عرفت (فإذن هو عاقل لكل ما يغايره) من الكليات (بالفعل وهو المطلوب) ومحصول الكلام أن المجرد يصح أن يكون معقولاً إذ لا مانع فيه من تعقله وكل ما يصح أن يكون معقولاً يصح أن يعقل مع كل واحد مما يغايره من المفهومات، وكل ما أمكن أن يعقل مع غيره أمكن أن يقارن ماهيته ماهية غيره لأن تعقل الشيء عبارة عن حصول ماهيته في العقل، ثم إن إمكان مقارنة المعقول المجرد الماهية معقول آخر ليس متوقفاً على حصول المجرد في العقل لأن حصوله فيه نفس المقارنة فلو توقف إمكان المقارنة عليه كان إمكان الشيء متوقفاً على وجوده ومتأخراً عنه وإنه محال، وإذا لم يتوقف إمكان المقارنة على وجود المجرد في العقل أمكن المقارنة حال كون المجرد موجوداً في الخارج ولا يتصور ذلك إلا بحصول الغير في المجرد وحلوله فيه، وهو عين تعقله إياه، وإذا أمكن تعقله له كان حاصلاً بالفعل لأن التغير والحدوث من توابع المادة. (والجواب: لا نسلم أن كل مجرد يمكن تعقله كالباري) تعالى فإن حقيقته مجردة مع أنه لا يمكن تعقلها للبشر عندكم (وحقيقة العقول والنفوس) فإنها غير معقولة لنا، أين الجزم بإمكان تعقلها ولا نسلم أن المجرد في صيرورته معقولاً لا يحتاج إلى عمل يعلم به إنما يصح ذلك إذا انحصر المانع من التعقل في المادة وتوابعها هو ممنوع (وإن سلمنا فلا نسلم أن كل ما يمكن تعقله يمكن تعقله مع الغير وما الدليل عليه والوجدان) الشاهد بعدم التضاد والتنافي بين التعقلات (لا يعمم) شهادته لعدم تعلقه بجميع المفهومات (كيف والغير قد يكون مما لا يجوز تعقله) كما أشرنا إليه (وإن سلم فلا نسلم أنه) أي تعقله مع الغير (يقتضي مقارنة الماهية المجردة) التي لذلك الغير (للعقل) أي للمجرد المعقول، (وإنما يصح) ذلك (لو كان العلم حصول الماهية المجردة في العقل) حتى إذا تعلقل معاً كانا موجودين متقارنين فيه (وقد تكلمنا فيه) حيث بينا أن للعلم تعلقا خاصاً بين العالم والمعلوم (وإن سلمنا) أن تعقلهما يستلزم تقارنهما في الوجود الذهني (فلا نسلم أنه يلزم من جواز المقارنة) بينهما في العقل (جواز مقارنته) أي مقارنة المجرد (للغير مطلقاً قوله: وإلا لكان مقارنته للعقل مشروطة بكونها في العقل) ويلزم الدور (قلنا: إنما يلزم ذلك أن لو كانت المقارنتان) أي مقارنة أحد المعقولين للآخر في العقل ومقارنة أحدهما للعقل (مثلين) حتى يلزم من اشتراط المقارنة الأولى بكون المجرد في العقل اشتراط الثانية به أيضاً فيدور (وهو) أي كونهما مثلين (ممنوع فإن

حصول الشيئين) كالمجرد وماهية الغير (في ثالث) هو العقل (مخالف لحصول أحدهما) أي أحد الشيئين كالمجرد (في الآخر) كالعقل فإن الأول مقارنة أحد الحالين في محل للحال الآخر، والثاني مقارنة الحال لمحله فأين أحدهما من الآخر؟ فلا يلزم من كون المقارنة بين المجرد وماهية الغير مشروط بكون المجرد في العقل كون المقارنة بين المجرد والعقل مشروطة به ليكون من قبيل الاشتراط الشيء بنفسه، لا يقال: قد لزم من تعقلهما معاً المقارنة بينهما في العقل. فقلنا: ليست المقارنة مطلقاً مشروطة بكون المجرد في العقل وإلا دار كما عرفت لأنا نقول ليس يزعم الخصم أن كل ما يطلق عليه المقارنة بالنسبة إلى المجرد مشروط بكونه في العقل حتى يتم ما ذكرتم، بل يزعم أن المقارنة بين المجرد وغيره من المعقولات مشروطة بكونها في العقل حتى إذا وجد المجرد في الخارج فإن شرط المقارنة بينهما فلم يمكن أن يقارنه غيره فلا يصح تعقله إياه (وإن سلم) تماثل المقارنتين وأنه يمكن مقارنة كل واحد من المعقولات للمجرد في الوجود الخارجي (فلا يلزم) من ذلك (إمكان تعقله) للمعقولات المقارنة له (وإنما يلزم هذا لو كان هو) أي المجرد (قابلاً للتعقل) أي لكونه عاقلاً وهو ممنوع. (لا يقال: التعقل نفس هذه المقارنة) فإذا أمكنت المقارنة فقد أمكن التعقل قطعاً (لأنا نمنعه) أي نمنع اتحادهما (لجواز أن يكون) التعقل (أمراً مغايراً) للمقارنة (مشروطاً بها) وليس يلزم من إمكان الشرط في موضع إمكان المشروط فيه (السابع: إنها لا تعقل الجزئيات من حيث هي جزئية (لأنها تحتاج إلى آلات جسمانية) لتدرك بها (ولأنها) أي الجزئيات (تتغير) فالعلم بها يكون متغيراً فلا يثبت لما لا يجوز عليه التغير (والاعتراض عليه ستعرفه في بحث صفات الباري) سبحانه (في مسألة العلم) فإن علمه تعالى محيط بها من غير أن يكون هناك آلة جسمانية أو تغير في ذاته أو صفاته الحقيقة. (خاتمة) لمباحث العقول (في الجن والشياطين) فإنها أيضاً من الجواهر الغائية عن حواسنا (وهي عند المليين أجسام تتشكل بأي شكل شاءت) وتقدر على أن تتولج في بواطن الحيوانات وتنفذ في منافذها الضيقة نفوذ الهواء المستنشق، واختلفوا في اختلافهما بالنوع مع الاتفاق على أنهما من أصناف المكلفين كالملك والأنس (ومنعه الفلاسفة لأنها إما أن تكون) الأجسام (طليقة أو لا، وكلاهما باطل، أما الأول فلأنه يلزم أن لا تقدر) هي (على الأفعال الشاقة وتتلاشى بأدنى قوة) وسبب من خارج يصل إليهما (وهو خلاف ما يعتقدونه، وأما الثاني: فلأنه يوجب أن ترى ولو جوزنا أجساماً كثيفة لا نراها لجاز أن يكون بحضرتنا جبال وبلاد لا نراها وبوقات وطبول نسمعها وهو سفسطة) محضة (والجواب: أن لطفها بمعنى الشفافية) أي عدم اللون (فلا يلزم أحد الأمرين لجواز

أن يقوى الشفاف) الذي لا لون له (على الأفعال الشاقة ولا ينفعل بسرعة ومع ذلك فلا نراها. وبالجملة فإن أردتم باللطافة الشفافية فتختار أنها لطيفة ولا يلزم عدم قوتها) على تلك الأفعال (وإن أردتم) بها (سرعة الانفعال والانقسام إلى أجزاء) متصغرة (ورقة القوم) فإن اللطافة تطلق على هذه المعاني (فتختار أنها غير لطيفة ولا يلزم رؤيتها كالسماء) إلا أنه يشكل سهولة تشكلها بأي شكل شاءت، فلذلك قال: (كيف وقد يفيض عليها القادر المختار مع لطافتها) ورقتها (قوة عظيمة فإن القوة لا تتعلق بالقوام) في الرقة والغلظ. لا باحثة في الصغر والكبر (ألا ترى أن قوام الإنسان دون قوام الحديد والحجر، وترى بعضهم يفتل الحديد ويكسر الحجر ويصدر منه ما لا يمكن أن يسند إلى غلظ القوام وترى الحيوانات مختلفة في القوة اختلافاً ليس بحسب اختلاف القوام)، والجثة (كما في الأسد مع الحمار. قال قوم: هي النفوس الأرضية) فإن النفس إن كانت مدبرة للأجرام العلوية فهي النفس الفلكية، وإن كانت مدبرة للعناصر فهي النفس الأرضية أي السفلية (وهي مختلفة فمنها الملائكة الأرضية) وإليها أشار عليه السلام بقوله: «أتاني ملك الجبال وملك الأمطار وملك البحار»، وقد وقع في بعض النسخ بدل الأرضية الكروبية بتخفيف الراء أي الملائكة المقربون، ورد بأنه غير مناسب لأن الكروبية من الملائكة هم المهيمون المستغرقون في أنوار جلال الله سبحانه وتعالى بحيث لا يتفرغون معه لشيء أصلاً لا لتدبير الأجسام ولا للتأثير فيها (ومنها الجن ومنها الشياطين وغير ذلك فهذه جنود لربك لا يعلمها إلا هو، وقال قوم: هي النفوس الناطقة المفارقة فالخيرة) من المفارقة عن الأبدان (تتعلق بالخيرة) من المقارنة لها نوعاً من التعلق (وتعاونها على الخير) والسداد، (وهي الجن، والشريرة) منها (تتعلق بالشريرة وتعاونها على الشر) والفساد (وهي الشياطين والله أعلم بحقائق الأمور).

(تم الجزء السابع ويليه الجزء الثامن وأوله الموقف الخامس في الإلهيات)



فهرس الجزء السابع
من كتاب شرح المواقف